د. معن خليل عمر

مناهج البحث في
علم الاجتماع

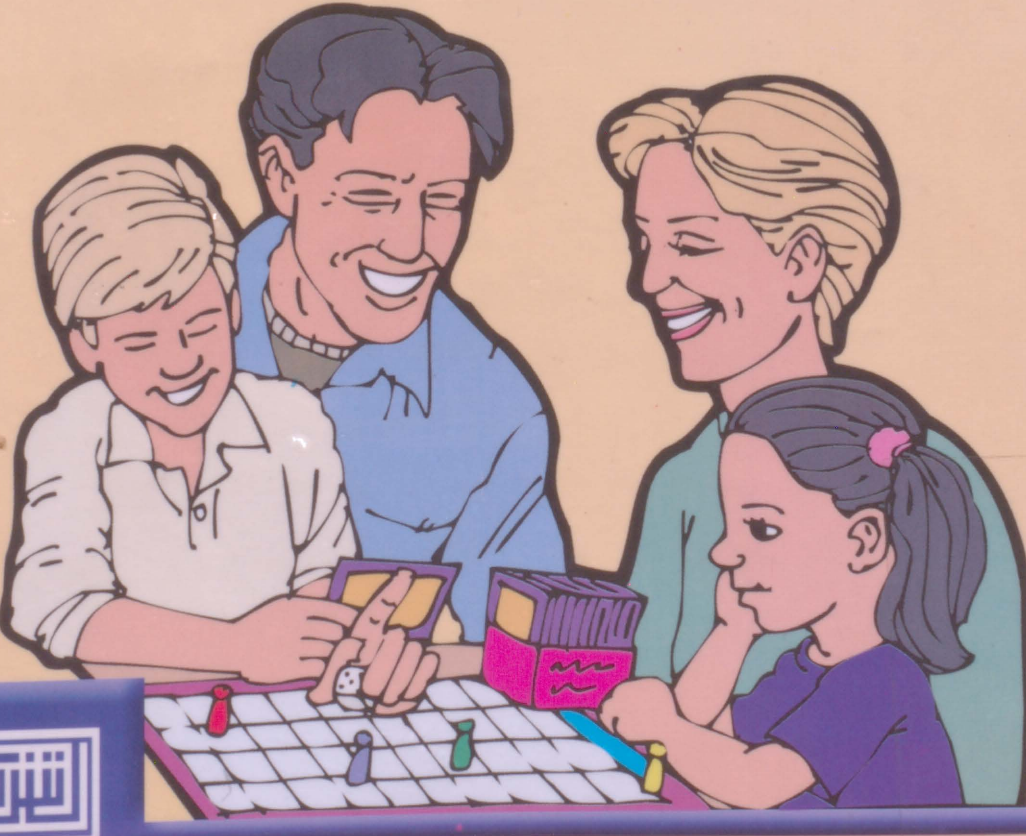

مناهج البحث في
علم الاجتماع

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٥٣١ / ٦ / ١٩٩٥)

رقم التصنيف: ٣٠١,٠٧٢
المؤلف ومن هو في حكمه: دكتور معن خليل عمر
عنوان الكتاب: مناهج البحث في علم الاجتماع
الموضوع الرئيسي: ١- علم الاجتماع
٢- ابحاث
رقم الايداع: (٥٣١ / ٦ / ١٩٩٥)
بيانات النشر: عمان : دار الشروق

※ تم اعداد بيانات الفهرسة الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

- مناهج البحث في علم الاجتماع.
- الأستاذ الدكتور معن خليل العمر
- الطبعة العربية الأولى: الإصدار الثاني، 2004.
- جميع الحقوق محفوظة©.

الناشر:

دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4618190/4618191/4624321 فاكس: 4610065
ص. ب: 926463 الرمز البريدي: 11110 عمان - الأردن
دار الشروق للنشر والتوزيع
رام الله: المنارة - شارع المنارة - مركز عقل التجاري هاتف 02/2961614
غزة: الرمال الجنوبي قرب جامعة الأزهر هاتف: 2847003/07

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopying, recording or by any information storage system, without the prior permission in writing of the publisher.

- التنضيد والإخراج الداخلي وتصميم الغلاف وفرز الألوان والأفلام:

دائرة الإنتاج/دار الشروق للنشر والتوزيع
هاتف: 4618190/1 فاكس: 4610065/ ص. ب: 926463 عمان (11110) الأردن
E-mail: shorokjo@nol.com.jo

الأستاذ الدكتور معن خليل العمر
جامعة اليرموك

مناهج البحث في علم الاجتماع

2004

المركز الإسلامي الثقافي
مكتبة سماحة آية الله العظمى
السيد محمد حسين فضل الله العامة
الرقم ....

الإهداء

أهدي مؤلفي هذا إلى أبنائي

يزن وأيمن وجمان

المؤلف

المحتويات

المقدمة

الوحدة الأولى: طبيعة البحث في علم الاجتماع

أ/١ – موقع البحث في علم الاجتماع ١٣

ب/١– واقع البحث في علم الاجتماع ٢٠

جـ/١ – الباحث والمتغيرات الاجتماعية ٢١

مصطلحات الوحدة ٤٠

هوامش الوحدة ٤١

الوحدة الثانية: العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث الاجتماعي

هوامش الوحدة ٤٩

الوحدة الثالثة: آليات البحث الاجتماعي

أ/٣ – مؤشرات البحث ٥١

ب/٣ – المتغيرات ٥٤

جـ/٣– المفاهيم ٥٦

د/٣ – الفرضيات ٦١

هـ/٣ – المقاييس: ١ – الاسمي ٢– المتدرج

٣– ذو البعد الثالث ٧٣

و/٣ – الصدق والثبات ٧٤

مصطلحات الوحدة ٧٨

الوحدة الرابعة: مفاهيم البحث الاجتماعي

إلماعة عاجلة ٧٩

أ/٤ – المنهج الاحصائي ٨١

إلماعة عاجلة

أ- الاحصاء الوصفي:

١ – النسبة الحصية ٨٤

٢ – النسبة المئوية ٨٥

٣ – المعدل ٨٧

٤ – التوزيع التكراري ٨٧

٥ – الرسوم البيانية ٩٠

٦ – مقاييس النزعة المركزية: أ- المتوسط ب- الوسيط

جـ-المنوال ٩٩

٧ – التشتت: أ- المدى ب- الانحراف المعياري ٩٩

٨ – معامل الارتباط ١٠١

ب – الإحصاء الاستنتاجي الاستقرائي ١٠٤

١- الاحتمالات ٢- العينات ٣- إختبار الفرضيات ١٠٥

٤- مربع كاي ٥- معامل الاقتران ٦- معامل التوافق

٧ – تحليل التباين ٨- تعدد الارتباطات ٩- التحليل العاملي

١٠- الترابط والانحدار ١٣٤

ب/٤ – المنهج المسحي ١٣٦

لمحة تاريخية

أنواع المسوحات الاجتماعية: ١ – المسح الوصفي
٢– المسح الكشفي ٣– المسح التشخيصي
٤– المسح التتبعي ١٤١
جـ/٤ – المنهج المقارن ١٤٥
د/٤ – المنهج التأريخي ١٥٩
هـ/٤ – دراسة الحالة ١٧٣
هوامش الوحدة ١٨١
جدول مربع كاي ١٨٦

الوحدة الخامسة: **العينات**

أ/٥ – طبيعة العينات ١٨٧
ب/٥ – حجم العينة والمؤثرات العامة عليها ١٩١
جـ/٥ – أنواع العينات: ١٩٥
١ – العينات الاحتمالية:
أ – العينة العشوائية ب– العينة المنظمة جـ– العين التدرجية ١٩٦
د– العينة المركبة (العنقودية) هـ– العينة المساحية ٢٠٦
٢ – العينات غير الاحتمالية:
أ – العينة القصدية ب– العينة الفرضية جـ– العينة الحصية
د – عينة الكرة الثلجية ٢١٠
مصطلحات الوحدة ٢١٢
هوامش الوحدة ٢١٣
الجدول العشوائي ٢١٤

الوحدة السادسة: وسائل جمع المعلومات

إلماعة عاجلة ٢١٥

أ/٦ – طريقة الملاحظة، مزاياها وأنواعها ٢١٦

ب/٦ – طريقة المقابلة، مزاياها وأنواعها ٢٣٥

جـ/٦ – طريقة الاستبيان، مزاياها وأنواعها ٢٤٢

مصطلحات الوحدة ٢٤٨

هوامش الوحدة ٢٤٩

الوحدة السابعة: مقاييس الاتجاهات

إلماعة عاجلة ٢٥٣

أ/٧ – مقياس كتمان ٢٥٦

ب/٧ – مقياس ليكرت ٢٦٠

جـ/٧– مقياس ثورستون ٢٦٢

د/٧– مقياس بوجاردوس ٢٦٤

هـ/٧– مقياس الدلالة ٢٦٦

مصطلحات الوحدة ٢٦٩

هوامش الوحدة ٢٧٠

الوحدة الثامنة: التصاميم التجريبية

أ/٨ – طبيعة التصاميم التجريبية ٢٧١

ب/٨– أنواع التصاميم التجريبية ٢٨٠

أ – تصاميم تجريبية أولية ٢٨٠

ب– التصاميم التجريبية الأساسية ٢٨٥

مصطلحات الوحدة ٢٩٢
هوامش الوحدة ٢٩٣

الوحدة التاسعة:

خطوات كتابة اجراءات البحث ٢٩٥
الجدول العشوائي ٣١٠
جدول توزيع مربع كاي ٣١١

المقدمة

عماد العلم منهجه، أو مناهجه لأنها ترفده بالمعلومات والبيانات أولاً، وتختبره ثانياً، وتبرهنه ثالثاً، وتعممه رابعاً. وتكون حالة العلم صحيحة اذا ازدادت مناهجه، وتنوعت آلياته لأن ذلك يدل على تطوره مع تطور الحالات، والظواهر، والمشكلات التي يتناولها بالبحث والاستقصاء. ولما كان المجتمع الإنساني في نمو وتطور مستمر ومتباين في درجات تطوره وتأثراته المحيطية فإنه يكون بحاجة ماسة إلى تنوع وتباين في آلياته المنهجية، وهذا ما حصل فعلاً في حقل علم الاجتماع، (على الرغم من قصر عمره الزمني إذا ما قارنّاهُ مع العلوم الإنسانية والصرفة). الحالة السليمة في هذا العلم أن مناهجه تخضع للوضع التطوري للمجتمع الإنساني وليس العكس. أقول إن هذا العلم لم يقحم، أو يفرض مناهج علمية على المجتمعات الإنسانية كافة دون الأخذ بعين الاعتبار ثقافتها الاجتماعية، وتحضرها، وتمدنها، بل يستخدم مع المجتمعات الامية، والبدائية آلية لا تتطلب من الناس (المبحوثين) القراءة والكتابة، وهي آلية الملاحظة بانواعها. ومع المجتمعات التي تعرف القراءة والكتابة آلية الاستبيان والمقابلة في جمع المعلومات من أبنائه.

أقول إن المجتمع المدروس يحدد ويقرر نوع المنهج، وليس علم الاجتماع في استقراء الاحداث الاجتماعية فيه. والمجتمعات العريقة في الثقافة الانسانية يستخدم فيها (علم الاجتماع) المنهج التأريخي والمقارن في دراسة الحالات والظواهر التي

سادت فيه، ثم بادت مستخرجاً منها السياقات الاجتماعية العامة التي تتم صياغتها على شكل أنماط وأنساق بنائية.

وفي هذا المؤلف تناولت تسع وحدات توضح مناهج البحث في علم الاجتماع. ففي الوحدة الاولى ناقشت طبيعة البحث في علم الاجتماع مؤكداً على موقع وواقع البحث فيه، وكيف يخضع الباحث لمتغيرات المجتمع.

وعرضتُ في الوحدة الثانية علامة البحث الاجتماعي بالنظرية الاجتماعية، أما الوحدة الثالثة فقد انطوت على شرح آليات البحث الاجتماعي والتي قصدت فيها : المؤثرات، والمتغيرات، والمفاهيم والفرضيات، والمقاييس، والصدق، والثبات.

وكان من نصيب الوحدة الرابعة أنواع المناهج الأساسية في علم الاجتماع مثل: الإحصاء (بأنواعه)، والمسحي (بأنواعه)، والمقارن (بأنواعه)، والتأريخي، ودراسة الحالة.

وتخصصت الوحدة الخامسة بموضوع العينات حجماً ونوعاً، في حين برزت الوحدة السادسة بتوضيح وسائل جمع المعلومات في هذا الحقل، والتي ضمت الملاحظة (بانواعها)، والمقابلة (بانواعها)، والاستبيان(بانواعه)، ثم عرجت إلى موضوع مقاييس الاتجاهات في الوحدة السابعة، وموضوع التصاميم التجريبية في الوحدة الباقية.

وفي النهاية ختمت مؤلفي بخطوات كتابة إجراءات البحث الميداني.

أخيراً أسأل الحق الذي منح كل الحق وجوده أن يسدد خطانا وأن يتوج بالنجاح مسعانا، وأن يوفقنا إلى المعرفة التي هي غايتنا الاولى، والأخيرة في كل ما نزاوله، وبالله العون ومنه التوفيق.

أ. د. معن خليل العمر

إربد – الاردن

١٩٩٥

الوحدة الأولى
طبيعة البحث في علم الاجتماع

أ / ١ – موقع البحث في علم الاجتماع

لكي يسمى التخصص الذهني علماً، عليه أن يبحث عن مجريات الأحداث والظواهر والمشكلات، ويتابع تكراراتها وآثارها وأبعادها. وحتى يتحقق من ذلك لابد من وجود وسائل وآليات يستخدمها ليصل إلى مبتغاه، وعادةً يتم هذا البحث من قبل باحثيه الذين يمتلكون الملكة الاستقصائية، أو التفسيرية، أو المنطقية، أو الفكرية في تحليل الأحداث والظواهر والمشكلات متحفزين بدقة ملاحظاتهم التي تدفعهم إلى جمع معلومات حول ما يلاحظون ويقرأون لكن العلم – وعلم الإجتماع أحد العلوم الإجتماعية– لا يكتفي بتجميع المعلومات والبيانات حول الموضوع المراد دراسته بل يرصد تكراراته، وأبعاده وآثاره، ويشخص أسباب حدوثه ويقترح كيفية علاجه.

أقول إن الباحث الاجتماعي يهتم أولاً باستقراء الواقع، والتعرف على طبيعته، وما يرتبط به من ظواهر ومشكلات.

حرّي بي أن أشير في هذا المقام إلى صفات العلم التي تميزه عن غيره من المعارف، وأحدّد في الوقت ذاته مكانة علم الاجتماع من العلم، وهي:

١ – الصفة الواقعية – الميدانية المبنية على الملاحظة.

٢ – الصفة النظرية التي تشير إلى استخلاصات مستقاة من الملاحظات، مصاغة بشكل منطقي رصين موضحةً العلائق السببية بين متغيرات ما تم ملاحظته على أرض الواقع، أي نصوص مجردة.

٣ – الصفة التراكمية التي تتضمن التعديلات والتغييرات المتتابعة، والمتواصلة لما توصل إليه الملاحظون لمتغيرات الواقع، وصاغوه على شكل نصوص مجردة منمطة بشكل منطقي رصين وذلك لتنقية النتائج السابقة التي توصل إليها الباحثون سابقاً من أجل الوصول إلى نتائج صافية، ومتكاملة قليلة الخطأ والزلل مبنية على إرث علمي متواصل .

٤ – الصفة الحيادية المنطوية على عدم مفاضلة حالة على اخرى، أو محاباة واقع على حساب آخر[1].

وإذا أتينا إلى علم الاجتماع نجده يتصف بالصفات الآتية:

١ – يوصف ويحلل الوقائع الاجتماعية بشكل عقلاني. لكن هذا لا يعني أن الأحداث والسلوك الاجتماعي عقلانية التكوين، وعلينا فهمها بشكل عقلاني. الأمر ليس بهده الكيفية، بل إن علم الاجتماع، بوصفه علماً، يفسر، ويوصف، ويحلل ما يصدر عن الإنسان من سلوك وتفكير بمنهجية، وذهنية موضوعية بعيدة عن الانطباعات الذاتية، والمواقف الوجدانية المتعاطفة أو المتعارضة.

٢ – تحديد أسباب وقوع الحدث، ومعرفة درجة تفاعلها واشتراكها في تسبيب وقوعه، ورفض التسليم ببراءة وقوعها أو أن حدوثها كان مصادفة تأريخية. أي أنه لا يأخذ بانسيابية وقوع الاحداث، بل يؤمن بالتحليل السببي.

٣ – النظرة الشمولية للأحداث، وعدم تجزئتها، أي لا يدرس الحدث الاجتماعي بشكل مجزّأ عن محيطه الاجتماعي، ولا يهتم بالحدث الفريد

والفردي، بل ما هو متكرر الحدوث ويخضع له عدد كبير من الناس، أي أنه يوسع رؤيته إلى أقصى مدى يستطيع لكي يرى ارتباطات السلوك المدروس، وعلاقته بالسلوكيات المحيطة به.

٤ – إستخراجي: أي يستخرج المعلومات من محيطها وبيئتها ليكتشف عدة متغيرات من حالة صغيرة الحجم.

٥ – دقيق في تعابيره وواضح في مصطلحاته.

٦ – مفتوح للتعديلات دائماً لأن مفاهيمه ونظرياته مستنتجة ومستخرجة ميدانياً. لذلك باتت نظرياته قابلة للاختبار والتعديل كلما ظهرت مستجدات على أرض الواقع، الأمر الذي يجعله علماً نسبياً، وليس مطلقاً حتمياً.

٧ – متنوع الرؤى والتنظير لأن المجتمع الإنساني يتضمن عدة شرائح وطبقات ومعايير وقيم متباينة ومختلفة، الأمر الذي يتطلب التعديل والتغيير كلما تبدلت أحداث المجتمع وتياراته الفكرية والنظرية[٢].

من خلال هذه السمات العلمية التي يتصف بها علم الاجتماع ويستخدمها علماؤه وباحثوه ويلتزمون بها لكي يظهروا حقلهم المعرفي بمنهجية علمية إسوةً بالعلوم الأخرى، ويدأبوا على معالجة معظم العقبات، والحوائل التي تقف في طرق بحثهم، بات من الواضح بانه يتبوأ مكانة مرموقة بين العلوم الاجتماعية.

لكن هناك فرقاً جوهرياً بينهما [بين العلوم الإجتماعية والطبيعية]، وهي ضبط متغيرات الموضوع المراد دراسته. لأن الواقع الاجتماعي متموج، وغير مستقر إذ يستقبل متغيرات متعددة ومتنوعة لا يمكن صدها، أو منعها من التأثير عليه. فضلاً عن كونه مستمراً في الحركة والتغير والتبديل فإن الباحث لا يمتلك الوسائل الكافية والكفيلة كافة للسيطرة على الواقع المدروس، وحصر متغيراته ومؤثراته، وضبط تحولاته بكل دقائقه وتفاصيله. إنما بامكانه حصر بعضها، وضبط قسم منها، وتفهم جزء منها لا كلها. وإزاء هذه المعضلة المستفحلة، إختلف علماء الاجتماع الأوائل حول هذا الموضوع. فكان العالم ولهالم دلتاي [عالم اجتماع عاش في القرن التاسع عشر] الذي قال: «لما كان الإنسان مالكاً حرية إرادته فإن من المحال التكهن بأفعاله،

ومعرفة جوهرها، والاعتماد عليها كحقيقة مطلقة يمكن تعميمها على البشر كافة، لأن سلوكه في هذه الحالة يكون متغيراً لا يأخذ بعداً واحداً، بل يتأثر بمتغيرات محيطه الاجتماعي، وظروفه الثقافية والاقتصادية الأمر الذي يبعده عن التنميط المقنن[٣]».

معنى ذلك أن سلوك الانسان يتغير مع تغير ظروفه ومصالحه، وهذا أمر يتعسّر ضبطه من أجل دراسته، والتعرف على كوامنه وأبعاده وطبيعته. أي أن الباحث الاجتماعي يواجه استحالة معرفة سلوك الإنسان بجوانبه كافة مهما امتلك من ناصية العلم ووسائل بحثية.

وإزاء هذه النظرة العاجزة التي طرحها دلتاي، هناك نظرة ناهضة طرحها أميل دوركهايم، تتعارض مع نظرة دلتاي، مفادها« إن الظاهرة الاجتماعية تخضع لقوانين المجتمع السائدة أشبه بالظواهر الفيزيائية الخاضعة لقوانين الطبيعة. وأمام هذا الخضوع المنتظم يستطيع الباحث أن يعمم ما يصل إليه من نتائج. ليس هذا فحسب بل إن منطق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والفيزيائية واحدٌ، إنما يختلفان حول نظرتهما للشيء المدروس فقط[٤]».

في حين إتخذ ماكس فيبر، [عالم اجتماع الماني قديم] موقفاً متوسطاً بين دلتاي، [القائل بان الفعل الاجتماعي لا يمكن التنبؤ به] ودوركهايم، [القائل بأن على العلوم الاجتماعية استخدام مناهج البحث الطبيعية في دراساتها الاجتماعية] اذ قال: «إن الظاهرة الاجتماعية لم تحدد فقط بوساطة القوانين الاجتماعية، بل هي نتاج الفعل الارادي للانسان[٥]».

يعني هذا أن حرية الإرادة عند الإنسان لا تجعل سلوكه عبثياً عشوائياً غير منتظم لا يمكن التنبؤ به، لان حرية الإرادة يمارسها الإنسان بعقلانية وتفهم، وهذا يجعل التنبؤ بسلوكه ممكناً. ثم يضيف فيبر إلى ما تقدم فيقول: « من الصعوبة بمكان إستخدام منهج العلوم الطبيعية، وتطبيقها في دراسة جميع الوقائع الاجتماعية، بل ممكنة في بعض منها، وبخاصة التي يسهل السيطرة عليها لأن عند تطبيقه لها لا

يدرس الوقائع بشكل مباشر، بل بشكل غير مباشر من خلال تقديم دلائل ومؤشرات علمية مثل: الأرقام الرياضية، والارتباطات الاحصائية، والرسوم البيانية دون التوغل في صلبها وجوهرها واستخراج مكنوناتها، بيد أنها مناهج مشروعة ومقبولة وموضوعية، لكنها غير مناسبة لدراسة الظواهر والمشكلات الاجتماعية[٦]».

لقد أوردتُ هذه الرؤى الثلاث لكي أُطلع طلبة علم الاجتماع على انتباه علماء هذا العلم إلى أكبر المشكلات المنهجية التي واجهت، وتواجه حقلهم المعرفي، في الوقت ذاته أستطيع الوصول إلى رأي في هذا الخصوص مفاده أن مسألة تطبيق أساليب ونهج متبعة في العلوم الطبيعية لدراسة الوقائع الاجتماعية كما تدرسها في الطبيعة أمرٌ مستحيل، وذلك للأسباب التي ذكرتها آنفاً، فضلاً عن خصوصيات الأحداث الاجتماعية المتباينة والمختلفة والمتبدلة. هذه الاشكالية الواقعية لا تقلل من عملية علم الاجتماع إلا إنه يحاول تطبيق الموضوعية المنهجية في واقع متقلب، ومتغير، وسريع التبدل لذا أتت نظرياته نسبية غير مطلقة، وهذا هو جوهر الخلاف بينه وبين علمية العلوم الصرفة.

هذه الخصوصية جعلت من علم الاجتماع علماً مجرداً يهتم بالتعميمات البحثية لا بخصوصياتها، ويتطلع إلى طرح قوانين عامة لا خاصة. إنما على الرغم من كل هذه الصعوبات فإن هناك تقدماً حصل في نهاية هذا القرن أوضح ذهاب بعض علماء الاجتماع للأحداث الجزئية، ودراستها ضمن حدود أُطرها الضيقة دون تعميمها بشكل مطلق. هذه الخطوة أخرجت علم الاجتماع من دائرة العموميات متجهة إلى دائرة الجزئيات، وهذا يتطلب آليّات منهجية تختلف عما كان مستعملاً في البحوث النظرية ذات المدى البعيد، وقد ظهر حديثاً بعض منها.

وعلم الاجتماع الذي ظهر مع بداية هذا القرن، كأبداع ذهني – فكري ذهب إلى دراسة المشكلات الاجتماعية مستخدماً إياها محفزات ذهنية له، وذلك لأن المجتمع الانساني في تغير مستمر لا يتوقف، الأمر الذي يؤدي إلى إحراز، أو طرح مشكلات متعددة ومتنوعة تطالب بمعرفة أسباب حدوثها وكيفية حلها.

لكن هذا لا يعني أن علم الاجتماع قادر على حل المشكلات الاجتماعية كافة التي تطرحها التغيرات الاجتماعية، وأنه هو المسؤول عن دراستها.

في الواقع لا يمكن تحقيق هذا المطلب لأنه لا يمتلك الوسائل والإمكانات كافة لتنفيذه، ثم إن بعض المشكلات لها جذور تأريخية، وأخرى شخصية [مزاجية أو عاطفية] إنما هناك مشكلات يستطيع الباحث تناولها ودراستها على أساس افتراض – في بداية الأمر – ثم يستقصي مجرياتها في واقعها ميدانياً لأن علم الاجتماع لا يملك إجابات جاهزة لكل الأسئلة، أو لديه حلول مهيئة لكل مشكلة، بل يعتمد على إجراءات متسلسلة ومترابطة قائمة على الإحتمال والتجريب والتحليل(٧) .

عموماً يمكن تصنيف البحوث في علم الاجتماع إلى نوعين: الأول نظري، والثاني تطبيقي، ويسمى الأول – في بعض الاحيان – بالبحث الاساسي لانه يهتم بتنمية نظريات هذا العلم بدءاً من اختبار فرضياته، وانتهاءً بتنقية نتائجه من الرؤى الضيقة، أو تعميمات واسعة المديات لكي تصبح قابلة للتطبيق الفوري، وغالباً ما يبدأ الباحثون في هذا النوع من البحوث إلى تحدي، أو نقد، أو تقويم لأحد النصوص النظرية المعينة، فيذهبون إلى اختبارها، والتأكد من صحتها أو بطلانها، لذلك لا يستمتع القارئ العادي [غير المتخصص بعلم الاجتماع] بقراءتها، أو الإطلاع عليها لأنها لا تعالج مشكلات مجتمعه المعاصرة، ومصاغة باسلوب فلسفي، ومنطقي رفيع المستوى، وعميق التفكير، فضلاً عن استخدامه «النموذج البحثيResearch Paradigm الذي يعني نمطاً، أو مثالاً يحتذى به، أو رؤية أو اطاراً مرجعياً يعكس صور الحياة الاجتماعية متضمناً مجموعة من المفاهيم والاحتمالات كما يراها الباحث. فالنموذج إذن نافذة ذهنية ينظر من خلالها الباحث إلى مجريات الحياة الاجتماعية.

مراحل البحث الاجتماعية العامة

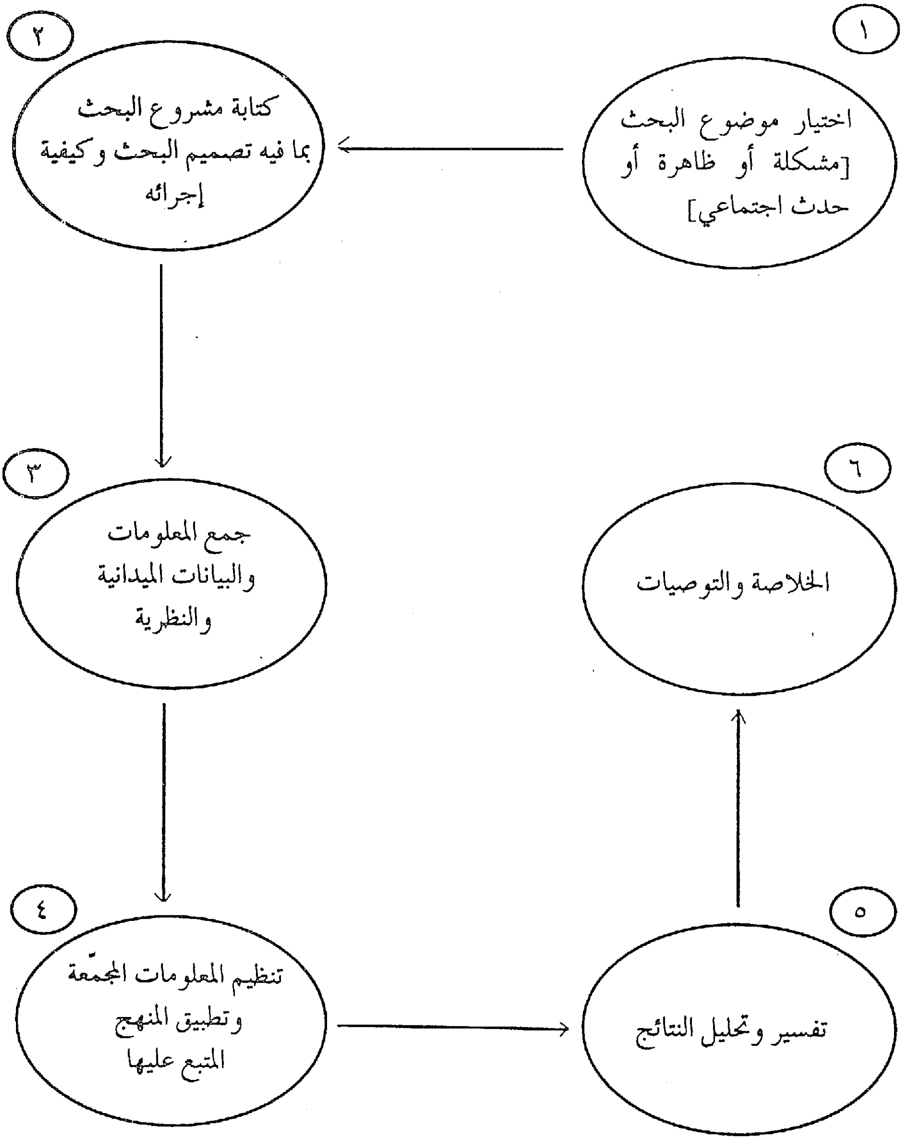

ب / ١ – واقع البحث في علم الاجتماع

لا مناص من توضيح حقيقة المناهج، في هذا المقام، التي تنطوي على تنوع وتعدد نهج بحثها في علم الاجتماع، وتباين متطلباتها وآلياتها، إلا أنها تلتقي بخطوط رئيسية عامة تلتزم بها، وتطبقها مثل إختيار موضوع البحث، والمؤثرات التي تلعب دوراً مهماً في اختياره دون سواه. فالمنهج إذا كان وصفياً، أو تحليلياً، أو تأريخياً، أو مقارناً، أو ميدانياً، أو نظرياً لابد من أن يضع الباحث تصميماً يوضح فيه الإجراءات المنهجية التي سيقوم بها، بعدها يشرع بجمع المعلومات، والبيانات عن المبحوثين الذين يخضعون للحالة المتناولة، أو المدروسة، زمانياً ومكانياً، ميدانياً أو نظرياً. ثم تأتي مرحلة تنظيم المعلومات التي تم جمعها، وتبويبها حسب تسلسلها. تليها مرحلة تفسير وتحليل المستخلصات، والنتائج التي ظهرت في الدراسة، وربطها بالنظرية الاجتماعية المعتمدة في البحث، ومقارنة نتائج البحث بنتائج البحوث السابقة التي اعتمدها الباحث في دراسته.

أخيراً يقدم (الباحث) صورة عامة مصغرة عن النتائج التي توصل اليها، وما تتطلبه من توصيات، ومعالجات في ضوء ما نتجت عنه دراسته، فضلاً عن توضيحه ما حققته دراسته من أهداف رسمتها لنفسها في بداية بحثها.

خليق بي أن اشير – في هذا المقام – إلى الفروق الجوهرية بين مناهج البحثMethodology ، وطريقة البحث، أو آلّية البحث Method. فالاولى تعني عدة نهوج متباينة السبل في استقصاء ودراسة الواقع. أي عدم اقتصارها على جمع المعلومات والبيانات، بل قياسها من خلال فرضيات تحتمل البرهنة، أو الرفض لتصل في النهاية إلى نتائج تحلل حسب المنطق الذي تعتمد عليه [منطق تجريبي، أو بنائي، أو صراعي أو نفسي – اجتماعي) فتنمطه بنصوص نظرية تتناسب مع واقع الدراسة. أقول تحويل الواقع المدروس إلى تفاسير وتحاليل ذهنية مجردة.

في حين تعني طريقة البحث Methodأدوات جمع المعلومات والبيانات فقط خالية من الاحتمالات والتحاليل، والبرهنة، والتفاسير الذهنية المجردة[٨].

لامندوحة من الإشارة في هذا السياق إلى حالة مغايرة لما ذكرته آنفاً وهي بحوث يقوم بها الباحث للتأكد من صحة نتائج دراسة معينة في مجتمع مغاير لمجتمعها، ويسحب عينة جديدة غير عينة الدراسة الأولى. تسمى هذه الحالة بالدراسة المكررة Replicationليتعرف الباحث على عدم تدخل عامل الصدفة في إظهار النتائج في الدراسة الاولى. لكن إذا ظهرت النتائج نفسها في دراسته فإن ذلك يعني ثبات نتائج الدراسة الأولى ودقتها، وعدم تدخل عامل الصدفة في ظهورها. وفي الوقت ذاته تأتي الدراسة الثانية مدعمة لنتائج الدراسة الأولى الأمر الذي يجعل من رفضها، أو الطعن فيها أمراً صعباً. أما إذا ظهرت نتائج الدراسة الثانية مخالفة للاولى فإن الباحث ينصح بتعديل، أو تحوير، أو إضافة، أو حذف بعض آليات الدراسة الأولى.

وهناك من الباحثين ممن لا يقدمون على دراسة مواضيع مكررة لاعتبارهم أن الدراسة التي أُنجزت باتت مطروحة، ولا يأتي تكرارها بنتائج أفضل منها، أو أنها لا تعالج مشكلة جديدة وقائمة، فلا يرغب بتكرار العمل البحثي نفسه، بل يتناول موضوعاً بكراً غير مطروق.

هذه هي مراحل البحث الاجتماعي الرئيسية التي يمر منها الباحث في إجراءاته المنهجية، وسوف نفصّل كل مرحلة من مراحله في أبواب مستقلة شارحين فيها حيثياتها وجزئياتها.

جـ/ ١ - الباحث والمتغيرات الاجتماعية

قبل أن أتناول موضوع تحديد المتغيرات التي تؤثر على الباحث في اختيار عنوان بحثه عليّ أن ألفت إنتباه الطالب إلى أن السلوك، أو الحدث الاجتماعي الطارئ لا يمثل إهتمام الباحث، بل الذي يقع بشكل منتظم في الحياة الاجتماعية، ويمارسه عدد كبير من الناس، ويخضعون لظروفه وضغوطه بشكل منتظم. لكن هذا وحده غير كافٍ لدراسته إلا إذا رصده باحث، ولاحظه بشكل مستمر ومنتظم، أنذاك ينجذب اليه ويتحفز لدراسته.

إنما ليس كل سلوك منتظم يتطلب الدراسة، إذ هناك سلوكيات رسمية تنظمها مؤسسات رسمية لا تحتاج إلى بحث واكتشاف أسبابها. فالتزام الموظف – في سبيل المثال لا الحصر – بالدوام اليومي في شركته، أو دائرته لا يحتاج إلى دراسة، أو عدم قبول الطلاب من الذكور في كلية البنات لا يحتاج إلى سؤال، أو عدم قبول البنات في الكلية الحربية العسكرية لا يحتاج إلى دراسة. ليس هذا فحسب بل أن المعايير الاجتماعية، وآليّات الضبط الاجتماعي كافة [العيب، والحرام، والحلال، والقانون، والدين] تعمل أيضاً على تنظيم سلوك الأفراد الذين يخضعون لها باستمرار مثل: عدم أكل المسلم للحم الخنزير الذي هو أحد المحرمات الإسلامية التي لا تحتاج إلى دراسة، أو صوم المسلمين في شهر رمضان المبارك.

ثم هناك سلوكية منتظمة صادرة عن خضوع، والتزام الفرد بمواقف مقتنع بها مثل: موقف المحافظين من التحرر، أو موقف الآباء المتشددين في تربية أبنائهم من اختلاط الطلبة في الحرم الجامعي، أو موقف أصحاب تيار الحداثة من التراث.

غرضين في استهلال هذه المقدمة هو إذا لم يقترن انتظام حدوث السلوك، أو الحدث في الحياة الإجتماعية مع انتظام ملاحظة الباحث له فإن ذلك لا يشكل محفزاً لدراسته، إذ أن مناهج البحث وحدها غير كافية لإقامة بحث، وأن ايقاعات حدوث الحدث وحدها لا تكون بحثاً ما لم ينتبه إليها أحد منتظماً في ملاحظته لها بشكل مستمر. والحدث الذي يقع بايقاعات منتظمة ومستمرة لا يعني شيئاً ما لم ينتبه إليه راصداً منتظماً في ملاحظته له.

بعد ذلك أنتقل إلى أن موضوع البحث الذي لا يتم اختياره اعتباطاً، أو عبثاً، أو مزاجاً، بل هناك مؤثرات موضوعية وذاتية تتفاعل فيما بينها توجه الباحث لتناول موضوع لدراسته. فالباحث الذي يمتلك حساً معرفياً، واستقصائياً يستجيب لمؤثرات، وملاحظات المحيط الإجتماعي، والثقافي، والسياسي الذي يعيش فيه لأنها تتطلب منه تحديد رؤية، وتشخيص ملاحظة، واطلاع معمق على حدث اجتماعي عثر عليه، أو صادفه إثناء مطالعاته الثقافية، أو معايشته لوسط اجتماعي معين، أو زيارته لمؤسسة رسمية خاصة عبر هذا الحس والوعي بأحداث المجتمع تتولد لديه رغبة في تناوله

والكتابة فيه بوساطة الاستقصاء، والبحث والتقصي عن مكوناته، وحيثياته، وآثاره، وعلائقه بالإحداث الاجتماعية الأخرى خارجة عن وعيه بالأحداث مثل: تعاطفه، أو تعارضه الشخصي، أو كرهه لبعض المواقف والأحداث التي بدورها تضفي بعض البصمات الذاتية النفسية على اختيار بحثه فضلاً عن كونه لا يعرف مشكلات مجتمعه كافة بل بعضها، وبالذات التي يستطيع التعامل معها، والوقوف عليها، أو التي يواجهها في حياته اليومية والعملية. وهذا يعني أنه لا ينظر إلى المشكلات كافة التي يدركها، ويعي بها من منظور علمي – موضوعي دائماً.

فضلاً عن ذلك فإن هناك فرقاً جوهرياً بين الباحثين أنفسهم في هذا الباب، إذ هناك الباحث الذي تحركه حواسه، وامكانياته العلمية بالخوض في موضوع معين، وآخر يذهب لتناول موضوع خاص لقاء حصوله على مكافأة مالية، وثالث يطالب بان يكتب بحثاً، كمتطلب للحصول على شهادة اكاديمية معينة مثل البكلوريوس، أو الماجستير، أو الدكتوراه، او للترقية العلمية على السلم الأكاديمي الجامعي.

وإذا عقدنا مقارنة بين الأنواع الثلاثة من الباحثين نجد النوع الأول أكثر دقة ونحتاً في تحديد موضوع بحثه، والإمكانية العالية في الخوض فيه، لأنه تحرك صوبه بدافع أحد حواسه واهتماماته منجذباً له، وراغباً في بذل الجهد الفكري، والزمني، والمالي من أجل الحصول على معلومات حوله، وخاصة اذا كان يمثل أحد اهتماماته، أو يضيف إلى معرفته العلمية إضافات لم يعرفها سابقاً، أولم يكن مالكاً لها، أو إنها سوف تعطيه الأولوية والريادة في خوضه له. لذا فإن احتمال تفاعله بشكل حيوي في معالجته بوساطة استخدام آليات منهجية أكثر فاعلية، والتزاماً من النوع الثاني من الباحثين الذي إندفع لدراسة موضوع لكي يحصل على أجرة معينة من المال، وليس بدافع حسي، أو موضوعي، وأكثر أيضاً من النوع الثالث الذي اتجه لتناول موضوع لكي ينفذ واجباً تربوياً مفروضاً عليه من مؤسسة تربوية (جامعية – أكاديمية) من أجل الحصول على شهادة جامعية، أو عليا، أو ترقية علمية على السلم الأكاديمي، وليس بدافع البحث عن الحقيقة. [لكن هذا لا يعني أن الباحثين كافة من النوع الثاني

والثالث لا يكون دافعهم البحث عن الحقيقة، والواقع، بل هناك استثناءات وهي قليلة جداً].

بعد هذه التوضيحات المهمة أعرج إلى طرح حالات تجذب انتباه الباحث داخل مجتمعه إلى تناول موضوع بحث دون سواه وهي: التغير الإجتماعي، والصراعات الإجتماعية والمشكلات التي تفرزها التغيرات والصراعات السياسية والاجتماعية. ليس هذا فحسب بل إن المشكلات والظواهر التي تطرحها السياسة الإجتماعية المتبعة في النظام الإجتماعي سواء كانت معيقة لها، أو تكون لها مضاعفات لم تكن في حساباتها وتصوراتها عند بدء تشريعها، أو النزاعات والتصادمات التي تقع بين أقليات المجتمع، أو العقائد الفكرية، أو التيارات السياسية، أو الأدبية بين شرائح المجتمع، أو التباين الكبير بين حقوق وواجبات المواطن في مفاضلة الحقوق على الواجبات، او عكس ذلك، أو مشكلات الطبقة العاملة في المجتمع الرأسمالي.

ثم هناك اهتمامات الباحث بالعلم التخصصي ذاته (علم الاجتماع)، وبالذات في بناء نظرية تخدم العلم نفسه وليس مشكلات السياسة الاجتماعية، مثل تعزيز نتائج النظرية، أو إزالة الغموض لبعض جوانبها، أو الرد على النقاد عليها، او توسيع مديات آفاقها في ضوء التطورات الاجتماعية المتجددة والمتطورة. وهذا يمثل منبعاً غزيراً لرفد الباحث بالقيام ببحوث علمية رصينة(٩).

هاك مثالاً على ذلك: نظرية هربرت سبنسر، (بريطاني قديم) شبهت المجتمع الانساني بالنظام العضوي، حفزت المنظر الامريكي الحديث تالكوت بارسونز، في دراسته للمجتمع البشري، ودراسته بنفس الكيفية البنائية التي استخدمها سبنسر، بحيث أوصلته إلى نتيجة مفادها أن أي تغير يحصل في النسق الإقتصادي يؤثر على النسق السياسي والاجتماعي والديني مشبهاً علاقتها بعلاقة أعضاء الجسم الانساني.

بعبارة أوضح: إن أي تغير يحصل في أية مؤسسة نسقية يعقبه تغير في مؤسسات نسقية اخرى. إنما الكل يميل إلى التوازن البنائي، وليس إلى اصطراعات

اجتماعية بينها. هاك مثالاً آخر: حفزت النظرية الوظيفية العديد من الباحثين لدراسة وظيفة الصراع الاجتماعي، ووظيفة القانون والجامعة والاسرة والتدرج الاجتماعي.

ثم حفزت النظرية الصراعية باحثين لدراسة صراع الأجيال، والقيم، والاحزاب السياسية، والأقليات والطوائف الدينية، والتيارات الفكرية والفلسفية، وصراع الانساق البنائية (النسق السياسي مع العسكري مثلاً، والسياسي مع الديني) بل إن عدم إجابة النظرية على استفسارات معينة تحفز الباحثين بالاجابة عليها، وهذا ما حصل في نظرية التنظيمات الاجتماعية الرسمية مثل النظرية الوصمية التي حفزت هاوردبيكر في دراسته لعلاقة الوصم الإجتماعي بالسلوك الانحرافي.(١١) معنى ذلك أن النظرية تقوم بتنشيط، أو تفعيل الباحث، وفي الوقت ذاته ترفد وتعزز ما تصبو إليه من برهنة المرتكزات الفكرية التي تستند عليها مثل المفاهيم، أو النصوص، أو القضايا، أو القوانين، أو تنقض مرتكزات نظرية أخرى تختلف معها في الرؤية والمنهج.

بعد أن فرغت من توضيح المؤثر الأول على الباحث في اختيار موضوع بحثه أذهب إلى المؤثر الثاني وهو «حب الاستطلاع»، أو «الفضول العلمي» فالأحداث الطريفة، أو الجادة، أو الجذابة، أو الممتعة له، وللمحيطين به من باحثين وعلماء من نفس الشريحة الثقافية أو العلمية [الإختصاصية]، وبالذات إذا كان الحدث يشكل اكتشافاً جديداً يشبع فضوله العلمي، ويستزيد معرفياً منه. هذه المؤثرات تدفعه إلى أن يستقصي عن أهداف الموضوع، وعلاقته بأحد حقول تخصصه، والبحث عن أدبيات تناولت، بشكل جوهري، أو هامشي، للموضوع المراد تناوله، والتعرف على المشكلات والظواهر المتعلقة به، وهو المنهج المناسب له. على الاّ ننسى دور الأدبيات والبحوث السابقة حول موضوع البحث المراد تناوله – هذا مؤثر ثالث – فإذا كانت عديدة ومتنوعة فإنها تحفز الباحث لتناوله، والعكس صحيح، أي اذا كانت قليلة لا يندفع إلى تناول الموضوع، بل يكون تناوله متعثراً أو بطيئاً لقلة البيانات والمعلومات الأمر الذي يجعل قوته في البرهنة، أو الرفض ضعيفة، أو سطحية. هاك مثالاً على ذلك الدراسات السكانية وما تتضمنه عن الخصوبة الجنسية، ووفيات الاطفال، والتوزيع العمري داخل الاقليم، عديدة وكثيرة. مثل هذا الموضوع يشجع الباحث

على الإهتمام به، وإخراج المستجدات فيه متغير رابع هو ميول القراء، إذ يلعب دوراً غير قليل في توجيه الباحث لتناول موضوع معين. أي اذا كان ميل جمهور القراء إلى الثقافات الاجنبية، وما يدور في فلكها من تيارات واتجاهات، فإن الباحث ينجذب اليها لكي يقدم لهم ما يطلبونه من معرفة، في الوقت نفسه يثبت قدراته البحثية، ويعرف نفسه على الجمهور العام، وليس الخاص (المتخصص).

وقد يجد بعض الباحثين المتعة في إثارة النقاد بتناول المواضيع التي توجه سهام نقدهم اليها، أو اهتياج مشاعرهم وافكارهم لكسب الشهرة، أو التحدي، إذ أن بعض الباحثين الاجتماعيين يميل إلى فضح السلبيات، والوجه القبيح عن بعض مظاهر الحياة، وبالذات ما هو مستور من انحرافات خلقية أو اجتماعية، أو اقتصادية أو إدارية عند بعض الفئات المنتفعة من هذا الانحراف المستور، أو التضليل، أو الغش في شراء سلع، أو إنتاج بضائع، أو تزييف انتخابات بلدية، أو نيابية. لذلك سمى بعض علماء الاجتماع هذه الدراسات بـ «علم اجتماع الفضائحMuckraking Sociology» الذي يقترب من علم الاجتماع المتطرف، وعلم الاجتماع الماركسي بحيث يذهب إلى إزالة الأغطية البراقة والناعمة عن الواقع المزري، أو القبيح، والمغشوش السائد بين أفراد طبقة معينة من الناس. هاك مثالاً على ذلك: رأيت ميلز، كتب في عام ١٩٥٦ كتابه عن الصفوة في المجتمع الأمريكي انتقد فيه رجال الأعمال، والساسة والفكر الذين يتحكمون بمصائر الأمريكان وكشف فيه أساليبهم الأبتزازية، والاستحواذية التي يمارسونها من خلال مواقعهم العليا في زيادة ثرواتهم ونفوذهم وسلطتهم(١١).

وفي هذا السياق علينا الا ننسى دَور دور النشر، والمجلات الدورية، وما لها من آثار على توجيه الباحث صوب تناول موضوعات اجتماعية معينة، لأن المحطة النهائية لكل باحث أن ينشر بحثه للمهتمين والمختصين من القراء. فإذا كانت (دور النشر، والمجلات الدورية) تحبذ محاور معينة دون الأخرى، فإن الباحث يميل إليها لكي يضمن نشر بحثه. أما إذا كانت المجلات الدورية لا تميل إلى نشر عناوين معينة، أو ترفض نشرها فلا يميل الباحث إلى تناولها، والخوض فيها، وذلك لان مجالات نشرها معدومة أو نادرة.

كذلك المؤسسات الرسمية التي تقدم المكافآت المالية للباحثين الذين يدرسون مواضيع تخص أهداف مؤسستهم، أي هناك من الباحثين من يذهبون لدراسة مواضيع تخص تلك المؤسسات دون غيرها من المواضيع لكي يحصلوا على مكافآت مالية. أي استخدام كفاءتهم البحثية في التكسب المالي الموجّه، وليس الموضوعي – الجاد، وهذه آفة مؤسسية تنخر في جوف البحث الإجتماعي، وتحاول في الوقت ذاته تضليل القراء بنتائج غير واقعية، أو مغلفة بالاجراءات البحثية لتشويه الحقيقة. هذا النوع من البحوث يحفز بعض الباحثين الجريئين، وأصحاب الملكة البحثية إلى تناول بحوث هذه الآفة المؤسسية لكشف زيفها، وتعرية تضليلها، وفضح باحثيها. أي أن بعض المواضيع المؤسسية التي زُيِّفت بقصد من قبل المؤسسة التي قدمت المكافآت المالية لتناولها تضحى مؤثراً يحّفز بعض الباحثين المتمرسين إلى فضحها. هذا العمل التقويمي والنقدي مں اهتمام حقل علم اجتماع الفضائح. ومن نافلة القول هنا أن اشير إلى حقيقة علماء الاجتماع الأوائل أمثال: دوركهايم، وسبنسر، وزمل، وباريتو، وفيبر، وغيرهم لم يتكسبوا من نظرياتهم وكتاباتهم لأن دافعهم كان البحث الاجتماعي وليس الربح المالي، الأمر الذي جعلها خالدة على مر الزمن.

في هذا المقام أرى من الضروري والمفيد للطالب أن أوضح ما هي المشكلة الاجتماعية من منظور علم الإجتماع، وما المقصود بها ومتى تعد مشكلة اجتماعية، وليس شخصية، تمثل اهتمام علم الاجتماع، وليس جهة معينة لكي لا يخطئ في تقدير اختيار موضوع بحثه قبل الشروع بدراسته أولاً، ولأن تحديد المشكلة الاجتماعية يحتاج إلى مساعدة الطلبة في تبصيرهم بتعقد الموضوع ثانياً، ولأن علم الاجتماع يهتم بها أكثر من الظواهر الاجتماعية ثالثاً.

من أبرز مهام ومسؤوليات أي علم انساني، أو اجتماعي هي البحث عن المشاكل التي يعاني منها الناس اولاً، ومن ثم الذهاب إلى محاولاته الاخرى التي تمثل طموحاته وسبل بحثه وبناء نظرياته.

ومن أجل تحقيق هذه المسؤولية في علم الاجتماع بات على باحثيه أن يفتشوا عن أبرز المشكلات الاجتماعية، واكثرها استضاءة لكي يخدموا بها المجتمع الانساني في الأقل – وإثبات مقومات علمهم المنهجية والتحليلية في نهاية الأمر.

ومن أجل تحقيق هذه المهمة العلمية عليهم أيضاً أن يحللوا مكونات المشكل لكي يطلعّوا على مضمونه ومحتواه ويكتشفوا سبب العطل، أو الخلل الذي أحدثه ليشخصوا سببه، أو اسبابه ومن بعد متابعة آثاره (أو آثارها)، ومساراته، وما يحيط به وتفاعلاته معه. لذا فإن أبرز مهمة تبدو في أفق علم الاجتماع هي التقصي، والتنقيب عن مشكلات المجتمع الجوهرية والفرعية، وكشف أسباب حدوثها والوقوف على عللها من أجل معالجتها أولاً، وتجنب مخاطرها ثانياً، وتلافي حدوثها ثالثاً، أو تجاوزها رابعاً.

ولما كان المجتمع الإنساني في تغير دائم فإن المشكلات الاجتماعية دائمة الوقوع والحدوث. أقول إن إستمرارية تغيير المجتمع الانساني تعقبه استمرارية حدوث المشكلات الاجتماعية المتنوعة والمتعددة. وبناءً على ذلك، فإن مهام علم الإجتماع لا تقتصر على دراسة التغيرات الاجتماعية (اسبابها، ونتائجها) فحسب، بل تعقبها دراسة المشكلات الاجتماعية التي تحدثها هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وآثارها.

بعد هذه الإستضاءة القصيرة أتناول تحديد مفهوم المشكل، وكيف ينطر إليه الباحثون في علم الاجتماع من زوايا متباينة قبل أن أدلف إلى مدارات المشكلات الاجتماعية، لكي أبصّر الطالب بطبيعتها وآثارها وتبدلاتها، ولماذا يتشكل بعض الناس فيها وينحرف عن معايير مجتمعه التي وضعها لكي يعيش بتناغم مستمر وتفاعل مثمر.

تحديد مفهوم المشكل الإجتماعي: هناك من يرى المشكل الاجتماعي من زاوية ذهنية، أي ما يفكر به الناس حول سلوكية معينة، فيصفوه بانه يمثل مشكلاً اجتماعياً لهم، وهذا يعني أن هذا النوع من التحديد ما هو الاّ خيالي – ذهني – صوري غير واقعي معاشي على أرض الواقع. لذلك تمثل هذه الأوصاف الذهنية أحكاماً خلقية يطلقها الناس على ما يرونه مخالفاً لتوقعاتهم. أقول إنها لا تقاس بمعايير موضوعية علمية يمكن قياسها بشكل ملموس (وزناً او مساحةً).

وهناك من ينظر إلى المشكل الإجتماعي من زاوية مصالح أغلبية الناس، وليس مصلحة الأقلية. ومنهم من يرى المشكل الاجتماعي من زاوية كل ما ينحرف Deviance عما هو مألوف ومتبع. أي كل من لا يتماثل ويتطابق مع معايير المجتمع،

عدوه سلوكاً منحرفاً مصدره فشل صاحب السلوك في إتباع التوقعات الذورية والمعيارية التي اعتمدها المجتمع وتوارثها عن الأجيال السالفة، أو تعمد في الخروج عليها، إما لعدم قناعته بها، أو لكونها لا تخدم مصلحته في هذا المضمار، أو لأنها لا تنفع وضعه الإجتماعي، فهي إذن تكوّن مشكلة اجتماعية.

والبعض الآخر يحدد المشكل الاجتماعي من رؤية تنظيمية. أي اذا حصل تحلل في بعض معايير المجتمع، أو خلخلة نسقية في أحد أركان الهيكل (البناء) الاجتماعي، او انحراف أهداف مؤسسات وتنظيمات رسمية، أو انتهاء مفعول تأثير جماعة اجتماعية (ضاغطة) على المجتمع، أو إنحلال حزب سياسي، أو انهيار نمط معاشي داخل الأسرة، مثل هذه الحالات تسمى بـ(الإعتلال الاجتماعي)Social Disorganization نلاحظ هنا الفرق بين الاعتلال والمشكل، إن الاخيرة تظهر الى الوجود عندما تتعرض القيم الاجتماعية للتصدع، أو للفطر، أو للزوال وبالذات القيم الخاصة بمعتقدات الناس، بينما تظهر الأولى إلى حيز الوجود عندما يتعرض بنيان الهياكل التنظيمية للتفكك، أو للانحلال، أو الانكسارات الركائزية فيها. هاك مثالاً على ذلك: تحرر المرأة في المجتمع الغربي لا يعد مشكلة اجتماعية، إنما طلاقها يؤدي إلى إعتلال أسري (تنظيمي) فيها، في حين أن إدمان الزوج على المشروبات يخلق مشكلة أسرية لافراد أسرته منها عدم التزامه بمسؤولياته التربوية (التنشيئية) والمالية والدورية داخل اسرته.

نستنتج مما تقدم إنه لا يخلو أي مجتمع بشري من وجود مشكلات اجتماعية تقع ضمن كيانات (أنساق) هيكله البنائي إلا مسّت حياة الناس الذين يتماثلون معها، بيد أن نوع هذه المشكلات وحجمها يتباينان ويختلفان باختلاف نوع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والسكانية وحجمها التي تحيط بها، وتتفاعل معها. وهذا يعني أن التغيرات والتطورات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع لا تفعل فعلها بشكل واحد وشامل وكامل على كيانات الهيكل البنائي كافة بل بعض منها، وعدم تأثيرها على البعض الآخر. لذلك لا يصيب التغير مناحي حياة الناس كلها بنفس القوة والتأثير، مكونات النظام الاجتماعي برمته (معايير، وقيم، وقوانين، ومعتقدات، واعراف، وباقي وسائل الضبط الاجتماعي العرفية والرسمية)، إضافة إلى ان هذه المكونات تكون راسخة في النظام الاجتماعي لامتلاكها الامتداد التاريخي

والثقافي في العمق المجتمعي، وتمثل في الوقت ذاته العمود الفقري للهيكل البنائي. كل ذلك يعيق تغيرها بسرعة، أو الغائه بالكامل إنما يكون التأثير عليها ممكناً. أقول أن التغير الشامل والكامل لمكونات النظام مرة واحدة يكون مستحيلاً، بيد أن التغيرات الجزئية والمتدرجة والمتسلسلة تكون قائمة. وهذا بطبيعة الحال يولّد مشكلات سميت بـ(المشكلات الاجتماعية). وغالباً ما تحصل هذه التغيرات بسبب أزمة اقتصادية، أو ركود أو تضخم، أو كساد مالي، أو تغير في النظام السياسي، أو التربوي، أو تزايد سكاني متسارع.

فلا غرو من اعتبار هذه المشكلات - على صعيد التغير الاجتماعي - مؤشرات للتغير، إنما من النوع السلبي مثل: مشكلة الفقر، والبطالة، والتعصب العرقي، وجنوح الاحداث، والإدمان على المخدرات، والإتجار في السوق السوداء، وارتفاع معدلات الطلاق، والتفكك الأسري واشتغال الصبية المبكر، والاستلاب والبيروقراطية والتفرد.

بتعبير آخر يكون ثمن تطور المجتمعات ونموها حدوث مثل هذه المشكلات انما لا تعتبر هكذا (مؤثرات التغير) في الحياة الراكدة إجتماعياً ومنعزلة عن باقي المجتمعات الاخرى، بل تعد حالة مرضية (باثولوجية) يتعذر معالجتها، أو ازالتها من جسم المجتمع لعدم قدرته على احتوائها وامتصاصها وازالتها الا إذا حاول تطوير بعض من أنماط كيانات هيكله البنائي، فوجود البطالة، والفقر، والتعصب العرقي في مجتمع تقاليدي - على سبيل المثال - تعد مشكلات اجتماعية من النوع المرضي (الباثولوجي).

وتأسيساً على ذلك يمكن تسمية هذه المشكلات بـ(المشكلات البنائية) لانها تسببت من جراء تغير حصل في أحد مكونات الكيان البنائي. بيد أن الحالة تتباين اذا كانت هناك مشكلات أخلاقية، أو جنسية، او سلوكية مرتبطة بالآداب العامة، في العلاقات الجنسية المشوشة والبغاء، واللواط، والسحاق، والانتحار يمكن تسميتها بـ(المشكلات الضبطية) لانها حدثت بسبب ضعف حصل في أحد، أو بعض الروادع الضبطية، أو بسبب سوء استعمال بعض آلياته.

بتعبير أدق: تحدث مثل هذه المشكلات بسبب وهن الضوابط العرفية، أو الرسمية المكونة للنظام الاجتماعي فلا غرو من عدم عدها أحد مؤشرات التمدن،

والتطور الإجتماعي لانها مصاحبة لها أفرزتها التحللات الضبطية، او الوهن في أحد الاليات العقابية او الردعية.

خليق بي أن أُشير في هذا المقام الى حقيقة عامة اخرى مفادها إن صعوبة المشكلة تتجلى بشكل أكثر إذا كانت التغيرات، والتطورات التقنية، أو الصناعية، أو التنظيمية تمسّ حياة الناس اليومية داخل مؤسسات الكيان الاجتماعي وتنظيماته (النسق الاجتماعي)، وهم غير مؤهلين لاشغالها، أو غير راغبين فيها، أو متمسكون، بشدة، بنمط الحياة السابقة، إذ أن التقبل النفسي، والاستعداد الذهني والمنطقي لتبني معيار جديد، أو قواعد سلوكية حديثة أو نمط ثقافي معاصر، وفي الوقت ذاته رغبتهم في التخلي عن المعايير القديمة، والقواعد السلوكية العتيقة يسهل عملية التغير، ويلغي وجود شيء إسمه مشكلة اجتماعية، لذا فانه عندما يطرأ تغير ولا يقابله، أو يصاحبه تقبل، أو استعداد للتنبيه من قبل الناس تبزغ المشكلة الإجتماعية تكون الحالة أكثر عسراً اذا مسّ التغير حياة الناس اليومية في منازلهم، أو اماكن عملهم، أو طريقة عيشهم الرتيبة وهم غير مستعدين لاستقباله، أو يفاجئ حياتهم اليومية فيربك ايقاعاتها المتناغمة ويزلزل انتظامها.

وكلما أدلف الى جدار المشكل الاجتماعي تواجهني رؤىً جديدة مثل «الميراث الاجتماعي» الذي يلعب دوراً فاعلاً في توليد المشكل الاجتماعي. فإذا كان عريقاً في تاريخ حياة الناس (مثل الحياة الاجتماعية الشرقية – الهندية والصينية والعربية) فإن مؤثرات التغير تواجه صداً ومنعاً صلباً من قبل معايير الميراث الاجتماعي وقيمه فتحدث تصادمات، ونزاعات بين ما هوجديد وما هو موروث، يدفع ثمنها افراد المجتمع المتمسكون بتراثهم التقاليدي فتحدث لهم مشكلات نفسية، وثقافية، واجتماعية، وخلقية، وهذا بدوره يعيق سرعة تكيّفهم مع ما هو مستحدث، أو جديد، الأمر الذي يدفع بهم الى رفضه، وتزايد تمسكهم بما هو قديم، ومهدد من قبل المستحدث الجديد، والمشكلة تكون اكثر تعقيداً اذا تعرّض الفعل الجمعي إلى الخطر، أو التصدع، أو الزلل. إذ انه – الفعل الجمعي – مرتبط بسلوك ومعايير وقيم جمعية، بحيث يكون تصديعه، أو ازالته حالة مرفوضة بشكل جمعي، وليس فردي، اجتماعي وليس رسمي، علني، وليس باطني مستتر لان التطورات والتغيرات تهدد،

بشكل سافر وعلني، معايير وقيماً موروثة، وقد تكون مقدسة في حياة الناس وفكرهم.

إضافة إلى ذلك فإن أبناء الطبقة الفقيرة والوسطى اكثر طبقات المجتمع امتلاكاً للمشكلات الاجتماعية نتيجة لالتزامهم بمكونات الميراث الاجتماعي (معايير، وقيم، وتعاليم دينية، وطرق شعبية، ونمط عيش تقاليدي) فضلاً عن رداءة المسكن وشحة الموارد الغذائية، وسوء الاحوال الصحيحة، والتضخم السكاني، ومعدل عالٍ في الوفيات بين الاطفال، وانتشار الامية بينهم. كل ذلك يجعل نوع المشكلات الاجتماعية وحجمها في تزايد مستمر اكثر بكثير من مشكلات الطبقة الثرية.

إن التطورات الصناعية، والطبية، والتقنية عملت على تحسين احوال أبناء الطبقة الوسطى في المجتمعات الغربية فقللت من وطأة مشكلاتهم، وحلت بعضاً منها، مثال على ذلك: عمل التقدم الطبي والصحي على تقليل عدد وفيات الأطفال فيها، وساعد الضمان الاجتماعي على تقليل حدة الضنك الإقتصادي فيها، وعملت التطبيقات الديمقراطية على تحسين أحوالها الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، وخففت الضمانات الصحية من معاناة المسنين صحياً، واقتصادياً، واجتماعياً.

أما أوضاع أبناء الطبقة الفقيرة فبقيت على حالها – مع بعض التحسن في قسم من أوجه حياتهم المعاشية – مع ظهور مشاكل اجتماعية مستجدة مثل البغاء، والادمان على المخدرات والمسكرات، والأمراض العقلية والعصبية، والإعتلالات الأسرية، وارتفاع معدلات الطلاق، والبطالة، والتعصب الديني والعرقي. هذه مشكلات تواجهها وتعيشها الطبقة الفقيرة في المجتمعات المتحضرة والمتصنعة.

في الواقع توضح هذه الحالة لنا أن نوع المشكلات الاجتماعية وحجمها يختلفان من مجتمع الى آخر حسب المرحلة التطورية التي يمر بها والفترة الزمنية التي يعيشها. أقول إن المشكلات الاجتماعية لا تكون واحدة نوعاً وكماً في مراحل تطور المجتمعات كافة، في حين بقيت مشكلات المجتمعات النامية على نوعها وكمها مختلفة عن مشكلات المجتمعات المتقدمة صناعياً وحضرياً. هاك مثالاً على ذلك: في مجتمعنا العربي ما زالت مشكلة السحر والشعوذة موجودة في حياة أبناء الريف والقرى، ومشكلة المغالاة في المهور، تدخل الاهل في إختيار شريك الحياة (بالنسبة للبنت والولد)، ومشكلة الثأر والوساطة في تعيينات الموظفين والعاملين في المؤسسات

الرسم . ومشكلة خنق الرأي العام، وزيادة الانجاب للحصول على مكانة اجتماعية عالية تتناسب طرداً مع سعة حجم الاسرة، واشتغال الصبية المبكر في سوق العمل، والسوق السوداء، والرشوة والمحسوبية، ورداءة الأداء، وعدم احترام المواعيد الزمنية في تنظيم اجراءات العمل والعلاقات العامة، والكسل في الانتاج، بالاضافة إلى ارتفاع معدلات الأمية، والبطالة، ووفيات الاطفال، والانحرافات السلوكية، وسوء السكن والصحة، وغيرها من المشكلات الاجتماعية المستجدة والموروثة.

يحسن بيَّ أن أطرح في هذا السياق حالة عدم ادراك الناس في المجتمعات التقاليدية، والاقطاعية، والبدائية للمشكلات الإجتماعية التي تحدث لهم، وعدهم اياها اشياءً موروثة في طبيعة البشر، ترجع الى قوى خارقة فوق طاقة البشر الامر الذي يجعلهم يتعاملون معها تعاملاً انسيابياً يستسلمون لها إستسلاماً تاماً دون البحث عن اسبابها الحقيقية، أو تجنب وقوعها، أو معالجتها بشكل واقعي مثل الفقر، والمجاعة، والامية، والتخلف، والامراض المزمنة، ووفيات الاطفال.

وهنا يمكن مناقشة هذه الحالة المتناقضة إذ أن اصحاب المشكل لا يعتبرونه هكذا لانهم لا يدركونه، ولا يشخصونه على انه مشكل الا أن الباحثين الاجتماعيين يعدونه مشكلاً. السؤال الذي يطرح في هذا المقام هو: هل أن عدم ادراك الناس لمشاكلهم يساعدهم في تحديد مشاكلهم على الرغم من دفعهم ثمن تلك المشكلات؟ الجواب: كلا، لأن وعي الناس بمشكلاتهم يقدم المحددات والمضامين لها وتشخص آثارها، لكن إذا كانوا غير واعين بها، ويعدونها حالةً اعتيادية، أو أنها جزء من الحياة الاجتماعية، او استمرار لحياة الناس فلا يعدونها مشكلة، مثل الزواج بأكثر من زوجة واحدة في المجتمع العربي لا يُمثل مشكلة اجتماعية لكنه يُمثل مشكلة اجتماعية وقانونية في المجتمع الأمريكي، أو البريطاني، أو الفرنسي، أؤ الالماني في حين أن الباحثين والعلماء الذين يملكون الوعي والادراك ينظرون الى المشكلة الاجتماعية دون الأخذ بنظر الإعتبار إدراك، أو عدم إدراك الناس لها، فمثلاً الزيادة السكانية في المجتمع الهندي المتأتية من ارتفاع معدل الخصوبة الجنسية، وتشجيع الطوائف الدينية

لها تجعل الهندي يعدها مشكلة سكانية له، بل حالة افتخار، واعتزاز، الاّ أن منظمة الصحة العالمية، والمنظمات السكانية تعدها مشكلة سكانية واجتماعية وصحية قائمة في المجتمع الهندي تتطلب المعالجة.

فضلاً عن ذلك فإن عدم إدراك، ووعي الناس بمشكلاتهم هي في الواقع مشكلة اجتماعية – كما ذكرت سالفاً – لان الحالة هنا تكون مستعصية، إذ أن الامر يتطلب توعية الناس وتوجيههم بوضعهم المتشكل قبل كل شيء، ومن ثم الدخول إلى حل المشكلات التي اصابتهم، علماً بان المشكلة الاجتماعية لا يمكن حلها الا إذا فهم الناس بان لديهم مشكلة لكي يساهموا بشكل فعال في حلها، أو إزالتها، وبغير ذلك لا يكون ممكناً لان الناس اذا لم يساهموا في حل مشكلاتهم فان إزالتها تكون مسألة مستعصية واسهامهم بيتوقف على ادراكهم بانها تعيق حياتهم الاجتماعية، أو تقلقها، أو تزعجها. أقول أن الوعي بالمشكلة اولاً، ورغبة الناس في إزالتها أو حلها ثانياً، واسهامهم في ازالتها، أو حلها ثالثاً. واذا لم يحصل هذا فإن المشكلة تكون قائمة ولا تحل بل تصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية التي تؤدي من ثم الى تخلفها، وترديها وجعلها حياةً بدائية، أو أقرب إلى التوحش.

مثال آخر على عدم ادراك صاحب المشكلة بها: السارق الذي يسرق أموال الناس، أو الذي يسطو على ممتلكات الناس بدافع الحاجة المالية لا يشعر بتعديه على أموال الاخرين، وخرق القوانين المرعية في البلد، ولا يشعر بانه يحدِث مشكلة إجرامية داخل المجتمع، الاّ أن رجال القانون والباحثين يشخصون هذا السلوك بانه مشكلة اجتماعية تتطلب المعالجة والاصلاح مثل تقديم الرعاية الاجتماعية والمهنية لهؤلاء لكي لا يعاودوا اعمالهم الاجرامية. وتستفحل المشكلة الجرمية بشكل اوسع، وهذا يعني ان حدوث مشكلة معينة يوّلد مشكلات اخرى من نوع آخر. ففي هذه الحالة (حالة اللص) تتطلب إستحداث سجون إصلاحية، وتعيّين باحثين إجتماعيين يقومون بالرعاية الإجتماعية للخارجين على القانون، وفتح دورات تأهيلية مهنية لاعادتهم إلى المجتمع بمؤهلات مهنية والتزام قيمي قويم.

ثم مشكلة الفقر التي تصيب أصحاب الدخول الواطئة جداً، فإنها توّلد مشكلات ناتجة عنها مثل مشكلة التسول، والانحراف، والتفكك الاسري، وانتشار الامراض الصحية (مثل السل والتيفوئيد والبلهارزيا)، والبغاء، والسوق السوداء، وضعف الروادع القيمية والاخلاقية.

نستنتج من ذلك ان المشكلة الاجتماعية إذا لم تُعالج بسرعة وبشكل تام فإنها توّلد مشكلات اخرى. أقول ان كل مشكلة تكون خاضعة لتفريخ مشكلات اخرى ناتجة عنها تختلف عنها في الخطورة والتأثير، وغالباً ما لا يدرك اصحاب المشكلة خطورة مشكلاتهم بشكل كبير بقدر ما يدركها من هو خارج إطار، المشكلة واثارها، فالمدمن على المخدرات - على سبيل المثال - لا يدرك خطورة إدمانه على صحته وصحة المجتمع، واخلاقيته، واخلاقية مجتمعه، إنما الذي يدرك ذلك هو الذي يعيش خارج المشكلة، ولا يخضع لمؤثراتها البيئية والاجتماعية.

إن حالة الوعي بالمشكلة وادراكها تتوقف على رؤية الفرد للحياة الاجتماعية التي تصوغها ثقافته المحلية والعامة، وسعة إتصاله بجماعات غير الجماعة التي ينتمي إليها، وإطلاعه على ثقافة الشعوب الاخرى، ووسائل الاعلام، وعدم انسيابه بشكل سريع أمام مؤثرات مجتمعه، بل التفكير، بشكل عقلاني ومنطقي، بمجريات الامور، والاحوال التي تدور حوله، وهذا ما يجعل من الواعي مخلوقاً متمدناً، ومتحضراً، وعقلانياً ينظر الى مجريات الأحداث برؤية متزنة، وموضوعية تضم الجوانب السلبية، والايجابية للحدث دون تعصب، أو تحيز أو مبالغة.

بعد أن اوضحت جانب عدم الوعي بالمشكلة أذهب الى جانب آخر يتناول موضوع بعض القيم الاجتماعية، والنظام السياسي الشمولي (حزب واحد يحكم المجتمع) اللذين يعملان على التعتيم والتضبيب على وجود مشكلات اجتماعية أمام الناس، وبالذات المشكلات التي تتعارض مع منطلقاتها واهدافها لكي لا يوقدوا سراج الوعي عند الناس. فالقيم الروحية والدينية وسياسة الحزب الواحد الحاكم تعمد إلى عدم الافصاح عن مشاكلها لكي لا يتذمر الناس منها في حين أن القيم العلمية في

لها تجعل الهندي يعدها مشكلة سكانية له، بل حالة افتخار، واعتزاز، الاّ أن منظمة الصحة العالمية، والمنظمات السكانية تعدها مشكلة سكانية واجتماعية وصحية قائمة في المجتمع الهندي تتطلب المعالجة.

فضلاً عن ذلك فإن عدم إدراك، ووعي الناس بمشكلاتهم هي في الواقع مشكلة اجتماعية – كما ذكرت سالفاً – لان الحالة هنا تكون مستعصية، إذ أن الامر يتطلب توعية الناس وتوجيههم بوضعهم المتشكل قبل كل شيء، ومن ثم الدخول إلى حل المشكلات التي اصابتهم، علماً بان المشكلة الاجتماعية لا يمكن حلها الا إذا فهم الناس بان لديهم مشكلة لكي يساهموا بشكل فعال في حلها، أو إزالتها، وبغير ذلك لا يكون ممكناً لان الناس اذا لم يساهموا في حل مشكلاتهم فان إزالتها تكون مسألة مستعصية واسهامهم بيتوقف على ادراكهم بانها تعيق حياتهم الاجتماعية، أو تقلقها، أو تزعجها. أقول أن الوعي بالمشكلة اولاً، ورغبة الناس في إزالتها أو حلها ثانياً، واسهامهم في ازالتها، أو حلها ثالثاً. واذا لم يحصل هذا فإن المشكلة تكون قائمة ولا تحل بل تصبح جزءاً من الحياة الاجتماعية التي تؤدي من ثم الى تخلفها، وترديها وجعلها حياةً بدائية، أو أقرب إلى التوحش.

مثال آخر على عدم ادراك صاحب المشكلة بها: السارق الذي يسرق أموال الناس، أو الذي يسطو على ممتلكات الناس بدافع الحاجة المالية لا يشعر بتعديه على أموال الاخرين، وخرق القوانين المرعية في البلد، ولا يشعر بانه يحدِث مشكلة إجرامية داخل المجتمع، الاّ أن رجال القانون والباحثين يشخصون هذا السلوك بانه مشكلة اجتماعية تتطلب المعالجة والاصلاح مثل تقديم الرعاية الاجتماعية والمهنية لهؤلاء لكي لا يعاودوا اعمالهم الاجرامية. وتستفحل المشكلة الجرمية بشكل اوسع، وهذا يعني ان حدوث مشكلة معينة يولّد مشكلات اخرى من نوع آخر. ففي هذه الحالة (حالة اللص) تتطلب إستحداث سجون إصلاحية، وتعيّين باحثين إجتماعيين يقومون بالرعاية الإجتماعية للخارجين على القانون، وفتح دورات تأهيلية مهنية لاعادتهم إلى المجتمع بمؤهلات مهنية والتزام قيمي قويم.

ثم مشكلة الفقر التي تصيب أصحاب الدخول الواطئة جداً، فإنها تولّد مشكلات ناتجة عنها مثل مشكلة التسول، والانحراف، والتفكك الاسري، وانتشار الامراض الصحية (مثل السل والتيفوئيد والبلهارزيا)، والبغاء، والسوق السوداء، وضعف الروادع القيمية والاخلاقية.

نستنتج من ذلك ان المشكلة الاجتماعية إذا لم تُعالج بسرعة وبشكل تام فإنها تولّد مشكلات اخرى. أقول ان كل مشكلة تكون خاضعة لتفريخ مشكلات اخرى ناتجة عنها تختلف عنها في الخطورة والتأثير، وغالباً ما لا يدرك اصحاب المشكلة خطورة مشكلاتهم بشكل كبير بقدر ما يدركها من هو خارج إطار، المشكلة واثارها، فالمدمن على المخدرات - على سبيل المثال - لا يدرك خطورة إدمانه على صحته وصحة المجتمع، واخلاقيته، واخلاقية مجتمعه، إنما الذي يدرك ذلك هو الذي يعيش خارج المشكلة، ولا يخضع لمؤثراتها البيئية والاجتماعية.

إن حالة الوعي بالمشكلة وادراكها تتوقف على رؤية الفرد للحياة الاجتماعية التي تصوغها ثقافته المحلية والعامة، وسعة إتصاله بجماعات غير الجماعة التي ينتمي إليها، وإطلاعه على ثقافة الشعوب الاخرى، ووسائل الاعلام، وعدم انسيابه بشكل سريع أمام مؤثرات مجتمعه، بل التفكير، بشكل عقلاني ومنطقي، بمجريات الامور، والاحوال التي تدور حوله، وهذا ما يجعل من الواعي مخلوقاً متمدناً، ومتحضراً، وعقلانياً ينظر الى مجريات الأحداث برؤية متزنة، وموضوعية تضم الجوانب السلبية، والايجابية للحدث دون تعصب، أو تحيز أو مبالغة.

بعد أن اوضحت جانب عدم الوعي بالمشكلة أذهب الى جانب آخر يتناول موضوع بعض القيم الاجتماعية، والنظام السياسي الشمولي (حزب واحد يحكم المجتمع) اللذين يعملان على التعتيم والتضبيب على وجود مشكلات اجتماعية أمام الناس، وبالذات المشكلات التي تتعارض مع منطلقاتها واهدافها لكي لا يوقدوا سراج الوعي عند الناس. فالقيم الروحية والدينية وسياسة الحزب الواحد الحاكم تعمد إلى عدم الافصاح عن مشاكلها لكي لا يتذمر الناس منها في حين أن القيم العلمية في

المجتمعات المتمدنة والمتصنعة، وذات الانظمة الديمقراطية تعلن، في اغلب الاحيان، عن المشكلات التي تسود مجتمعاتها لكي لا تستفحل اكثر، ولكي لا تفرخ مشكلات إجتماعية اخرى يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها وحلها، لذلك فإن القيم العلمية تتعارض مع القيم الدينية، وتتعاكس الانظمة الديمقراطية مع الأنظمة الديكتاتورية والشمولية.

ولما كان موضوع حديثنا – في هذا الباب – عن المشكلات الاجتماعية فإنه لا يتم الافصاح عن نوعها وكمها في مجتمعات تسيطر عليها القيم الروحية والدينية، والنظم السياسية الشمولية (مثل مشكلة الفقر، والامية، والتخلف الثقافي، والحضاري، وانتشار الامراض المزمنة، والجوع، والرشوة، والبطالة، والفساد الاداري والاخلاقي، والادمان على المخدرات، وتزييف العملات المحلية والاجنبية، وتهريب البضائع، والبغاء، واللواط، والسحاق، والتحلل الاجتماعي، والانحرافات السلوكية، وارتفاع معدلات الطلاق، والجريمة)، وذلك خوفاً من إنتباه الناس الى هذه المشكلات، وادراك مخاطرها وآثارها، واستخدامها كأداة للمعارضة ضدها، أولاً، ولتضليل الناس بان مجتمعهم خالٍ من الامراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وانه سليم ومعافى بفضل القيم الروحية، فلسفة حكمهم، وادارتهم، ورصانة وجودهم على سيرة الحكم ثانياً!!!!(١٢) لان معارضة الناس لهذه المشكلات، واكتشاف اسباب حدوثها يعني لهم عدم كفاءة النظام الحاكم، أو عقم القيم الروحية في معاجة هذه الاحداث المتفاقمة، ويعني ايضاً إن القائمين على حكم المجتمع غير عابئين بما يجري فيه، وغير مهتمين بحال الناس الذين يحكمونهم، بل يهدفون الى زيادة مشاكلهم ويثقلون العبء عليهم لكي لا يجدوا الوقت لمحاسبة حكامهم ونقدهم، ومطالبتهم بالاصلاح، وتحسين أحوالهم الاجتماعية، او يهتاجوا ويطالبوا بعلاج مشكلاتهم (والنظام الشمولي غير مؤهل لعلاج المشكلات واصلاحها، بل قمعها وردعها، والفرق كبير بين الاصلاح، والقمع لأن الأخير هو الذي يخلق المشكلات للمجتمع لاثقاله باعباء جسيمة تعيق تحركه ونهوضه، ومحاسبة النظام ومطالبته بالاصلاح والانعاش).

وتكون مشكلة المشاكل اذا لم يدرك، أو يعي افراد هذه المجتمعات المتدنية والمحافظة، وذات الحزب الواحد جسامة مشكلاتهم، ومعرفة آثارها المؤذية، بل تتحول مشكلة المشاكل إلى حالة «المعضلة»، وبخاصة عندما يذهب قادة هذه المجتمعات إلى المبالغة في إعطاء صور عن الجوانب الهامشية والثانوية التي لا تنفع المجتمع مثل: المحافظة على الطيور، والغزلان، والاسماك، وطرق الإعتناء بها، وتشجيع سباقات رياضية مكثفة مثل: كرة القدم، وسباق الخيل، والهجن، والكلاب، والقطط، والديكة، والمهرجانات الشعبية الفصلية، واقامة المعارض الفنية لإلهاء الناس عما هم فيه وعليه لكي لا ينتبهوا إلى مآسيهم الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وحصرها كماً ونوعاً، بل تصغير حجمها، وتهميش آثارها لكي لا يدرك افراد مجتمعهم خطورتها ومساوئها.

قلت إنها معضلة اجتماعية لان مسؤولي المجتمع لا يستطيعون معالجة مشاكل مجتمعهم، ولا يهتمون بتوعية افراده بحلّها، بل يدفعون مجتمعهم الى الانشغال العابث، أو غير المجدي بحيث يعمل على سكرنة المجتمع (اعني الهاء الناس بامور مسلية، ومبهجة لكي تشغلهم عن معالجة المشكلات التي خلقتها له الهيئة الحاكمة في المجتمع مثل: عدم احترام حقوق الانسان، وقمع الحرية الفكرية، وعدم تطبيق القوانين الوضعية، واستلاب الفرد، وارتفاع الضرائب، والاستحواذ الفئوي، واختفاء الرأي العام، وتشويه الحوار بين القمة والقاعدة، وقمع الرأي الآخر وغيرها فيقدم لهم هذه المهرجانات والاحتفالات كالخمرة المقدمة لشخص لديه مشكلات أسرية ومالية ومهنية وصحية لكي لا يعي مصاعبها، أو يفكر في كيفية علاجها، اقول إنها «خمريات رسمية» تقدم علناً لمجتمع خلقت له الهيئة الحاكمة مشكلات متعددة، ومتباينة لاثقاله باعبائها واقعاده عن المطالبة بحقوقه لتزيد من مطالبتها بواجباته (المجتمع) (اقصد بالخمريات الرسمية: الاحتفالات، والمهرجانات الفنية والرياضية والتاريخية والطبيعية، وزجهم باستهلاكات سلعية آنية سريعة الزوال في الملبس، والمقتنى، والديكور، والاستهلاك المظهري الزائف، وتطيّير اشاعات وردية حول الاستثمارات، والمكاسب المالية السريعة الربح، والمستقبل المفرح).

المجتمعات المتمدنة والمتصنعّة، وذات الانظمة الديمقراطية تعلن، في اغلب الاحيان، عن المشكلات التي تسود مجتمعاتها لكي لا تستفحل اكثر، ولكي لا تفرّخ مشكلات إجتماعية اخرى يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها وحلها، لذلك فإن القيم العلمية تتعارض مع القيم الدينية، وتتعاكس الانظمة الديمقراطية مع الأنظمة الديكتاتورية والشمولية.

ولما كان موضوع حديثنا – في هذا الباب – عن المشكلات الاجتماعية فإنه لا يتم الافصاح عن نوعها وكمها في مجتمعات تسيطر عليها القيم الروحية والدينية، والنظم السياسية الشمولية (مثل مشكلة الفقر، والامية، والتخلف الثقافي، والحضاري، وانتشار الامراض المزمنة، والجوع، والرشوة، والبطالة، والفساد الاداري والاخلاقي، والادمان على المخدرات، وتزييف العملات المحلية والاجنبية، وتهريب البضائع، والبغاء، واللواط، والسحاق، والتحلل الاجتماعي، والانحرافات السلوكية، وارتفاع معدلات الطلاق، والجريمة)، وذلك خوفاً من إنتباه الناس الى هذه المشكلات، وادراك مخاطرها وآثارها، واستخدامها كأداة للمعارضة ضدها، أولاً، ولتضليل الناس بان مجتمعهم خالٍ من الامراض الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وانه سليم ومعافى بفضل القيم الروحية، فلسفة حكمهم، وادارتهم، ورصانة وجودهم على سيرة الحكم ثانياً!!!!(١٢) لان معارضة الناس لهذه المشكلات، واكتشاف اسباب حدوثها يعني لهم عدم كفاءة النظام الحاكم، أو عقم القيم الروحية في معالجة هذه الاحداث المتفاقمة، ويعني ايضاً إن القائمين على حكم المجتمع غير عابئين بما يجري فيه، وغير مهتمين بحال الناس الذين يحكمونهم، بل يهدفون الى زيادة مشاكلهم ويثقلون العبء عليهم لكي لا يجدوا الوقت لمحاسبة حكامهم ونقدهم، ومطالبتهم بالاصلاح، وتحسين أحوالهم الاجتماعية، او يهتاجوا ويطالبوا بعلاج مشكلاتهم (والنظام الشمولي غير مؤهل لعلاج المشكلات واصلاحها، بل قمعها وردعها، والفرق كبير بين الاصلاح، والقمع لأن الأخير هو الذي يخلق المشكلات للمجتمع لاثقاله باعباء جسيمة تعيق تحركه ونهوضه، ومحاسبة النظام ومطالبته بالاصلاح والانعاش).

وتكون مشكلة المشاكل اذا لم يدرك، أو يعي افراد هذه المجتمعات المتدنية والمحافظة، وذات الحزب الواحد جسامة مشكلاتهم، ومعرفة آثارها المؤذية، بل تتحول مشكلة المشاكل إلى حالة «المعضلة»، وبخاصة عندما يذهب قادة هذه المجتمعات إلى المبالغة في إعطاء صور عن الجوانب الهامشية والثانوية التي لا تنفع المجتمع مثل: المحافظة على الطيور، والغزلان، والاسماك، وطرق الإعتناء بها، وتشجيع سباقات رياضية مكثفة مثل: كرة القدم، وسباق الخيل، والهجن، والكلاب، والقطط، والديكة، والمهرجانات الشعبية الفصلية، واقامة المعارض الفنية لإلهاء الناس عما هم فيه وعليه لكي لا ينتبهوا إلى مآسيهم الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وحصرها كماً ونوعاً، بل تصغير حجمها، وتهميش آثارها لكي لا يدرك افراد مجتمعهم خطورتها ومساوئها.

قلت، إنها معضلة اجتماعية لان مسؤولي المجتمع لا يستطيعون معالجة مشاكل مجتمعهم، ولا يهتمون بتوعية افراده بحلّها، بل يدفعون مجتمعهم الى الانشغال العابث، أو غير المجدي بحيث يعمل على سكرنة المجتمع (اعني الهاء الناس بامور مسلية، ومبهجة لكي تشغلهم عن معالجة المشكلات التي خلقتها له الهيئة الحاكمة في المجتمع مثل: عدم احترام حقوق الانسان، وقمع الحرية الفكرية، وعدم تطبيق القوانين الوضعية، واستلاب الفرد، وارتفاع الضرائب، والاستحواذ الفئوي، واختفاء الرأي العام، وتشويه الحوار بين القمة والقاعدة، وقمع الرأي الآخر وغيرها فيقدم لهم هذه المهرجانات والاحتفالات كالخمرة المقدمة لشخص لديه مشكلات أسرية ومالية ومهنية وصحية لكي لا يعي مصاعبها، أو يفكر في كيفية علاجها، اقول إنها «خمريات رسمية» تقدم علناً لمجتمع خلقت له الهيئة الحاكمة مشكلات متعددة، ومتباينة لاثقاله باعبائها واقعاده عن المطالبة بحقوقه لتزيد من مطالبتها بواجباته (المجتمع) (اقصد بالخمريات الرسمية: الاحتفالات، والمهرجانات الفنية والرياضية والتاريخية والطبيعية، وزجهم باستهلاكات سلعية آنية سريعة الزوال في الملبس، والمقتنى، والديكور، والاستهلاك المظهري الزائف، وتطيير اشاعات وردية حول الاستثمارات، والمكاسب المالية السريعة الربح، والمستقبل المفرح).

هذه المعضلة الاجتماعية (الخمريات الرسمية الاجتماعية) لا تظهر في المجتمع الذي تسوده القيم العلمية، والمعايير العقلانية كما هو الحال في المجتمعات الحضرية والصناعية والديمقراطية .

واختتم حديثي عن المشكلة الاجتماعية بالقول: ان هروب الناس من المشاكل وعدم حلها هو المشكلة ذاتها. وهروب المسؤولين من حل مشاكل مجتمعهم هو المشكل نفسه، وعدم الاعتراف بوجود المشكلة من قبل الناس والمسؤولين لهو مشكلة بذاتها.

مرادي من تناول موضوع المشكلة الاجتماعية في هذا الباب هو تبصير طالب علم الاجتماع بتعريف هذا الموضوع، وشرح أبعاده لانه واسع وشائك، ولكي لا يبتعد الطالب عن تناول حالة إجتماعية لا تمثل مشكلة إجتماعية وضعت هذا الشرح له عسى ان يساعده في تناول أحدى المشكلات الاجتماعية كموضوع لبحثه.

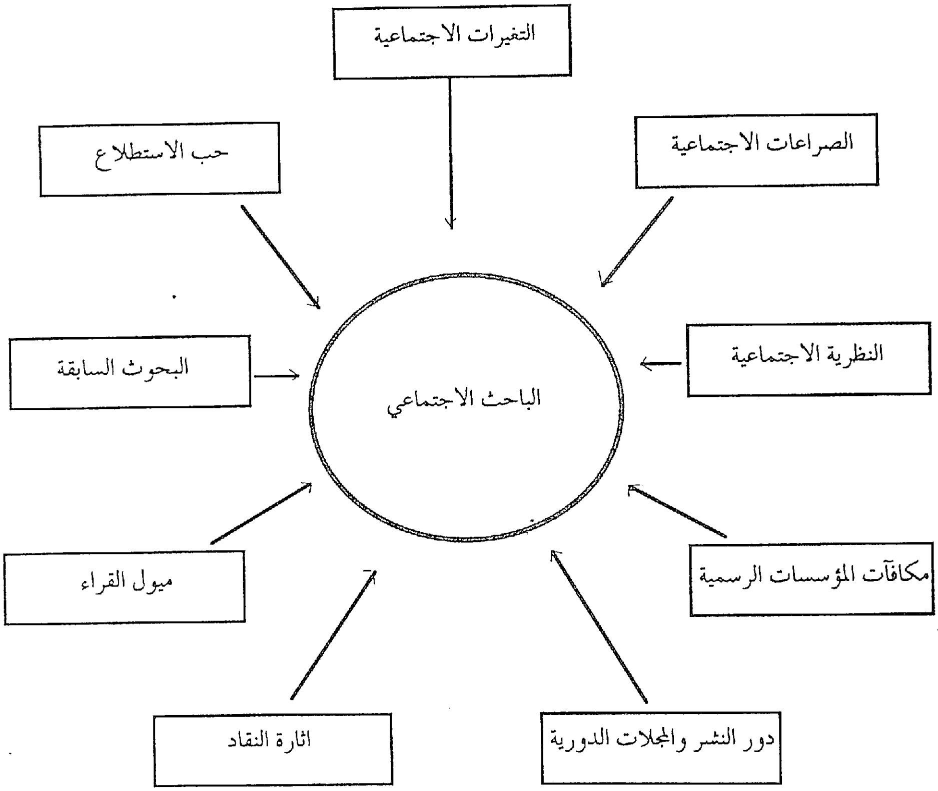

مرتسم يوضح المؤثرات التي توجه الباحث الى اختيار موضوع بحثه

مصطلحات الوحدة

بحث تطبيقي	Applied Research
علم اجتماع الفضائح	Muckraking Sociology
طريقة البحث	Method
مناهج البحث	Methodology
بحث نظري	Pure Research
نماذج بحثية	Research Paradigms
بحوث مكررة	Replication Research

هوامش الوحدة

1. Mazur, Allan. 1971 "The Littlest Science" Franklin and Osborne (eds) Research methods, Wadsworth pub. Co. Belmont.,P. ١٥

2. Babbie, Earl. 1973 "Research Method" Wadsworth Pub. Co. Inc. California, P.P. 27-31.

3. Bailey, Kenneth D. 1982, "Methods of Social Research" The Free Press - New York, P.P. 3-9.

4. Ibid., P.4

5. Ibid., P.5

6. Ibid., P. 6

7. Nachmias, David and Nachmias, chava, 1976 "Research method in the Social Sciences" St. martin's Press, New York. P.P. 3-11.

8. Baily, Kenneth D., 1982. p. 32.

9. Greer, Scott. 1971 "On the Sellection of Problems" Franklin and Osborns (eds.) Research Methods, Wedsworth Pub. Co. Inc. Belmont, P.P. 96-100.

10. Williamsor and others. 1977 "The research craft" Little Brown Co. p.p. 32-34.

11. Ibid., P. 38.

12. Merrill, Fran's 1969 "Society and culture" prentice - Hall Inc., Englewood p.p. 415 - 433.

الوحدة الثانية

العلاقة الجدلية بين النظرية والبحث العلمي

لما كانت الظواهر والمشكلات الاجتماعية متعددة ومتباينة حسب تباين حجومها ونوعها، فإن سبل دراستها تتباين أيضاً. إذ لا يمكن بحث الظواهر والمشكلات كافة بمنهج واحد، وآلية واحدة. أقول ان نوع الظاهرة الاجتماعية وحجمها يحددان نوع منهج دراستها، وليس حسب رغبة الباحث وقراره.

في سبيل المثال لا الحصر: دراسة إمكانية التنمية الاجتماعية لقرية بعيدة عن مظاهر التمدن والتحضر، يتطلب من الباحث –في هذه الحالة البحثية– إقامة مسح اجتماعي لمجتمع القرية يجمع فيه المعلومات بواسطة آلية الملاحظة بالمعايشة، ويحللها حسب متطلبات التحليل البنائي–الوظيفي مبرزاً فيه نمط العيش، والعادات والتقاليد التي تنظم سلوك الأفراد الاجتماعية، وأسلوب تفكيرهم ومعتقداتهم. فضلاً عن ابراز موقع الأسرة كتنظيم إجتماعي غير رسمي، ودرجة إرتباطه بالنسق العشائري، او القبلي، وعلاقة الاخير بباقي أنساق بناء مجتمع القرية.

لا مناص هنا من دراسة الوضع التعليمي، والصحي، والغذائي السائد في مجتمع القرية وكيفية تطويره مستخدماً نتائج هذه الاوضاع في بلورة سبل معالجة العادات السيئة في التنشئة الاسرية وطرائق التغذية والمعالجات الطبية.

مثال ثان: إذا أراد باحث دراسة الآثار المترتبة على بطالة خريجي الجامعات والمعاهد في المجتمع، فإنه يستطيع إستخدام المنهج الإحصائي واضعاً فرضيات تضم متغيرات موضوع البحث، وساحباً عينة ممثلة لمجتمع الدراسة، ومنظماً استمارة استبيانية لجمع المعلومات(باعتبارهم يعرفون القراءة والكتابة) مستخدماً احدى التقنيات الاحصائية الوصفية، والاستقرائية لتشخيص الآثار التي تفرزها البطالة على العاطلين، وعلى المجتمع الذي يعيشون فيه. إذا تُركت المعلومات والنتائج التي أتت بها البحوث دون تنظيم وتحليل، ومقارنات مع نتائج بحوث أخرى، فإن أهميتها تكون محدودة بحدود أهدافها الميدانية، أو البحثية. لكن اذا تم تنسيق نتائجها المتشابهة على شكل صيغ مجردة، أو تشكيلها على شكل قضايا نظرية Propositions يؤمل التأكد من عموميتها وصدقها بشكل أرصن.

بعد هذه المرحلة(اي بعد التأكد من مدى عموميتها—القضايا النظرية— وصدقها) يمكن تعميم نتائجها على شرائح اجتماعية أوسع، أو على مجتمعات أخرى غير المجتمعات التي تمت الدراسة فيها لكي تصل إلى مرحلة القوانين في موضوع بحثها(انظر شكل رقم ١).

هذه هي بداية تكوين النظرية الاجتماعية التي برزت من واقع إجتماعي تم رصده من عدة باحثين جمعوا منه عدة ظواهر ومشكلات بارزة ومهمة شكلت فيما بعد الأسس الأولى للبناء النظري. هذا على صعيد علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية، أما علاقة النظرية بالبحث الاجتماعي فأن دورها يحصل في تعزيز قضاياها المستخدمة من قبل باحثين آخرين للتأكد من مدى عموميتها، أو درجة خصوصيتها. في سبيل المثال لا الحصر: إذا أراد أحد الباحثين إختيار إحدى قضايا(القضية تعني استخلاص منطقي لمجموعة مفاهيم مترابطة ومتجانسة تمثل موضوعاً واحداً داخل الظاهرة. أو هي تعاميم محدودة بحدود روابط مجموعة من المفاهيم المتجانسة) نظرية جورج هومنز(منظر امريكي معاصر) التي مفادها:«تخضع عملية التبادل الاجتماعي إلى درجة القبول الاجتماعي الذي يحصل عليه الفرد خلال تبادله مع الاخرين»[1].

هذه المحاولة البحثية بدأت من إختبار إحدى قضايا نظرية اجتماعية لتطبيقها على جماعة اجتماعية صغيرة. لاحظ هنا إنها لم تبدأ من واقع اجتماعي بل من قضية نظرية. أي أن النظرية حفزت الباحث على استقراء الواقع، وفي الوقت ذاته تعمل على دعم(أو عدم ذلك)، ما جاءت به النظرية من رؤى اجتماعية توضح هذه الحالة العلاقة بين النظرية والبحث الاجتماعي(لاحظ الشكل رقم ٢).

نستنتج مما سبق أن النظرية تغذي اجراءات البحث في البداية بنتائج توصلت إليها، لكنها تقوم بعملية تأطير النتائج باطر نظرية مستخلصة من الواقع تمثل حقائق فكرية مجردة تساعد الباحث على تفسير وتحليل نتائج بحثه. ولا مناص من القول في هذا المقام أن موضوع البحث هو الذي يحدد نوع المنهج البحثي، ونوع النظرية الاجتماعية، وليس العكس لان لكل واقع اجتماعي خصوصية اجتماعيةيفرضها الواقع عليه.

بعد هذا التوضيح الجدلي بين النظرية والبحث، والبحث والنظرية أود أن أفصّل بعض الأمور المتعلقة بعلاقتهما وهي كما يلي: يعد البحث الإجتماعي أحد آليات النظرية الإجتماعية التي بواسطتها تستطيع النظرية أن تبرهن على احد أهدافها، أو قضاياها، أو قوانينها التي تريد الوصول اليها في صياغتها، أو توسع من تعاميمها، أو تحول نصوصها إلى قضايا ناضجة أو مختمرة.

بتعبير آخر: إذا غاب البحث الاجتماعي تفقد النظرية مصداقيتها وبرهانها، وتصميمها، لأن البحث هو المورد الرئيسي للأحداث الإجتماعية المبرهنة التي تعزز فروضها، ومفاهيمها، ونصوصها وقضاياها. هذا على صعيد علاقة البحث بالنظرية.

أما على صعيد علاقة النظرية بالبحث فإن الاولى تمد الثانية بطروحات ونصوص فكرية مبرهنة بشكل محدود الاّ أنها تحتاج الى براهين أوسع نطاقاً وأعمق مما يحفز الباحث على استخدام آليات البحث، واستقصاء معلومات وبيانات تكشف عن مدى واقعية الأفكار والرؤى التي استجلبتها النظرية. وفي حالات أخرى تعمل النظرية عكس ما ذكرته آنفاً–إنما مع نظرية أخرى وليس معها– أي أنها تحفز الباحث على استخدام آليات البحث لكي تنقض ما جاءت به نظرية ثانية من نتائج، أو أفكار

أو رؤى، مثل تحفيز النظرية البنائية–الوظيفية لبعض الباحثين لدحض النظرية الصراعية لكارل ماركس، وجورج زمل، ورالف دارندروف ونقضها، وما جاءت به قضايا وقوانين صراعية تعتبرها–النظرية البنائية الوظيفية– حالة مرضية في المجتمع. هذا العمل البحثي النقدي ترجع ايجابيته إلى النظرية البنائية الوظيفية.

وبناءً على ذلك، تقوم النظرية بتنشيط البحث الاجتماعي وتفعيله، وفي الوقت ذاته يقوم البحث برفد ما تصبو إليه ودعمه وتعزيزه من برهنة للمرتكزات الفكرية التي تستند عليها، مثل المفاهيم، والنصوص، والقضايا، والقوانين، أو نقض مرتكزات نظرية أخرى تختلف معها في الرؤية والمنهج(كما اسلفت)، أو تحفز باحثين لاستدراك ما أغفلته في بعض من رؤاها. أو تشجع بعض الباحثين على تجسيد فجوة حاصلة بينها وبين نظرية ثانية، وهذا ما حصل فعلاً عند لويس كوسر، في نظريته: الوظيفة الايجابية للصراع الاجتماعي الذي جسّر بين النظرية الصراعية والبنائية الوظيفية.

استندت هذه الطروحات على حقيقة مفادها«لا توجد نظرية من دون حقائق ميدانية إن لم تكن منطقية مستنتجة من الاحداث التاريخية تعكس مناشط الناس المشتركة، وتطرح المؤثرات التي تتحكم في سلوكهم.

ويجب أن نتذكر عدم إمكانية ترجمة المعلومات الايجابية–سواء كانت مجمعة، أو سوف تجمع– لكي يتم تحويلها إلى أفكار مجردة تربط بشكل منسجم، ومتسلسل، ومنظم من أجل مساعدة الباحث على برهنة حقيقة اجتماعية مالم يكن هناك منهج بحثي لاستقرائها والاستدلال منها. لكن ما يحصل من تباينات في النظرية الاجتماعية هو تباين في تناول موضوع النظرية ومنطلقاتها، ومديات رؤيتها للموضوع(قريب، أو متوسط، أو بعيد) والفترة الزمنية التي يعيشها المنظر والتأثيرات الأيدلوجية التي تأثر بها، وعمق دراسته في موضوع بحثه، ودقة مفاهيم نظريته، وانسجام مفراداتها ومعانيها، وقوة قوانينها في القرار، والتنبؤ باحتمالات مستقبلية تخص منطلقات نظرية.

فالنظرية اذن تمارس تأثيراً ملزماً على البحث وهو تحديد، أو طرح المشكلات التي تحتاج الى بحث، ليس هذا فحسب بل تقود البحث الى التأكيد على قوة العلاقة بين المتغيرات، فضلاً عن إرشادها لنتائج بحوث الباحثين نحو اختبار قوانينها او قضاياها، وفي الوقت ذاته تقدم مقترحات حول وجود مشكلات اجتماعية مستحدثة تتطلب صياغة مشروعات لنظرية جديدة. وهكذا تتلاقى وتتفاعل النظرية مع البحث، وبالعكس(البحث مع النظرية) لان الحقيقة الميدانية لا يمكن استكشافها الا بهذا السياق. وبناءً على ما تقدم فإنه لا تكون جدوى للنظرية ما لم تُدّعم من قبل بالبحوث الاجتماعية، ولا تكون فائدة كبيرة للبحوث ما لم تطعّم بإطار نظري، لأن العلاقة بينهما متفاعلة بشكل جدلي. ولما كان علم الاجتماع علماً تطبيقياً فإن هذه العلاقة–الجدلية– مهمة وأساسية لأنها تجسّر البحوث الاجتماعية بنظرياته. ولان الجانب النظري في هذا العلم يكون مستخلصاً من الجانب العلمي، والأخير يغذي الاول، فالعلاقة بينهما أشبه بعلاقة البيضة بالدجاجة.

ومن نافلة القول إن بعّض المواضيع الاجتماعية لا تحتاج إلى دراسات ميدانية، وآليات تجريبية مثل: مواضيع القانون الاجتماعية، والثقافة الاجتماعية، والنمط، والنسق الاجتماعي، والعقائد الاجتماعية، واليوتوبيا، بل تعتمد في دراستها على الوصف، والمنطق الاستنتاجي لإعطاء الصورة العامة لأحد هذه المواضيع. وهذا يشير إلى الاستنساخ المنطقي الذي يُستخدم كآلية برهانية على المواضيع الفكرية والاستراتيجية التي بدورها تساعد المنظّر على بناء نظريته أيضاً.

نخلص مما تقدم إلى النقاط الاتية:

١– توجه النظرية البحث صوب الموضوعات المثمرة.

٢– تضفي النظرية على نتائج البحث دلالة ومغزى، إذ تعمل على تسهيل إدراك النتائج التي يصل إليها البحث باعتبارها جزءاً من قضية بالغة التجريد أكثر منها أجزاء منعزلة.

٣- تنطوي النظرية على توجيهات عامة تمدنا بالسياق الذي يجري البحث في نطاقه، إذ تشتمل مثل هذه التوجيهات على مسلمات متعلقة بنماذج المتغيرات التي يجب أن تأخذها بعين الاعتبار أكثر مما تشير الى العلاقات العائمة بين هذه المتغيرات.

٤- توجه مفاهيم النظرية وتصوراتها عملية جمع معطيات البحث وتحليله.

شكل رقم(١)

ملاحظة ظاهرية أو مشكلة اجتماعية ــــ تحديد أحد المناهج لدراستها ــــ استخراج متغيرات الموضوع وفرضيات ومفاهيم ــــ اختيار المفاهيم لكي تتحول الى ــــ قضية، أو قضايا اختبار القضايا لكي تتحول ــــ الى نص، أو نصوص اختبار النصوص لكي تتحول إلى ــــ تعميم أو تعاميم تختبر التعاميم لكي تتحول الى قوانين نظرية.

شكل رقم(٢)

قضية نظرية ــــ اختبارها على جماعة ــــ نتائجها تدعم، أو لا تدعم القضية.

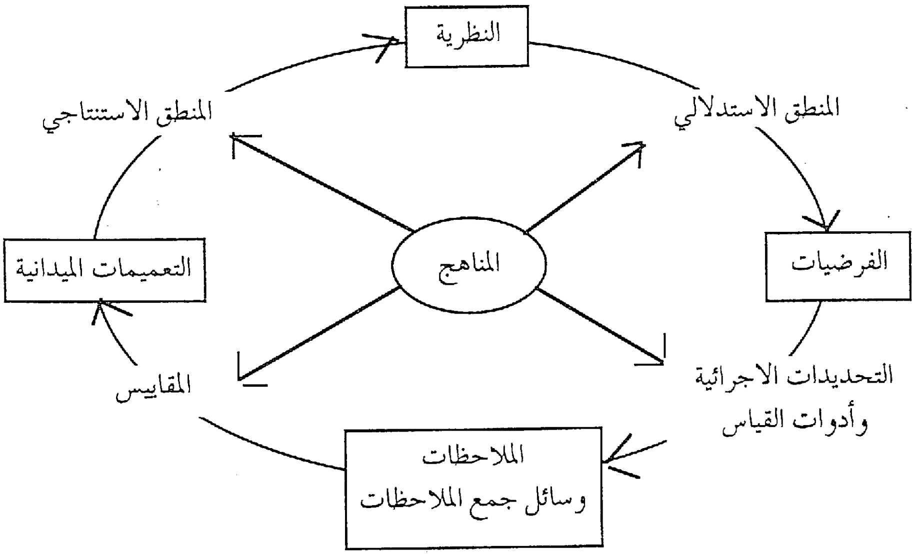

شكل رقم(٣)

مرتسم يوضح العلاقة بين البحث، والنظرية وضعه المنظّر الامريكي المعاصر والترويلس، ١٩٦٩.

هوامش الوحدة

1-Bulmer, Martin, 1977 "Sociological Research Methods" (ed) Martin Bulmer Macmillan education, London, p.p 15-21.

الوحدة الثالثة

آليّات البحث الاجتماعي

لكي يكون الباحث الميداني واضحاً في استقراء واقع موضوع بحثه، عليه أن يقوم بالخطوات الإجرائية الأولية الآتية:

١ – استخراج مؤشرات إطار موضوع بحثه وتحديده.

٢ – تشخيص متغيرات البحث المتنوعة (السببية والناتجة).

٣ – توصيف المفاهيم المتداولة في البحث.

٤ – صياغة فرضيات البحث.

٥ – تحديد المقياس.

أ/٣ – مؤشرات البحث :

الهدف الأساسي من استخراج مؤشرات إطار الموضوع المدروس هو تحديد ملامحه الاجتماعية من أجل توضيح أبعاد صورته المجتمعية التي تختلف اختلافاً جوهرياً عن متغيرات البحث. أي أنها لا تمثل أسباب حدوث الحدث، ولا وقوعه لكنها تقوم بإغناء البحث برموز دالة على متون أوجه الحدث، على الاّ ننسى اشتراط ملاحظة الرموز، بشكل مباشر على أرض الواقع متذكرين أن وجود هذه المؤشرات

يعزز توصيف مفاهيم البحث المتداولة.

وتوضيحاً لما أسلفت أطرح الأمثلة الآتية:

أ – مؤشرات الثقافة الاجتماعية:

* الاتجاهات الشعرية
* الحكم والأمثال
* ألوان الغناء
* الأساطير والخرافات
* أساليب الكتابة
* القصص
* اتجاهات الفن التشكيلي
* التراث الشفوي

نلاحظ أن هذه المؤشرات تحدد ملامح الثقافة، وعمقها الزمني بحيث يمكن ملاحظتها بشكل مباشر، إذ إننا نستطيع سماع الأغاني مثلاً، أو قراءة الشعر والقصص، أو نشاهد الفن التشكيلي .

ب / مؤشرات التمدن:

١ – مستوى العيش الترفي.

٢– الاستهلاك المظهري.

٣ – احترام الزمن في أداء النشاطات الاجتماعية.

٤ – تقارب حقوق الأفراد من واجباتهم.

٥ – تسطح العلائق الاجتماعية.

٦ – تحكم القيم المادية بسلوك الإنسان وتفكيره.

إذا دققنا في هذه المؤشرات نجدها لا تمثل وجودها (أي لا تسببها ولا تنتجها)، بل توضح معاني التمدن فقط. فهي إذن دلائل رمزية لمضمون التمدن، وفي الوقت ذاته تعطي للباحث أوجه الحياة المتمدنة، وتساعده على تحديد المعنى الدقيق للتمدن.

جـ/ مؤشرات الصداقة:

١ – المودة.

٢ – النجدة .

٣ – النصرة .

٤ – الوفاء .

٥ – الإعجاب.

لو تفحصنا هذه المؤشرات لوجدنا أنها تمثل سمات الصداقة، وليس احتمالاتها، أو أسبابها، أو معطياتها، لأنها لا تخرج عن كونها دلائل لمعنى الصداقة. وقد تكون الصداقة سبباً، أو نتيجة في البحث، لكن مؤشراتها تبقى في إطار الدلائل، والرموز لمعناها. أقول: إن المؤشرات لا تتأثر بنوع المتغير، أو الافتراض، لكنها تغذي مفاهيم البحث بملامح، ورؤى، وصور دقيقة، مستقاة من واقع البحث. لذا فإن وجودها في البحث ضروري ومفيد، وفي الوقت ذاته تعكس دقة الباحث، وتمرسه في استخراج جزيئات موضوع البحث.

د/ مؤشرات الحراك الاجتماعي:

١ – الأداء الموضوعي.

٢ – الإنجاز المتقن .

٣ – المنافسة الحرة.

٤ – الكفاءة المهنية.

٥ – التقييم المحايد.

نلاحظ على هذه المؤشرات أنها تقدم المعاني الدالة على أبعاد الحراك الاجتماعي، بشكل متنوع، مع تقديمها ما المقصود بالحراك الاجتماعي، ولكنها لا تفترض ماذا يعني، ولا تلزمه ببعدٍ واحد، أو مؤشر واحد، بل أكثر من ذلك لكي تعطيه الدقة التعبيرية، والمعنى الواضح.

هـ/ المكانة الاجتماعية:

١ – الدخل .

٢– المهنة.

٣ – التحصيل الدراسي.

٤ – حجم الأسرة.

٥ – المنطقة السكنية.

بعد أن قدمت هذه الأمثلة الأربعة عن المؤشرات، أستطيع تلخيص صفاتها بما يأتي:

١ – تمثل دلائل لمعانٍ متنوعة.

٢ – لا تتأثر بمتغيرات البحث.

٣ – لا تقبل الافتراض، أو الاحتمال.

٤ – واقعية في صورتها.

٥ – يمكن ملاحظتها على أرض الواقع.

٦ – لا تترجم إلى أرقام إحصائية .

ب/٣ – المتغيرات :

لكل بحث ميداني متغيراته الخاصة به، تتبلور من الأحداث، أو المشكلات، أو الظواهر الاجتماعية، آخذة ثلاثة مسارات مختلفة، وهي متغيرات سببية، وأخرى نتيجة، وثالثة مختلفة معهما لا تلتقي معهما أبداً. تسمى المتغيرات السببية بالمستقلة Independent، والثانية بالمعتمدة (النتيجة) Dependent ،أما العلاقة بين السببية والنتيجة فتأخذ مسارين: الأول يأخذ اتجاهاً ارتباطياً تلازمياً. أي إذا حدث س يحدث ص، وإذا غاب المتغير س غاب المتغير ص تباعاً. ولكي أدل على ما أسلفت، أورد المثال الآتي: تُزيد الكثافة السكانية من معدل الجريمة. استناداً إلى هذا المثال، تعتبر

الكثافة السكانية متغيراً مستقلاً (سبباً) في زيادة معدل الجريمة التي تعد هنا متغيراً تابعاً (نتيجة). وهذا يعني أن المتغير المعتمد مصاحب للمتغير المستقل.

أما الاتجاه الثاني فيأخذ مسار التنافر بين المتغيرات، فلا تحصل علاقة بينهما. مثال على ذلك: قد يكون ازدياد معدل الجريمة غير مرتبط بارتفاع معدل الأمية داخل مجتمع البحث. وفي هذه الحال لا يكون متغير الأمية على علاقة بازدياد معدل الجريمة.

استخلاصاً مما تقدم، نلاحظ أن المتغيرات لا تتطلب التوصيف السردي، ولا الدلائل الرمزية، أو المعنية، بل إنها عوامل مفترضة تحتاج إلى برهنة واقعية ميدانية. وأذكر بأنّ هذه العوامل أحادية القيمة لا تقبل الازدواجية، أو المزاوجة، فالكثافة السكانية – على سبيل المثال لا الحصر – تتضمن قيمة واحدة هي الزيادة السكانية الكبيرة (متغير مستقل). وفي مقابل ذلك يكون ارتفاع معدل الجريمة (متغيراً معتمداً) محدداً بدقة ووضوح لا يتضمن أكثر من معنى واحد. وفي الوقت ذاته يمثل حقيقة في بداية البحث، بل احتمالاً افتراضياً قد يتحول إلى حقيقة بعدما يتم البرهنة عليها بوساطة آليات البحث الاجتماعي. مثال ثان: اشتغال الصبية المبكر، واحتمال انحرافهم خلقياً. يكون اشتغال الصبية المبكر (متغيراً مستقلاً) وانحراف الصبية خلقياً (متغيراً معتمداً).

أتحول الآن إلى تحديد صفات المتغيرات، بعد أن أوضحتها، وهي ما يلي:

١ – دقة التحديد .

٢ – لا تتضمن أكثر من قيمة واحدة في كل متغير.

٣ – مترابطة في وجودها داخل الحدث.

٤ – لا تحتاج إلى توصيف وشرح .

٥ – متدرجة في أهميتها. أي لا تمثل درجات واحدة داخل الحدث، بل تدرجات متسلسلة حسب ظروف واضع البحث، وبيئته.

٦ – يمكن ترجمتها إلى أرقام إحصائية.

جـ/٣ - المفاهيم:

لماذا المفاهيم في البحث الاجتماعي؟

ليست مفردات الواقع الاجتماعي بارزة وواضحة للجميع بالدرجة نفسها، بل تختلف باختلاف الراصدين لها أولاً، والمتخصصين فيها ثانياً، والمتعايشين معها ثالثاً. لذلك يصبح مطلوباً من الباحث الاجتماعي أن يوضح مؤشرات السلوك وقيمه ومعانيه الخاضعة للدراسة. أي التي تشكل خصوصية في معناه، وتميزاً في قيمته، وانفراداً في مؤشراته. إضافة إلى ذلك، يجب أن يعتمد على المصطلحات المفاهيمية النظرية المتداولة في أدبيات النظرية الاجتماعية، لكي يظهر الحالات، والظواهر المتناظرة، أو المتشابهة، أو المتطابقة بين ما يدرس، وما درس في مجتمعات أخرى، ضمن من سبقوه في هذا الميدان. ليس هذا فحسب، بل إن تحديد الباحث لمفاهيم بحثه يساعده في التقرب إلى أهداف البحث، ويقوده إلى الموضوعية معاً، لأنه يعطيه الاستدلال العام المستخلص من واقع البحث، أو من الأدبيات النظرية.

وبما إن الواقع الاجتماعي في تغير مستمر، فإن معاني السلوك الإنساني، ومؤشراته، وقيمه، تتبدل تباعاً - وهذا تحصيل حاصل - الامر الذي يتطلب من الباحث كشف هذه التغيرات الحاصلة، وتوضيح معانيها، لكي يفهمها الطالب. وفي الوقت ذاته يقدم تعابيراً دقيقة وصافية.

وفي ضوء ما أسلفت، يقترب البحث المتضمن مفاهيماً عديدة ومتنوعة بدرجة كبيرة من الموضوعية المتقدمة، والعكس صحيح.

إذا أردنا أن نعرّف المفاهيم، نستطيع أن نقول عنها: إنها الصورة الذهنية - الإدراكية المتشكلة بوساطة الملاحظة المباشرة لأكثر من مؤشر واحد من واقع ميدان البحث. بتعبير آخر: يعني المفهوم رموزاً مجردة تعكس مضمون فكرة، أو سلوك، أو موقف أفراد مجتمع البحث، بوساطة لغتهم، وعلى سبيل المثال: يمكن تكوين صورة ذهنية- ادراكية عن الحراك الاجتماعي من خلال ملاحظة كفاءة العاملين في شركة معينة، أو مصنع، وتقييم أساليب ارتقائهم السلم المهني - الوظيفي.

مثال ثانٍ: يتضمن مفهوم الجنس مؤشرين هما الذكر والانثى .

مثال ثالث: يتضمن مفهوم المنطقة السكنية مؤشرات العيش في البادية، أو الريف، أو الحواضر.

مثال رابع: يشمل مفهوم التضامن الاجتماعي النوعين الميكانيكي والعضوي.

مثال خامس: مفهوم التحصيل الدراسي الذي يضم المؤشرات الآتية:

١ – الأمي.

٢ – الحاصل على الدراسة الابتدائية .

٣ – الحاصل على الدراسة الاعدادية.

٤ – الحاصل على الدراسة الجامعية.

٥ – الحاصل على الدراسة العليا.

هذا من جانب، ومن جانب آخر يتضمن المفهوم أرقاماً، وليس عبارات وجمل، مثل مفهوم «العمر»، إذ تكون مؤشراته عبارة عن فئات عمرية مثل:

٢ – ٤

٥ – ٧

٨ – ١٠

١١ – ١٣

أو مفهوم الدخل الذي يرمز إليه بالأرقام الآتية:

١٠٠ – ١٢٠

١٢١ – ١٤٠

١٤١ – ١٦٠

وهنا، قد يثار السؤال الاتي: لماذا يلجأ الباحث إلى استخدام المفاهيم في بحثه،

ويُطالب بتمديدها؟ وجوابي هو: إن الباحث لا يستطيع التعرف على الظاهرة المدروسة، أو المشكلة الخاضعة للدراسة إلاّ من خلال ملاحظاته المنظمة، وادراكاته الدقيقة لها. ومن المحتمل جداً أن تكون بعض جوانب الظاهرة المدروسة غامضة عند الآخرين، أو تحتاج إلى توصيف، وتوضيح، وبخاصة إذا كانت الظاهرة تعكس خصوصية حالة معينة، أو فترة زمنية طارئة، أو ثقافة فرعية أو تخضع لها. أو قد تكون بعض المصطلحات والمؤشرات المتداولة بين الناس ذات استعمالات واحدة في اكثر من مجتمع، لكنها تختلف في معانيها، أو دلالاتها، أو مضامينها، أو لها جذوراً تاريخية في ثقافة المجتمع. أو أن توجد بعض المفاهيم الاجتماعية التي تتطلب سلسلة من التحديدات الدقيقة والمتصلة، أو إن استعمالاتها تتعارض مع استعمالات المنهج العلمي. وتتطلب جميع هذه الاحتمالات من الباحث الاجتماعي أن يقوم بتحديد مضامين المفهوم، ووصفه وصفاً دقيقاً كما هو، لا كما يفترض أن يكون عليه خالياً من الأحكام الانطباعية للباحث، بشرط أن يوصف بلغة سهلة، وبسيطة، وواضحة للقارئ العام بعيداً عن تطعيمه بمفردات أجنبية، أو دخيلة. ويجب في الوقت ذاته الاّ يتضمن مفردات اللهجة المحلية الدارجة في مجتمع البحث، وذلك لتوضيح ما هو غامض، أو مبهم في معاني ودلائل الناس، ولكي لا يحصل سوء فهم، أو التباس لغوي، أو معنوي في الاستعمال. وفي هذا الخصوص يحضرني كلام الاستاذ هربرت بلومر عندما شبّه المفاهيم في البحث الاجتماعي بسكّة الحديد بالنسبة للقاطرة التي تسير عليها، وشبّهها، أيضاً، بموضوع الحب في قصة حب[1]. وللمزيد من التوضيح فيما يخص المفاهيم أورد الأمثلة الآتية:

يأخذ مفهوم الدخل عدة معايير، منها ما هو معتمد على الراتب الشهري، ومنها ما يتحدد بوساطة الملكية، وآخر بالإرث مؤكداً على توضيح الحد الأدنى، أو الأعلى لكل معيار ومفهوم الاستلاب. فعلى الباحث أن يوضح ما هو نوعه، وطبيعة السلوك الإنساني الذي يتضمنه، وعلاقة المستلب بالمجتمع الذي يعيش فيه.

وفيما يتعلق بمفهوم النفوذ الاجتماعي، على الباحث أن يحدد نوعه أيضاً، لأن بعض المجتمعات تقيسه بناءً على التاريخ الاجتماعي الأسري لصاحب النفوذ، وأخرى

تحدده من خلال الثروة، وأخرى بوساطة القوة الجسمانية، مثل مجتمع إسبارطة القديم. وبعضها من خلال الملكة العلمية والثقافية، وأخرى بوساطة نشاطه الإعلامي، وبعضها بنشاطه السياسي وهكذا.

بقي أن اشير إلى إن تحديد وتوضيح هذا النوع من المفاهيم يسمى في علم الاجتماع بالمفاهيم الإجرائية Opertional-defintion، أي معاني المفردات المستقاة من واقع البحث، والتي تملك بعض الخصوصية الاجتماعية المختلفة عن مثيلتها في مُجتمعات أخرى، الأمر الذي يتوجب على الباحث، في هذه الحالة، أن يفرد باباً خاصاً بها، لكي لا يحصل لبس، أو ابهام، أو غموض في معانيها، أو مدلولاتها اولاً، ولكي يميزها عن النوع الثاني من المفاهيم، وهي «المفاهيم النظرية» Theoretical d efintion التي تعني التحديدات المجردة، والمنطقية المعقولة التي صاغها المنظر الاجتماعي، واختبرها باقي المنظرين، وباتت تحصيل حاصل متفق عليها بين الاجتماعيين، إلاّ إنها غير مستخلصة من واقع الحدث الاجتماعي، ولا تعكس زمان مجتمع معين ومكانه، بل بشكل عام، فضلاً عن كونها تحديدات عامة ليست مؤقتة وطارئة، لذلك سميت - في بعض الأحيان - بـ«المفاهيم العامة»، لأنها تتضمن السلوك الإنساني بشكل عام، ولا تخضع لمجتمع إنساني واحد، أو فترة زمنية محددة، أو بقعة جغرافية معلومة الأبعاد، كالحراك الاجتماعي، والتفاعل الإجتماعي، والتغير الاجتماعي، والتحديث، والتحضر، والضغبط الاجتماعي، والبناء الاجتماعي، والنسق الاجتماعي، والنمط الاجتماعي، والمؤسسة الاجتماعية، والتنظيم الاجتماعي، والقيم الاجتماعية، والحضارة، والمدنية، والتقدم، والتطور. فهي إذن موجودة في المجتمعات الإنسانية كافة، إلاّ إنها تختلف من مجتمع إلى آخر بالدرجة لا بالنوع. ومن هنا جاءت تسميتها بالمفاهيم العامة.

من الملاحظ أن قسماً من المفاهيم الاجتماعية يتثانى، أي يأخذ الصيغة الثنائية Dichotomy، وهذا يعني أن كل مفهوم يتضمن قيمتين مثل: المنطقة السكنية (كمفهوم) يشمل القيمة الريفية، والقيمة الحضرية. والتضامن الاجتماعي (كمفهوم)

يتضمن القيمة الميكانيكية، والقيمة العضوية. والجنس (كمفهوم) يتضمن القيمة الذكرية، والقيمة الأنثوية، والحراك الاجتماعي (كمفهوم) ينطوي على القيمة الأفقية، والقيمة العمودية.

لكن توجد مفاهيم تضم أكثر من قيمتين، مثل: التحصيل الدراسي (كمفهوم) يشمل قيمة الأمي، وقيمة الابتدائي، وقيمة الإعدادي، وقيمة الجامعي، وغيرها من القيم، والحالة الاجتماعية (كمفهوم) تنطوي على قيمة الأعزب، وقيمة المتزوج، وقيمة المطلق، وقيمة الأرمل. هذا النوع من المفاهيم سمي بـ« المفهوم المتفرع» وفي الوقت ذاته يوجد مفهوم له قيمة واحدة فقط، سمي بـ«المفهوم الثابت».

عموماً نستطيع وضع أوجه للتشابه والاختلاف بين المفاهيم النظرية والإجرائية وهي كما يأتي:

المفاهيم النظرية	المفاهيم الإجرائية
١ – تعكس السلوك الانساني بشكل عام.	١– تعكس السلوك الإنساني بشكل خاص.
٢ – لا تعكس مجتمعاً واحداً بل المجتمعات كافة.	٢– تعكس مجتمعاً واحداً.
٣ – لا تخضع لفترة زمنية محدودة.	٣ – تخضع لفترة زمنية محدودة.
٤ – لا تنحصر ببقعة جغرافية معلومة الأبعاد.	٤– تنحصر ببقعة جغرافية معلومة الأبعاد.
٥ – مرنة في تعابيرها	٥ – مجردة – جافة في تعابيرها.
٦– دائمة غير مرهونة بظرف ومكان معينين	٦ – مؤقتة – مرهونة بظروف دراستها.
٧– وصفية عامة.	٧ – واقعية– تجريبية
٨ – يصعب على الباحث السيطرة عليها.	٨ – بإمكان الباحث السيطرة عليها والتحكم فيها.

بعد أن يفرغ الباحث من تحديد مفاهيم بحثه، تأتي مرحلة كتابة تحديد الصيغ Propositions التي تتضمن مفهوماً واحداً، أو اكثر، أو متغيراً واحداً، أو أكثر. في حالة الصيغة ذات المفهوم، أو المتغير الواحد تسمى بـ Univariate، وفي حالة احتوائها على مفهومين، أو متغيرين تسمى بـ Bivariate أما إذا شملت

مفهومين، أو متغيرين تسمى بـ-Multivariate . ولكي أدلل على ما ذكرت آنفاً أُقدم الأمثلة الآتية: مثال على الصيغة الأولى (الموحدة): أظهرت نتائج البحث أن ٤٥٪ من طلبة الجامعات الأمريكية تناولوا عقار الماريوانا (المخدر) مرة واحدة في حياتهم.

مثال على الصيغة الثنائية: كشفت نتائج البحث أن تزايد معدل الكثافة السكانية في المدينة يؤدي إلى تزايد معدل الجريمة تباعاً.

مثال على الصيغة المتعددة: كلما زاد معدل الكثافة السكانية زاد معدل الأمية، والإدمان على المخدرات .

ولا يفوتني في هذا المقام، أن ألفت انتباه الطالب إلى أن كتابة المفاهيم، والصيغ لا تتم في بداية العمل الميداني بل بعد الانتهاء منه. أي بعد أن يشرع الباحث بكتابة بحثه، وتحليل نتائجه، لأنه لا يستطيع أن يقوم بذلك، وهو لم يتعرف بعد على علاقة المتغيرات بعضها ببعض، وعلى معاني المفردات.

وفي الوقت ذاته يتطلب من الباحث في هذه المرحلة، أيضاً، أن يتعرف على مضامين المفاهيم النظرية المتعلقة ببحثه، وتسجيل نصوصها كما هي، وكما استعملها المنظرون في نظرياتهم من أجل تعزيز، ودعم نتائج بحثه، واختبار المفاهيم النظرية بمعطيات واقعية جزئية .

د/٣ - الفرضيات:

لماذا الفرضيات؟

تستخدم الفرضيات في البحوث الميدانية أكثر بكثير من استخدامها في البحوث النظرية، أو الوصفية، أو التأريخية، وذلك لاكتشاف ما هو مجهول، أو غامض، أو ملتبس، أو غير معلوم، أو للتأكد من وجود علاقة بين الأسباب والنتيجة، أوعدم وجودها. وغالباً ما تستخدم الفرضيات البحوث البرهانية (التي ترمي إلى برهنة واقع اجتماعي معين)، في حين أن البحوث الوصفية لا تستخدمها حتى لو كانت هذه ميدانية مثل المسوحات العامة، لأن وصف عدد سكان مجتمع البحث، والتعرف على نوعيات جنسه، ومستواه التعليمي، والاقتصادي لا يتطلب البرهنة على

شيء بل حصره عددياً، والتعرف على فئاته العمرية، والجنسية، والتعليمية، والطبقية. وفي هذه الحالة لا توجد حاجة إلى وضع افتراضات سببية. أقول: إن الفرضيات لا تستخدم إلا في حالة الحاجة إلى البرهنة على متغيرات لم يتم التعرف عليها، أو التأكد من علاقاتها، أو توجد حاجة لاكتشاف علاقة سببية بين المتغيرات (أسباباً ونتيجة).

تدعوني هذه الحالة إلى القول: لا تستخدم جميع البحوث الميدانية فرضيات، إنما الباحثة منها عن اكتشاف علاقة متغيرات، والبرهان عليها. أما ماذا تعني الفرضية في البحث الاجتماعي، فإنها تعبّر عن علاقة متغيرات محتملة الوقوع، قابلة للاختبار لكي يتم معرفة درجة واقعيتها بعيداً عن الأحكام القيمية، والتبرير والتقييم الذاتي، أو المعياري. أي أنها غير مبرهنة، ولم تصل إلى صياغتها النهائية كحقيقة لأنها ليست حقيقة أصلاً، إنما يمكن تحقيق ذلك بعد برهنتها بوساطة آليات البحث الاجتماعي بشكل دقيق جهد الامكان. بتعبير آخر، تعني الفرضية نقطة البدء في كل بحث قائم على الاستدلال التجريبي، والتي من دونها لا يمكن القيام بأي بحث يهدف إلى المعرفة العلمية الزمنية، وإلاّ تحكمت الصدفة المحضة بالبحث الاجتماعي.

يمكن الاستضاءة بما تقدم، لنقول: إن الفرضية عبارة عن احتمال يتضمن برهنة، أو رفض وجود علاقة سببية في الحياة الاجتماعية يقام على الأساس النظري، أو الملاحظة السابقة، أو على قواعد منظمة، أو على الحدس (شعور غامض يعقب ملاحظة الظاهرة) الذي يسلم العقل بصحته، ولا يتمكن الباحث من البرهنة عليه بصورة مباشرة لشدة عموميته.

أما بنية الفرضية فتتضمن متغيرات يعتقد الباحث باسهامها في إحداث الظاهرة، أو المشكلة الاجتماعية، وهي على ثلاثة أنواع:

١- المتغير المستقل: أي العامل الذي يسبب الظاهرة.

٢ - المتغير المعتمد، أو التابع: أي العامل الذي يتبع العامل المستقل الذي يظهر كنتيجة لتأثيرات، وتفعيلات المتغير المستقل.

٣ – المتغيرات المتداخلة: أي العوامل الموجودة بين المتغير المستقل والمعتمد.

وفي هذا السياق أرى ضرورة توضيح معنى المتغير. إنه يعبّر عن قيمة تجريبية واحدة، أو عدة قيم تجريبية، مثل متغير الدخل الذي يتضمن قيمة دخل عالٍ ومتوسط وواطئ، أو متغير الطبقة الاجتماعية الذي يتضمن ثلاث قيم هي: الثرية، والوسطى، والفقيرة. ومتغير يتضمن قيمتين مثل : الجنس، ذكر وأنثى.

في ضوء ما اسلفت أستطيع القول: تعتبر الفرضيات المنبه الرئيسي لرفض، أو قبول الحقائق الاجتماعية في علم الاجتماع، وتزيد من دعمها لعملية علم الاجتماع، ونظرياته، وتبعد عامل الصدفة في أن يتحكم بنتائج البحوث.

في هذا المقام، أود أن ألفت انتباه الطالب إلى ضرورة صياغة عبارات الفرضية بمفردات لغوية واضحة، وغير متناقضة تعكس علاقة متغير واحد بنتيجة واحدة، ولا يجوز ربط متغيرين مستقلين (سببين) بنتيجة واحدة في الفرضية الواحدة، لأنه قد تحصل برهنة علاقة متغير سببي واحد بالنتيجة، ولم تحصل برهنة علاقة المتغير المستقل الثاني بها. وهنا تحصل إشكالية برهانية، إذ لا توجد برهنة نصفية في البحوث الاجتماعية الميدانية. مثال على ذلك: يسمح إنشغال الأم بعملها المهني، وضعف ممارسة دورها الأمومي لأبنائها ان يخضعوا لتأثيرات أصدقاء السوء غالباً. المتغير المستقل الاول: إنشغال الأم بعملها المهني. المتغير المستقل الثاني: ضعف ممارسة دورها الامومي. المتغير التابع / المعتمد: تأثيرات أصدقاء السوء.

ولا تعد صياغة هذه الفرضية صحيحة عند البرهنة ، وذلك لازدواجية المتغيرات السببية (المستقلة).

مثال آخر:

حجم الأسرة الكبير، وقلة دخلها الشهري يدفعان الأم إلى الاقتصاد والتدبير في الشؤون المنزلية، في أغلب الأحيان.

المتغير المستقل الأول: حجم الأسرة الكبير

المتغير المستقل الثاني: قلة [illegible] الشهري

المتغير المعتمد: [illegible] الاقتصادي [illegible] في تنظيم [illegible]

[illegible] العلاقة [illegible]

[illegible] بين المتغير المستقل الأول مع [illegible] حجم الأسرة الكبير الذي [illegible] الآباء إلى الاقتصاد [illegible]

[illegible] المتغير المستقل [illegible] مع المتغير المعتمد [illegible] الأسرة [illegible] الآباء إلى الاقتصاد [illegible] معظم الأحيان.

[illegible]

[illegible] أو (س) [illegible] المتغير (ص)، [illegible] لا توجد علاقة بين المتغير (س) و(ص) [illegible] علاقة بينهما [illegible] حقيقة علاقة.

[illegible] علاقة المتغير (س) بالمتغير (ص) قد تم صياغتها على أنها حقيقة، [illegible] أن [illegible] متيقن من أنها مترابطة فلا مسوغ [illegible]

[illegible] في هذا الباب أورد الأمثلة الآتية:

الفرضية الاحتمالية:

مصاحبة أصدقاء السوء تشجع على الانحراف في أغلب الأحيان.

المتغير المستقل: أصدقاء السوء .

المتغير المعتمد: الانحراف .

الصياغة المطلقة على شكل نتيجة: مصاحبة أصدقاء السوء تشجع على الانحراف. معنى ذلك أن كل من يصاحب أصدقاءً سيئي السلوك والأخلاق تصبح لديه ميول انحرافية مشابهة لانحراف أصدقائه السيئين.

لاحظ أن هذه الصيغة لا تعرض الافتراض، أو الاحتمال، أو الشك، بل اليقين وحده، لذلك تكاد تكون حقيقة اجتماعية لا تحتاج إلى برهنة، أو اثبات، أو التأكد من صحتها، أو مصداقيتها.

مثال آخر: قد يخلق تفضيل الذكر على الأنثى، في التنشئة الأسرية، مشكلات بينهما.

المتغير المستقل: تفضيل الذكر على الأنثى في التنشئة .

المتغير المعتمد: المشكلات بينهما.

صياغة مطلقة على شكل نتيجة:

تفضيل الذكر على الأنثى في التنشئة الأسرية يخلق مشكلات بينهما. هذه صيغة ارتباطية أكيدة بين السبب والنتيجة كتبت على شكل نتيجة لا تحتاج إلى برهنة، أو تأكيد. إذ توضح حقيقة مفادها أن كل مفاضلة جنسية تؤدي إلى بلورة مشكلات بين الجنسين. يوجد خطأ آخر شائع عند بعض الباحثين المبتدئين الذين يقومون بصياغة فرضيات على شكل أسئلة، وليس احتمال أو افتراض. على سبيل المثال لا الحصر: هل هناك علاقة بين اشتغال الصبية المبكر وانحرافهم السلوكي؟

في الواقع هذا مجرد سؤال يستفسر عن علاقة اشتغال الصبية المبكر، وانحراف سلوكهم، وليس افتراضاً عن وجود علاقة بينهما، فضلاً عن كونه سؤالاً

فإنه لا يعني، ولا يوازي، ولا يحل محل احتمال وجود علاقة. إذ إن السؤال يعني الاستفسار عن شيء مجهول، في حين أن الفرضية لا تعني المجهولية، بل الشك واليقين معاً، إضافة إلى أن الأسئلة الاستبيانية، أو المقابلة يتم استخراجها من الافتراض، وليس من السؤال. ولكي أدلل على ما أسلفت أسجل الفروق الجوهرية بينهم.

الفرضية:(يتناسب حجم الأسرة طرداً مع دخلها الشهري في معظم الأحيان).

السؤال: (هل يتناسب حجم الأسرة طرداً مع دخلها الشهري؟).

نتيجة: (يتناسب حجم الأسرة طرداً مع دخلها الشهري).

الصيغة الأولى: المتغير المستقل/ حجم الأسرة .

المتغير المعتمد/ دخل الأسرة الشهري .

الاحتمال الشكلي يحتاج إلى برهان/ في معظم الأحيان.

في حين تنطوي الصيغة الثانية على استفسار غير متيقن / هل / منطلق من المجهولية في وجود علاقة بين حجم الأسرة، ودخلها. وهذا لا يعني افتراض وجود علاقة وعدمها، بل يعني عدم المعرفة بوجود علاقة. أما الصيغة الثالثة فإنها تعني ازدياد حجم الأسرة مع ارتفاع دخلها الشهري، وهذا ربط متأكد من وجود علاقة بينهما لا يدلل على الشك، بل اليقين، فقط، بوجودها، في حين ينطوي الافتراض على الشك واليقين معاً. وتعني هذه الصيغة، أيضاً. إذا قلّ دخل الأسرة الشهري صغر حجمها تباعاً، وهذا ربط آخر يؤكد على وجود علاقة بينهما لا تقبل الشك، بل اليقين وحده الذي لا يمكن حصوله في حالة الافتراض، أو الاحتمال، لأن الأخير يشير إلى الشك واليقين في صيغة واحدة كما ذكرت.

شروط الفرضية:

توجد بعض الشروط والمستلزمات يتوجب توفرها عند صياغة الفرضية، وهي:

١ – أن تعكس علاقة سببية ذات حدوث مستمر في المجتمع، أي يجب أن تعكس علاقة فريدة في الحدوث، ويجب أن لا تكون العلاقة بين المتغيرات خاضعة للصدفة بل يجب أن تحدث بشكل متكرر، وتحت الظروف الاجتماعية نفسها التي تعيشها الظاهرة.

٢ – أن تمثل ظواهر اجتماعية، وليست فردية.

٣ – أن تكون متضمنة قيماً تفسيرية. أي يجب أن تقوم بتفسير الحالات التي تتطرق إليها.

مثال على ذلك: إذا أراد الباحث أن يدرس علاقة أجور العمال بنوع العمل فعلى الفرضية أن تقوم بتفسير ساعات العمل للعمال الذين يأخذون الاجور نفسها، ويشتغلون ساعات العمل نفسها، ويعملون العمل نفسه.

٤ – أن تخضع الفرضيات للتفسير النظري. أي يجب أن توجد نظرية في علم الاجتماع تقوم بتفسير العلاقة بين المتغيرات، (سلبياً او إيجابياً)، لأن ذلك يعمل على اخلال الشكل والطعن فيها.

٥ – أن تكون الفرضيات خالية من التناقضات في مضمونها وهدفها.

٦ – أن تكون ذات صياغة منطقية منسجمة. أي أن تعكس موضوع الدراسة. بعبارة واضحة، وبعيدة عن الغموض والإبهام والمغالاة، وأن تكون خالية من التناقضات الفكرية والمنطقية.

٧ – أن لا يكون منطق الفرضية مركباً من عدة عوامل مسببة لنتيجة واحدة، أو عدة نتائج، بل يفضل أن تتضمن الفرضية علاقة سببية بين سبب واحد ونتيجة واحدة لكي لا يتعقد تفسير العلاقة عند الباحث.

فوائد الفرضية :

١ – تحدد هدف الدراسة.

٢ – تقود الباحث إلى البرهنة، أو رفض أهداف الدراسة.

٣ – تقوم بتحديد أبعاد تعميم نتائج الدراسة.

٤ – تكشف عن العلاقة الثابتة بين السبب والنتيجة .

٥ – ترشيد الباحث إلى ظواهر جديدة لم يلتفت إليها في البداية.

ومن الجدير بالإشارة إليه في هذا المجال هو أن الباحث لا يعتبر خاضعاً، أو منصاعاً للفرضيات التي يضعها في بداية بحثه، ذلك لأن الهدف الأساسي من وضعها هو تحديد هدف بحثه، ومداره من أجل إثباتها، أو رفضها، وهذا يعني أنه غير ملزم بإثبات صحتها، لأنها مجرد تخمين، أو حدس لبعض العلائق السببية، وهنا قد يكون هذا التخمين الذي يرجع بالطبع إلى الواقع الاجتماعي للدراسة صحيحاً، أو مغلوطاً. كل ذلك يشير إلى حقيقة كون الباحث غير منقاد لها، بل ينحصر عمله في الكشف عن هذه العلاقة دون شرط، أو غرض، لأنه عندما تظهر نتائج بحثه مغايرة للفرضيات المصاغة فإنه بإمكانه رفضها، والبرهنة على فرضية العدم التي تعني عدم وجود علاقة بين متغيرات الفرضية. وفي هذه الحالة يرفض الباحث فرضية البحث التي تشير إلى وجود علاقة بين المتغيرات .

إن فرضية العدم تقدم خدمة كبيرة ذات نفع أكثر من الملاحظة الفجة، أي التي لا توجهها فكرة سابقة، لأن رفض فرضية البحث الحقيقية، وقبول فرضية العدم، يعني عدم صحة الفرضية الحقيقة، وعدم صحة العلاقة السببية التي وضعها الباحث في بداية بحثه. وتعني أيضاً البحث عن ظواهر جديدة كانت مجهولة عند الباحث.

إضافة إلى ما تقدم، يوجد نوع ثالث من الفرضيات يسمى بـ« الفرضيات البديلة» التي لا تعني نقض، أو رفض فرضية البحث، كما تهدف إليه فرضية العدم ، بل تتضمن متغيرات تختلف عن المتغيرات التي تتضمنها فرضية البحث، على ألاّ تخرج عن جوهر موضوع البحث. وفائدة هذا النوع من الفرضيات هو في حالة عدم البرهنة على فرضيات البحث، أو عدم إثبات نقيضها – فرضية العدم – يمكن للباحث في هذه الحالة أن يستخدم فرضية بديلة عن فرضية البحث والعدم.

إذاً، فالهدف الأساسي للباحث لا يكمن في البرهنة على الفرضيات، بل كشف واقع حدوث الظاهرة كما هو لا كما يجب أن يكون، أو كما يتصوره الباحث.

على سبيل المثال لا الحصر: إذا أراد الباحث أن يضع فرضيات تتعلق باسباب تفكك الأسرة، فإنه يقوم بوضع احتمالات نظرية ومنطقية قائمة على نتائج دراسات، أو نظريات في علم الاجتماع الأسري، أو قد يصوغ عدة فرضيات تعكس احتمالاته وتصوراته العلمية لتلك المشكلة: مثال على ذلك:

فرضية البحث: زواج الرجل أكثر من زوجة في آن واحد يؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

فرضية العدم: زواج الرجل من أكثر من زوجة في آن واحد يؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

الفرضية البديلة: ابتعاد الزوجين عن البيت، بسبب العمل خارج المنزل، يؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

فرضية البحث: كلما كثرت الخلافات العائلية بين الزوجين أدى ذلك إلى التفكك الاسري غالباً.

فرضية العدم: كثرة الخلافات العائلية بين الزوجين لا تؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

الفرضية البديلة: عدم كفاية دخل الأسرة لمصاريفها يؤدي إلى تفككها غالباً.

فرضية البحث: وفاة الزوجة تؤدي إلى التفكك الأسري غالباً .

فرضية العدم: وفاة الزوجة لا تؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

الفرضية البديلة: إدمان الزوج على المسكرات يؤدي إلى التفكك الأسري غالباً.

ولا يفوتني أن أشير – في هذا المقام – إلى حقيقة مفادها: عندما ينزل الباحث إلى واقع اجتماعي بكر غير مطروق من قبل باحثين آخرين، وتندر المصادر العلمية حول ذلك الموضوع، فليس من الضروري وضع فرضيات تحدد هدف البحث، بل يكتفي بالاستطلاع والوصف لما هو موجود في الواقع، دون القيام برهنة على، أو رفض ظواهر اجتماعية، بل نقتصر على الوصف العام، والتساؤلات، والاستفسارات التي تتطلب متابعة من قبل باحثين آخرين في برهنتها، والتأكد من صحة، أو عدم صحة المعلومات المجتمعة من قبل الباحث الذي قام بدراسة الظاهرة الاجتماعية البكر، والاجابة عن تساؤلاته، واستفساراته الميدانية في تلك الدراسة.

إذن من الممكن صياغة فرضيات عندما توجد أدبيات علمية تساعد الباحث على وضع الفرضية، وصياغتها. وفي جملة هذه الأدبيات ما يلي:

١ – معلومات تجريبية ميدانية جمعت مسبقاً

٢ – مفاهيم نظرية مجردة، أو عامة.

٣ – نظريات اجتماعية للدعم، أو للرفض.

فدراسة إميل دوركهايم لظاهرة الانتحار – مثلاً – لم تأت اعتباطاً بل أتت من دراسات سبقت دراسته، فقام بجمع نتائجها، وبرهن على صحة قسم منها، ورفض القسم الآخر.

ومن هنا، تظهر أهمية تسجيل البحوث والأدبيات، والنظريات الاجتماعية السابقة للاستفادة من سلبياتها، أو إيجابياتها، ومن اجل استنباط فرضيات جديدة تفيد المجتمع الإنساني العام. أخيراً تلعب ثقافة الباحث، واختصاصه دوراً مهماً في رفد الفرضيات بمفاهيم، واتجاهات فكرية في البحث. فالباحث العربي المتخصص في علم الاجتماع التربوي يصوغ فرضيات تتعلق بمشكلة تربوية اجتماعية خاصة بالمجتمع العربي قد لا تكون موجودة بنفس الدرجة والنوع في المجتمع التركي مثلاً.

هـ/٣ - المقاييس:

توجد ثلاثة أنواع من المقاييس تستخدم في البحوث الميدانية، هي:

١ - المقياس الاسمي .

٢ - المقياس المتدرج .

٣ - المقياس ذو البعد الثالث.

١ - المقياس الاسمي: ينطلق هذا المقياس من تحديد متغير يتضمن عدة فئات مختلفة في درجاتها على سلم تدرجي، لكنها مترابطة بعضها ببعض، مثال على ذلك:

أ - الحالة الاجتماعية:

أعزب.

متزوج .

مطلق.

أرمل.

منفصل.

ب - نوع الجنس :

ذكر.

أنثى.

جـ - التخصص الجامعي:

لغة عربية.

لغة انجليزية.

فلسفة.

علم الاجتماع.

التاريخ.

علم النفس.

د - هل تعتقد أن المكافآت المالية في العمل تؤثر على كفاءتهم الانتاجية.

تؤثر جداً.

تؤثر نوعاً ما.

لا تؤثر.

لا أعلم.

لاحظ أن هذا المقياس يقيس فئات اجتماعية ذات درجات معينة دون وجود قيمة نوعية خاصة، ولا أجد ضيراً من ترجمة هذا المقياس إلى المنطق الآتي:

١ – تحديد الفئات الاجتماعية: أي أ = ب

أو أ لا = ب

٢ – إذا كانت قيمة أ تساوي قيمة ب فإن قيمة ب تساوي قيمة أ.

٣ – إذا كانت الفئة أ تحمل القيمة نفسها التي تحملها الفئة ب،

وقيمة ب تساوي القيمة نفسها التي تحملها الفئة جـ فإن أ = ب .

في الواقع تؤدي هذه الرموز إلى تشابه القيم التي لا توجد بينها علاقة رقمية، أو عددية.

٢ – **المقياس المتدرج**: يكون تركيب درجات هذا المقياس متدرجاً بشكل دقيق أكثر من المقياس الاسمي. أي يكون تسلسل الفئات حسب قيمها. لذلك يعتبر هذا المقياس مقياساً كمياً وليس نوعياً. وبناءً على ذلك فإنه يستخدم عبارات «أقل من»، أو «أكثر من» لتحديد قيمة الفئات. مثال على ذلك: إذا كانت الفئة أ أكثر من فئة ب، وفئة ب أكثر من فئة جـ فإن أ أكثر من جـ. لذلك لا يمكن جمع، أو طرح، أو ضرب، أو تقسيم وحدات هذه الفئات لعدم معرفة ما موجود بينهما.

مثال آخر: اذا أراد أحد الباحثين أن يقيس موقف الفرد من حادث معين فإنه يستطيع أن يقوم بإعداد مقياس خاص بذلك الموقف قائم على الدرجات المتسلسلة الآتية:

متطرف جداً .

متطرف.

متوسط في التطرف.

بسيط في التطرف.

سلبي في التطرف.

لاحظ أن الإجابات وضعت حسب تدرجها في الأهمية تجاه الموقف المدروس، وأن أرقام هذا المعيار متسلسلة حسب الاهمية. إضافة إلى أن هذا المقياس يستخدم تدرجاً آخر هو:

أتفق كلياً.

أتفق.

لا أعلم .

لا أتفق.

لا أتفق كلياً.

لاحظ أن هذا التدرج متسلسل بشكل مترابط، ومنسجم في درجاته، ومن الممكن أن يكون صاعداً، أو نازلاً. كذلك من صفات هذا المقياس المتدرج أنه يتطلب تساوٍ في المسافة، أو الوزن بين درجاته، لذلك لا يستطيع الباحث دمج، أو جمع فئتين مرة واحدة في فئة واحدة، أو حذف فئة معينة، ،إبقاء الأخرى لأن قيم الفئات غير متساوية.

٣ – **المقياس ذو البعد الثابت (أو ذو المسافات المتساوية)**: يستخدم هذا المقياس قيماً ومسافات متساوية بين فئات المتغير، مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين أن يقيس عمر طلبة الجامعة فإنه يستطيع أن يضع تصنيفاً خاصاً للفئات العمرية كالآتي:

١٧ – ١٨

١٩ – ٢٠

٢١ – ٢٢

٢٣ – ٢٤

٢٥ – ٢٦

لاحظ في هذا المثال أن الباحث وضع معياراً ثابتاً لتحديد فئات المتغير، وهو سنتين، فالفئة الاولى تتضمن الطلبة الذين اعمارهم ١٩ – ٢٠ عاماً. لاحظ هنا أنه لا يوجد تداخل بين الفئتين، أو لا يوّجد فراغ بين حدود الفئات، أي ما بين ١٨ – ١٩ مثلاً، فكل من وصل عمره إلى ١٨ عاماً يوضع في الفئة الأولى، وكل من اجتاز ١٨ عاماً يوضع في الفئة الثانية لأنها ستبدأ بالعمر ١٩.

مثال آخر لقياس دخل الفرد الشهري للموظفين يبدأ من:

٢٠٫٩٥٠ – ٣٠٫٩٥٠

٣٠٫٩٥١ – ٤٠٫٩٥٠

٤٠٫٩٥١ – ٥٠٫٩٥٠

٥٠٫٩٥١ – ٦٠٫٩٥٠

٦٠٫٩٥١ – ٧٠٫٩٥٠

٧٠٫٩٥١ – ٨٠٫٩٥٠

٨٠٫٩٥١ – ٩٠٫٩٥٠

لاحظ في هذا المثال أن الباحث استخدم حداً ثابتاً بين فئات الموظفين، وهو عشرة دنانير بين الحد الادنى والحد الأعلى لكل فئة، لذلك يسمى هذا الحد في الإحصاء بالحد الحقيقي.

و/٣ – الصدق والثبات:

لما كانت البحوث الاجتماعية تستخدم مقاييس تقيس بها السلوك الاجتماعي بشكل غير مباشر، وذلك لصعوبة قياسها بشكل مباشر مثل: المقياس الاسمي، والتدرجي، والبعد الثابت، والمعدلي، فمن الضروري أن يتأكد الباحث من فقرات المقياس الذي يعتمده في بحثه، والمستخدم آلية جمع المعلومات مثل الاستبيان، أو المقابلة، أو الملاحظة (بأنواعها)، وذلك بوساطة تقديمها إلى وحدات عينية من خارج مجتمع الدراسة، أو من خارج عينة بحثه كحكام، أو كقضاة لدراستها، والتأكد من

أن الفقرات المعتمدة في المقياس تقيس فعلاً ما هو مراد في أهداف البحث. فإذا كانت بعيدة عنها، أو لا تعكس عنوان موضوع البحث، فإن مصداقية المقياس تكون ضعيفة، أي على الباحث أن يعيد النظر فيها، ويعدل فيها لكي تكون ملائمة ومنسجمة مع أهداف البحث وعنوانه.

أو إذا اختلف القضاة في تحكيمهم حول تطابق فقرات المقياس مع أهداف البحث وعنوانه، فإن ذلك يعتبر ضعيفاً في المقياس أيضاً، وهذا يتطلب من الباحث أن يعدل، ويبدل في فقرات مقياسه، ويسمى هذا الضعف «ضعف صدق الأداة» لأنها لا تقيس ما يريد الباحث قياسه في بحثه، الأمر الذي يتطلب منه أن يغير فيها. إن الهدف من هذه العملية هو عدم وجود مقاييس، ومعايير ثابتة مقننة تقيس السلوك الاجتماعي، كما هي الحال في الدراسات والبحوث الصرفة. ولما كان سلوك الناس يخضع لمتغيرات عديدة ومتنوعة يصبح مطلوباً من الباحث أن يستعين بخبراء، يقومون بمطابقة فقرات المقياس (التي تضم المؤشرات والمتغيرات والمفاهيم) التي استخدمها الباحث مع أهداف البحث وموضوعه، (وفي بعض الأحيان تسمى هذه الحالة بالدراسة الاستطلاعية، أي يستطلع الباحث فيها مدى اتساق مفاهيم الباحث ورؤاه في موضوع دراسته) للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المعتمد من حيث المبدأ وليس من حيث المطلق.

والصدق على أنواع هي:

١ - الصدق الداخلي (مصداقية فقرات المقياس الداخلية، واتساقها، وارتباطها بعضها ببعض).

٢ - الصدق التجريبي (الذي ينطوي على مصداقية أداة القياس ذاتها. أي هل تصلح الأداة لقياس عينة الدراسة، أو لا تصلح، ومدى صلاحيتها، وهل هي قادرة على التنبؤ بما تصل إليه من البحث؟

٢ - الصدق البنّاء (الذي يعني الصدق العام والشامل بجميع فقرات البحث، وإيجاد علاقة بين أداة القياس ومفاهيم البحث ونظريته المعتمدة).

زبدة القول عن صدق القياس هي: إن الأسئلة التي يضعها الباحث يجب أن تقيس فعلاً الموضوع الذي وضعت من أجله، وبشكل عميق لا سطحي، أو جانبي، أو هامشي. أما الثبات، أي ثبات مؤشرات فقرات المقياس المعتمد في البحث عند عرضه على المبحوثين، وعدم تقبله، واضطرابه لكي تحدث أخطاء في قياس ما يريد الباحث قياسه لأن عدم ثبات مؤشرات المقياس يعني اختلاف نتائج البحث، وعدم انساقها.

ويعني الثبات أيضاً إعطاء الدرجة نفسها للأفراد أنفسهم، عند تكرار تطبيق الاستبيان، أو المقابلة على المبحوثين. فالأسئلة الواضحة والعميقة تعطي النتائج نفسها فيما إذا استخدمت عدة مرات لقياس الشيء نفسه. أي أن تكون الأسئلة واضحة وعميقة لدى جميع المبحوثين، على الرغم من اختلافهم، (أي بالنسبة للذكور، والإناث، والأميين، والمتعلمين، والحضريين، والريفيين، والعمال، والموظفين، وهكذا)، أي تكون النتيجة واحدة، أو متقاربة مع جميع الوحدات الاجتماعية المدروسة أفراداً، أو أسرة، أو جماعة)، لذلك من صالح الباحث وبحثه أن يقوم بدراسة استطلاعية لعينة صغيرة جداً (لا تمثل عينة بحثية) من أجل معرفة الثغرات، أو الخلل الموجود في الأسئلة وموازينها .

يوجد نوعان من الثبات هما: أ – طريقة اختبار، وإعادة اختبار الذي يقصد به تحديد مفاهيم الدراسة بوساطة قياس عينة الدراسة بفترتين زمنيتين مختلفتين بقصد التأكد من تطابق، أو انسجام نتائج القياسين في الفترتين، لكي يصل إلى حالة ثبات فقرات المقياس. فإذا كانت واحدة، أو متطابقة فإن ذلك يعني أن فقرات المقياس ثابتة. ويوجد اتفاق بين أفراد العينة الاستطلاعية، أو القضاة، على مضامينها، ولا يوجد اختلاف حولها.

لكن قد يحصل تغيّر في ظروف المبحوث بين الفترتين الزمنيتين، الأمر الذي يجعل من إجابته في الفترة الزمنية الثانية مبالغاً فيها، أو يلغي قسماً من إجابته، أو ينسى ما أجاب عليه، وهذا يؤثر بشكل ثبات الإجابة، ومن ثم لا تعطي اتساقاً في الإجابة، أو قد تحصل عقبات، وعوارض بين الاختبار الأول والثاني، فتحصل

تطورات، الأمر الذي يؤدي إلي تغير تلقائي في إجابات المبحوثين في الاختبار الثاني. وهذا بدوره يقلل من مصداقية ثبات القياس، وفي الوقت ذاته يقلل من احتمال ثباتها.

ب – تنصيف الاختبار الذي ينطوي على تشطير المقياس الواحد الى نصفين يصاغ في استمارتين تقيسان الموضوع نفسه، وتوزع الوقت، وليس في فترتين زمنيتين مختلفتين. ويتم التعامل معهما –من قبل الباحث نفسه– على أنهما مقياس واحد، ثم يقارن بين نتائجها، فإذا كانت واحدة فمعنى ذلك ثبات معطيات المقياس، وإذا حصل اختلاف في معطياتها فإن ذلك يعني عدم ثبات مفردات المقياس. وهنا يتطلب من الباحث تعديل، أو تبديل الفقرات المختلف حولها، لكي توزع على أفراد العينة الخاضعة للدراسة. أخيراً وللتوكد فقط فإن استخدام أساليب الصدق والثبات يتم على عينة استطلاعية، وليس على عينة البحث الحقيقية. أي عينة صغيرة من خارج عينة البحث، أو من خارج مجتمع الدراسة. وبعد التأكد من صدق فقرات المقياس وثباته. أي قياس فعلي لما يريد الباحث قياسه في بحثه (الصدق)، وبشكل ثابت غير متقلب، أو متعارض أو مختلف (الثبات). توزع الاستمارة، أو يتم مقابلة المبحوثين الخاضعين للبحث والدراسة.

مصطلحات الوحدة

Bivariate	صيغة تتضمن مفهومين
Content Validity	الصدق الداخلي
Construct Vlidity	الصدق البناء
Concepts	مفاهيم
Dependent Variable	المتغير المعتمد
Empirical Validity	الصدق التجريبي
Independent Variable	المتغير المستقل
Indicators	مؤشرات
Hypotheses	فرضيات
Multivariate	صيغة تتضمن عدة مفاهيم
Measurements	مقاييس
Operational definition	تحديد إجرائي
Propositions	صيغ
Reliability	الثبات
Test - Retest Method	طريقة الاختبار وإعادة الاختبار
Split - Half Method	طريقة المناصفة
Theoretical definition	تحديد نظري
Validity	الصدق
Variables	متغيرات
Univariate	صيغة ذات مفهوم واحد

الوحدة الرابعة

مناهج البحث الاجتماعي

إلماعة عاجلة

يعتقد البعض ان للباحث الاجتماعي الحرية المطلقة في اختيار منهج بحثه ، إلا إن هذا الاعتقاد بعيد عن الصحة ، لأن لكل ظاهرة أو مشكلة صفات تختلف عن الأخرى ، وهذه الصفات تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها أو لمعالجتها، وإذا حاول أن يفرض منهجاً يرتأيه لسهولة استخدامه، أو لقلة كلفته المالية في التطبيق لدراسة ظاهرة، أو مشكلة لا ينسجم معها ذلك المنهج، فأن الباحث سوف لا يصل إلى نتائج متسقة ومنطقية ، إضافة إلى عدم عكسها لواقع الدراسة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر : إذا أراد أحد الباحثين دراسة الحركات الاجتماعية في الوطن العربي إبان القرن التاسع عشر، ويريد أن يستخدم المنهج الإحصائي ، فإنه سوف لا يستطيع الوصول إلى أي نتائج موثوق بها، ولا تعكس واقع الحركات الاجتماعية في تلك الفترة الزمنية التاريخية، ويفشل في نهاية الأمر ، لأن مثل هذه المواضيع تشترط استخدام المنهج التأريخي. مثال آخر : إذا أراد أحد الباحثين دراسة الاضطراب السلوكي عند اللقطاء واليتامى في مؤسسة إصلاحية فلا يمكن دراسة هذا الموضوع بوساطة المسح التشخيصي، أو التتبعي، إلا إنه يستطيع أن يستخدم منهج دراسة

الحالة، أو المنهج المقارن، عندئذ يستطيع التوصل إلى نتائج عميقة ومتسقة تعكس جوهر الدراسة، نفهم من ذلك أن اختيار نوع منهج البحث من قبل الباحث لا يحصل اعتباطاً، أو حسب اختيار الباحث، بل يفرضه نوع الموضوع المدروس .

إضافة إلى ذلك فإن النظرية الاجتماعية التي سوف يستخدمها الباحث في تفسير وقائع بحثه تخضع لشروط منهجية تتناسب مع البعد النظري ونوع وطبيعة موضوع البحث ، فعلى سبيل المثال لا الحصر إذا أراد أحد الباحثين دراسة مكونات التركيب الطبقي في المجتمع، فإنه لا يستطيع استخدام نظرية لا تستخدم المنهج التأريخي مثل النظرية التبادلية او التفاعلية، بل النظرية المادية التاريخية، او النظرية البنائية الوظيفية، أو النظرية الصراعية، إذ إن حجم موضوع البحث يفرض شرطاً على باحث الدراسة هو استخدام منهج معين، مثال على ذلك إذا أراد أحد الباحثين دراسة تأثير التخصص العلمي على ايدولوجية طلبة قسم علم الاجتماع ، فلا يمكنه استخدام منهج دراسة الحالة، أو منهج المسح الاجتماعي، أو المنهج التأريخي، بل يمكنه استخدام المنهج الإحصائي، لأن منهج دراسة الحالة يتطلب دراسة عينات صغيرة جداً بينما منهج المسح الاجتماعي يتطلب عينات كبيرة الحجم، ويتطلب المنهج التأريخي وثائق وسجلات، وليس عينات من الأفراد .

أخيراً إن لكل منهج شروط ومتطلبات وقدرات محددة في البحث والتقصي تفرض على الباحث استخدامها في حالات معينة .

فالمنهج التأريخي يتطلب وثائق وسجلات رسمية وغير رسمية، وأقوال اشخاص معتمدين، ولا يتطلب المنهج الإحصائي، ذلك بل يتطلب عينة أفراد مسحوبة بشكل موضوعي من مجتمع الدراسة من أجل استقاء المعلومات منهم بشكل شفوي، أو مكتوب، وبناءً على أقوالهم وبوساطة استخدام الاساليب الإحصائية يستطيع الباحث الوصول الى بعض العلاقات بين وقائع الدراسة .

نفهم مما تقدم، أن الظواهر والمشاكل الاجتماعية متنوعة ومختلفة، وكل نوع يتطلب منهجاً خاصاً بها، لذلك تنوعت مناهج البحث الاجتماعي واختلفت حسب متطلبات موضوع البحث .

وبناءً على ما تقدم يستخدم علم الاجتماع المناهج الآتية :

١- المنهج الإحصائي .

٢- المنهج المسحي .

٣- المنهج المقارن .

٤- المنهج التأريخي .

٥- دراسة الحالة .

أ/ ٤ المنهج الإحصائي

إلماعة عاجلة

تلبية للحاجة الماسة إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية شاع استخدام المنهج الإحصائي في علم الاجتماع، وتحديداً في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وقد يظن البعض أن استخدام المنهج الإحصائي ينطوي فقط على استعمال الأرقام والمعادلات، وهذا غير صحيح لأن الباحث الاجتماعي يستخدم الطرق الإحصائية كرموز ومؤشرات لقيم وظواهر وعلائق معينة يقوم الباحث بتفسيرها وتحليلها، وتساعده أيضاً في تعميم نتائج بحثه على أكثر من عينة دراسته. ليس هذا فحسب بل قد ساعدت بعض البيانات والإحصاءات، على صياغة نظرية اجتماعية في علم الاجتماع، فنظرية التنظيمات الاجتماعية الرسمية بنيت على أساس الرسوم والبيانات والمعادلات الرياضية للدلالة على طبيعة العلاقات الاجتماعية في تصارعاتها وتوازناتها، وكيفية اتصال اعضائها من خلال مراكزهم الوظيفية داخل أبنيتها الهيكلية .

ويقدم لنا الأستاذ بلالوك (أستاذ الإحصاء الاجتماعي في أمريكا) تحديداً لوظائف المنهج الإحصائي اذ يقول : «هناك ثلاث وظائف للمنهج الإحصائي هي ما يلي:

١- وظيفة وصفية تقوم بتلخيص المعلومات المجمعة بحيث يمكن تلخيصها

بسهولة .

٢-.وظيفة استنتاجية استقرائية تتضمن وضع تصميمات حول مجتمع البحث مستقاة من معطيات البحث التي ظهرت في عينة البحث .

٣- صياغة قوانين عامة مستخرجة من ملاحظات متكررة[١] .»

أما أهمية المنهج الإحصائي في البحث الاجتماعي فتنحصر - كما حصرها بلالوك - بالأهمية التحليلية بعد جمع المعلومات وتلخيصها وتصنيفها ، ويتضمن هذا المنهج طرقاً منظمة تقوم بتلخيص المعلومات وتنظيمها، ثم يستخرج الارتباط بين صفات المعلومات ومن بعد يتم تحليلها [٢].

ومن الشواهد العلمية عن هذا المنهج هو ما يستخدمه من أدوات بحث رصينة مستعملة في العلوم الصرفه تساعده على وضع فرضيات، واختبارها بوساطة أدوات قياسية موثوقة بها تستطيع أن تبعد العامل الذاتي من التحكم في نتائج البحوث الإنسانية.

إضافة إلى ذلك يقوم المنهج الإحصائي بوضع قواعد للتخمين والتقدير تكون على شكل فرضيات يصوغها الباحث تتعلق بصفات مجتمع البحث ، والغرض من ذلك هو مضاهاة ما يشاهد في العينة عما يتوقع أن يشاهد تحت الفرضية المقترحة للاختبار ، طبقاً لمعيار الاختبار ، فإذا كانت درجة المضاهاة «قليلة» ترفض الفرضية المقترحة ، وإذا كانت درجة المضاهاة «عالية» تقبل الفرضية، وهناك احتمال ثالث هو عدم وجود معلومات كافية للتحكم باحدى صياغات الفرضية، وهنا ينصح بأن يؤجل الحكم لحين توفر معلومات أكثر [٣].

لا مفر من أن نتقدم خطوة أخرى في توضيح هذا المنهج، وهي: بعد أن نجمع المعلومات حول موضوع البحث من جميع أفراد العينة المسحوبة من مجتمع البحث، ونحدد العوامل المتغيرة، ونقسم كل عامل (متغير) إلى فئات متكونة من وحدات الدراسة (على أن يكون هذا التقسيم خاضعاً إلى القياسات المتنوعة) نعمد إلى وصف فئات كل عامل (متغير)، وفي هذه العملية يجب أن نستخدم الإحصاء الوصفي الذي يمثل أحد أنواع الإحصاء الاجتماعي ، وأجد من المفيد والضروري أن اشرح

-في هذا المقام - أنواع الإحصاء الاجتماعي، وبخاصة أننا سوف نحتاجها في توضيح هذا المنهج .

يوجد نوعان من الإحصاء الاجتماعي : الأول يسمى بالإحصاء الوصفي الذي يتعلق بكيفية وصف مجتمع البحث من خلال عينة مسحوبة منه ، أي وصف جميع وحدات عينة البحث، ثم تصنيف هذه الوحدات إلى فئات، ومن بعد تصنيف هذه الفئات إلى عوامل متغيرة تتعلق بموضوع البحث، انظر الشكل الآتي :

عينة ——— وحدات اجتماعية ——— فئات اجتماعية ——— عوامل متغيرة.

معنى ذلك أن الإحصاء الوصفي يقوم بتلخيص المعلومات المجمّعة وتصنيفها إلى وحدات وفئات وعوامل متغيرة. وهذه عملية مفيدة لأنها لا تترك ثغرة أو فراغ بين الفئات الملخصة والمصنفة، وذلك راجع إلى تلخيصها إلى فئات، إذ تكون بعض الوحدات غير قابلة للانضمام مع أية فئة فيضطر الباحث إلى تركها أوحذفها الأمر الذي يؤثر على درجة، أو مدى تعميم نتائج البحث ، إلا إنه على الرغم من ذلك فإن هذا النوع من الإحصاء لا يخلو من فائدة حيث له إيجابية كبيرة للباحث، إذ توَصله إلى معرفة العلاقة المتداخلة بين أكثر من عاملين متغيرين .

نأتي الآن الى توضيح أنواع الإحصاء الوصفي وهي كما يأتي :

١- النسبة الحصية.

٢- النسبة المئوية .

٣- المعدل .

٤- التوزيع التكراري .

٥- الرسوم البيانية .

٦- مقاييس النزعة المركزية .

أ- المتوسط.

ب- الوسيط.

جـ- المنوال.

٢- التشتت.

أ- المدى.

ب- الانحراف المعياري.

جـ- معامل الارتباط.

١- النسبة الحصية: عندما يقسم الباحث مجتمع البحث إلى فئات يجب أن تكون الفئات متضمنة وحدات غير متكررة، أي أن الوحدة الموجودة في الفئة (أ) يجب أن لا يتكرر وجوده في الفئة (ب)، بتعبير آخر: تعني النسبة الحصية: عدد الوحدات الموجودة في كل فئة مقسوم على المجتمع العام للوحدات بشرط أن لا يزيد مجموع النسبة الحصية لجميع الوحدات على (١) انظر جدول رقم (١) و(٢).

جدول رقم -١-

التخصص الدراسي	عدد طلبة السنة الأولى	عدد طلبة السنة الثانية
قسم الآثار	٥٨	٦٨
قسم الفلسفة	٤٣	١٣٧
قسم علم الاجتماع	٤٨١	١٠٨١
المجموع	٥٨٢	١٢٨٦

واستناداً الى طريقة النسبية الحصية فإنها تكون كالآتي :

٥٨ ÷ ٥٨٢ = ٠,٠٩٩٦٥ النسبة الحصية لطلبة السنة الأولى في قسم الآثار.

٤٣ ÷ ٥٨٢ = ٠,٠٧٣٨ النسبة الحصية لطلبة السنة الأولى في قسم الفلسفة.

٤٨١÷٥٨٢ = ٠,٠٨٢٦ النسبة الحصية لطلبة السنة الأولى في قسم علم الاجتماع .

٦٨÷ ١٢٨٦ = ٠,٠٥٣ النسبة الحصية لطلبة السنة الثانية في قسم الاثار .

١٣٧÷١٢٨٦ = ٠,١٠٧ النسبة الحصية لطلبة السنة الثانية في قسم الفلسفة.

١٠٨١ ÷ ١٢٨٦ = ٠,٨٤١ النسبة الحصية لطلبة السنة الثانية في قسم علم الاجتماع .

جدول رقم -٢-

التخصص الدراسي	النسبة الحصية لطلبة السنة الاولى	النسبة الحصية لطلبة السنة الثانية
قسم الاثار	٠,٠٩٩٦٥	٠,٠٥٣
قسم الفسلفة	٠,٠٧٣٨	٠,١٠٧
قسم علم الاجتماع	٠,٨٢٦٤	٠,٨٤١
المجموع	١	١

٢- النسبة المئوية : نحصل على النسبة المئوية من خلال معرفتنا للنسبة الحصية مضروبة في العدد ١٠٠ لذلك عندما نستعمل النسبة المئوية فإننا نقنن الأرقام إلى حجوم ، والفرق بين النسبة المئوية والحصية (١٠٠) واذا ظهر المجموع العام مخالفاً للعدد (١٠٠) فإن ذلك يعني أن هناك اختلاف فيما تتضمنه الفئات من وحدات متكررة أو ناقصة .

مثال على النسبة المئوية :

جدول رقم -٣-

التخصص الدراسي	عدد الطلبة في السنة الرابعة	النسبة المئوية
قسم علم الاجتماع	٦٣	٤٧,٣
قسم الآثار	١٩	١٤,٣
قسم الفلسفة	٢٧	٢٠,٣
قسم الصحافة	١٣	٩,٨
قسم الأنثروبولوجيا	١١	٨,٣
المجموع	١٣٣	١٠٠,٠

أما طريقة احتساب النسبة المئوية فانها كالآتي :

$\frac{١٠٠ \times ٦٣}{١٣٣} = \frac{٦٣٠٠}{١٣٣} = ٤٧,٣$ النسبة المئوية لطلبة قسم علم الاجتماع .

$\frac{١٠٠ \times ١٩}{١٣٣} = \frac{١٩٠٠}{١٣٣} = ١٤,٣$ النسبة المئوية لطلبة قسم علم الآثار .

$\frac{١٠٠ \times ٢٧}{١٣٣} = \frac{٢٧٠٠}{١٣٣} = ٢٠,٣$ النسبة المئوية لطلبة قسم علم الفلسفة .

$\frac{١٠٠ \times ١٣}{١٣٣} = \frac{١٣٠٠}{١٣٣} = ٩,٨$ النسبة المئوية لطلبة قسم علم الصحافة .

$\frac{١٠٠ \times ١١}{١٣٣} = \frac{١١٠٠}{١٣٣} = ٨,٣$ النسبة المئوية لطلبة قسم علم الأنثروبولوجيا

٣- **المعدل** : يتم تحديد المعدل من خلال تقسيم فئة على فئة ثانية ، مثال على ذلك : إذا كان هناك ٥٠ طالباً وطالبة في الصف الرابع قسم الاجتماع ، فيهم ٣٠ طالبا و٢٠ طالبة، واذا اراد الباحث تحديد معدل الطلبة إلى الطالبات في الصف الرابع اجتماع (السنة الرابعة) فإنه يكون كالآتي :

$$\frac{٣٠ \times ١٠٠}{٥٠} = ٦٠ \text{ طالباً}$$

بينما تكون النسبة المئوية للطلبة كما يلي :

$$\frac{٣٠}{٢٠} \times \frac{٣}{٢}$$

نلاحظ هنا أن قيمة المعدل تكون أكثر من واحد وهذا لا يشبه النسبة الحصية وقد يكون أكثر أو أقل من ١٠٠، وهذا لا يشبه النسبة المئوية ، الا إن المعدل والنسبة المئوية والحصية تعتمد على المقياس الاسمي في تصنيفها لفئات العامل المتغير .

٤- **التوزيع التكراري** : إن هدف الإحصاء الوصفي هو تلخيص المعلومات المجمعة وتحويلها إلى أرقام ، بعد ذلك تحدد الملخصات ، أي استخدام النسبة الحصية أو المئوية أو المعدل لكي تحدد نسبة الملخصات في العينة.

يقوم الباحث بهذه العملية فيما إذا كانت المعلومات المجمعة مصنفة حسب المقياس الاسمي، لكن الأمر يختلف إذا كانت المعلومات المجمعة مصنفة حسب المقياس ذي البعد الثابت، فالباحث هنا لا يستخدم النسبة الحصية أو المئوية أو المعدل، بل يستخدم حساب التوزيع التكراري لجميع وحدات الدراسة، كذلك يجب على الباحث أن يوحّد الأرقام المتشابهة ضمن فئة واحدة ثم تحديد الفئات الباقية، لكن السؤال الذي يواجه الباحث هو: ما هي المسافة التي يجب أن تكون بين كل فئة وأخرى؟ وهل هناك قاعدة لذلك؟ في الواقع لا توجد هناك قاعدة ثابتة لتحديد المسافة الثابتة بين فئة وأخرى، ويمكن استخراج المسافة الثابتة، أو التي تسمى بالحد

الحقيقي من خلال جمع الحد الأدنى مع الحد الأعلى، ثم يقسم على عدد اعتباطي يختاره الباحث نفسه، ويتم اختيار الحد الحقيقي لكي يبتعد الباحث عن التداخل الذي يحصل بين وحدات الفئات، أو لكي لا تحصل فجوة بين فئة وأخرى.

أعرج الآن إلى طرح مثال على التوزيع التكراري ، فأبدأ بعرض الوحدات ثم البعد الثابت (وسوف يكون الرقم ٥)، وبعدها يكون الرقم (٢٠) لكي اوضح للطالب بأنه كلما صغر البعد الثابت بين الفئات زاد عددها ، وكلما كبر البعد الثابت بين الفئات قل عددها، انظر جدول رقم -٤- .

جدول رقم - ٤ -

١٣,٣	٢٣,٥	٢٧,٣	١٥,٣	٣٧,١	٢٦,٣	٣٦,٣	١١,٦	٣٩,٢
٧٢,٣	٣٦,٣	٣١,٠	٢٦,١	٢٣,٠	٣٥،٥٣	٢٧,١	٢٦,٣	٢٨,١
٤٦,٦	٢٦,٩	١٦,٨	٧,١	٤٦,٨	٢١،١٢	٢٥,٦	٣٣,٤	٢٢,٨
٣٣,٠	٤٧,٧	٢٧,١	٣٣,٤	٢٧,٨	١٣,٤	٣٣,١	٥٨,١	٤٤,٣
١٧٠٨	٢٤,٣	٥,٣	٣٩,٤	٢٩,٩	٢٦,٣	٩,٣	٢٠,٧	٣٦,٣
٢٥,١	٣٧,١	٢٧,٢	٢٣,٦	١٢,٣	١٧,٥	٢١.٦	٣٧,١	١٨,٢
٤١,٠	٢٤,٨	٢٦,٩	٢٨.٣	٢٦,٥	٣٣,٦	٢٧,٨	٢٨,٨	٢٧,١
٩,٨	٤,٨	٤٧,١	٨٣,٦	١٩,٩	٢٨,٧	٤٣,٧	١٩,٣	٣٦,٦
١٤,٦	١٤,٣	٢٩,٢	٢٦,١	٢٦,٣	١٥,١	٢٣,٤	٣٢,٣	٣٩,٥
٣٦,٠	٢٢,٩	١١,٨	٢٠,٧	١٠,٠	٢٤,٩	٣٧,١	٢٧,٩	٢١,٦
						١٣.٣	٢١,٥	٤٦,١

جدول رقم –٥–

البعد الثابت	التكرار	البعد الثابت	التكرار
٤,٩ – ٠٠	١	٤٩,٩ – ٤٥,٠	٤
٩,٩ – ٥,٠	٤	٥٤,٩ – ٥٠,٠	٠
١٤,٩ – ١٠,٠	٩	٥٩,٩ – ٥٥,٠	١
١٩,٩ – ١٥,٠	٨	٩٤,٩ – ٦٠,٠	٠
٢٤,٩ – ٢٠,٠	١٦	٦٩,٩ – ٦٥,	٠
٢٩,٩ – ٢٥,٠	٢٣	٧٤,٩ – ٧٠,٠	٠
٣٤,٩ – ٣٠,٠	٨	٧٩,٩ – ٧٥,٠	٠
٣٩,٩ – ٣٥,٠	١٤	٨٤٠ – ٨٠,٠	١
٤٤,٩ – ٤٠,٠	٤		٩٣

جدول رقم –٦–

البعد الثابت	التكرار
١٩,٩ – ٠,٠	٢٢
٣٩,٩ – ٢٠,٠	٦١
٥٩,٩ – ٤٠,٠	٩
٧٩,٩ – ٦٠,٠	٠
٩٩,٩ – ٨٠,٠	١
المجموع	٩٣

٥- **الرسوم البيانية** : هناك من لا يريد قراءة أرقام الجداول ، بل يريد أن يتعرف على خلاصات المعلومات مترجمة على شكل خطوط بيانية مرسومة تمثل البعد الثابت بين فئة وأخرى، وتبين أيضاً درجة تكرارها في العينة ، اذ كلما صَغُر البعد الثابت بين الفئات ارتفع الخط البياني ، وكلما اتسع البعد الثابت بين الفئات هبط الخط البياني ، أي قلّت درجة تكرار الوحَدات.

في الواقع هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الرسوم البيانية للتوزيع التكراري للوحدات والفئات وهي: المدرج التكراري الذي يتكون من خطوط عمودية تشير إلى التكرارات، بينما تشير الخطوط المستقيمة إلى عدد الفئات، أنظر شكل رقم -١-

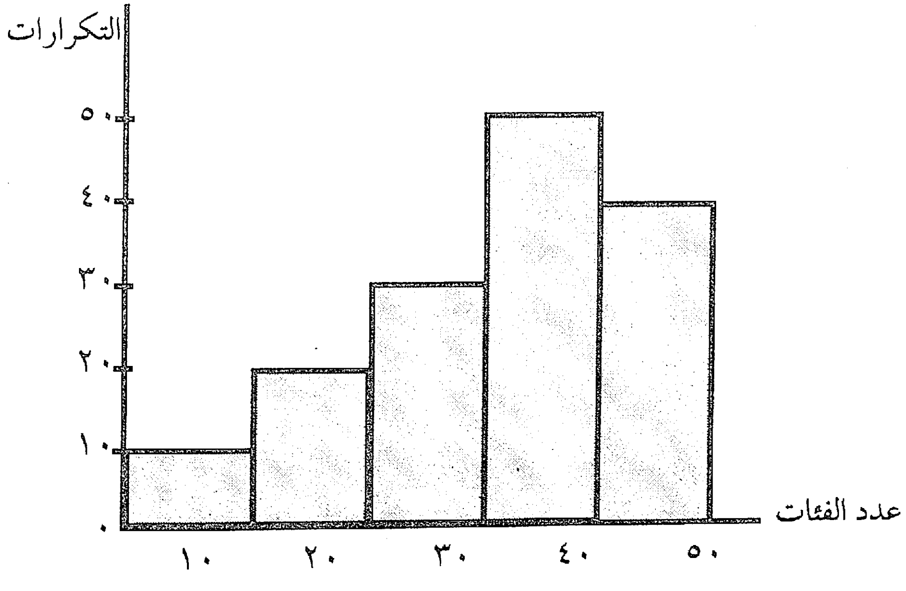

شكل رقم -١- يوضح المدرج التكراري

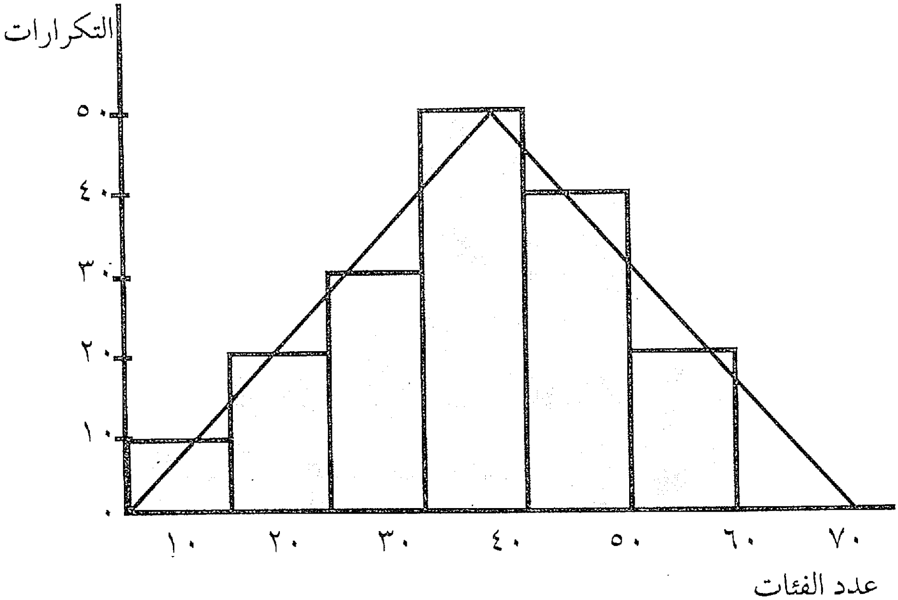

شكل رقم -٢- يوضح المضلّع التكراري

أما النوع الثاني فيسمى « بالمضلّع التكراري » الذي يقسم المدرج إلى النصف

بواسطة وضع نقطة في المنتصف على المحور الأقصى، ويوصل بين هذه النقاط خط يمثل نصف عدد تكرار الوحدات الذي حدد في المدرج التكراري، انظر شكل رقم -٢- الذي يوضح أعلى درجة من التكرارات وأوطأ درجة منها بالاضافة الى الدرجات بينهما .

أما الشكل الثالث يسمى « المنحنى التكراري » الذي يوضح أعلى درجة من التكرارات وأوطأ درجة منها، بالاضافة إلى الدرجات بينهما، انظر شكل رقم -٣- .

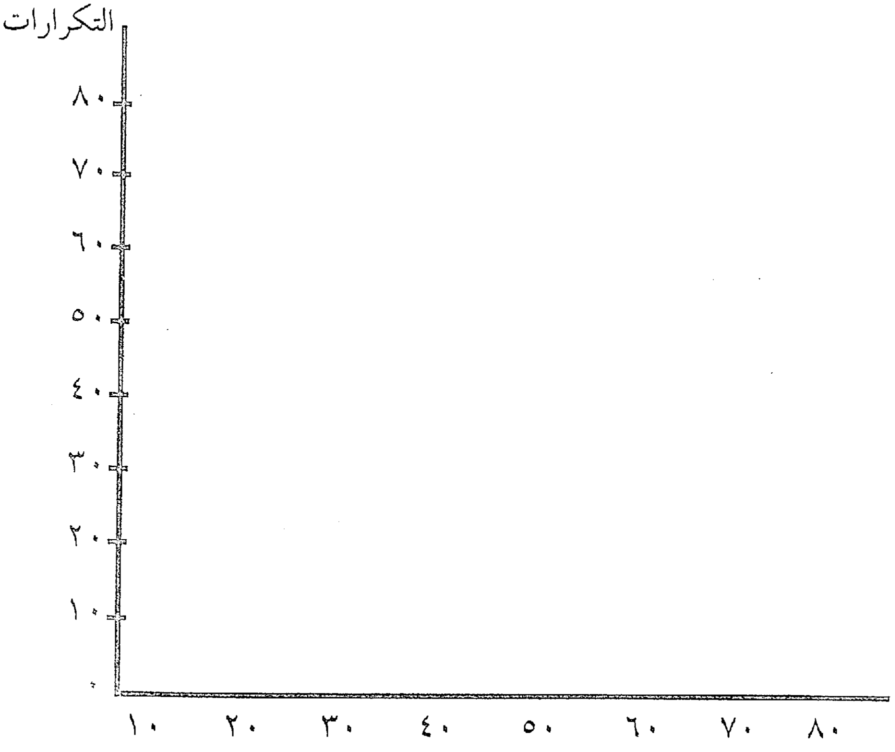

شكل رقم -٣- يوضح المنحنى التكراري

إضافة إلى ما تقدم فإن الرسوم البيانية تقوم بتوضيح المراحل التاريخية التي مرت بها وحدات عينة البحث، وكشف اتجاهاتها ودرجاتها ومناطق تمركزها بوساطة رسوم منحنية أو مستقيمة أو متدرجة. إن مثل هذه الرسوم تساعد الباحث

على وصف اتجاه مسيرة وحدات الظاهرة، وتتيح له المقارنة بين وحدات الظاهرة الاجتماعية في مراحل زمنية متسلسلة او متدرجة. وتعرفه ايضا على سبب أو أسباب أحداث الظاهرة، لكنها لا توضح مدى إرتباط وحدات الظاهرة لذلك سميت بالإحصاء الوصفي، إنما هذا لا يعني أنها ليست علمية، بل هي أساس وقاعدة للبحث الاجتماعي، إذ أن البحث الاجتماعي يحتاج إلى معرفة طبيعة تكوين الظاهرة في المجتمع وخلفيتها التاريخية، واتجاهات مسيرتها لكي تساعد الباحث باستخدامها كأرضية للاستناد عليها في مراحل بحثه الأولي، وإقامة عمليات إحصائية وتحليلية أعمق وأوسع لكي تعطي أبعاداً أوسع في تعميم نتائج بحثه .

٦- مقاييس النزعة المركزية

أ- الوسط الذي يعني مجموع الفئات مقسوماً على عددها ، مثال على ذلك : متوسط الفئات ٤ ، ٧ ، ١٠ يكون :

$$\frac{٤ + ٧ + ١٠}{٣} = \frac{٢١}{٣} = ٧$$

مثال آخر يوضح تكرار الفئات إذا أردنا معرفة متوسط (تسلسل المبحوثين داخل أسرهم) فبإمكاننا القيام بالعملية التالية :

١- تدرج جميع وحدات عينة البحث .

٢- تثبيت تكرارها في العينة .

جدول رقم -٧-

تسلسل المبحوثين داخل اسرهم س	التكرارات (ك)	س × ك
١	١٠	١٠
٢	٣٠	٦٠
٣	٣٥	١٠٥
٤	٤٠	١٦٠
٥	٣٠	١٥٠
٦	٢٠	١٢٠
٧	٣٠	٢١٠
٨	٢٠	٣٢٠
٩	٢٠	١٨٠
١٠	١٠	١٠٠
المجموع	٢٤٥	١٤١٥

$$\text{س} = \frac{\text{مج س} \times \text{ك}}{\text{مج ك}} = \frac{١٤١٥}{٢٤٥} = ٥,٧٧$$

إذن الوسط الحسابي = ٥,٧٧

إن ما قمنا به في هذه العملية الحسابية (الرياضية) هو ما يلي :

١- حساب مراكز الفئات .

٢- ضرب كل تكرار في مركز الفئة .

٣- مجموع حالات الضرب بين (س و ك) .

٤- ثم قسمنا مجموع العمود (س ك) على مجموع العمود (ك)،فنتج عندنا الوسط الحسابي (س). نلاحظ على هذه العملية أن الموسط لا يهمل اية فئة

أو مفرده من المفردات عند حسابه لها، وقيمة الوسط الحسابي تتأثر بالقيمة المتطرفة ، أما إذا حصل انحراف في القيم فعلينا أن نقوم بجمع هذه الانحرافات لكي تصبح صفراً. أخيراً فأن مقاييس النزعة المركزية (الوسط والوسيط والمنوال) تقوم على أساس مقياس البعد الثابت .

ب- الوسيط : الذي يعني القيمة التي تقع في الوسط، يقوم الباحث بترتيب قيم الفئات تصاعدياً أو تنازلياً ، أي ترتيب قيمة الفئة التي يفوق جمعها على نصف عدد القيم، ويفوق جمعها على نصف عدد القيم، ويفوق النصف الآخر في الحجم ، مثال على ذلك :

٤ ، ٦ ، ٧ ، ٢ ، ١ ، ٢ ، ١١

يقوم الباحث هنا بترتيب هذه القيم تصاعدياً فتكون كالآتي :

١ ، ٢ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ٧ ، ١١

بعدها يقوم بحساب ترتيب الوسيط .

نلاحظ هنا أن عدد القيم ٧، وأن قيمة الوسيط التي تزيد على ١ و ٢ تقل عن قيمة الأعداد ٦ ، ٧ ، ١١ . إن هذا المثال يشير إلى أن عدد القيم فردي وليس زوجياً، أما إذا كان عدد القيم زوجياً مثل ٢ ، ٢ ، ٤ ، ٦ ، ١٠ ، ١٢ فسوف يكون الرقمان ٤ ، ٦ هما الوسيط الذي يمكن أن يستخرج الباحث وسيطهما ويكون كالآتي :

$$\frac{٤ + ٦}{٢} = \frac{١٠}{٢} = ٥$$

يكون الوسيط اذن = ٥

وهناك طريقة أخرى لحساب الوسيط هي استخدام هذه المعادلة في استخراجه وهي ما يلي :

$$\frac{ن + ١}{٢}$$

مثال على ذلك : ٩ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، ١٠ ، ١٢ ، ١١ ، يقوم الباحث بترتيب قيم الفئات حسب تسلسلها العددي ، أي تصبح كالآتي :

٤ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢

وبما إن عدد قيم الفئات ٧ فيكون الوسيط كالآتي :

$$\frac{٧ + ١}{٢} = \frac{٨}{٢} = ٤$$

إذن يأخذ الباحث قيمة الفئة التي يكون تسلسلها الرابع، وهو الرقم ٩، نلاحظ على الوسيط أن قيمته تتوقف على موقعه وعدم تأثيرها بالقيم المتطرفة ، بل تتأثر بعدد المفردات ، لذلك يستوجب ترتيب القيم إما تصاعديا، أو تنازليا قبل حساب قيمتها .

وهناك طريقة ثالثة لاستخراج الوسيط ببيانات مبوبة، مثال على ذلك: انظر جدول رقم –٨– .

جدول رقم –٨–

فئات الدرجات	الحدود الحقيقية	التكرار	التكرار الحقيقي التصاعدي	التكرار المتجمع التنازلي
١٧ – ١٨	١٦,٥ – ١٨,٥	١	١	٣٧
١٩ – ٢٠	١٨,٥ – ٢٠,٥	٥	٦	٣٦
٢١ – ٢٢	٢٠,٥ – ٢٢,٥	٨	١٤	٣١
٢٣ – ٢٤	٢٢,٥ – ٢٤,٥	٨	٢٢	٢٣
٢٥ – ٢٦	٢٤,٥ – ٢٦,٥	٥	٢٧	١٥
٢٧ – ٢٨	٢٦,٥ – ٢٨,٥	٦	٣٣	١٠
٢٩ – ٣٠	٢٨,٥ – ٣٠,٥	٠	٣٣	٤
٣١ – ٣٢	٣٠,٥ – ٣٢,٥	١	٣٤	٤
٣٣ – ٣٤	٣٢,٥ – ٣٤,٥	٠	٣٤	٣
٣٥ – ٣٦	٣٤,٥ – ٣٦,٥	٢	٣٦	٣
٣٧ – ٣٨	٣٦,٥ – ٣٨,٥	١	٣٧	١
المجموع		٣٧		

أخذ د الجدول من كتاب علم النفس الإحصائي للسيد فؤاد البهي ص١٠٥.

حساب الوسيط من التكرار المتجمع التصاعدي

لحساب الوسيط من التكرار المتجمع التصاعدي نتبع الخطوات الآتية :

١- بما إن عدد الدرجات = ٣٧

٢- إذاً ترتيب الوسيط يكون $\frac{٣٧}{٢}$ = ١٨٫٥

٣- أي إنه يقع في الفئة التي تمتد أطرافها من ٢٣ لغاية ٢٤ لأن التكرار المتجمع التصاعدي للفئة التي تسبقه يساوي ١٤ .

٤- أي أنه يمتد ما بين الفئة ٢٣ – ٢٤ بقيمة مقدارها فرق ترتيب الوسيط عن التكرار المتجمع للفئة السابقة التي تمتد من ٢١ إلى ٢٢ ، أي إن فرق ترتيب الوسيط عن التكرار المتجمع للفئة التي تسبق فئة = ٥ ، ١٨ – ١٤ = ٥، ٤ .

٥- وبما إن تكرار الفئة التي يقع فيها الوسيط يساوي ٨ فإن نسبة امتداد الوسيط لهذا التكرار = $\frac{٤,٥}{٨}$ = ٠,٥٦

٦- لكن مدى هذه الفئة يساوي ٢

إذاً مقدار هذا الامتداد = ٠,٥٦ × ٢ = ١,١٢

٧- وبما إن الحد الحقيقي الأول لفئة الوسيط = ٢٢,٥

٨- فالوسيط = ٢٢,٥ + ١,١٢

= ٢٣,٦٢

= ٢٣,٦ بالتقريب (٤)

ولحساب الوسيط من التكرار المتجمع التنازلي نتبع الخطوات الآتية :

١- عدد الدرجات = ٣٧

٢- ترتيب الوسيط = $\frac{٣٧}{٢}$ = ١٨,٥

٣- أطراف فئة الوسيط هي ٢٣ - ٢٤

٤- أطراف الفئة التي تقع قبل فئة الوسيط (من أسفل إلى أعلى) هي ٢٥-٢٦ وتكرارها المتجمع ١٥ .

٥- زيادة ترتيب الوسيط عن التكرار المتجمع للفئة ٢٥ = ٢٦ ويحسب بالطريقة الآتية :

فرق ترتيب الوسيط عن التكرار للفئة التي تلي فئته = ١٨,٥ - ١٥ = ٣,٥

٦- تكرار فئة الوسيط ٨ .

إذاً نسبة امتداد الوسيط في هذا التكرار = $\frac{٣ر٥}{٨}$ = ٤٤ر٠ تقريباً.

٧- لكن مدى فئة الوسيط = ٢

إذاً مقدار هذا الامتداد = ٢ × ٠,٤٤ = ٠,٨٨

٨- وبما إن الحد الحقيقي الأخير لهذه الفئة هو ٢٤,٥٠ .

٩- اذاً فالوسيط = ٢٤,٥ - ٠,٨٨

= ٢٣,٦٢

= ٢٣,٦ بالتقريب

وهذه هي نفس النتيجة التي حصلنا عليها بالطريقة السابقة التي اعتمدت على التكرار المتجمع التصاعدي (٥) .

جـ- **المنوال**: وهو الذي يشير إلى القيمة الأكثر شيوعاً بين القيم، أي القيمة التي تتكرر أكثر من غيرها، مثال على ذلك: ١،٢،٢،٤،٥،٦ فتكون قيمة المنوال هنا(القيمة رقم ٢) لأنها تكررت مرتين في حين لم تتكرر القيم الأخرى. أما إذا تكررت قيمتان أو أكثر بنفس العدد بين مجموعة كبيرة من القيم، مثال على ذلك: ١،٢،٢،٣،٤،٥،٦،٤ يعرف هذا بالمنوال الذي من خواصه أن قيمته تتوقف على موقعه، ولا تتأثر بالقيم المتطرفة لأنها تتوقف على تكرارها، ويعتبر المنوال أكثر تمثيلاً من المتوسط الحسابي، لكن يصعب عادة تقديره إذا زاد عدد المفردات زيادة كبيرة، وتساوت التكرارات الكبيرة في فئات متجاورة.

٧- **التشتت**: وهو الذي يقوم على قياس البعد الثابت أيضاً مثل مقاييس النزعة المركزية. ومن أنواع التشتت: المدى والانحراف المعياري.

أ- **المدى**: وهو الذي يشير إلى الاختلافات الحاصلة بين الحد الأدنى والأعلى لمعطيات العامل المتغير. مثال على ذلك: إذا كان عندنا المعطيات الآتية: ٧٢،٨١،٨٦،٦٩،٥٧ فالمدى يكون في هذا المثال بين ٨٦و٥٧. أي طول المدى يكون هنا ٢٩. أي طرح الحد الأعلى وهو ٨٦ من الحد الأدنى وهو ٥٧. أقول إن الرقم ٢٩ يمثل الفرق الحقيقي. إن فائدة المدى هو إعطاء الباحث خلاصة موجزة لتشتت معطيات العامل المتغير المحصور بين النهايتين(الحد الأدنى والأعلى). إلا أن هذا القياس يحمل صفة سلبية وهي أنه غير ثابت دائماً، فهو يختلف من عينة إلى أخرى، ومن دراسة إلى أخرى، وأن المعطيات المحصورة بين النهايتين(الحد الأدنى والأعلى) تكون موزعة بينهما فإذا أخذنا عينة ١٠٪ من معطيات العامل المتغير المتشتتة فإن إحدى النهايتين لن تكون مشمولة في سحب العينة، لأن العينة سحبت من المعطيات المتشتتة.

ب- **الانحراف المعياري**: وهو مقياس آخر يقيس تشتت معطيات العامل المتغير في البحث. ويكون عن طريق قياس درجة انحراف المعطيات عن الوسط حسب الطريقة الاتية:

١- تثبيت جميع قيم الفئات وتسجيلها. مثال على ذلك:

٧٢+٨١+٨٦+٦٩+٥٧=٣٦٥

نقسم هذا المجموع على أعداد الفئات لنستخرج الوسط الحسابي

٣٦٥ ÷ ٥=٧٣

٢- بعدها نقوم باستخراج انحراف كل فئة بواسطة طرح قيمة الفئة في الوسط الحسابي:

قيمة الفئة	الوسط الحسابي		نتيجة الفروق
٧٢-	٧٣	=	١-
٨١-	٧٣	=	٨
٨٦-	٧٣	=	١٣
٦٩-	٧٣	=	٤-
٥٧-	٧٣	=	١٦-

بعدها نقوم بجمع انحرافات قيم الفئات:

-١ + (-٤) + (-١٦) + (-٢١) = -٢١

٨ + ١٣ = ٢١

اذن -٢١+٢١=٠

بعد ذلك نربع نتيجة الفروق الحاصلة بين الوسط الحسابي، وقيم الفئات فتكون كالآتي:

نتيجة الفروق	تربيعها
١-	١
٨	٦٤
١٣	١٦٩
٤-	١٦
١٦-	٢٥٦
المجموع	٥٠٦

ويكون الانحراف المعياري كالآتي:

$$\sqrt{\frac{٥٠٦}{٥}} \qquad \sqrt{١٠١ر٢} = ١٠ر٠٦$$

نستنتج من كل هذه الخطوات أن تعريف الانحراف المعياري يمكن صياغته على النحو الآتي: هو الجذر التربيعي لمربع فرق الوسط الحسابي عن قيمة الفئات. أقول يعني الانحراف عن الوسط الحسابي، وكلما زاد في ابتعاده عن الوسط الحسابي زاد انحرافه المعياري، والعكس صحيح.

٨- معامل الارتباط: يبني هذا المعامل على مقياس المعدل، ذي البعد الثابت. وقد عُرّف هذا المعامل من قبل (كارل بيرسون). أما فائدته فهي مساعدة الباحث في تنبؤ علاقة المتغير المستقل بالمعتمد، لكنه لا يعطي للباحث أية فكرة حول أسباب الارتباط، بل يوضح له درجة الارتباط بين المتغيرين(المستقل والمعتمد) فقط. إضافة إلى ذلك هناك فائدة أخرى له وهي أنه يتضمن درجات متباينة من الارتباط تبدأ من -٠ر١ وتنتهي بـ ٠ر١، فإذا كانت العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد تساوي -٠ر١، فإن ذلك يعني أنها علاقة سلبية(أي إذا اتجه المتغير المستقل من أعلى قيمة إلى أقل قيمة، أقول يكون متجهاً إلى اليسار). أنظر شكل رقم ٤.

وإذا كانت علاقة المستقل بالمعتمد تساوي صفراً فإن ذلك يعني أنه لا توجد علاقة بينهما. انظر شكل رقم ٥. وإذا كانت علاقة المتغير المستقل بالمعتمد تساوي +٠ر١ فإن ذلك يعني أنها علاقة ايجابية(أي يبدأ المتغير المستقل من أصغر قيمة متجهاً إلى أعلى قيمة. أقول متجهاً إلى اليمين). أنظر شكل رقم ٦.

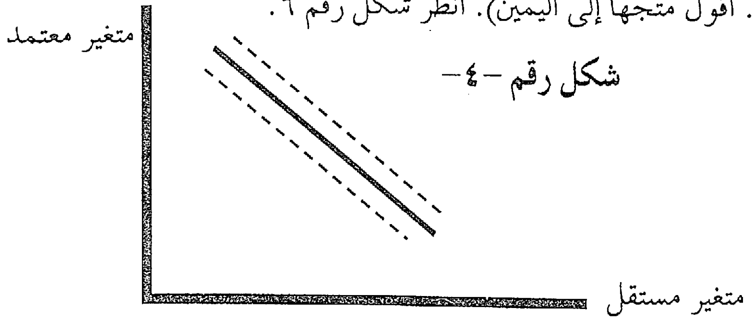

شكل رقم -٤-

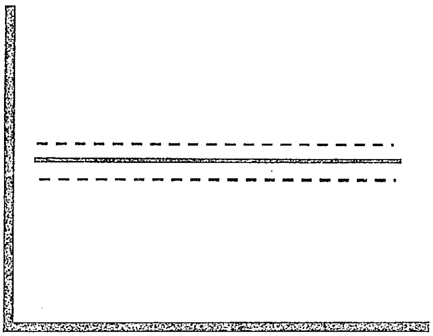

شكل رقم –٥–

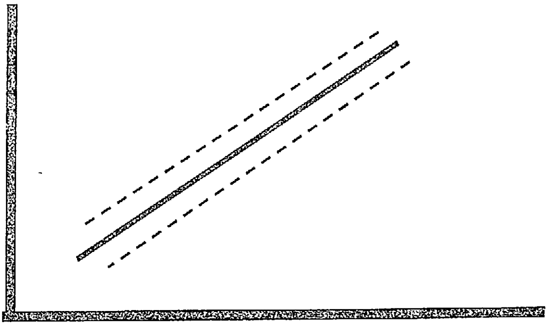

شكل رقم –٦–

ولا يمكن أن نسمي علاقة المتغير المستقل بالمعتمد معامل ارتباط إذا زادت قيمته عن ٠ر١.

إضافة إلى ذلك، إذا كانت قيمة الوحدات قريبة جداً من الخط الذي يمثل علاقة المتغير المستقل بالمعتمد فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة قوية وايجابية بينهما. وإذا كانت هذه القيم بعيدة عنه أو مبعثرة حول خط العلاقة فإن ذلك يعني وجود علاقة ضعيفة، أو سلبية.

أما حسابه فيتم حسب المعادلة الآتية:

$$\frac{\text{مجموع حاصل ضرب الانحرافات المتقابلة}}{\text{عدد الافراد}\times\text{الانحراف المعياري للاختبار الاول}\times\text{الانحراف المعياري للاختبار الثاني}}$$

٨- الانحراف المعياري: هو أحد مقاييس التشتت الذي يقوم الباحث بموجبه بحساب انحراف القيم الأصلية عن متوسطها الحسابي، ثم يقوم بجمع هذه الانحرافات من أجل إيجاد متوسطها، ومن ثم يحسب الجذر التربيعي لهذا المتوسط.

هذه الطريقة تساعد الباحث على وصف الوحدات الاجتماعية الخاصة بدراسته، ولا تسمح له بمقارنة التشتت بين مجموعتين لهما صفات مختلفة، أو مقارنة مجموعتين لهما نفس التميز اذا اختلف وسطهما الحسابي.(٦)

تمرين رياضي عن الانحراف المعياري:

معادلة الانحراف المعيار هي:

ع = الانحراف المعياري

س = الوسط الحسابي

ن = عدد الافراد

$$\text{ع} = \sqrt{\frac{\text{ن مج س}^{٢} - (\text{مج س})^{٢}}{\text{ن}(\text{ن}-١)}}$$

س= ٣٧، ٤٥، ٤٢، ٤١، ٥١

$$\text{ع} = \sqrt{\frac{٥(٣٧^{٢}+٤٥^{٢}+٤٢^{٢}+٤١^{٢}+٥١^{٢}) - (٣٧+٤٥+٤٢+٤١+٥١)^{٢}}{٥(٥-١)}}$$

$$\text{ع} = \sqrt{\frac{(٥\times٩٤٤٠) - (٢١٦)^{٢}}{٥\times٤}}$$

$$= \sqrt{\frac{٤٧٢٠٠ - ٤٦٦٥٦}{٢٠}}$$

$$= \sqrt{\frac{٥٤٤}{٢٠}} \qquad = \sqrt{٢٧٫٢}$$

∴ ع = ٥٫٢٢ (أخذ هذا المثال في كتاب مراحل البحث الإحصائي لمحمود صفوت).

ب / الإحصاء الاستنتاجي الاستقرائي

كان هدف الإحصاء الوصفي-كما رأينا- تصنيف المعلومات المجمعة من حقل الدراسة إلى فئات، ثم ترجمت-هذه المصنفات- إلى أرقام موضوعة في جداول خاصة بها مما أتاح لهذا التصنيف الفرصة أمام الباحث أن يقوم بمعرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين متغيرات البحث ام لا، لكن لم توضح طرق الإحصاء الوصفي ما هي درجة عمق هذه العلاقة في مجتمع الأصل، ومدى اتساعها على أجزائها. بمعنى آخر، لم توصل طرق الإحصاء الوصفي الباحث إلى معرفة درجة(ارتباط) المتغيرات (المستقلة بالمعتمدة)، (والقصد بالعلاقة هنا تأثير المتغير المستقل على المعتمد فقط. واعني بالارتباط تأثير العامل المستقل على المعتمد مع معرفة درجة عمق العلاقة داخل مجتمع الأصل واتساعها) فيما قام به الإحصاء الوصفي هو تلخيص المعلومات المجمعة، وترجمتها إلى أرقام مجردة. وهذه العملية لا يمكن الاستغناء عنها، ولا يمكن الوقوف عندها لأنها تمثل المرحلة الأولية لكل عملية إحصائية في البحث الاجتماعي. وعليه تقام العمليات الإحصائية المتقدمة فيما إذا أراد الباحث معرفة درجة عمق العلاقة، ومدى اتساعها في مجتمع البحث(أي مجتمع الأصل). لذلك يجب عليه أن يتقدم الى الإحصاء الاستنتاجي لكي يوضح أهمية بحثه ودرجة الثقة فيه. إضافة إلى ذلك فإن هدف الإحصاء الاستنتاجي هو إختصار وقت العمل الميداني خاصة إذا كان حجم مجتمع الأصل كبيراً، وعدد أعضاء عينة البحث كبيراً أيضاً، فتجنباً لطول الوقت الذي سوف يستغرق لمعرفة أهمية درجة العلاقة بين المتغيرات يفضل الباحث استخدام طرق الإحصاء الاستنتاجية، علاوة على ذلك إذا أراد الباحث أن يعمم نتائج بحثه على مجتمع الأصل فلا يستطيع أن يقوم بذلك من خلال العمليات الإحصائية

الوضعية، بل يتم ذلك من خلال العمليات الإحصائية الاستنتاجية التي تقام على نظرية الاحتمالات.

إن الخدمة الأساسية التي يقدمها الإحصاء الاستنتاجي للبحث العلمي هي البرهنة على ارتباط المتغيرات إذا كانت واقعية، أو رفضها إذا كانت غير واقعية.

أما أهم أنواع الإحصاء الاستنتاجي فهي:

١- الاحتمالات

٢- العينات

٣- اختبار الفرضيات

٤- مربع كاي

٥- معامل الاقتران

٦- معامل التوافق

٧- تحليل التباين

٨- تعدد الارتباطات

٩- التحليل العاملي

١٠- الترابط والانحدار.

قبل أن أبدأ بتعريف هذه الأنواع الإحصائية الاستنتاجية والاستقرائية أوضح للطالب أني سوف لا أدخل في تفصيلات إحصائية رياضية، وفي كيفية تطبيق المعادلات الإحصائية لكل نوع(إلاّ في الحالات الضرورية)، بل سوف اقتصر على شرح منطق الإحصاء الاستنتاجي لكل نوع مع شرح طرق استخدامها لأن هدفي هو التعريف بالمنهج الإحصائي مع الإشارة إلى أنواعه كما فعلت مع المنهج التأريخي، والمسح الاجتماعي والمنهج المقارن.

١- الاحتمالات

تعني الاحتمالات التصورات التخمينية الحدسية المبنية على خبرة الباحث في تقدير الأحداث، وثقافته في البحث الاجتماعي، والنظرية الاجتماعية، وملاحظاته المستمرة للوضع الاجتماعي.

إضافة إلى ذلك، فهي تصورات مستقبلية لأحداث قد تقع مستقبلاً. أي أنها لا تمثل المعرفة الحتمية المطلقة. وكما كانت الحقيقة الاجتماعية الموضوعية(نسبية)، وليست حتمية فإن الباحث يلجأ إلى استخدام الطرق الاحتمالية للتوصل إلى المعرفة الحقيقية النسبية. ولما كانت الحقيقة الاجتماعية متنوعة ومختلفة فهناك احتمالات متنوعة أيضاً. منها ما يختص بوقوع حدث واحد، ومنها ما يختص بوقوع حدثين في آن واحد، ومنها ما يختص بوقوع مجموعة أحداث في وقت واحد. فالنوع الاول يحتمل وقوع حادث اجتماعي معين دون الاعتماد على وقوع حادث آخر، بل يحدث بمفرده.

أما النوع الثاني فيشترط وقوع حدث آخر. أي وقوع الحدث(أ) يشترط وقوع الحدث(ب)، وتحت الظروف والشروط الاجتماعية نفسها، وأن وقوع الحدث(ب) لا يحدث إلا إذا وقع الحادث(أ)، أي هناك اعتماد مشترك بين الحدثين،وأن وقوع الحدث(أ) غير مستقل عن وقوع الحدث(ب). ويوجد نوع ثالث من الاحتمالات يشير إلى أنه إذا وقع الحدث(أ) فلا يقع الحدث(ب)، وإذا لم يقع الحدث(أ) فإن الحدث(ب) سوف يقع(هذا النوع عكس النوع الاول)، أي يوجد تنافر مشترك بين وقوع حدثين في آن واحد وفي حالة واحدة.

ويوجد نوع رابع من الاحتمالات يشير إلى أن وقوع الحدث(أ) لا يتبعه بالضرورة وقوع الحدث(ب)، وإذا لم يقع الحدث(أ) فليس من الضروري أن يقع الحدث(ب).

ثم يوجد نوع خامس من الاحتمالات يتضمن مجموعة أحداث تقع مرة واحدة، وتحت الظروف نفسها، وفي حالة واحدة. إلاّ أن هناك اختلافاً في درجة وقوعها، وفي هذه الحالة يستلزم من الباحث أن يقوم بترتيب وقوع الاحداث وتنظيمها حسب درجة وقوعها في الحالة الواحدة.

أخيراً يوجد حدثان يقعان في حالة واحدة، وفي آن واحد إلاّ إنهما يختلفان في الحجم والنوع، فقد يكون الحدث(أ) أكبر من الحدث(ب)، أو مساوٍ له في حالة، أو قد يكون الحدث(أ) أقل من الحدث(ب)، أو مساوٍ له في حالة واحدة.

وللمزيد من التوضيحات عن موضوع العلاقة والارتباط بين المتغيرات وجدت أن الاستاذ موريس روزنبرك أكثر الاجتماعيين المهتمين بهذا الطرح المنهجي.

يوضح روزنبرك حقيقة مفادها أنه ليس كل صلة بين المتغيرات تسمى علاقة أو ارتباطاً، وليس كل عامل اجتماعي يسمى متغيراً. فقد يكون هذا العامل يمثل مؤشراً، وليس المتغير نفسه. وقد تبدو للبعض أن هناك علاقة أصلية بين متغيرين، إلاّ إن واقع الحال يمثل علاقة غير اقترانية، أي علاقة وهمية. لكن اهتمام علماء الاجتماع يتمركز في العلاقات المبنية على المصادفة. بيد إن الاستاذ روزنبرك يقول«لا توجد علاقة وهمية بين المتغيرات بل هناك تفاسير وهمية، إلاّ إن العادة جرت عند البعض ليقول إنها علاقة وهمية، في حين انها في الواقع تفاسير وهمية. ويضرب مثالاً على ذلك فيقول: يعتقد أفراد المجتمع السويدي بأن مجيء اللقلق إلى أية منطقة يزداد معه إنجاب الأطفال، أي توجد علاقة بين مجيء اللقلق وزيادة معدل الإنجاب، فيسمي بعضهم هذه العلاقة علاقة وهمية، وليست حقيقية. بيد إن الأستاذ روزنبرك يقول: إن هذه العلاقة ليست وهمية، إنما تفسيرها يكون وهماً لأن اللقلق لا يجلب الإنجاب (الاطفال) معه، بل أن اللقلق يهاجر إلى المناطق الريفية، وتمتاز المناطق الريفية بزيادة معدل الولادات أكثر من معدل المناطق الحضرية. وهذا هو التفسير الحقيقي في نظر روزنبرك. ويضيف روزنبرك. إلى ما تقدم فيضرب مثالاً آخراً قائلاً«يعتقد بعضهم أنه كلما زاد حجم النار المشتعلة زادت الحاجة إلى عدد أكبر من رجال المطافىء لاخمادها، ومن ثم تزداد أضرار المنطقة المحروقة. لاحظ هنا أنه لا يوجد ارتباط بين حجم النار وعدد رجال المطافىء، ولا توجد علاقة سببية بينهما، إلاّ إنه كلما زاد توهج النار المشتعلة زادت الحاجة إلى عدد أكبر من رجال المطافىء، ومن ثم تزداد أضرار المنطقة المحروقة، وأن العلاقة بين عدد رجال المطافىء وكمية أضرار المنطقة

المحروقة ليست وهمية، أو ظاهرية، بل كما أسماها روزنبرك، علاقة مبنية على المصادفة.

ويوجد مثال آخر ضربه روزنبرك ليوضح به نوعاً آخر من العلاقات بين المتغيرات، وهي العلاقة المتزامنة: أي العلاقة بين المتغيرات تكون ناشئة ومتطورة مع نشوء علاقة المتغيرات وتطورها، مثل قراءة المسنين للكتب إذ تكون أقل من قراءة الشباب، أي كلما تقدم عمر المسنين قل ميلهم لقراءة الكتب على عكس الشباب. إن مثل هذه العلاقة تحدث بمحض التزامن بين متغير العمر، ومتغير قراءة الكتب لأن من الطبيعي أن يكون المسن معرضاً لأمراض الشيخوخة، وتقل قوة البصر، وتتحدد مواضيع قراءاته، لذلك سماها روزنبرك بـ(العلاقة المتزامنة) لأنها ليست سببية، وليست وهمية في نظره(٨).

نلاحظ على طرح روزنبرك أنه نفى وجود علاقة وهمية بين المتغيرات، إذ قد تكون هناك علاقة سببية حقيقية، أو تفاسير وهمية. كذلك ميّز بين نوعين من العلاقة السببية غير الحقيقية هما: العلاقة المبنية على المصادفة، والعلاقة المتزامنة. وهذا تحديد دقيق يخدم التحليل السببي الإحصائي.

وفي كتاب«منطق التحليل المسحي» للأستاذ روزنبرك حدد ثلاثة أنواع من علاقات المتغيرات هي:

١ - **العلاقة المتناظرة**: أي أن هناك علاقة بين متغيرين أو اكثر أحداهما لا يؤثر على الآخر، فهما مترابطان ويخضع ترابطهما إلى عدة عوامل مترابطة ومتداخلة، ولا يمكن تشخيص المتغير المستقل عن المعتمد بشكل قاطع وواضح. مثال على ذلك: الجهاز الإداري البيروقراطي يتكون من عدة مواقع وظيفية، وأدوار انجازية تخضع جميعها لمؤثرات التدرج الوظيفي. وتكون وظيفة هذا الجهاز الاداري حصيلة وظائف مكوناته، فمعرفة لماذا تكون وظيفة الدور(أ) مرتبطة بوظيفة الدور(ب) غير ممكنة؟ هل لأنها خاضعة لارتباطات جزئية، أو كلية، أو داخلية أو خارجية؟ وهنا يدخل المحلل في تشعبات متداخلة تبعده عن موضوع البحث، ومن ثم لا يخرج بنتيجة واضحة وأكيدة. لذلك من الصعب استخدام هذا النوع من التحاليل في الدراسات

البنائية–الوظيفية لأن التحليل السببي يهتم بابراز متغيرات الدراسة السببية دون الخوض بتبعيات متداخلة، ولأنه أساساً مخصص لدراسة المشاكل والظواهر الصغيرة الحجم، أو القريبة المدى. أي أنه قادر على تشخيص أسباب مشكلة اجتماعية من عينة الدراسة، وليس من مجتمع البحث. ولزيادة البرهنة على هذه الحالة نضرب مثالاً آخر: إذا أراد أحد الباحثين تحليل طريقة عيش احدى الطبقات الاجتماعية فلا يمكن تحليل ذلك بسبب واحد لوجود عدة عوامل تلعب دورها في تحديد طريقة عيشها كالمصالح، والدخل، والمنطقة السكنية، ووسائل الترفيه، والمستوى الثقافي، والانتماء السياسي، وغيرها. لاحظ هنا أن طريقة العيش لاحدى الطبقات الاجتماعية تمثل وحدة اجتماعية كبيرة الحجم لا يستطيع التحليل السببي حصرها ودراستها وتحليل وحداتها.

وهناك حالة أخرى لتوضيح العلاقة المتناظرة هي تناول الشرقيين للأرز، فإذا أراد أحد الباحثين دراسة لماذا يأكل الشرقيين في آسيا الأرز أكثر من أي صنف آخر من الطعام، فإنه لا يستطيع تشخيص سبب أو أسباب ذلك، بل يرجعه فقط إلى المصادفة التاريخية. كذلك توجد علاقة متناظرة بين شرب الشاي الأسود وأفراد المجتمع العراقي، وتوجد علاقة متناظرة بين شرب الشاي الاخضر وأفراد المجتمع المغربي، فلا يوجد سبب حقيقي يفسر هذه العلاقة غير علاقة المصادفة التاريخية كما يسميها روزنبرك.

٢– **العلاقة التبادلية:** هذا النوع من العلاقات يختلف عن النوع الأول من حيث حجم مجتمع البحث. أي أنها موجودة في الدراسات الصغيرة الحجم كالأسرة، والجماعات الصغيرة، والمدرسة، والظواهر الاجتماعية القريبة المدى. إلاّ إنها متشابهة مع المتناظرة من حيث عدم تشخيص أيهما المتغير المستقل، وأيهما المتغير المعتمد. ففي داخل الظاهرة نفسها يصبح المستقل معتمداً، والمعتمد يضحي مستقلاً، فتتغير التشخيصات على الباحث، فلا يستطيع تحديد المتغير المستقل والمتغير المعتمد –بشكل قاطع وواضح– فالأول يؤثر في الثاني، وفي الوقت نفسه يؤثر الثاني في الأول، لذلك سميت بالعلاقة التبادلية، أي تبادل التأثيرات بين متغيرات البحث. فمثلاً: الشركة التي تزيد من إنتاجها قصد زيادة محصولها، فكلما زادت

استثماراتها، زادت ايراداتها المالية، وزيادة ايراداتها تؤدي إلى زيادة استثماراتها وهكذا. مثال آخر: نزاع الزوج العصبي المزاج مع زوجته النحسة حيث يسبب انفعال الزوج زيادة في نحاسة الزوجة، وزيادة نحاسة الزوجة تؤدي إلى زيادة إنفعال الزوج العصبي، وهكذا فإنها عملية دورية لا يستطيع الباحث تحديد السبب، والنتيجة. وفي هذا المقام يقول الاستاذ هبرت بلالوك: «نعم توجد علاقة تبادلية بين المتغيرين بشكل دوري، ومستمر، وعلى الباحث أن لا يقف مكتوف اليدين، بل يجب أن يحدد بشكل واضح أيهما أكثر تأثيراً في كل مرة؟ أي عندما يؤثر المتغير(س) على المتغير(ص) في المرة الاولى، فكم تأثيره هنا؟ وعندما يؤثر المتغير(ص) على المتغير(س) فكم تأثيره هنا؟ وعندما يؤثر المتغير(س) على المتغير(ص) في المرة الثانية، كم تأثيره هذه المرة وهكذا»[١١].

نلاحظ أن هذا النوع من العلاقات لا يخضع للمصادفة التاريخية، بل إلى تأثيرات متبادلة دورية بين متغيرين متفاعلين بشكل جدلي لا يدخل في تشعبات، وتفاعلات متداخلة بين عدد كبير من المتغيرات.

٣- **العلاقة غير المتناظرة:** أي توجد علاقة بين متغير(أ) ومتغير(ب) واستطاع الباحث تحديد أيهما المستقل، وأيهما المعتمد، وتشخيص درجة تأثير الأول على الثاني، وهذا هو هدف اصحاب التحليل السببي، لذلك نجده في بحوثهم باستمرار، ونادراً ما نجد النوع الأول من التحليل السببي(العلاقة المتناظرة)، والنوع الثاني(العلاقة المتبادلة). إلاّ أن تحديد المتغير المستقل، والمعتمد ليس بالامر الهين عند الباحث، لأن المتغيرين يخضعان لعدة حالات اجتماعية حدد منها روزنبرك، أربعه هي:

أ- المحفزات والاستجابات: أي هناك موثرات تمثل المحفزات، وأخرى تمثل الاستجابات، جميعها تعمل على تشكيل علاقة السبب بالنتيجة، لذلك يتطلب من الباحث-في مثل هذه الحالة- معرفة ما هي المحفزات، والاستجابات ضمن تشخيصه للعلاقة السببية غير المتناظرة.

ب- الظروف الشرطية: لكل متغير ظروف مؤقته تعكس الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وتؤثر على تحركاته تجاه المتغيرات الأخرى، مما يعمل على تشكيل علاقة سببية بينهما مرهونة بالظروف الشرطية المؤقتة، الأمر الذي يتطلب من الباحث -في مثل هذه الحالة- أن يستقصي هذه الظروف لكي يشخص نوع العلاقة غير المتناظرة بين المتغيرات ودرجتها.

جـ- الظروف المسبقة: أي هناك عوامل وشروط أساسية تسبق وجود علاقة المتغير المستقل بالمعتمد، وذات تأثير بالغ على تشكيل علاقة المتغيرات، لذا يجب الانتباه إليها عند تشخيص العلاقة.

د- العلاقة المستكنة: أي توجد ظروف، وشروط، أوجذور داخل الظاهرة، أو المشكلة المدروسة تساعد على تشكيل علاقة المتغيرات بحيث لا يمكن فصلها عن هذه العلاقة، لذا يتطلب من الباحث الالتفات اليها وابرازها عند دراسته لها.

بعد أن أوضحت المؤثرات العامة على علاقة المتغير المستقل بالمعتمد، أنتقل إلى شرح مرحلة أخرى من مراحل إجراءات التحليل السببي، وهي تحديد موقع المتغير المستقل، والمعتمد داخل الدراسة، أي بعد أن شخص الباحث السبب والنتيجة، وتعّرف على العوامل المؤثرة في تشكيلها نأتي إلى تحديد نوع العلاقة، أي هل هي من النوع المباشر، أو غير المباشر؟ وإذا كانت غير مباشرة فبواسطة أي متغير ظهرت هذه العلاقة؟ وما هو موقع هذا المتغير الوسيط بينهما؟

إذ توجد عدة حالات للعلاقات غير المباشرة بين المتغير المستقل، والمعنى أبرزها ما يأتي:

١- **العلاقة المشروطة المؤقتة**: أي توجد علاقة بين متغير(أ) ومتغير(ب) ولكن هذه العلاقة لا تتم إلا بحضور متغير مستقل آخر(ج)، وإذا غاب هذا المتغير تختفي علاقة المتغير(أ) بالمتغير(ب)، وهذا يعني أن علاقة المتغير(أ) بـ(ب) مشروطة بحضور المتغير(ج) التي تكون مؤقتة، لانها تغيب بغياب المتغير(ج) ويسمى المتغير(ج) بـ(العامل الاختباري)، أي الذي يختبر حقيقة علاقة المتغير المستقل بالمعتمد.

٢- **علاقة سببية**: وهي التي تتم بالواسطة، أي توجد علاقة سببية بين السبب(أ)، والنتيجة(ب)، الاّ إن هذه العلاقة لا تحدث الا من خلال المتغير(ج) الذي يجب أن يكون موقعه بين المتغير المستقل (أ) والمتغير المعتمد (ب)، وأن أي تغير يحدث في المتغير(ج)، فإنه يؤثر على المتغير(ب) (المعتمد). مثال على ذلك علاقة قيمة المهر بسن الزواج عند الزواج. هذه علاقة سببية غير مباشرة، لأن قيمة المهر تتأثر بطبيعة الاستهلاك المظهري لأفراد المجتمع، إذ كلما زاد الاستهلاك المظهري عند الافراد(أي ثراء الكماليات والحاجيات المترفة بقصد المفاخرة، والمباهاة أمام الآخرين لعكس مكانة الفرد الاقتصادية والاجتماعية والافراط بالمبالغة فيها)، زادت قيمة المهر. لاحظ هنا أن الاستهلاك المظهري أصبح متغيراً اختبارياً يؤثر على المتغير المعتمد(قيمة المهر)، والمتغيران(الاختباري والمستقل) يؤثران على المتغير المعتمد(تأخر سن الزواج عند الشباب). وقد يبدو للبعض ان هذه العلاقة تشبه الاولى(المشروطة المؤقتة)، لكن واقع الحال ليس كما يبدو، لأن قيمة المهر غير مرتبطة ارتباطاً ميكانيكياً بالاستهلاك المظهري، بل هناك متغيرات أخرى تؤثر على المتغير المستقل بالتخلف الاجتماعي، والثقافي، والنفاق الاجتماعي يؤثر على قيمة المهر. أي توجد عوامل مؤثرة على المتغير المستقل، وكلها تؤثر على المتغير المعتمد.

لاحظنا معاً وجود علاقة غير مباشرة بين المتغيرات تتم عن طريق متغير ثالث، إلا أنه يوجد نوع آخر من العلاقات هو العلاقات المباشرة التي تتم بين المتغير المستقل، والمعتمد، ولكن توجد متغيرات تحاول ان تحجب، أو تمنع استمرارية هذه العلاقة، أو تحولها من السلب إلى الموجب.

الى هنا أتوقف عن عرض أنواع العلاقات التي يستخدمها التحليل السببي، وانتقل بعد ذلك إلى عرض، وتوضيح أهم المفاتيح التحليلية التي يتم بواسطتها توضيح دقائق المتغيرات وهي مايلي:

١- **متوقف على**: هذا المفتاح التحليلي يعني علاقة المتغيرات داخل وخارج موضوع الدراسة معاً. مثال على ذلك: إن نوع العلاقة الاجتماعية ودرجتها يتوقف على نوع ودرجة التفاعل الاجتماعي الحاصلين بين الافراد، وليس العكس صحيحاً.

مثال على ذلك: إن جنوح الاحداث يتوقف على ثلاثة متغيرات مجتمعة وهي: نوع الجنس، وفقدان أحد الأبوين، والهجرة من الريف الى المدن.

ويوجد نوعان من مفتاح(التوقف على) هما: التوقف الاولي البسيط مثل: يتوقف حدوث ظاهرة(أ) على وجود ظاهرة(ب)، أما انحراف الاحداث فيتوقف على عامل تفكك الاسرة، ولا يمكن أن نعزو تفكك الاسرة الى جنوح الاحداث.

اما النوع الثاني فهو التبادلي: أي أن وجود المتغير المستقل متوقف على وجود المتغير المعتمد. وفي الوقت نفسه يتوقف المتغير المعتمد على وجود المتغير المستقل، أي يوجد اعتماد متبادل بين متغيرات الدراسة، مثال على ذلك: كلما زادت درجة الحراك الاجتماعي، تغيرت مكانة الفرد الاجتماعية. أي يوجد اعتماد بين مكانة الفرد، والحراك الاجتماعي.

٢- **الاشتمال على**: أي احتواء الظاهرة على عدة متغيرات دون الاعتماد عليها. بمعنى آخر: أن متغيرات ظاهرة لا تسبب حدوثها ولا تتغير بتغيرها، مثال على ذلك: اشتغال المرأة خارج المنزل. هذه الحالة تتضمن عدة متغيرات منها: قلة الانجاب، وارتفاع دخل الأسرة، وتغير نوع تربية الابناء، وهبوط معدل الخصوبة الجنسية العام وغيرها. جميع هذه المتغيرات تتضمنها حالة اشتغال المرأة خارج المنزل، بيد إن اشتغالها خارج منزلها لا يتوقف على المتغيرات المذكورة آنفاً. وهذا مفتاح تحليلي سببي ثانٍ يساعد الباحث على تفسير مكونات المتغير.

٣- **المفتاح التحليلي الثالث هو**:(العلاقة)، أي اتصال متغير السبب بمتغير النتيجة، واتصال متغير السب بمتغيرات سببية اخرى(غير النتيجة). وقد شرحت سابقاً أنواع العلاقات فلا داعي لتكرارها ثانية.

أخيراً يفيد التحليل السببي الدراسات الاجتماعية التجريبية الميدانية ذات الحجم السكاني الصغير، حيث يبحث في الوصول إلى معرفة جذور الظاهرة، أو المشكلة المدروسة، ومعرفة مكوناتها من خلال تشخيص متغيراتها، وكشف علاقات هذه المتغيرات. بيد أن هذا التحليل غير قادر على دراسة المواضيع التي تهتم بحجم سكاني كبير، أو مواضيع تاريخية لتعدد متغيراتها، وتشعب ارتباطاتها، ومؤثراتها، وسعة

أبعاد حجمها الاجتماعي. لذلك تأتي تعميمات نتائج التحليل السببي مقتصرة فقط على حجم دراستها، وليس على المجتمع الانساني كافة بشكل ثابت على مرّ الزمن. أي نتائج محلية تعكس زمن موضوع الدراسة، أوالبحث.

٢- **العينات**: هناك وحدة(فصل) خاصة بهذا الموضوع في متن هذا المؤلف، فلا داعي لتكرارها في هذا الباب، إلاّ إني سوف أتناول موضوعاً آخر له علاقة بالعينات وهو:

٣- **اختبار الفرضيات**: لا يمكن أختبار الفرضية مالم تكن محددة مسبقاً ما يلي:

أ- نوع الفرضية(أي هل هي سببية، أوحقيقية، أو عدمية، أو وضعية)، أي قبول واحدة منها، ورفض الأخرى.

ب- نوع وطريقة اختبارها.

جـ- نتائج الدراسة المرتقبة.

ولما كانت المعلومات المجمعة مستخلصة من عينة البحث، وليس من مجتمع الدراسة، فقد يكون حجم العينة صغيراً لدرجة لا يستطيع الباحث أن يحصل على معلومات كافية لأن يثبت، أو يبرهن فرضياته، ومن ثم يقبل فرضيات العدم. فكلما كان حجم العينة صغيراً زاد احتمال وقوعه في خطأ قبول، أو رفض الفرضية، ويجب على الباحث في هذه المرحلة(مرحلة اختبار الفرضية) أن يحدد بالضبط احتمالات قدرته على الوصول إلى نتائج حقيقية، ودرجة أهمية الاحتمالات، ثم يصف توزيعها حسب درجة تحقيقها. وعليه أيضاً أن يضع احتمالات بديلة في حالة رفض الاحتمالات الاولى. وهذا الافتراض يسمى بمنطقة الخطر، لذلك عليه أن يقسم معطيات الدراسة المرتقبة إلى قسمين هما:

أ- معطيات الدراسة المرتقبة(الواقعة في منطقةالخطر) التي سوف يرفضها.

ب- معطيات الدراسة المرتقبة التي لا تسمح له برفضها. وهذا يشير إلى أنه إذا

رفض احتمالات الدراسة عندما تكون حقيقية في الأصل، فإذا ذلك يعنى أنه وقع في خطأ يسمى(خطأ من النوع الأول)، بمعنى آخر إن الباحث رفض فرضية(أ)، وهي صحيحة في الأصل، وقبِل فرضية(ب) التي هي في الاصل غير حقيقية.

وإذا فشل في رفض احتمالات الدراسة عندما تكون غير حقيقية في الأصل فهذا يعني أنه وقع في خطأ يسمى(خطأ من النوع الثاني)، أي إذا فشل في رفض فرضية(أ) وهي حطأ أصلاً في حين تكون فرضية(ب) صحيحة.

وكلما كان احتمال وقوع الباحث في خطأ من النوع الاول ضعيفاً، زاد احتمال وقوعه في خطأ من النوع الثاني، ولا يمكن الفرار من عدم وقوعه في خطأ، فإذا لم يقع في خطأ من النوع الاول فسوف يقع في خطأ من النوع الثاني، والعكس صحيح.

لكن الباحث يستطيع أن يصغّر منطقة الخطر لكي يقلل من وقوعه في خطأ من النوع الاول، وهذا لا يساعد على رفض فرضية العدم. وفي ضوء ذلك يجب عليه أن يحدد مسبقاً أية أخطاء يعتقد أنه سوف يقع فيها.

٤- مربع كاي: إنه آلية إحصائية تستخدم لمعرفة إن كانت توجد علاقة بين المتغير المستقل(السبب)، والمعتمد(النتيجة). ولكن لا يوضح إن كانت تلك العلاقة مؤثرة بشكل عميق أم لا. وهذا يعني أنه يمتلك القدرة على البرهنة على الفرضيات المعتمدة في البحث ورفضها. في الواقع تعتمد هذه الآلية على المقاييس الاسمية، والتدرجية التي تهدف إلى استخراج الحالات المتوقعة من حالات المشاهد(الواقعية، والمستخرجة من ميدان البحث). أي إنه برهان علائقي فقط، أما المعادلة الخاصة به فهي:

$$\text{كا} = \frac{\text{مج (ش–ت)}^{٢}}{\text{ت}}$$

$$\text{وكا}^{٢} = \frac{\text{(ك مشاهدة–ك متوقع)}^{٢}}{\text{ك متوقع}} + \frac{\text{(ك مشاهدة–ك متوقع)}^{٢}}{\text{ك متوقع}}$$

مثال على المعادلة الاولى:

أراد باحث أن يعرف إن كانت توجد علاقة بين متغير الجنس(ذكور واناث)، ونجاحهم في مادة البحث الاجتماعي. أي هل الذكور أفضل من الإناث في فهم هذه المادة؟ وكانت عينة بحثه متكونة من(٥٣٠) طالباً وطالبة، وكان عذد الناجحين من الذكور(١١٠)، وكانت نسبة الذكور في العينة تساوي ١/٥، أي بنسبة ١٠٪، المطلوب هنا معرفة عدد الطالبات الناجحات، وهل هناك علاقة بين الجنس والنجاح؟

عدد الذكور ١١٠

المجموع العام من الذكور والاناث ٥٣٠

∴ مجموع الإناث يمكن استخراجه على النحو الآتي: ٥٣٠-١١٠=٤٢٠

والنسبة المئوية لكل من الذكور والاناث هي:

$\frac{٥٣٠ \times ٢٠}{١٠٠}$ = ١٠٦ نسبة الذكور الناجحين من المجموع العام(ك مشاهدة)

$\frac{٥٣٠ \times ٨٠}{١٠٠}$ = ٤٢٤ نسبة الاناث الناجحات في المجموع العام(ك متوقع)

وبما ان كا٢= $\frac{\text{مج(ك مشاهدة—ك متوقع)}^٢}{\text{ك متوقع}}$ فان المثال يطبق كالآتي

كا٢= $\frac{(١١٠-١٠٦)^٢}{١٠٦}$ = $\frac{١٦}{١٠٦}$ = ١ر٠

درجة الحرارة(١) تحت احتمال ٠٥ر٠ = ٨٤١ر٣

بما أن نتيجة كا٢ = ١ر٠ أقل من < كا٢ مجدولة(٨٤١ر٣)، فإن الفروق بين تكرارات المشاهدة والمتوقعة غير جوهرية. أي ترجع للصدفة، وهذا يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية الحقيقية.

مثال آخر: برهن على صحة الفرضية القائلة بوجود فروق جوهرية بين نمط الزواج الداخلي والخارجي في عينة البحث، إذا علمت أن عينة البحث تتألف من(١١٣٠٠)، تتضمن(٥٨٠٠٠) مبحوثاً متزوجاً حسب نمط الزواج الداخلي(من الأقارب)، وكانت نسبتهم ٥١٪، المطلوب منك هنا استخدام كا٢ لمعرفة نسبة المتزوجين حسب نمط الزواج الخارجي(من الغرباء)، واستخراج الفروق الجوهرية بين النمطين.

ك مشاهدة = ٥٨٠٠٠ من نمط الزواج الداخلي.

ك مشاهدة من نمط الزواج الخارجي = ١١٣١٠٠-٥٨٠٠٠=٥٥١٠٠

ك متوقع من النمط الخارجي = $\frac{١١٣١٠٠ \times ٥١}{١٠٠}$ = ٥٧٦٨١

ك متوقع من النمط الداخلي = $\frac{١١٣٠٠ \times ٤٩}{١٠٠}$ = ٥٥٤١٩

$$\text{كا}^2 = \frac{(\text{ك مشاهدة} - \text{ك متوقع})^2}{\text{ك متوقع}} + \frac{(\text{ك مشاهدة} - \text{ك متوقع})^2}{\text{ك متوقع}}$$

$$= \frac{(٥٨٠٠٠-٥٧٦٨١)^2}{٥٧٦٨١} + \frac{(٥٥١٠٠-٥٥٤١٩)^2}{٥٥٤٩}$$

$$= \frac{٣١٩^2}{٥٧٦٨١} + \frac{٣١٩^2}{٥٥٤١٩} = \frac{١٠١٧٦١}{٥٧٦٨١} + \frac{١٠١٧٦١}{٥٥٤١٩} =$$

١٫٧٦٤ + ١٫٨٣٦ = ٣٫٦

كا ٢مجدوله = ٣٫٨٤١

بما أن نتيجة كا٢= ٦ر٣، وهي أقل من< كا٢ مجدولة التي قيمتها ١ ٤ ٨ر٣، فأنت تقبل الفرضية العدمية التي تقول: لا توجد فروق جوهرية بين نمط الزواج الداخلي والخارجي.

* ملاحظة: إن نتيجة كا٢ مجدولة تؤخذ من الجدول الخاص بـ كا٢ في نهاية كل كتاب احصائي، وفي نهاية هذه الوحدة داخل هذا المؤلف.

مثال ثالث:

اراد باحث ان يعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين الانتماء الطبقي ونوع المنطقة السكنية في عينة قوامها(١٠٠٠) اسرة وجد فيها أن(١٠٠) أسرة من الطبقة العليا تسكن في المدينة، و(٢٠٠) أسرة من الطبقة الوسطى تقطن في الضاحية، و(٥٠) أسرة تسكن في الريف، بينما وجد(٢٠٠) أسرة من الطبقة الوسطى تسكن في المدينة، و(٢٥٠) أسرة من نفس الطبقة تسكن في الضاحية، و(١٠٠) أسرة من الطبقة الوسطى تسكن في الريف. كما وجد الأسر المنحدرة من الطبقة الدنيا(١٠) منها تسكن في المدينة، و(٥٠) تسكن في الضاحية، و(٤٠) أسرة تسكن في الريف. أنظر الجدول التالي:

نوع المنطقة السكنية / الانتماء الطبقي	المدينة	الضاحية	الريف	المجموع
الطبقة العليا	١٠٠	٢٠٠	٥٠	٣٥٠
الطبقة الوسطى	٢٠٠	٢٥٠	١٠٠	٥٥٠
الطبقة الدنيا	١٠	٥٠	٤٠	١٠٠
المجموع	٣١٠	٥٠٠	١٩٠	١٠٠٠

طريقة استخراج الاعداد المتوقعة من المشاهد وتتم كالاتي:

في المدينة:

العدد المتوقع من أبناء الطبقة العليا ممن يسكنون في المدينة= $\frac{\text{٣٥٠×٣١٠}}{\text{١٠٠٠}}$ =١٠٨ر٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الوسطى ممن يسكنون في المدينة = $\frac{\text{٠٥٥٠×٣١٠}}{\text{١٠٠}}$ =١٧٠ر٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الدنيا ممن يسكنون في المدينة= $\frac{\text{١٠×٣١٠}}{\text{١٠٠}}$ =٣١

في الضاحية:

العدد المتوقع من أبناء الطبقة العليا ممن يسكنون في الضاحية= (٣٥٠×٥٠٠) / ١٠٠٠ = ١٧٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الوسطى ممن يسكنون في الضاحية= (٥٥٠×٥٠٠) / ١٠٠٠ = ٢٧٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الدنيا ممن يسكنون في الضاحية = (١٠٠×٥٠٠) / ١٠٠٠ = ٥٠

في الريف:

العدد المتوقع من أبناء الطبقة العليا ممن يسكنون في الريف = (٥٥٠×١٩٠) / ١٠٠٠ =٦٦ر٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الوسطى ممن يسكنون في الريف= (٥٥٠×١٩٠) / ١٠٠٠ = ١٠٤ر٥

العدد المتوقع من أبناء الطبقة الدنيا ممن يسكنون في المدينة = (١٠٠×١٩٠) / ١٠٠٠ = ١٩

نوع المنطقة السكنية / الانتماء الطبقي	المدينة	الضاحية	الريف	المجموع
الطبقة العليا	١٠٠ (١٠٨ر٥)	٢٠٠ (١٧٥)	٥٠ (٦٦ر٥)	٣٥٠ (٣٥٠)
الطبقة الوسطى	٢٠٠ (١٧٠ر٥)	٢٥٠ (٢٧٥)	١٠٠ (١٠١ر٥)	٥٥٠ (٥٥٠)
الطبقة الدنيا	١٠ (٣١)	٥٠ (٥٠)	٤٠ (١٩)	١٠٠ (٩٨ر١)
المجموع	٣١٠ (٣١٠)	٥٠٠ (٥٠٠)	١٩٠ (١٨٦)	١٠٠٠ (١٠٠٠)

$$\text{كا}^{٢} = \frac{(\text{المشاهدة} - \text{المتوقع})^{٢}}{\text{المتوقع}}$$

$$\text{كا}^{٢} = \frac{(\text{١٠٠} - \text{١٠٨ر٥})^{٢}}{\text{٢٠٨ر٥}} + \frac{(\text{٢٠٠} - \text{١٧٥})^{٢}}{\text{١٧٥}} + \frac{(\text{٥٠} - \text{٦٦ر٥})^{٢}}{\text{٦٦ر٥}} + \frac{(\text{٢٠٠} - \text{١٧٥ر٥})^{٢}}{\text{٤٤١٧٥ر٥}}$$

$$+ \frac{(\text{٢٥٠} - \text{٢٧٥})^{٢}}{\text{٢٧٥}} + \frac{(\text{١٠٠} - \text{١٠٤ر٥})^{٢}}{\text{١٠٤ر٥}} + \frac{(\text{١٠} - \text{٣١})^{٢}}{\text{٣١}} + \frac{(\text{٥٠} - \text{٥٠})^{٢}}{\text{٥}}$$

$$= \frac{(\text{٤٠} - \text{١٩})^{٢}}{\text{١٩}}$$

$\text{كا}^{٢}$ = ٠ر٦+٣ر٥+٤ر٠+٥ر١+٢ر٢+٠ر١+١٤ر٢+صفر+٢٣ر٢=٥٢ر٩

درجة الحرية= (س−١) (ص−١)

=(٣−١) (٣−١)

= ٢×٢= ٤

$\text{كا}^{٢}$ جدول =١٢ر١٨

لما كانت نتيجة مربع كاي = ٥٢٫٩

ومربع كاي مجدولة= ١٢ر٨

فإن نتيجة $\text{س}^{٢}$ أكبر من $\text{س}^{٢}$ مجدولة، وهذا يعني هناك علاقة بين الانتماء الطبقي ونوع المنطقة السكنية الذي تسكن فيه أسر هذه الطبقات، أي هذه النتيجة تساعدنا في قبول فرضية البحث الحقيقية التي تقول بوجود علاقة بين الانتماء الطبقي والمنطقة السكنية، وترفض الفرضية العدمية التي تقول لا توجد علاقة بين الانتماء الطبقي ونوع سكن أسر هذه الطبقات.

ملاحظة: إذا كانت نتيجة $\text{كا}^{٢}$ أكبر من> $\text{كا}^{٢}$ مجدولة فإننا نرفض فرضية البحث الحقيقية ونقبل الفرضية العدمة. أي أن الفروق بين التكرارت المشاهدة

والمتوقعة غير جوهرية أو غير معنوية، ومعنى ذلك أنها ترجع للصدفة بمستوى معنوية ٠٥ر٠ أو ١ر٠

مثال رابع:

اراد باحث أن يعرف فيما إذا كانت هناك علاقة بين الحالة الزوجية ونوع الجريمة التي اقترفها المبحوث في عينة بحث قوامها(٦٨٠٠)، إذا كان عدد المجرمين ممن نشلوا ١٧٦٨ من العزاب، و٩٤٦ من المطلقين، و١١٥ من المتزوجين،بينما كان عدد المجرمين ممن سطوعلى المنازل والمحلات التجارية ٨٠٧ من العزاب، و١٣٨٧ من المطلقين، و٤٣٨ من المتزوجين. أما المهربين فكان عددهم ١٨٩ من العزاب، و٧٤٦ من المطلقين، و٢٨٨ من المتزوجين، بينما المجرمين الذين اشتغلوا في السوق السوداء كان عددهم ٤٧ من العزاب، و٥٣ من المطلقين، و١٦ من المتزوجين. المطلوب معرفة فيما إذا كانت هناك علاقة بين الحالة الزوجية ونوع الجريمة التي اقترفها المبحوث.

نوع الجريمة / الحالة الزوجية	النشل	السطو	التهريب	السوق السوداء	المجموع
اعزب	١٧٦٨	٨٠٧	١٨٩	٤٧	٢٨١١
	(١١٦٩)	(١٠٨٨)	(٥٠٦)	(٤٨)	(٢٨١١)
مطلق	٩٤٦	١٣٨٧	٧٤	٥٣	٣١٣٢
	(١٣٠٣)	(١٢١٢)	(٥٦٣)	(٥٣ر٤)	(٣١٣١ر٤)
متزوج	١١٥	٤٣٨	٢٨٨	١٦	٨٥٧
	(٣٥٧)	(٣٣٢)	(١٥٤)	(١٤ر٦)	(٨٥٧ر٦)
المجموع	٢٨٢٩	٢٦٣٢	١٢٢٣	١١٦	٦٨٠٠
	(٢٨٢٩)	(٢٦٣٢)	(١٢٢٣)	(١١٦)	(٦٨٠٠)

$$\text{كا}^{2} = \frac{(\text{ك مشاهدة} - \text{ك متوقعة})^{2}}{\text{ك متوقعة}}$$

$$\text{كا}^{2} = \frac{(\text{١٧٦٨} - \text{١١٦٩})^{2}}{\text{١١٦٩}} + \frac{(\text{٨٠٧} - \text{١٠٨٨})^{2}}{\text{١٠٨٨}} + \frac{(\text{١٨٩} - \text{٥٠٦})^{2}}{\text{٥٠٦}} + \frac{(\text{٤٧} - \text{٤٨})^{2}}{\text{٤٨}}$$

$$+\frac{(١٣٠٣-٩٤٦)^{٢}}{١٣٠٣}+\frac{(١٢١٢-١٣٨٧)^{٢}}{١٢١٢}+\frac{(٥٦٣-٧٤٦)^{٢}}{٥٦٣}+\frac{(١٥٤-٢٨٨)^{٢}}{١٥٤}$$

$$+\frac{(١٦-١٤ر٦)^{٢}}{١٤ر٦}=$$

$$\frac{٥٩٩^{٢}}{١١٦٩}+\frac{٢٨١^{٢}}{١٠٨٨}+\frac{٣١٧^{٢}}{٥٠٦}+\frac{١^{٢}}{٤٨}+\frac{٣٥٧^{٢}}{١٣٠٣}+\frac{١٧٥^{٢}}{١٢١٢}+\frac{١٨٣^{٢}}{٥٦٤}+\frac{٠ر٤^{٢}}{٥٣ر٤}+\frac{٢٤٢^{٢}}{٣٥٧}$$

$$+\frac{١٠٦^{٢}}{٣٣٢}+\frac{٣٤^{٢}}{١٥٤}+\frac{١ر٤^{٢}}{١٤ر٦}=$$

$$\frac{٣٥٨٨٠١}{١١٦٩}+\frac{٧٨٩٦١}{١٠٨٨}+\frac{١٠٠٤٨٩}{٥٠٦}+\frac{١}{٤٨}+\frac{١٢٧٢٤٩}{١٣٠٣}+\frac{٣٠٦٢٥}{١٢١٢}$$

$$+\frac{٣٣٤٨٩}{٥٦٣}+\frac{٠ر١٦}{٥٣ر٤}+\frac{٥٨٥٦٤}{٣٥٧}+\frac{١١٢٣٦}{٣٣٢}+\frac{١٧٩٥٦}{١٥٤}+\frac{١ر٦٩}{١٤ر٦}=$$

٣٠٧ + ٧٢ر٦ +١٩٨ر٦+ صفر+ ٩٧ر٨+ ٢٥ر٣+٥٩ر٥+ صفر+١٦٤+
٣٣ر٨ + ١٦ر٦ + ٠ر١ = ١٠٧٥ر٣

درجة الحرية في هذا المثال(ص-١) (٤-١)

= (٣-١) (٤-١) = ٦

كا^{٢} جدول بدرجة حرية = ٦ وبمستوى احتمال = ٠٥ر٠ = ١٢ر٥٩٢

بما أن نتيجة كا^{٢} = ١٠٧٥ر٣ أكبر من> كا^{٢} جدول التي تساوي ١٢ر٥٩٢ فإن الفروق بين تكرارات المشاهدة والمتوقعة تكون جوهرية أو معنوية ولا ترجع للصدفة بمستوى معنوية ٥-ر٠ وهذا يعني رفض الفرضية العدمية-الصفرية التي تقول لا توجد علاقة بين الحالة الزوجية ونوع الجريمة ونقبل الفرضية الحقيقية التي تقول هناك علاقة بين الحالة الزوجية ونوع الجريمة.

٥- معامل الاقتران Coefficient of Association

يستخدم هذا المعامل عندما يريد الباحث البرهنة على العلاقة بين القيم النوعية(أو الوصفية) لظاهرتين لا يمكن قياسهما بشكل مباشر، لأن جميع المتغيرات الاجتماعية ليست من النوع الكمي، بل إن قسماً منها يكون من النوع الوصفي. حينئذ يستطيع الباحث الاستعانة بمؤشرات توصيف المتغير المراد معرفة علاقته بمؤشر آخر يوصف المتغير المراد معرفة علاقته بمؤشر المتغير الأول. بيد أن هناك اشتراط يضعه هذا المعامل وهو التفرع الثنائي للمؤشر، ولا يقبل التفرع الثلاثي أو الرباعي أو أكثر. أي ازدواج المؤشر الواحد. مثل الموقف من موضة الملابس (تقليدي أو عصري)، أو نمط التفكير(قدري، أو عقلاني)، أو موقع الفروض العملية الانتاجية(مستلب، أو غير ستلب)، أو موقع الفرد في عملية اتخاذ القرار(مستسلم، أو مالك القرار)، أو المنطقة الجغرافية(ريفي،حضري)، أو الاتجاه الفكري(تراثي، أو معاصر)، أو نمط الشخصية(تعاوني، أو عدواني)، أو الروح المعنوية(كئيبة، أو سعيدة).

بمعنى آخر: المؤشر ونقيضه بشكل مباشر، ولا توجد درجات بينهما توضح التدرج المتسلسل بينهما، وفي الوقت ذاته تمثل مؤشرات معنوية يتعسر قياسها كما بشكل مباشر مثل: مثقف/غير مثف، أو مندمج/غير مندمج.

بعد هذه المقدمة الأولية يتطلب هذا المعامل بعض التوضيحات التي تساعد الباحث على التوصل إلى كيفية قراءة تحليل النتيجة وهي ما يلي:

١- تكون نتيجة هذ المعامل أقل من واحد عدد صحيح دائماً.

٢- لكن إذا كانت نتيجة المعامل تساوي صفراً أو قريبة منه، فإن ذلك يعني عدم وجود اقتران بين مؤشرات المتغيرين، أو أن الاقتران ضعيف جداً.

٣- بشكل أدق إذا كانت نتيجة المعامل ٥ر٠ فأكثر فإن ذلك يعني أن الاقتران من النوع القوي. وإذا كانت نتيجة المعامل أقل من ٥ر٠ فإن ذلك يعني اقتران من النوع الضعيف.

٤- وإذا كانت نتيجة المعامل بالسالب(-) فإن ذلك يعني أن الاقتران من النوع العكسي.

مثال على ذلك: إذا أراد باحث أن يدرس العلاقة الاقترانية بين المثقفين، وعلاقتهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه، أي يكون المتغير المستقل (الثقافة)، والمتغير المعتمد هو (الاندماج أو عدمه) فكان عدد المثقفين من المندمجين (٣٠)، ومن غير المثقفين (٦٧)، في حين كان عدد المثقفين من المنفصلين ٥١، ومن غير المثقفين ٤٥.

أما معادلة معامل الاقتران فهي:

$$ن = \frac{أ د - ب جـ}{أ د + ب جـ}$$

علاقة الفرد بالمجتمع / نوع الفرد	مندمج	منفصل	المجموع
مثقف	٣٠ أ	٥١ جـ	٨١
غير مثقف	٦٧ ب	٤٥ د	١١٢
المجموع	٩٧	٩٦	١٩٣

$$معامل\ الاقتران = ن = \frac{أ د - ب جـ}{أ د + ب جـ}$$

$$ن = \frac{٣٠ \times ٤٥ - ٦٧ \times ٥١}{٣٠ \times ٤٥ + ٦٧ \times ٥١} = \frac{١٣٥٠ - ٣٤١٧}{١٣٥٠ + ٣٤١٧} = \frac{-٢٠٦٧}{٤٧٦٧}$$

ن = ٠,٤٣

بما أن نتيجة الاقتران بين نوع الفرد (مثقف، وغير مثقف)، وعلاقته بمجتمعه (مندمجاً، أو منفصلاً) أقل من النصف واحد عدد صحيح، فإن ذلك يعني أنه من

النوع الضعيف. أي ليس بالضرورة أن تقترن ثقافة الفرد بعلاقته بمجتمعه، وإن وجدت فإنها من النوع الضعيف.

مثال ثاني: إختبر العلاقة الاقترانية بين نمط الشخصية(عدواني، تعاوني) [متغير مستقل] مع الروح المعنوية(نظرة الفرد للحياة) [متغير معتمد]، إذا علمت أن عدد التعاونيين من المتفائلين ٤٣، والعدوانيين ١١ في حين كان عدد التعاونيين من المتشائمين ٢١، ومن العدوانيين المتشائمين ٣٥.

معامل الاقتران ن = $\frac{\text{أ د} - \text{ب جـ}}{\text{أ د} + \text{ب جـ}}$

نمط الشخصية \ الروح المعنوية	متفائل	متشائم	المجموع
تعاوني	٤٣	٢١	٦٤
عدواني	١١	٣٥	٤٦
المجموع	٥٤	٥٦	١١٠

ن = $\frac{٤٣ \times ٣٥ - ١١ \times ٢١}{٤٣ \times ٣٥ + ١١ \times ٢١} = \frac{١٥١٥ - ٢٣١}{١٥١٥ - ٢٣١} = \frac{١٢٨٤}{١٧٤٦} =$ ٠ر٧٣

إذن ن = ٠ر٧٣

إذن نتيجة الاقتران بين نمط الشخصية والروح المعنوية من النوع القوي لأنها أكثر من نصف واحد، وقريبة من واحد عدد صحيح. وهذا يعني أن نمط شخصية الفرد يقترن مع روحه المعنوية.

* ملاحظة: يجب على الباحث أن يوضح ما هي الدلائل التي استخدمها لتوضيح المؤشر التعاوني، ،المؤشر العدواني، والمتفائل والمتشائم، لانه لا توجد دلائل ثابتة عند كل باحث. أقول توضيح المؤشرات إجرائياً وليس نظرياً.

٦- معامل التوافق Coefficient of Contingency

عندما تتوفر لدى الباحث بيانات عن مؤشرات وصفية لمتغير معين، ومعلومات كمية عن مؤشرات أخرى، بحيث تكون مؤشرات المتغيرين متفرعة إلى أكثر من فرعين(ثلاثة أو أربعة مؤشرات لمتغير واحد، وثلاثة أو أكثر لمتغير ثانٍ) فإنه(الباحث) يستطيع في هذه الحالة أن يستخدم معامل التوافق من أجل معرفة فيما إذا كانت بينهما علاقة أم لا. مثل التحصيل الدراسي للمبحوثين(مؤشراته يمكن قياسها من خلال تحصيله المدرسي، وهي كالآتي: أمي، يعرف القراءة والكتابة، حصل على الشهادة الابتدائية، حصل على الشهادة الثانوية، حصل على الشهادة الجامعية، ومؤشرات يمكن أيضاً معرفتها مثل التدخين(يدخن أم لا)، أو الحالة الصحية(جيدة، متوسطة، عليلة). هذه المؤثرات تكون من النوع المعنوي. أقول يصعب حصرها وتحديدها بشكل ثابت في كل بحث لأنها تختلف من فرد إلى آخر، ومن باحث لآخر. ولكن استخدام نوع العلاج عند المريض تكون مؤثراته(الطب الشعبي، أو العلمي، أو التعاويذ) هذه المؤثرات يمكن معرفتها من خلال استخدامها من قبل الفرد. فهي إذن تمثل قيمة نوعية ومفاضلة الابن على البنت في تربيتهما من قبل الابوين في الاسرة، تمثل قيمة نوعية تختلف من أسرة إلى أخرى حسب معاييرها القيمية، لذلك تكون مؤشرات المفاضلة متباينة حسب تباين حجم الأسرة، وثقافتها، ودخلها الشهري والسنوي وموقعها الاجتماعي داخل مجتمعها المحلي وما شابه.

ولأجل حساب معامل التوافق في الإجراءات الاجتماعية والاحصائية نتبع الخطوات الآتية:

١- نربع تكرار كل خانة(حقل) في جدول البيانات.

٢- نقسّم مربع كل تكرار على حاصل ضرب مجموع التكرار الأفقي والرأسي للصف، والعمود، والمحتويات داخل الخانة.

٣- نجمع خوارج القيمة.

جـ = معامل التوافق

$$ج = \sqrt{\frac{ج - ١}{ج}}$$

مثال على ذلك: إذا أراد باحث أن يدرس علاقة متغير الفساد الاداري(متغير معتمد)، والحالة الاجتماعية(متغير مستقل) من البيانات الاتية:

الحالة الاجتماعية / نوع الفساد الاداري	متزوج	اعزب	مطلق	منفصل	المجموع
الرشوة	٢١	٢٤	١٨	١٣	٧٦
الوساطة	٢١	٢٨	٢٢	١٥	٨٦
الابتزاز	١٣	٤٤	١٨	١٤	٨٩
التزوير	١١	٣٣	٢٦	١٦	٨٦
المجموع	٦٦	١٢٩	٨٤	٥٨	٣٣٧

السطر الاول من الجدول:

$$\frac{١}{٧٦}\left(\frac{٢١}{٦٦} + \frac{٢٤^{٢}}{١٢٩} + \frac{١٨^{٢}}{٨٤} + \frac{١٣^{٢}}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٧٦}\left(\frac{٤١}{٦٦} + \frac{٥٧٦}{١٢٩} + \frac{٣٢٤}{٨٤} + \frac{١٦٩}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٧٦}\left(٦ر٦ + ٤ر٤ + ٣ر٨ + ٢ر٩\right)$$

$$\frac{١}{٧٦} \times \frac{١٧ر٧ = ٠ر٢٣}{٦}$$

السطر الثاني من الجدول:

$$\frac{١}{٨٦}\left(\frac{٢١^{٢}}{٦٦}+\frac{٢٨^{٢}}{١٢٩}+\frac{٢٢^{٢}}{٨٤}+\frac{١٣^{٢}}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٨٦}\left(\frac{٤٤١}{٦٦}+\frac{٧٨٤}{١٢٩}+\frac{٤٨٤}{٨٤}+\frac{١٦٩}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٨٦}\left(٦ر٦+٦ر٠+٥ر٧+٢ر٩\right)$$

$$\frac{١}{٨٦}\times ٢١ر٢=٠ر٢٤$$

السطر الثالث من الجدول:

$$\frac{١}{٨٩}\left(\frac{١٣^{٢}}{٦٦}+\frac{٤٤^{٢}}{١٢٩}+\frac{١٨^{٢}}{٨٤}+\frac{١٤^{٢}}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٨٩}\left(\frac{١٦٩}{٦٦}+\frac{١٩٣٦}{١٢٩}+\frac{٣٢٤}{٨٤}+\frac{١٩٦}{٥٨}\right)$$

$$\frac{١}{٨٩}\left(٢ر٥+١٥ر٠+٣٨+٣ر٣\right)$$

$$\frac{١}{٨٩}\times ٢٤ر٦=٠ر٢٧$$

السطر الرابع من الجدول:

$$\frac{١}{٨٦}\left(\frac{١١^{٢}}{٦٦}+\frac{٣٣^{٢}}{١٢٩}+\frac{٢٦^{٢}}{٨٤}+\frac{١٦^{٢}}{٥٨}\right)$$

$$\left(\frac{٢٥٦}{٥٨}+\frac{٦٧٦}{٨٤}+\frac{١٠٨٩}{١٢٩}+\frac{١٢١}{٦٦}\right)\frac{١}{٨٦}$$

$$(٤٤ + ٨ر٠ + ٨ر٤ + ١ر٨)\frac{١}{٨٦}$$

$$٠ر٢٦ = ٢٢ر٦ \times \frac{١}{٨٦}$$

إذاً مجموع نواتج الخطوات الاربة السابقة هي:

٠ر٢٣ + ٠ر٢٤ + ٠ر٢٧ + ٠ر٢٦ = ١ واحد عدد صحيح

$$ج = \sqrt{\frac{١ - ١}{١}} = ١$$

إذاً الارتباط من النوع الطردي، ومن النوع القوي جداً بين متغير نوع الفساد الاداري، ومتغير الحالة الاجتماعية للمبحوثين. أقول أن العزاب أكثر فئة أجتماعية تميل إلى الفساد الاداري بسبب عدم ارتباطهم أسرياً. وعدم تحملهم المسؤولية الأسرية، والاجتماعية، أو أن مسؤولياتهم أقل بكثير من المتزوجين.

وقبل أن أنهي حديثي عن هذين المعاملين أعمل جدول مقارنة بينهما للمزيد من التوضيحات:

معامل الاقتران	معامل التوافق
١- يعتمد على المتغيرات الوصفية والنوعية وليس الكمية.	يعتمد على المتغيرات الوصفية والنوعية وليس الكمية.
٢- لا يمكن قياس المتغيرات النوعية بشكل مباشر.	لا يمكن قياس المتغيرات النوعية بشكل مباشر.
٣- يمكن استخراج مؤشرات للمتغيرات كبديل لها.	يمكن استخرج مؤشرات للمتغيرات كبديل لها.
٤- يقبل تفريع المتغيرات لمؤشرات فقط، أي التفرع الثنائي للمتغير فقط بعبارة أخرى المؤشر ونقيضه	يقبل تفريع المتغيرات لثلاثة، أو أربعة مؤشرات
٥- يقيس وجود علاقة أو، عدمها بين المتغيرات	يقيس وجود علاقة أو عدمها بين المتغيرات.

٧- تحليل التباين:

يعتمد تحليل التباين على المقياس ذي البعد الثابت، أو مقياس المعدل في تصنيف فئات مجتمع الدراسة. ويستخدم هذا التحليل لقياس الاختلافات، والتباينات الخاصلة بين الأوساط الحسابية لأكثر من عينتين في وقت واحد. أما عبارة التباين فإنها تشير إلى مجموع تربيع الانحرافات عن الوسط الحسابي. وهناك ثلاثة انواع من التباينات هي:

أ- التباين العام الذي يستخرج من خلال مقارنته الحالات الفردية مع الوسط الحسابي العام.

ب- التباين الضمني الذي يشير إلى مجموع تربيع انحراف قيام الوحدات الفردية عن أوساطها الحسابية.

جـ- التباين البيني الذي ينطوي على مجموع تربيع انحراف الأوساط الحسابية للعينات عن الوسط العام.

يشترط تحليل التباين الأمور التالية:

أ- أن تكون فئات مجتمع الدراسة منسجمة فيما بينها. أي أن مجتمع الأصل لا يتكون من فئات إجتماعية مختلفة ومتباينة في صفاتها، ونوعها، وكمها.

ب- أن تكون هناك عينة عشوائية مستقلة لكل عينة.

جـ- أن يكون هناك تساوٍ في الانحرافات المعيارية لمجتمع الأصل.

د- تضمن فرضيات العدم تساو في أوساطها الحسابية.

. إن معطيات تحليل التباين تشير إلى أنه إذا كانت الأوساط الحسابية لمجتمع الأصل متساوية، فيتوقع أن تكون أوساط العينات مختلفة عنها. وإذا كانت الأوساط الحسابية لمجتمع الدراسة مختلفة، فيتوقع من أوساط العينات أن تكون أكثر اختلافاً من الأوساط الحسابية لمجتمع الدراسة.

أخيراً، إن منطق تحليل التباين يساعد الباحث على تميز التباين القابل للتفسير عن التباين غير القابل للتفسير، فليس كل تأثيرات المتغير المستقل على المعتمد يمكن أن تفسر، فبعضها غير قابل للتفسير بسبب خضوعه لتأثيرات متغير، أو متغيرات مستقلة أخرى غير مشمولة بالدراسة.

٨- تعدد الارتباطات

تقوم هذه الطريقة الإحصائية بدراسة ارتباط متغير واحد من النوع التابع (أو المعتمد) مع عدة متغيرات (من النوع المستقل) في آن واحد من أجل تفسير أقصى درجة من الارتباطات. ومما لا شك فيه أن قيمة ارتباط المستقل بالتابع تزداد كلما أضفنا متغير مستقل جديد إلى ارتباط الأول بين المستقل والمعتمد، وبالتالي نحصل على إيضاحات وتفسير عن ارتباط المتغير المستقل بالتابع. لكن ليس كل إضافة متغير مستقل تؤدي إلى زيادة في تفسير الارتباط، لأنه قد يكون المتغير المستقل الثاني مرتبط بالمتغير المستقل الأول الذي استخدمناه في عملية الارتباط في المرحلة وبهذه العملية لا يقدم لنا أي تفسير جديد. لذا يجب أن يكون المتغير المستقل غير مرتبط بمتغيرات مستقلة سبق للباحث أن برهن ارتباطها مع نفس المتغير المعتمد (التابع). أما كيفية اختبار تعدد الارتباطات فهي كالآتي:

أ- نسمح للمتغير المستقل أن يفسر كل ما يستطيع أن يفسره من ارتباطه بالمتغير المعتمد.

ب- بعد ذلك يقدم المتغير المستقل الثاني لكي يفسر كل ما يستطيع أن يقوم بتفسيره مما تبقى من المتغيرات التي لم تعرف من قبل الارتباط الأول.

جـ- ومن أجل استدراك التداخل في هذه المرحلة يجب على الباحث أن يسيطر على المتغير المستقل الأول عندما يختبر ارتباط المتغير المستقل الثاني بالمعتمد.

د- بعدها يسمح الباحث للمتغير الثالث أن يفسر كل ما يستطيع أن يفسر مما تبقى من الذي لم يفسره الارتباط الثاني. وهكذا تكرر العملية مع كل متغير مستقل جديد.

بيد إنه توجد ملاحظات يجب ذكرها في هذا المقام، وهي إذا كانت هناك علاقة قوية بين متغيرين مستقلين فسوف لا يفسر المتغير المستقل الثاني أكثر مما قدمه المتغير المستقل الأول والعكس صحيح. أي إذا كان هناك متغيران مستقلان غير مرتبطين فسوف يفسر كل منهما وجهاً مختلفاً من أوجه الارتباط.

٩- التحليل العاملي

يقوم التحليل العاملي بتحديد متغيرات الدراسة ثم استخراج موثرات كل متغير، ثم يعمد إلى الكشف عن ارتباط كل متغير مع المتغيرات الاخرىٰ. ومن ثم يذهب إلى معرفة فيما إذا كانت هناك ارتباطات بين مؤثرات كل متغير ومعرفة إذا كانت هناك ارتباطات بين مؤشرات المتغيرات المترابطة، فهو(أي التحليل العاملي) يقوم بالكشف عن شبكة ارتباطات رئيسية بين المتغيرات وفرعية(بين مؤشرات كل متغير ومؤشرات المتغير المترابطة). لذلك يمكن استخدام التحليل العاملي بشكل مفيد في عملية المسح الاجتماعي وبخاصة المسح التشخيصي لأنه -أي المسح- يتضمن عدة متغيرات وعدة مؤشرات. كذلك للتحليل العاملي القدرة على تحليل عدد كبير من المتغيرات عن طريق اختزالها إلى عدد أصغر، وتفسيرها بشكل مفصّل. أي يقوم بتلخيص جميع الارتباطات الحاصلة بين المتغيرات والمؤثرات الموجودة في الدراسة، بيد إنه توجد سلبيات لهذا التحليل وهي ما يلي:

أ- لا يهتم دائماً باختبار الفرضيات.

ب- يعتمد على الاسلوب التنبؤي في التحليل.

جـ- ليس لديه القدرة على البرهنة الدقيقة لارتباطات المتغيرات والمؤشرات.

د- لا يميز دائماً وبشكل دقيق المتغيرات والمؤشرات.

هـ- لا يعتمد هذا التحليل على الاساس النظري.

و- من الناحية التطبيقية يكون مملاً لأنه يكرر نفس العملية التحليلية مع عدد كبير من الارتباطات.

١٠- الترابط والانحدار

يعني الترابط في علم الاجتماع التغير الاقتراني. أي إذا حصل تغيير في المتغير(أ) يتبعه تغيير في المتغير(ب). وهذا هو هدف الباحث الاجتماعي الذي ينصب على معرفة درجة قوة أو ضعف علاقة متغير بآخر. ويقاس المتغير الاقتراني بوساطة معامل الارتباط الذي يمكن حسابه من خلال مقارنة مدى مصاحبة تغير درجات

المقياس الاول بتغير درجات المقياس الثاني، وبما أن الدرجات الأصلية في صورتها الخاصة لا تصلح للمقارنة إلا إذا اشتركت في مرحلة واحدة من تدرجها وإلا إذا كانت وحداتها متساوية، لذلك تعتمد فكرة مقارنة التغير الاقتراني للدرجات على مقارنة الدرجات المعيارية في كلا المقياسين لأن متوسطهما يساوي صفراً وانحرافهما المعياري يساوي واحداً صحيحاً، أي أنها تشترك جميعها في بدء التدرج أو صغر المقياس. وتسمى هذه الطريقة في الحساب(بحساب الارتباط بطريقة الدرجات المعيارية)[١٢].

أما الانحدار فإنه يعتمد على المقياس ذي البعد الثابت. يمثل الانحدار الهدف الثاني من أهداف البحث الاجتماعي بعد الهدف الاول وهو الارتباط، لأن الانحدار يساعد الباحث الاجتماعي على تنبؤ متغير من آخر، وكلما كانت درجة العلاقة دقيقة كان التنبؤ دقيقاً، وإذا كان المتغير(س) مستقلاً عن المتغير(ص) فلا يمكن التنبؤ في هذه الحالة. ومعنى ذلك أن قوة التنبؤ تظهر عندما تكون هناك علاقة بين(س وص)، ويمكن قياس الانحدار بوساطة معامل الارتباط في تنبؤ المتغير المستقل من المعتمد. وسميّ بالانحدار لأنه ينحدر في تقديره للدرجات المتباينة من متوسط الفئات الاجتماعية التي تتضمنها الدراسة. ويسمى الانحدار في بعض الاحيان بمعادلات خطوط المتوسطات، وترجع فكرة هذه الخطوط إلى جدول التكرار المزدوج المستعمل في معامل الارتباط.

وعندما نوصل متوسطات أعمدة جداول التكرار المزدوج بخط يوضح اتجاهها فإن هذا الخط يسمى انحدار الاختبار الاول، وعندما نوصل متوسطات اسطر جداول التكرار المزدوج بخط يوضح اتجاهها فإن هذا الخط يسمى خط انحدار الاختبار الثاني. فالانحدار إذن يساعد الباحث على تنبؤ درجات الاختبار الثاني(ص) من درجات الاختبار الأول(س)، ويسمى هذا النوع من التنبؤ بانحدار(ص) على(س)، ويستطيع الباحث أيضاً التنبؤ بدرجات الاختبار الأول(س) من درجات الاختبار الثاني(ص)، ويسمى هذا النوع(س) على(ص)[١٣].

ب/ ٤- المنهج المسحي

لمحة تاريخية

المسح الاجتماعي يشبه العينة باطاره العام، إنما الفرق الجوهري بينهما هو-حجمها- أي أن حجم المسح الاجتماعي أكبر بكثير من حجم العينة مثلاً، قد يأخذ المسح الاجتماعي المجتمع الكوني بأكمله بينما تأخذ العينة عدداً قليلاً من الافراد. هذا المدخل مجرد تعريف أولي، أما عن وجوده واستخداماته في تاريخ الشعوب فإنه ليس بحديث العهد بل قديم جداً، إذ استخدمه الفراعنة في مصر لتعداد سكانهم من أجل معرفة عناصر تركيب مجتمعهم ليتعرفوا على الحالة الاقتصادية والحربية. واستخدمه كذلك كارل ماركس لدراسة الحالةالاجتماعية والاقتصادية للعمال الالمان الذين يعملون في معامل فرنسا. واستخدمه أيضاً ماكس فيبر عند دراسته للاخلاق البروتستانتية.(١٤) واستخدمته الحكومات من أجل معرفة التركيب السكاني للبلد، وكيفية توزيعه على المناطق الجغرافية، والتعرف على حاجات الناس من أجل وضع خطة وطنية أو قومية في التجارة والاسكان والاعمار والتصنيع والزراعة والتربية والتعليم والصحة وبقية المجالات الاجتماعية لتنمية المجتمع وتطويره.

أما الجهات الحكومية التي تقوم بعملية المسح فهي وزارة التخطيط، ودوائر الاحصاء العامة، ومديريات الصحة العامة، ووزارة الاسكان، والمجلس الاقتصادي الأعلى، ودوائر الاحوال المدنية، ووزارة الزراعة(للمسوحات غير الاجتماعية)، كالاراضي الصالحة للزارعة ونوع الغلات الزراعية وغير ذلك، ووزارة الصناعة(مسوحات غير اجتماعية) للمشاريع الحكومية والأهلية، والصناعات اليدوية والتقليدية والتقنية.

وفي بريطانيا هناك وزارة خاصة بالمسح الاجتماعي اسمها(وزارة المسح الاجتماعي)، وهناك أيضاً معاهد حكومية تقوم باجراء بحوث مسحية منتظمة فضلاً عن تدريبها للباحثين الذين يقومون بالمسوحات السكانية والاجتماعية، وبخاصة تنظيم الاستثمار، واختيار العينة وقراءة البيانات وتحليلها(١٥).

الجهة الثانية التي تأتي بعد الحكومة في استخدام المسح الاجتماعي هي الشركات التجارية، والمصانع ذات الانتاج الكبير لمعرفة حاجات السوق ورغبات اذواق المستهلكين لنوع وطبيعة البضائع في مكان وزمان معين، والسبب في ذلك هو أن ظهور إنتاج جديد يشكل تغيراً في اتجاه ذوق الناس، ويؤثر على مداخيلهم الأسرية. وهذا يدفع الشركات والمصانع إلى معرفة الذوق السائد بين الناس، وحاجة السوق إلى نوع وطبيعة بضاعة معينة لكي يتم انتاجها في ضوء نتائج المسح الاجتماعي الذي تقوم به.

الجهة الثالثة التي تستخدم المسح الاجتماعي هي الأحزاب الساسية أثناء عملية الانتخابات حول الرئاسة للتوصل إلى تخمين أولي حول المرشحين في الانتخابات.

الجهة الرابعة التي تستخدم المسح الاجتماعي هي محطات الاذاعة والتلفزيون لمعرفة مدى نجاح، أو فشل برامجها المقدمة للجمهور، وفي ضوء هذه المعرفة تستطيع الأجهزة الاعلامية تبديل، أو تطعيم برامجها، والعمل علي انجاحها، وتقديم خدمة جليلة للجمهور.

الجهة الخامسة في استخدام المسح الاجتماعي هي الجامعات والمعاهد العلمية لمعرفة مواقف وآراء الطلبة حول نظام لامتحانات، أو نظام القبول في الجامعة. إضافة إلى البحوث العلمية التي تتوخى منها المعرفة العلمية الصرفة.

أما العلماء الذين اسخدموا المسح الاجتماعي فهم كارل بيرسون، وفشر، وبوث، ورونتري في بريطانيا حيث استخدم الزخيران المسح الاجتماعي ما بين ١٨٨٩-١٩٠٢ لدراسة المستوى الاقتصادي للطبق العاملة، وكيفية توزيعها في المجتمع البريطاني.

وفي عام ١٩٠٢ قام رونتري بمسح عام لمدينة يورك لمعرفة حياة المدينة اليومية وانشطتها من خلال تقسيم مواضيع مسحية إلى ثلاثة أقسام: تناول الأول المهنة، وعالج الثاني السكن، وتعامل الثالث مع دخل الاسرة، مستخدماً طريقة المقابلة في جمع المعلومات.[١٦]

وفي الولايات المتحدة الامريكية استخدمه الاستاذ ستوفر عندما استخدم الطرق التجريبية في دراسة المشاكل الاجتماعية التي عاشها المجتمع الامريكي عام ١٩٣٠. كذلك استخدم هذا المنهج الأستاذ بول لازر سفيلد عند دراسته للقيادة ووسائل الاتصال بالجمهور والسلوك الاقتصادي والعمليات الانتخابية[١٧].

وهناك مواضيع أخرى أستخدم فيها المسح الاجتماعي لمعرفة البطالة، وأثرها على الحركات العمالية والتنظيمية، وموضوع الحراك الاجتماعي، ومعرفة مدى سرعته داخل المجتمع لمعرفة حركية صعود وهبوط الأفراد على التدرج الاجتماعي من خلال مقارنة مهنة الأبوين مع مهنة الأبناء ومستواهم الثقافي، ومقارنة سرعته مع سرعة حراك آخر في مجتمع ثاني.

كذلك من الممكن استخدام منهج المسح لمعرفة حالة السجناء في بلد معين، أو إقامة مسح عام للمتسولين في مدينة معينة أو معرفة كيف يقضي الناس أوقات فراغهم...وهكذا فهناك مواضيع شتى يمكن استخدام المنهج المسحي لمعرفة الوضع الاجتماعي وأنشطة أفراده. [من خلال هذه المقدمة البسيطة، لاحظنا أن منهج المسح الاجتماعي يحتاج إلى وقت طويل، وجهد كبير، ومالٍ وفير، لذلك لا يمكن أن يقوم به باحث واحد، أوعدة باحثين، بل يمكن أن تقوم به حكومة، أو شركة، أومعمل، أو جامعة، أو أي مؤسسة تملك القابلية المادية، والكوادر المؤهلة لقيام مسوحات شاملة.

نأتي الآن لتحديد مواضيع دراسة المسح الاجتماعي بشكل دقيق ومنظم...ونستطيع أن نقسمها كالاتي:

١- مواضيع تتعلق بالصفات السكانية للمجتمع، وهذه المواضيع تهدف إلى معرفة التوزيع العمري، والجنس، والحالة الزوجية، والخصوبة الجنسية ونسبة ربات البيوت والوفيات والولادات.

٢- مواضيع تتعلق بالمحيط الاجتماعي التي تهدف إلى معرفة أحوال السكن وكيفية توزيع الدخل والمهنة ومعرفة كيف يعيش الناس.

٣- مواضيع تتعلق بالانشطة الاجتماعية التي تهدف إلى معرفة ماذا يعمل الناس في حياتهم اليومية، وما هو سلوكهم اليومي، وكيف يقضون أوقات فراغهم، ونوع الصحف التي يقرأونها، ونوع البرامج الاذاعية والتلفزيونية المفضلة لديهم ونوع الاخبار التي يستمعون إليها وما شابه.

٤- مواضيع تتعلق بالرأي العام ومواقفه لمعرفة اتجاهه أمام الاحداث السياسية والقيمية والدينية والتربوية للأفراد.

أخيراً نستطيع أن نقول أن المسح الاجتماعي يستطيع أن يلقي الضوء على الحياة العامة للمجتمع الانساني، ويقوم بمعرفة العلاقة السببية لبعض المتغيرات، ويوضح لنا مدى صدق أو عدم صدق بعض الجوانب الفكرية لأحدى النظريات الاجتماعية في علم الاجتماع، وهذا يوضح لنا بأن المسح الاجتماعي لا يرتبط فقط بمعرفة الصفات السكانية العامة وتوزيعها داخل المجتمع بل بمواضيع تتجاوز ذلك.

أنواع المسوحات الاجتماعية

نأتي الآن إلى عرض أنواع المسوحات الاجتماعية وهي ما يلي:

١- المسح الوصفي

الذي يهدف إلي معرفة الصفات العامة للمجتمع والأماكن والمواقع لبعض الصفات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، فالباحث الذي يستخدم هذا النوع من المسوحات لا يهتم بسبب وجود هذه الصفات الاجتماعية في المجتمع بقدر ما يهتم بواقع صفات المجتمع وتحديد اماكنها الجغرافية. فهو يتوخى معرفة التوزيع العمري، ونوع الجنس، ونسبة البطالة والمتعلمين، ونوع وحجم الاسرة، وتوزيع الدخل القومي والفردي والاسري داخل المجتمع. ليس هذا فحسب، إنما لا يهتم الباحث بسبب وجود المغمرين في منطقة معينة دون الاخرى، ولماذا ظهرت البطالة في الشهر الفلاني أو العام الفلاني. بمعنى آخر يساعد هذا النوع من المسوحات الباحث على تعريفه بتوزيع هذه الصفات الاجتماعية السائدة في المجتمع دون الاهتمام بسبب أو أسباب هذا التوزيع.

إضافة إلى ما تقدم فإن هذا المسح لا يتضمن ولا يستوجب فرضاً(فرضية احتمالية) يذهب إلى معرفة علاقة متغير معين بمتغير آخر، لأن مثل هذه الفرضيات تتطلب شروطاً خاصة في الدراسات التي تجري لاختبارها وتختلف اختلافاً أساسياً عن الشروط التي تتطلب من المسح الاجتماعي الوصفي[١٨].

ولا شك أن المسح الوصفي يمد الباحث بقدر وفير من المعلومات والبيانات الاساسية التي ترسم صورة عامة للمشكلة، أو الظاهرة المدروسة، والتي تساعد الباحثين الآخرين على انتقاء بحوث يرونها جديرة بالدراسة.

ومن الخصائص الأخرى المتعلقة بالمسح الوصفي هي أنها تصف الظاهرة بصورة منفصلة عن المحيط الاجتماعي، والظواهر الاخرى المحيطة بها. أي وصف الظاهرة بشكل مجرد وظاهري، وليس باطني داخلي اتباري على الرغم من تشابك الظواهر الاجتماعية في علائقها.

٢- المسح الكشفي

الذي ينطوي على كشف اسباب توزيع الصفات العامة والظواهر والحقائق داخل المجتمع. ويتركز هدف الباحث حول معرفة اسباب ظهور البطالة العمالية في الشهر الفلاني والعام العلاني والمنطقة الفلانية مثلاً. أو لماذا ازدادت نسبة المعمرين في منطقة معينة دون الاخرى، أو لماذا برزت ظاهرة جنوح الاحدث تحت ظرف اجتماعي معين دون الآخر، أو دراسة أسباب تخلف النظام التربوي في مجتمع معين دون الاخر، أي التركيز على كشف أسباب ظهور مشكلة اجتماعية أو ظاهرة اجتماعية في فترة زمنية محددة ومكان معلوم.

لاحظ على هذا النوع من المسوحات أنه لايصف وجود المشكلة والظاهرة ولا يهتم بأوجهها، بل يبدأ من وجودها، ويبحث عن أسباب حدوثها، وهذه حالة متقدمة في البحث الاجتماعي لأن من أساسيات البحث التنقيب والاستقصاء عن جذور الحدث وأسبابه. وهذا يتطلب جهداً فكرياً من الباحث إذ يستوجب منه تحليل الحدث سببياً.

٣-المسح التشخيصي

الذي ينطوي على تشخيص نوع علاقة متغيرات الظاهرة، أو المشكلة المدروسة لتشخيص أصالة أو عدم أصالة علاقة متغيرات الظاهرة بوساطة البحث عن المتغير المستقل والتابع(المعتمد)، وكشف أهمية الأول(المستقل-السبب) في إحداث وتسبيب التابع(المعتمد) داخل الظاهرة المدروسة. ومن هنا جاءت تسميته بالمسح التشخيصي.

ومن الجدير ذكره في هذا الخصوص أن هذا النوع من المسوحات يمتاز باستخدامه الفرضيات قبل البدء بعملية المسح. أي يختبر مدى صدق أو عدم صدق نتائج مسوحات سابقة، أو بعض النصوص النظرية، أو أحتمال مستنبط من ملاحظة الباحث للواقع المراد بحثه. كأن يشخص علاقة متغيرات أسباب اشتغال الصبية المبكر في مدينة صناعية معينة، من خلال افتراضه بأن من أسباب اشتغالهم هو: الفصل من المدرسة، الفشل في الدراسة، تدني دخل الأسرة، غلاء مستوى العيش، مساعدة الوالد في العمل، تأثير صداقية(رفقية).

٤-المسح التتبعي

إذ ينطوي هذا المسح على قياس ظاهرة واحدة عند الوحدات الاجتماعية، [كأن تكون فرداً، أو عائلة، أو جماعة، أو مجتمعاً محلياً، أو فريقاً رياضياً، أو أحزاباً سياسية] في فترات زمنية متعاقبة لا تقل عن فترتين زمنيتين متتاليتين لمعرفة مدى تكرار المعلومات المأخوذة، ودرجة تطابقها في القياس الثاني مع نتائج القياس الأول لكي تتيح للباحث فرصة لتعميم نتائج بحثه، فمثلاً: إذا أراد أحد الباحثين أن يدرس مواقف الطلبة تجاه نظام الامتحان في الجامعة، في هذه الحالة واستناداً إلى اجراءات هذا النوع من المسوحات يقوم الباحث بتوزيع استمارة الاستبيان، (أو مقابلة) على طلبة السنة الاولى، ويجمع منهم اجاباتهم المكتوبة على الاستمارة بعد تعبئتها من قبلهم، وبعد عام من الدراسة الأولى يُقدم نفس الاستبيان إلى نفس طلبة السنة الأولى(سابقاً) الذين أصبحوا في السنة الثانية، للإجابة عليه ثانيةً، وبعد جمع الاستمارات منهم يقارن المعلرمات التي ظهرت في الاستبيان في السنة الاولى مع المعلومات التي برزت في

الاستبيان الموزع في السنة الثانية. وبعد عام ثان يقدم نفس الاسئلة الاستبيانية إلى نفس الطلبة الذين ذهبوا إلى السنة الثالثة، ويقارن المعلومات التي سجلت في الاستبيان مع نتائج الاستبيان المقارن في السنة الثانية. بعد عام ثالث يقدم نفس الأسئلة الاستبيانية لنفس المجموعة الطلابية الذين ذهبوا إلى السنة الرابعة، ويجمع المعلومات من الاستبيان المكرر ويقارن نتائجه مع النتيجة التي ظهرت من خلال مقارنة نتائج السنة الثالثة مع الثانية. لاحظ هنا أن مجتمع الدراسة هو نفسه في السنة الأولى والثانية والثالثة والرابعة. ثم لاحظ أن الأسئلة الاستبيانية حول موقف الطلبة من النظام الاجتماعي المعتمد في الجامعة هي نفسها دون تحوير أو تغير فيها. ولاحظ كذلك أن الأسئلة الاستبيانية نوزع أربعة مرات لنفس مجتمع الدراسة من أجل استجلاء التحولات والتطورات التي تطرأ على اجاباتهم في مراحل زمنية متفاوتة إلا أنها متتابعة، وفي مراحل جامعية متطورة لكي يستخلص الباحث تعميمات متصافية عبر مراحل زمنية متتابعة، فضلاً عن ذلك إن هذا النوع من المسوحات يقود الباحث إلى معرفية مدى تطابق أو تنافر الاجابات والمعلومات والبيانات في كل مرة، ودرجة تفاعل الطلبة مع المحيط الجامعي المتطور والمتغير وتساعد الباحث أيضاً على إيصاله إلى معلومات أكثر نضجاً واكتمالاً وشمولاً.

نلاحظ على هذا النوع من المسوحات أن القياس الثاني لنفس مجتمع البحث يكون بمثابة جماعة ضابطة لجماعة القياس الاول. وقياس موقف الطلبة في السنة الثالثة يكون الطلبة فيه بمثابة جماعة ضابطة لمجتمع الدراسة في القياس الثاني وهكذا.

من الجدير بذكره في هذا المقام أنه قد يأخذ هذا النوع من المسوحات المجتمع بأكمله، ودراسته في فترات زمنية متفاوته، وذلك لمعرفة درجة التغير والتطور الحاصلة فيه من خلال دراسة التغيرات الحاصلة في حجم الاسرة، وميزانيتها المالية ونوع وكمية الغذاء المستهلك من قِبل الفرد، والأمراض المتوطنة، وحالة السوق المحلي والخارجي والبطالة العمالية، واتجاهات التبيان السياسية والفكرية.

إذن هدف هذا النوع من المسوحات هو مايلي:

١- معرفة درجة التغير الحاصل في المجتمع في فترتين زمنيتين مختلفتين.

٢- قياس تأثير متغير واحد على بقية المتغيرات الأخرى.

٣- استخدام التحليل السببي لمعرفة التغيرات الحاصلة في البناء الاجتماعي من خلال تحديد مايلي:

أ- لماذا حصل التغير لفئة أو طبقة اجتماعية دون الأخرى؟

ب- لماذا لم يحصل هذا التغير للفئات الاجتماعية الأخرى؟

جـ- لماذا حصل تغير في المرة الاولى(مثلاً) أكثر من المرة الثانية أو العكس؟

د- لماذا اتخذ التغير هذا الاتجاه بدل الآخر؟

هـ- لماذا اتسعت دائرة التغير إلى هذه الدرجة دون الاخرى؟

مع كل هذه الايجابيات التي يتمتع بها هذا المسح، إلا أنه هناك انتقادات موجهه له أبرزها أنه ينطوي على دراسة المجتمع في فترات زمنية متباينة. أي وجود فترة زمنية غير محددة ما بين القياسين، إذ أنه من المحتمل جداً أن يحصل فقدان بعض الوحدات الاجتماعية بسبب الانتقال من مكان الدراسة إلى مناطق أخرى، أو وفاة أو هجرة بعضها، وهذا بدوره يؤثر على حجم مجتمع الدراسة، أي تقلل عددها، وبالتالي يؤثر على الصدق الداخلي للدراسة الذي يقود إلى ضعف في موضوعية البحث.

فضلاً عن ذلك، احتمال حصول ضجر وملل وإزعاج للمبحوثين عندما يراجعهم نفس الشخص ليقدم لهم نفس الأسئلة حول نفس الموضوع عندما يقيس الموضوع في المرحلة الثانية، إذ من المحتمل أن لا ينظروا للقياس الثاني بعين الاعتبار والجدية والاهتمام كما أخذوه في القياس الاول، والحالة تكون أكثر سوءاً في القياس الثالث وهكذا.

٥- المسح التفصيلي

الذي يخص حياة وحاجات ورغبات ومواقف المبحوثين التي لها علاقة بموضوع الدراسة التي تقام لمرة واحدة فقط، مثل معرفة حجم الأسرة، وتسلسل الابناء داخل الاسرة، ودخل الفرد الشهري أوالسنوي، ومستواه الثقافي والتعليمي وعمره ومنطقته السكنية وصحته العامة، والأمراض الجسمانية التي اصيب بها سابقاً، وتقدمه الدراسي، وأنواع الاشغال التي قام بها. أي تغطية شاملة ومفصلة عن الفرد.

نلاحظ على هذا النوع من المسوحات أنه يعتمد كثيراً على ذاكرة المبحوث عند الاجابة على أسئلة الباحث، وهذا يشبه النوع الوصفي إلا أن الفرق الجوهري بينهما هو أن الوحدة الاجتماعية الخاضعة للبحث في المسح التفصيلي هي «الفرد»، بينما في المسح الوصفي تكون الأسرة، أو الجماعة، أو الحزب السياسي، أوالمجتمع المحلي. فضلاً عن كون المسح التفصيلي لا يتطلب وضع افتراضات احتمالية، أو تشخيص أسباب وجود الصفات الاجتماعية عند الوحدة الاجتماعية، وهذا فرق آخر يجعله مختلفاً عن المسح التشخيصي والكشفي.

أما اختلافه عن المسح التتبعي فإنه يقوم بدراسة الوحدة الاجتماعية مرة واحدة فقط وبالتفصيل، بينما التتبعي يدرسها أكثر من مرة واحدة بشكل تتبعي.

جـ/ ٤- المنهج المقارن

ينطوي هذا المنهج على إقامة تناظر متقابل، أو متخالف لابراز أوجه الشبه والاختلاف بين حالتين أو ظاهرتين(أو أكثر) تحدثان في المجتمع.

لهذا المنهج أوجه متنوعة أبرزها مايأتي:

١- الوجه التاريخي:

وهو الوجه الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة الاجتماعية في عدة مراحل زمنية متعاقبة مثل: دراسة الزواج الداخلي(زواج الأقارب) في المجتمع العربي خلال العقود الزمنية الخمسة الماضية، ومقارنة معدلاته في كل عقد زمني، أو يؤخد التزامن التاريخي للحدث الذي يسمى(السايكروني SIACHRONY)، مثل دراسة القيم الاجتماعية أو التقليدية عقب التغيرات الاجتماعية التي حصلت بعد منتصف هذا القرن.

٢- الوجه المكاني:

وهو الوجه الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة في مكان معين وتواجدها في مكان آخر، مثل: دراسة الزواج الداخلي في المجتمع الاردني في الوقت الراهن، ومقارنته بالزواج الداخلي في المجتمع المغربي على سبيل المثال لا الحصر، أو يأخذ الامتداد المكاني المتزامن المسمى بـ(دايكروني DIACHRONY)، أو دراسة ظاهرة البطالة الموسمية في كافة قرى المملكة الاردنية الهاشمية في نهاية كل فصل زراعي.

٣- الوجه الزماني-المكاني:

وهو الوجه الذي تتم فيه مقارنة الظاهرة الاجتماعية في مكان ما وزمان معين مع تواجدها في أمكنة أخرى، وأزمنة متباينة مثل: دراسة وظيفة الشعر الاجتماعي في الوقت الراهن في مجتمعنا العربي مع العصر الجاهلي والعباسي، ثم مقارنة هذا النتاج

الادبي مع وظيفة الشعر الاجتماعي في فرنسا في الوقت الراهن، وفي المانيا في بداية هذا القرن وفي اليونان بعد منتصف هذا القرن.

ومن نافلة القول أن أشير إلى أن المنظرين الاجتماعيين والقدامى والمحدثين الذين اعتمدوا المنهج المقارن بشكل مركز في اعمالهم التنظيرية هم ما يأتي:

١- **الثنائية**: التي تقارن الظاهرة المتناقضة والمتخالفة بالنوع والطبيعة. لا يرتبطان بأي شكل من الاشكال لأنهما لا يجتمعان بوجه واحد. أي(الاطراد المقترن). بمعنى آخر، ما هو موجود من صفات في الظاهرة الاولى يكون نقيضها من صفات في الثانية مثل مقارنة المجتمع التقليدي بالحضري، والمجتمع المحلي بالمجتمع العام، والمجتمع الديني، بالمجتمع الدنيوي والمجتمع الصناعي بالمجتمع العسكري، والمجتمع البدوي بالمجتمع الحضري، والمجتمع الاقطاعي بالمجتمع التقليدي.

٢- **المترادفة**: أي مقارنة ظاهرة واحدة منشطرة على ذاتها(أو مشطورة) وهما مختلفتان في المتن مترابطتين في قاعدتيهما مثل: مقارنة التضامن الآلي(الميكانيكي) بالتضامن العضوي، ومقارنة الجماعة الاولية بالجماعة الثانوية، ومقارنة الوظيفة المستترة بالوظيفة الظاهرة، ومقارنة القيم السلفية بالقيم المعاصرة، ومقارنة الثقافة الفرعية بالثقافة المضادة، ومقارنة العلاقة الاجتماعية المفتوحة بالعلاقة الاجتماعية المغلقة.

٣- **المقترنة**: أي مقارنة ظاهرتين متصافيتين لا تتضمنان التخالف في المتن بل إنه تحت ظرف الظاهرة الاولى تبرز تحديات وصفات الظاهرة الثانية مثل: مقارنة المواقف المبدئية بالمصالح، ومقارنة القيم بالمعايير، ومقارنة الادوار بالمكانات، ومقارنة النقود بالسلطة، ومقارنة البيروقراطية بالديمقراطية.

٤- **المستدركة**: التي تربط تشابهات النظريات المتخالفة مثل: مقارنة النظرية الوظيفية بالنظرية الصراعية، ومقارنة النظرية البنائية بالنظرية التبادلية، ومقارنة النظرية

التركيبية الحضرية والوظيفية.

أما الأسلوب المقارن فإنه يستخدم الوحدات المعيارية كقاعدة للمقارنة مثل استخدام النموذج الأمثل – كوحدة معيارية للمقارنة بين منطقة ريفية وأخرى حضرية، أو بين فترتين زمنيتين مختلفتين في مدينة معينة.

ومن أجل التبصير الطالب بحيثيات هذا المنهج أشير إلى ضرورة تحديد الوحدات المعيارية إجرائياً لكي تتضح له المقاصد والمرامي والمضامين ومذاهب البحث التي يرتكز عليه.

وتكمن الفائدة من استخدام الوحدات المعيارية في استخراج الصفات والمتغيرات المتماثلة أو المتشابهة، وبالوقت ذاته تتجلى المتغيرات غير المتجانسة، أو المتقاربة، لأن من أساسيات المنهج المقارن تبيان المتغيرات المشتركة، أو المتقاطعة أو المتفاوتة بين المتقارنين.

ليس هذا فحسب، بل من الممكن استجلاء أسباب حدوث المتغيرات المعتمدة (أي المتغيرات المستقلة) عند كلا الطرفين المتقارنين، وبالوقت ذاته المقارنة آثارها على كل منهما. إن هدف هذا الأسلوب من التنظير والتقابل والتقاطع هو سبر غور واقع الظاهرة المدروسة، وقياس العلاقة بين المتغيرات، وبرهنة الافتراضات المطروحة في البحث بعد ذلك تتجلى أمام الباحث مسارات وتحديات المتغيرات ومنحنى تبدلاتها ومدى عمق الوحدات المقارنة المعيارية.

لا بأس أن أشير في هذا المقام إلى أن تقدم الباحث في هذا المنهج يعتمد على قدرته التحليلية، والتوسع في تسليط الضوء على مساحات اجتماعية واسعة لكي يستطيع أن يصل إلى صياغة تعميمات مقنعة(١).

لكي نتعرف بشكل موسع على هذا المنهج أضيف إلى أساليب أخرى يلجأ إليها في الدراسات الاجتماعية وهي مايلي:

١- مقارنة وحدات اجتماعية كبيرة الحجم، أو بعيدة المدى بعضها مع البعض الآخر.

٢- مقارنة وحدات اجتماعية صغيرة الحجم، أو قريبة المدى بعضها مع البعض الآخر.

٣- مقارنة وحدات اجتماعية صغيرة الحجم مع كبيرة الحجم.

٤- مقارنة مجتمعات إنسانية مع مجتمعات حيوانية.

٥- مقارنة الثقافة الانسانية مع هيكل الآلة الميكانيكية.

٦- مقارنة ظاهرة واحدة عبر مراحل سفرها التكويني في أكثر من مجتمع.

فضلاً عن ذلك، يقدم لنا إميل دور كهايم ثلاثة طرق للمقارنةوهي مايلي:

١- أن تكونِ المقارنة بين نظم وظواهر المجتمع الواحد.

٢- أن تكون المقارنة بين نظم سائدة في عدة مجتمعات متجانسة بالدرجة والنوع.

٣- أن تكون المقارنة بين نظم سائدة في مجتمعات متمايزة وغير متشابهة وليست من شكل اجتماعي واحد[٢٠].

بعد هذه الالماعة الموجزة في سبيل المنهج المقارن أطرح أمثلة توضح كل طريقة أو سبيل من سبله:

١- مقارنة وحدات اجتماعية كبيرة الحجم، أو بعيدة المدى بعضها ببعض، وتمثل دراسة هربرت سبنسر في مقارنة المجتمع العسكري بالمجتمع الصناعي، هذا النموذج من المقارنة(كبيرة الحجم) إذ قارنها كالآتي:

صفات المجتمع العسكري	صفات المجتمع الصناعي
١- مجتمع دفاعي وهجومي في آن واحد، ولا يهتم بانتاج السلع الانتاجية المفيدة التي تخدم المجتمع.	١- مجتمع مسالم يهتم بانتاج السلع الانتاجية المفيدة التي تخدم المجتمع العام.
٢- تعاون افراده يكون ملزماً.	٢- تعاون افراده يكون اختيارياً ومنظماً حسب تعاقد رسمي ومكتوب.
٣- تكون جميع تنظيماته الاجتماعية عامة للمجتمع وليست خاصة بفئة معينة.	٣- تكون معظم تنظيماته الاجتماعية خاصة.
٤- يكون وجود الفرد في المجتمع لخدمة الدولة مع وضع قيود على الملكية الفردية.	٤- تكون الدولة في خدمة الفرد، وتكون هناك حرية فردية مع بعض القيود على الملكية الفردية.
٥- يكون ادارة شؤون الدولة مركزية.	٥- تكون ادارة شؤون الدولة غير مركزية.
٦- يكون بناء التدرج الاجتماعي صلباً وتكون المكانات الاجتماعية موروثة.	٦- يكون البناء الاجتماعي مرناً وتكون المكانات الاجتماعية غير موروثة.
٧- يتمتع بالاستقلال الاقتصادي والكفاية الذاتية.	٧- فقدان الاستقلال الاقتصادي واعتماد النشاطات الاقتصادية الواحد على الاخر.
٨- تكون القيم والصفات الشخصية منظمة وتحتم على الفرد الولاء والاخلاص	٨- تكون شخصية الفرد مستقلة ويكون الفرد مستقلاً مقاوماً أو ضد الالزام أو الاجبار

مثال آخر يوضح هذا النوع من المقارنة (طرحه الكسي دي تركفل) الذي قارن فيه الطبقة الارستقراطية في كل من فرنسا وامريكا في منتصف القرن الثامن عشر، حيث وجد أن جميع الطبقات الاجتماعية في فرنسا تبحث عن تكاتف اجتماعي فيما بينها إلا إنها تخضع إلى مؤسسات تعسفية. وكان هذا هو السبب الرئيسي لظهور الفكر الثوري في فرنسا في تلك الفترة الزمنية.

ووجد أيضاً أن الطبقة الغنية في امريكا تريد المحافظة على النظام الطبقي، بينما تريد الطبقة الفقيرة تغييره، ووجد كذلك أن المساهمة في الشؤون السياسية من قبل الافراد تقلل من نزوعهم إلى الثورة ونظرتهم السياسية للتغيرات الحديثة[٢٢].

دراسةجارلس هرتن كولي التي قارنت بين الجماعةالأولية والثانوية. إذ إن الجماعة الاجتماعية مهما كبر حجمها لا يمكن اعتبارها من النوع البعيد المدى كالطبقة، أو المجتمع العام، أو الحضارة، أو المدينة.

نوع الصفة	الجماعة الأولية	الجماعة الثانوية
١- الوحدة الاجتماعية.	العائلة/ الجيرة جماعة اللعب	الحزب السياسي / المنظمات والاتحادات الاجتماعية .
٢- علاقة المواقع الاجتماعية	علاقة الزوج بزوجته وعلاقة الابوين بأبنائهم	علاقة الرئيس باتباعه، وعلاقة رب العمل بالعمال وعلاقة البائع بالمشتري
٣- نوع العلاقة	غير رسمية	رسمية / غير مباشرة/غير دائمة
٤- الضوابط الاجتماعية	مباشرة/ ودية/ دائمة شخصية/ غير رسمية	غير شخصية / رسمية[٢٣]

ج- مقارنة وحدات اجتماعية صغيرة الحجم مع كبيرة الحجم ، قام بهذا النوع من المقارنة فرديناند توفيز عندما قارن بين المجتمع العام والمحلي . اذ اعتبر تونيز - المجتمع المحلي وحدة اجتماعية صغيرة الحجم وقريبة المدى وعدّ المجتمع العام وحدة اجتماعية كبيرة الحجم وبعيدة المدى .

المجتمع العام	المجتمع المحلي
١- تنوع القيم والمعتقدات	١- توحد القيم والمعتقدات
٢- بروز وتميز مصلحة الفرد اكثر من مصلحة المجتمع .	٢- مصلحة المجتمع فوق مصلحة الفرد
٣- الزواج يكون فيه خارجي	٣- الزواج يكون فيه داخلي
٤- تكون العلاقة الاجتماعية سطحية وميكانيكية	٤- تكون العلاقة الاجتماعية قرابية وعميقة وعضوية .
٥- تكون للظواهر الاجتماعية خلفية تاريخية بسيطة	٥- تكون للظواهر الاجتماعية خلفية تاريخية عميقة في بناء المجتمع .
٦- سيادة القانون	٦- سيادة العرف الاجتماعي[٢٤]

د- مقارنة مجتمعات انسانية مع حيوانية

قام بهذا النوع من المقارنة كل من (ادوارد هول) و(جورج تراجد) حيث عقدا مقارنة بين المجتمع الانساني والحيواني منطلقين من عشرة نقاط لتفسير تشابه السلوك عند الانسان والحيوان وهي ما يلي :

١- التفاعل ٢- التجمع ٣- التنشئة الاجتماعية

٤- الثنائية الجنسية ٥- الدفاع عن الموطن ٦- الوعي بالزمن

٧- التعلم ٨- اللعب ٩- الدفاع عن النفس

١٠- استغلال الطبيعة [٢٥] .

واستخدم هذا النوع من المقارنة كل من (كنجزلي ديفز) الذي قام بمقارنة المجتمع الحيواني مع الانساني لتفسير السلوك عندهما[٢٦]، وعالم النفس الاجتماعي (ثيودور نيو كومب) عندما قارن تفاعل الانسان والحيوان مع البيئة الطبيعية لدراسة موضوع الفعل ورد الفعل عندهما .

في هذا المقام خليق بي أن اشير الى استعمالات الناس[٢٧] المقارنات، والتشبيهات بين سلوك الافراد وصفات الحيوانات، وبالذات في مجال السلوك السياسي، وجمال جسم المرأة وقوة الرجل الجسدية، ففي المجال الاول: يشبه الناس السياسي المراوغ والبر اجماتي بانه ثعلب، والقائد السياسي الذي يتوعد بأنه سوف يقوم بانجازات عملاقة، أو يقضي على خصوصه مرة واحدة ويصفيهم بانه «نمر ورق» ويقولون عن الزعيم الجبان بانه «دجاجة»، بينما يشبهون القائد الشجاع بـ«الديك» أو بـ« الاسد»، ويشبهون علاقة الأغلبية بالاقلية بـ «الصقور والحمائم»، أو «ديكة وفراخ» ويشبهون المجتمع المقهور سياسيا بانه «قطيع من الغنم»، وشبه عالم الاجتماع الايطالي القديم (فلفريدو بارتيو) السياسي المحنك بانه اسد امام شعبه، وثعلب امام خصومه، وارنب امام اعدائه الاقوياء .

اما في المجال الثاني (جمال المرأة) فقد شبه الناس عيونها الجميلة بعيون المها، ورشاقة جسمها بجسم الغزال، ورقبتها الطويلة برقبة الناقة، ومشيتها بمشية

الطاووس، والجسم الممتلىء بالسمكة السمينة البنية، وشفاقية سلوكها وهدوئها بالحمامة الوديعة، وسذاجتها بالامور الاجتماعية الدقيقة بالقطة المغمضة.

أما عن مفهوم القوة السلوكية والثقة العالية بالنفس عند الرجل فقد شبه الناس هذا النوع من الرجال بالنمر والصقر، واذا كان مؤذ، ويتعرض للآخرين ويجلب لهم المشاكل فقد شبهوه بالكلب المسعور، وهكذا.

هذه التشبيهات المتداولة بين الناس تشير إلى عدم وجود مفردات لغوية وثقافية عندهم لارقاء هذه التشبيهات الى رموز غير حيوانية لأنه إذا اعتبرنا الانسان ارقى الكائنات الحية فلماذا يلجأ الناس – من البشر – بتشبيه انفسهم بالصفات الحيوانية والحيوان أقل درجة منهم ؟ ! ؟ ولماذا لم يبتكر العقل الانساني رموزا غير حيوانية تدل على المراوغة والجمال والقوة ؟

في الواقع، على الرغم من تداول اسلوب المقارنة الحيوانية عند شعوب العالم الا ان التشبه بالصفات الحيوانية – في تقديري – يمثل اسلوب واطىء التوصيف، وشحة اوندرة بالرموز التصويرية في الثقافة الانسانية عند تعبيرها عن بعض السلوكيات الاجتماعية. واستطيع ان اقول عن هذه الظاهرة إنها تمثل عجزاً ثقافياً عند الانسان في وصف هذه السلوكيات الاجتماعية وتصويرها بصور انسانية أو ثقافية.

هـ– مقارنة الثقافة الانسانية مع هيكلة الالة الميكانيكية. جاءت دراسة (بيترم سروكن) لهذا النوع من المقارنة عندما قارن مكونات الثقافة في مقاطعة فولكا في الاتحاد السوفياتي (سابقاً) مع مكونات الآلة الميكانيكية، إذ قال: « إن مكونات الثقافة تخضع لتفاعل مستمر فيما بينها، بالاضافة الى تاثير المحيط الخارجي على استمرارية هذا التفاعل. ونتيجة لهذا التفاعل تتولد وظائف لا معنى لها داخل الثقافة. انها لها حيز فيها (داخل الثقافة) ففي فولكا شمال الاتحاد السوفياتي يشرب الناس الفودكا (احد انواع الخمور الروسية) وتبنى بيوت سكان فولكا من جدران سميكة حفاظا على الناس من البرد القارس، ويضعون داخل منازلهم مدافىء كبيرة ويلبسون أحذية خاصة تحمي أرجلهم من البرد الشديد، ويجتمع افراد مجتمع فولكا كل مساء في

احد المنازل بشكل دوري يشربون مشروب الفودكا المسكر، ويأكلون اللحوم، ويغنون ويرقصون. هذه هي صفات ثقافة المجتمع الفولكي ، كل صفة تمثل عنصرا ثقافيا خاصا بها، ولا يوجد ارتباط وظيفي او منطقي بين هذه العناصر، فشرب الفودكا لا يرتبط بلبس الحذاء الخاص بالبرد، وهذا لا يرتبط بوجود المدفأة الكبيرة، لكن هذه العناصر الثقافية مرتبطة بالمناخ البارد، لذلك ارتبط كل منهما بالآخر بشكل جزئي وغير مباشر بسبب العامل الخارجي وهو الطقس البارد، هذه الارتباطات متشابهة – في رؤية سروكن – لموقع المسمار او (البرغي) في الماكنة الذي لا يكون مرتبطاً بشكل مباشر مع جميع الات الماكنة، الا انه يرتبط مع باقي اجزائها من خلال الهيكل العام للسيارة ، واذا رفعنا –القول لسروكن – احدى الآت ماكنة السيارة فإن ذلك سوف لا يغير اي شيء في جوهر الماكنة، انما تفقد بعضا من وظائفها المترابطة(٢٨).

و– مقارنة ظاهرة واحدة عبر مراحل مسيرتها التاريخية عند اكثر من مجتمع واحد. تعكس دراسة (رينهارد بندكس) هذا النوع من المقارنة التي انصبت على مقارنة البناء الاجتماعي الياباني مع الالماني (الغربي) بعد المرحلة التطورية الصناعية وانتاجهما الصناعي ، اذ كانت الدولتان قد خرجتا من المرحلة الزراعية التقليدية، واستخدام الحيوان، وعضلات الانسان في الزراعة التقليدية، واستخدم وعضلات الانسان في الزراعة الى المكائن الحديثة، وخرجتا اجتماعيا من المرحلة التقليدية الى مرحلة الانجاز والتحصيل العلمي، ومن الاكتفاء الذاتي الى الانتاج الخارجي، وتصنيع وتحضر الريف، والى درجة عالية ودقيقة في نظام تقسيم العمل داخل المعامل والمصانع والتنظيمات البيروقراطية والتعليم الابتدائي العام، وكذلك قارن الفئة الحاكمة والطبقة الارستقراطية والفكر الارستقراطي عند البلدين(٢٩) .

اكتفى بهذا القدر من ذكر وطرح انواع المقارنات الرئيسية التي يستخدمها علماء الاجتماع ، وبناء على ذلك استطيع القول بان الباحث يستفيد من هذا المنهج الفائدة:

١- معرفة مدى التشابه والتباين للظاهرة الاجتماعية .

٢- معرفة مدى تكرار الظاهرة عند اكثر من مجتمع واحد وفترة زمنية واحدة.

٣- تعميم نتائج بحثه على حجم كبير من المجتمع او لفترة زمنية طويلة.

بيد ان لهذا المنهج سلبيات ابرزها : انه لا يقدم او يوضح بشكل جلي سبب وجود الظاهرة، او لماذا اظهرت وما هي المؤثرات السلبية، او الايجابية التي ساعدت على ظهورها ، اضافة الى ذلك فانه لم يوضح ما هي تبعيات المقارنة ، اي بعدما عرفنا التشابهات والاختلافات ما هي اثار هذه الصفات التي اكتشفها منهج المقارنة ؟ كذلك لم يقل لنا ما هي تاثيراتها على بقية الظواهر الاجتماعية ، زد على ذلك فإن المقارنة التي تتم بواسطة هذا المنهج تكون ظاهرية وليست داخلية ، لذا فهي مقارنة غير عميقة لانها تقتصر على اظهار التشابهات والمفارقات بين الظواهر ، فقد يكون هناك اختلافات او فروقات كامنة وراء هذه التشابهات والمفارقات انما غير بارزه للعيان الامر الذي يجعل من الدراسة مجرد تعميمات سطحية ، وهناك نقطة جوهرية يغلفها هذا المنهج وهي انه لا يمكن فصل دراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن محيطها الاجتماعي الذي نشأت فيه ، فهي ليست مجردة من الارتباطات الاجتماعية والثقافية، وهذا الاغفال يقوم به اصحاب المنهج المقارن ايضا .

ثم قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الاولى والثانية [عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين] الامر الذي يؤثر على اصدق نتائج المقارنة وثباتها .

اخيرا اذهب الى طرح اسلوب تحليل المنهج المقارن المتبع في علم الاجتماع ، اذ يقوم بتفسير وربط وقائع مقارنة الوجهات الاجتماعية ضمن النظام الاجتماعي الواحد مثل تحليل نتائج مقارنة جنوح الاحداث عند ابناء الطبقة الفقيرة مع الجانحين من ابناء الطبقة الغنية ، او دراسة النظام البيروقراطي في الشركات الاهلية والحكومية في مجتمع معين وتحليل وقائع مقارنة الوحدات الاجتماعية لظاهرة واحدة عند مجتمعين يمثلان مرحلة تطورية متشابهة او مقارنة وحدات اجتماعية لظاهرة واحده

عند مجتمعين يمثلان مرحلتين مختلفتين في التطور مثل مقارنة النظام التربوي في المجتمع المغربي مع النظام التربوي في المجتمع الالماني على سبيل المثال لا الحصر .

يستخدم هذا التحليل الارقام والسجلات والوثائق والمواد التأريخية ونتائج البحوث السابقة والجديدة عند التحليل سواء كان ذلك للدعم او للرفض .

كذلك يستخدم طريقة تصنيف وترتيب وحدات الدراسة حسب تسلسلها واهميتها بشكل منظم واهمية هذا التصنيف هو اجراء عملية مقارنة من اجل الوصول الى أو التعرف على اكثر الوحدات اهمية ، اذ ان تصنيف وترتيب الوحدات الدراسية لا يعني التحليل المقارن ذاته ، بل هو احدى خطواته في تحديد اي من الوحدات ذات اهمية اكثر من الاخريات بعد مقارنتهما وتسمى هذه العملية بـ (المقارنة المنظمة) .

في الواقع يخضع هذا التحليل الى أربع حالات من المقارنة هي ما يلي :

١- مقارنة متغير واحد من مجتمعات متشابهة ، كدراسة مارك ابراهمي لثمانية وثلاثين مجتمعاً يمثلون مرحلة ما قبل التصنيع اذ صنف وحدات اجتماعية متسلسلة ومترابطة في تلك المجتمعات وهي :

١- البناء الاجتماعي .

٢- البناء السياسي .

٣- البناء السكاني .

٤- النمو الاقتصادي والاجتماعي .

٥- النظام القرابي .

٦- الاضطهاد الخارجي. [٣١]

مثال آخر : دراسة الوضع التربوي لابناء العمال اليدويين في المدارس الابتدائية عند ثلاثة مجتمعات صناعية .

٢- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة كدراسة (مارفن السن) للتطور السياسي لمائة وخمسة عشر قطراً أمياً ، اذ صنف متغير التطور السياسي الى خمس وحدات اجتماعية هي ما يلي :

١- الوظيفة الادارية .

٢- الوظيفة القانونية .

٣- التنظيم الحزبي.

٤- السلطان والسلطة .

٥- تأثير المواطنين .

ثم صنف كل وحدة اجتماعية الى ثلث وحدات اصغر فاصبح لديه خمسة عشر متغيرا خاضعا للمقارنة في مائة وخمسة عشر قطراً نامياً [٣٢] .

٣- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد مثل دراسة التننمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ، او دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية وريفية) في مجتمع صناعي .

٤- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة ، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي وانتقالي .

ان المثالين الاخيرين يعتبران من اعقد انواع التحاليل لانهما يحتاجان الى جهد كبير وثقافة عميقة وواسعة عند الباحث وخبرة عن هذا النوع من التحاليل ، لكن على الرغم من ذلك فإن التحليل المقارن يعطي اتساعا كبيرا في الفكر النظري ومتانة في الاسلوب المنهجي عند دراسة ظاهرة واحدة في عدة حالات ووضعيات وتعطي درجة عالية وعمق كبير لموضوع البحث اضافة الى اثرائه للمعرفة العلمية .

من الجدير ذكره في هذا المقام هو ان هذا التحليل يستخدم نوعين من المعلومات والبيانات عند تحليله لها هما :

١- معلومات وبيانات موجودة مسبقا في ادبيات علم الاجتماع .

٢- معلومات وبيانات جديدة خرجت من الميدان العلمي بواسطة بحوث حديثة .

بيد ان لكل نوع من هذه المعلومات والبيانات مشاكل تحليلية تقترن بها ، فالمشكلة المقترنة مع النوع الاول هي اختلاف هدف جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بقطر او مجتمع البحث الخاضع للمقارنة اذ من المعلوم ان هناك دوائر ومراكز تهتم بجمع معلومات حول تركيبة وطبيعة وتوزيع السكان داخل القطر وعمل مسوحات حول مواضيع مختلفة لكن هذا الاهتمام يختلف من قطر الى آخر ومن مركز بحوث الى آخر .

وقد تجمع هذه المعلومات من قبل دوائر رسمية او اهلية ومن الطبيعي ان هذه الدوائر تختلف حول هدف جمعها للمعلومات وتختلف في طريقة جمعها ، فمنها ما جمع عن طريق المقابلة ومنها ما جمع عن طريق الاستبيان او الاثنين معاً ولكل طريقة محاسن ومساوىء ، وقد تخضع هذه الدوائر او مراكز البحوث لسياسات حكومية خاصة ومختلفة الواحدة عن الاخرى اضافة الى اختلافهم في المستويات العلمية والاحصائية في جمعهم للمعلومات وهذا يؤثر على طريقة المقارنة واسلوب تحليلها وقد يضطر الباحث الى تعديل بعض هذه المعلومات والبيانات لكي تكون صالحة للتحليل الذي يؤثر على درجة علمية تحليل الباحث ويشوه نتائج المقارنة .

المشكلة الاخرى التي تؤثر على عملية التحليل المقارن هي اختلاف عينة المسح المستخدمة في الدراسات المقامة مسبقاً من حيث الكم والنوع والجهة التي قامت بالمسح الاجتماعي لذا يجب على الباحث الذي يستخدم هذا النوع من التحليل ان يعرف الجهة التي قامت بالمسح وظروف تحديد حجم عينة بحثه لان مقارنة نتائج بحوث مستخرجة من عينات متباينة في حجومها يؤدي الى تباين في التحليل المقارن لذا يجب على الباحث ان يحلل نتائج مستخلصة من بحوث ذات عينات واحدة او متقاربة في حجومها ، فدراسة (بندكس ولست) للحراك الاجتماعي كانت قائمة على دراسات سابقة مستخلصة من بحوث ذات عينات متشابهة اعتمدت على

مقارنة الجيل الثاني مع الجيل الاول ، اي مقارنة مهن جيل الابناء مع مهن جيل الآباء ومعرفة الفرق بينهما. ومن خلال ذلك توصلا الى اتجاه الصعُود او الارتقاء الاجتماعي. كذلك دراسة (ليست وزيتربرك) للحراك الاجتماعي لابناء المهن اليدوية مع ابناء المهن غير اليدوية حيث سحبا عينتين متشابهتين من الجماعتين وحللا نتائج مقارنتهما ، تمثل هذا الوجوب البحثي في هذا التحليل(٣٣).

أخيراً يجب على الباحث ان يفهم هدف أو اهداف المعلومات المجمعة مسبقاً، فإذا كانت مجمعه لاغراض غير علمية فإنه من الخطورة استخدامها في هذا التحليل خوفاً من تميزها وعدم موضوعيتها .

اما النوع الثاني من المعلومات المجمعه والتي تكون حديثة وذات هدف علمي يخدم التحليل الاجتماعي، وصممت من اجل الدراسات المقارنة فإنها تكون ذات فائدة علمية اكثر من النوع الاول ويمكن تصنيف هذا النوع من المعلومات الجديدة الى نوعين هما ما يلي :

أ- نفس المعلومات ، اجريت اكثر من مرة على عدة مجتمعات وثقافات مختلفة من اجل التوصل الى تعميمات اكثر دقة وعمقاً في الواقع الاجتماعي.

ب- معلومات جمعت لغرض المقارنة العلمية منذ البداية لذا يجب على الباحث الذي يستخدم هذا النوع من التحليل ان ينتبه الى انواع المعلومات المجمعه وهدف وزمن جمعها لكي يصل الى تحليل عميق ومنظم وقائم على معلومات رصينة.

اخيرا : ان احسن انواع التحليل المقارن هو الذي يبني على اساس برهنة الفرضيات او رفضها عند عدة ثقافات او مجتمعات مختلفة ومتباينة من اجل توسيع المجرى الفكري في علم الاجتماع ومن اجل الوصول الى تعميمات اوسع لنتائج البحث، لكن مثل هذه البحوث تتطلب جهداً اكثر وتكلفه مالاً باهظاً .

د / ٤ المنهج التاريخي

يهتم هذا المنهج بدراسة المجتمع الانساني من خلال تسجيل تاريخه وحضارته وثقافته والاحداث الاجتماعية فيه ، ولما كان الباحث هو الذي يستخدم هذا المنهج فإنه لا يستطيع ملاحظة الاحداث الماضيه بنفسه، وبصورة مباشرة الأمر الذي يدفعه الى الاعتماد على الشواهد اللازمة من أقرب المصادر الى الأحداث التي يتناولها، أو يتطرق اليها .

يذهب الباحث الذي يستخدم هذا المنهج الى الآليات التاريخية: كالوثائق والمصادر المتعلقة بالحدث، أو الظاهرة الاجتماعية، ويدرسها بشكل استفزازي يغلب عليه طابع التحليل والنقد، ومعرفة أسباب حدوثها وعلاقتها ببقية الظواهر الأخرى في تلك الفترة الزمنية. ومن أجل استخدام هذا المنهج بشكل موضوعي يتطلب من الباحث عدم أخذ آليات المنهج التاريخي بشكل مسلم بها بل يجب ان يصنفها الى نوعين هما :

أ- مصادر أولية : التي تعني :

١- أموال الاشخاص المعتمدين الذين عاصروا الحدث في زمانه ومكانه كوجهاء واعيان وشيوخ مجتمع البحث، والاعتماد عليهم كمخبرين او أدلاء على تقييم المعلومات المتعلقة بالظاهرة التي شاهدوها بأعينهم ولاحظوها بأنفسهم .

٢- السجلات والوثائق الرسمية الصادرة عن مؤسسات حكومية، أو جهات رسمية .

٣- السجلات الشخصية : كالسير الذاتية والوصايا والمذكرات والرسائل والمقالات والكتب التي كتبتها شخصيات البحث .

٤- التراث الشفوي : كالاساطير والحكايات الشعبية والاغاني .

٥. السجلات المصورة : كالافلام والرسوم والصور .

ب- المصادر الثانوية التي تعني :

١- ما كتب عن الحادث او الظاهرة من قبل باحثين آخرين .

٢- ما يعرضه الجيل الذي عاش الظاهرة للاجيال اللاحقة .

٣- التراجم حول تلك الظاهرة بلغة اجنبية .

اما الخطوة الاخرى التي يجب ان يقوم بها الباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي هي عدم أخذه لادوات المنهج التاريخي كمسلمات غير قابلة للتقييم والنقد، بل يتحتم عليه ان يتحقق من شخصية المخبرين ومدى صدق الوثائق من حيث اصالتها وتثبيت زمانها ومكانها - تسمى هذه العملية بالنقد الخارجي - اضافة الى ذلك على الباحث ايضاً ان يتحقق من الظروف التي ظهرت فيها الوثائق - وتسمى هذه العملية بالنقد الداخلي .

نستطيع ان نقول ان المنهج التاريخي يعتبر منهجاً وثائقياً يستقرئ الباحث فيه الوثائق ويحللها ليستخلص منها المعلومات التي تشتمل عليها ومن ثم ينقدها من الداخل بواسطة الاستدلالات العقلية وعن طريق المشابهة المستعارة وبعدها يتساءل عن آراء صاحب الوثيقة او المصدر وهل ما قاله صدق وهل كان مؤمناً بما عبر عن ايمانه لأنه اذا كانت مصادر الحدث غير موثوق بها فسوف يؤثر ذلك على تفسير وتحليل ونقد الباحث الاجتماعي والخطأ الذي وقع به المؤرخ يؤدي الى خطأ آخر يقع به المحلل الاجتماعي وبالتالي نتائج دراسته متضمنة سلسلة اخطاء اساسها او مصدرها احدى آليات المنهج التارخي .

إن دراسة الماضي يعني التعرف على حصيلة الاحداث التي وقعت ثم بادت ، والفائدة المتوخاة من ذلك هي أنها تصب في الاستفادة من غيرها وآثارها السلبية والايجابية ، اي انها تمثل خبرة جاهزة عاشها افراد المجتمع ودفعوا ثمنها او استفادوا منها ، على الا ننسى أن الماضي ذاته كان مستقبلا لماضي قبله وحاضرا لماضي سبقه ، وحاضرنا الان سوف يتحول الى ماضي أيضاً تستفيد منه الاجيال القادمة. ومن هنا تأتي اهمية وضرورة دراسة أحداث وظواهر ومشكلات المجتمع التي عاشها لكي نعرف حيثياتها واحتمال التنبؤ بصلاتها مع الاحداث المكملة لها او المشابهة

لخواصها، وهذه الضرورة والاهمية تتطلب ادوات بحثية خاصة بها تتناسب مع استقراء الاحداث والظواهر الماضية مثل الوثائق (Documents) التي تكون على شكل ثلاثة انواع : الاولى الوثائق الشفوية كالحكم والامثال والاساطير والطقوس الدينية والاغاني الشعبية والفلكور الشعبي ، والثاني المكتوبة كالمخطوطات والاتفاقيات والقوانين والعقود والسجلات التجارية والجرائد والمذكرات والرسائل ، والثالث المصورة ، كالنقود والتماثيل المصورة والنحوت والرسم والصور والادوات الفنية والاثار والطوابع البريدية .

ثم السجلات (Records) والصحف (News Papers) والمقالات (Articles) والنشرات (Pamphlets) والمطبوعات (Publications) والتقارير التي تدون الحوادث وتأريخ الحالة، وفي بعض الحالات شهود عيان عاشوا الحدث القريب او الاقوال المنسوبة الى الافراد الذين عاشوا الحدث .

في الواقع تكمن أهمية دراسة الحوادث والظواهر والمشكلات الماضية في أحد الاسباب الآتية :

١- وجود صلة بين وقوع الحدث والحاضر بجذوره الماضية .

٢- تطور الظاهرة عبر الزمن يتطلب العودة الى حالتها في الماضي اذ من الممكن وقوع تغير في حالة الظاهرة المدروسة ولكي نعرف فيما اذا وصلت الى درجة افضل او أسوأ فإنه يتوجب - تحت هذا الظرف - العودة الى ماضيها والكشف عن درجة تغيرها .

وهنا أجد من الضروري توضيح حقيقة سائدة في علم الاجتماع حول استخدام هذ المنهج وهي إن أكثر حقول هذا العلم اهتماماً بهذا النهج هو حقل التغير الاجتماعي وعلم الاجتماع الثقافي وعلم الاجتماع الديني وعلم اجتماع المعرفة والفكر الاجتماعي ، لكن هذا لا يعني أن باقي حقول علم الاجتماع تستغني كليا عنه ، لا ، بل إن نوع الظاهرة أو الحالة المدروسة تفرض على الباحث استخدام نوع الطريقة المنهجية وليس رغبته الخاصة او ولعه الذاتي .

بمعنى أدق اذا اراد الباحث ان يدرس اسباب ارتفاع معدل وفيات الاطفال في مجتمع معين قبل (٥٠) عاماً فإن عليه استخدام البيانات التاريخية لتلك الحقبة الزمنية او اذا اراد ان يدرس التغيرات التي طرأت على الدراسة العربية في استخدام الادوات المنزلية ، عليه ان يرجع الى البحوث والدراسات السابقة التي درست هذه الحالة وعند عدم توفرها فإنه يضطر الى الرجوع للتقارير التي دونت هذه الحالة ، او اذا اراد الباحث ان يدرس نمط اختيار شريك الحياة في الاسرة العربية قبل قرن من الزمن ، عليه ان يرجع الى الوثائق الشخصية التي دونت وشرحت هذا النمط .

مما سبق ينبغي على الطالب ان يميز بين عمل الباحث الاجتماعي وعمل المؤرخ، اذ ينصب اهتمام الاول على تفسير وتحليل الحدث وليس سرد الاحداث وربطها بظروف بيئته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بينما يذهب عمل الثاني (المؤرخ) الى تدوين الحدث والالمام بتفاصيل الماضي، بالاحداث الفردية المتفردة مثل شرح وسرد أحداث معركة حربية بين قوتين ، بينما يقوم الباحث الاجتماعي بتحليل الحرب كظاهرة اجتماعية عند اكثر من مجتمع واحد وعبر حقبة زمنية واسعة من أجل ان يصل الى أحد انواع الصراعات لاجتماعية – كظاهرة اجتماعية – وليست ظاهرة فردية او حدث فريد ، وهنا ارى ضرورة الفات نظر الطالب الى أن معظم الباحثين الاجتماعيين الذين استخدموا اليات المنهج التاريخي لم يستخدموا الوثائق والسجلات بنفس درجة واهتمام المؤرخين لان ذلك من صلب وعمل واهتمام المؤرخ بل ان الباحثين الاجتماعيين اعتمدوا على تدوين المؤرخين أنفسهم للاحداث ، وهنا قد يحصل بعض الخلل المنهجي وبخاصة عندما يكون عمل المؤرخ غير رصين او أن تسجيله للاحداث لم يأخذ المسار الموضوعي والدقيق فإن تحليل واستنتاج الباحث الاجتماعي – المستند على عمل المؤرخ لا يكون موضوعيا أو دقيقا تباعا وهذا خلل منهجي يحصل في المنهج التأريخي .

هذا من جانب ومن جانب آخر ، ينبغي على الباحث ان يشرع في تنظيم الحقائق التأريخية وتنسيقها في مجموعات واقسام تبعاً لظروفها – اي ظروف الظاهرة – ولسائر خصائصها واسهل طريقة للتنظيم هي القائمة على ظروف الحقائق الخارجية، إذ إن كل حقبة تاريخية ترتبط بزمان ومكان محددين وتتعلق برجل او

بجماعة او بمسألة معينة وبذلك يجد الباحث امامه مجموعات من الحقائق المتنوعة ثم عليه ان يأخذ في تقسيم هذه المجموعات الى اقسام فرعية ويرتبها ترتيبا زمنيا أو مكانيا او بحسب المجموعات التي تنتمي اليها .

والقاعدة المتبعه في هذا التقسيم هي اختبار الحقائق المتعلقة بنوع واحد من الافعال ووضعها في قسم واحد وكل من هذه الاقسام يصبح موضوعا لفرع معين من التأريخ مثال على ذلك :

١- **الظروف المادية** : دراسة الجنس والتوالد والوفيات والامراض ودراسة البيئة الجغرافية والطبيعية وعمل الانسان مثل الصناعة والزراعة والطرق والمباني .

٢- **الثقافة العقلية، مثل** :

أ- اللغة وما يتصل بها في الكتابة والالفاظ وعلم الاصوات وعلم المعاني .

ب- الفنون التشكيلية : كالرسم والتصوير والنحت والفنون التعبيرية كالادب والموسيقى والرقص .

ج- العلوم : مناهجها ونتائجها .

د- الفسلفة والاخلاق نظريا وعمليا .

هـ- الدين بما فيه العقائد والشعائر .

٣- **الثقافة المادية** :

أ- الحياة المادية بما فيها من الغذاء والملبس وادوات الزينة والمساكن والاثاث .

ب- حياة الانسان الخاصة كالعناية بالجسد والمراسيم الاجتماعية في الزواج والوفاة والاعياد ووسائل اللهو والتسلية .

٤- **العادات الاقتصادية** :

أ- الانتاج في الزراعة وتربية الحيوانات واستغلال المعادن .

ب- الصناعة وتقسيم العمل ووسائل النقل .

ج- التجارة والتبادل التجاري .

د- التوزيع : اي توزيع نظام الملكية وما يتصل بها .

النظم الاجتماعية :

أ- الأسرة : تكوينها والسلطة الاسرية وأحوال النساء والابناء والتنظيم الاقتصادي في الاسرة وملكية الاسرة والميراث فيها .

ب- التعليم : فرصه ووسائله والقائمون عليه والعلوم والفنون والاداب والثقافة .

ج- طبقات المجتمع وأساس تقسيمه والقواعد التي تنظمه .

٦- النظم السياسية : كالحكومة والادارة .

اما الانتقادات التي وجهت الى هذا المنهج ، فكانت من قبل كارل بوبر الذي قال :

١- اتصاف القوانين الاجتماعية بالنسبية التأريخية هو الذي يمنع تطبيق المناهج التجريبية في علم الاجتماع والحجج الرئيسية التي يبني عليها المذهب التأريخي هذا الرأي تتعلق بالتعميم والتجربة وتعقد الظاهرة الاجتماعية وصعوبة التنبؤات الدقيقة وأهمية القول بالماهيات من وجهة النظر المنهجية .

٢- لا يوجد في المجتمع اطراد طويل الامد يصلح ان يكون اساساً للتعميمات البعيدة المدى حيث لا توجد اطرادات اجتماعية دائمة لان الاطرادات الاجتماعية من صنع الانسان .

٣- استحالة الاعتماد على الفكرة القائلة إن الامور المتماثلة تحدث في الظروف المتماثلة [اي استحالة تطبيق التجريب الفيزيائي في علم الاجتماع لانها تنجح في حدود فترة تاريخية واحدة . أي أن المذهب التأريخي ينكر

إمكان تكرار التجارب الاجتماعية في ظروف متماثلة تماما لان الظروف عند اجراء التجربة للمرة الثانية تكون قد تغيرت نتيجة اجرائها في المرة الاولى .

٤- تعقد الظاهرة الاجتماعية الناشئة عن استحالة العزل الاصطناعي لمؤثراتها.

٥- التنبؤ الاجتماعي أمر عسير جداً لا بسبب تعقد الابنية الاجتماعية فحسب بل أيضاً بسبب ذلك التعقد الناشيء عن تبادل التأثير بين التنبؤات والاحداث المتنبأ بها (٣٥) .

موضوعية الكتابات التي قرأها كمعرفته لمدى تعصب المؤرخ ضد أمه أو دين او جنس أو حزب سياسي أو فئة اجتماعية او عصر تأريخي وهل هناك مساعدات مالية لتمويله وتوجيهه في كتابة كتاب ومعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي دفعته الى الكتابة ومدى اهماله لبعض الحقائق أو معرفة ما اذا كان غرضه كسب عطف الاجيال الآتية او رضا جماعة معينة او اغاضتها (٣٦) .

٧- يتضمن فرضيات تخمينية غير يقينية ، أي غير قابلة للتحقق منها بشكل عام .

- إن البدايات الاولى التاريخ الانساني غير معروفة .

٩- لا يستطيع هذا المنهج ان يفسر لنا كيفية ربط الماضي المجهول عندنا بالحاضر المعروف ، فهو بهذه الحالة لا يعطينا شيئا ولا يفسر شيئاً انما هو منهج تأويلي.

١٠- إنه منهج يدرس الوقائع الفريدة الحدوث غير المكررة بتفس الدرجة والتي لا تخضع للرؤية والمشاهدة ، إلا إنها احداث وقعت في الماضي وغير قابلة للعودة بنفس الصورة والدرجة .

١١- ان اراء المؤرخين تختلف حول الموضوع التاريخي الواحد وان بعضهم ينقد بعضا وهذا دليل على ضرورة الاعتراف بوجود العنصر الذاتي في التفكير التاريخي (٣٧) .

١٢- إن الدراسات التأريخية موضع تعديل مستمر ، اذ يتوقع ان تظهر في المستقبل وجهات نظر جديدة تفسر الوقائع الماضية على نحو جديد بسبب الكشف عن وثائق جديدة وبسبب اختلاف عقلية العصر الذي يعيش فيه المؤرخ .

بعد أن قدمت سلبيات هذا المنهج اذهب الى الدراسات والبحوث التي استخدمته من قبل علماء الاجتماع : امثال لويس مورجان الذي درس تطور المجتمع الانساني من الحالة البدائية المتوحشة خلال المرحلة الوسطى الى البربرية ثم الى المدنية الحديثة، اذ قال إن أسلاف الامم الآرية مرّت افتراضاً خلال خبرة مشابهة لتلك القبائل المتوحشة والبربرية، الموجودة حالياً ومع ان خبرة هذه الامم تشمل كل المعلومات الضرورية التي توضح فترات المدنية الا ان كلاً من المجتمعات القديمة والحديثة سوياً، وخاصة في الفترة الاخيرة من البربرية كانت خبرتهم السالفة يمكن ان نستنتجها من الصلات التي يمكن تتبعها بين عناصر الاختراعات والتنظيمات الموجودة والعناصر التي لا تزال قائمة في القبائل المتوحشة والبربرية(٣٨) .

وقد استخدم توماس هوبس هذا المنهج في تفسير مسيرة المجتمع الانساني اذ قال إن المجتمعات قبل ان تصل الى مرحلة الحياة الاجتماعية مرت بمراحل كانت تعيش فيها على الطبيعة، وكانت هذه المرحلة (مرحلة حرب جميع الناس)، وكانت حياة الإنسان فيها (تعيسة) قذرة وحشية ثم قصيرة وبعدها تنازل الإنسان عن قسم من حقوقه طواعية لحاكم يحكم حسب عقد اجتماعي ليس لهم الحق بالرجوع عن هذا التنازل فتبرز عقد اخر يقوم على القوة وذلك عندما يعمد احد الغزاة الى فرض سيطرته على الافراد . (٣٩)

بعدها نذكر دراسة اوكست كونت في تطور المجتمع الإنساني من خلال ثلاثة مراحل وهي ما يلي :

١- المرحلة اللاهوتية : التي يستخدم الناس فيها التفسيرات العاطفية والشخصية في تعليل سلوكهم وتصرفاتهم ، وتكون العائلة الوحدة الاساسية في المجتمع ، بينما يخضع المجتمع ، سياسياً لسيطرة الانبياء ورجال

الدين ، ويعتقد الناس بأن هناك قوى عليا تسير حياتهم الاجتماعية ، اما نوع القوى العليا فهي الرب والروح والشياطين التي تخطط لمسيرة المجتمع وتقدمه وتحقق طموحاته ، وقد أطلق كونت على هذه المرحلة للعقل البشري بالمرحلة البدائية .

٢- المرحلة الميتافيريقية (ما وراء الطبيعة) التي صورت العقل البشري بأنه متطور نسبيا اكثر من المرحلة السابقة حيث يرّجع الناس سبب ظهور الظواهر الاجتماعية الى قوى ما وراء الطبيعة وتكون الدولة هي الوحدة الاساسية للمجتمع ويخضع المجتمع لسيطرة الحكام والقضاة والمؤسسات الدينية .

٣- المرحلة الوضعية : التي يكون فيها الفكر الانساني ارقى من المرحلتين السابقتين حيث يفسر الانسان الظواهر الاجتماعية بشكل تجريبي - علمي تخضع للملاحظة وتكثر الاسئلة عن ماهية واسباب وجود الظاهرة ، وتؤكد هذه المرحلة على استخدام الوسائل العملية لدراسة المجتمع ، وتكون الوحدة الاجتماعية من هذه المرحلة هي الامة والسيطرة السياسية تكون بيد الحكومة المنتجة (٤٠) .

وهناك لودفيج جمبلو فتش من انصار المدرسة الصراعية فقد قال « ان التطور الثقافي والاجتماعي ما هو سوى نتاج خالص للصراع بين الجماعات الاجتماعية وهو يمثل الصراع من أجل البقاء والبقاء للاصلح بين الافراد والصراع الجماعي يحل محل الصراع الفردي ، فالجماعة هي العنصر الهام لان الفرد ما هو الا نتاج جماعي وهناك أغلبية فقط من الافراد ليست بذات اهمية تتلقى تعليمها من انطباعات وافدة من خارج جماعتهم الاجتماعية .

تقوم نظرة جمبلوفتش على فرضيتين هما : الاصل التعددي ومضمونه ان النوع الانساني ارتقى من نماذج مختلفة ومتعددة في اماكن مختلفة وعصور مختلفة ايضا، لذلك فإنه ليس هناك رابطة دم بين الاجناس .

والثاني : تنطلق من ان هناك عداء وكراهية بين الاجناس والجماعات المختلفة لا يمكن التغلب عليها ، حيث يذهب الى اننا كلما استرجعنا الماضي وجدنا عدداً كبيراً من الجماعات الاجتماعية الصغيرة والمعاشر التي تتميز بالشيوع الجنسي والمساواة في الوضع الاجتماعي، وقد كان الصراع ينشب بينهما مباشرة نتيجة الرغبة في تحسين الاحوال الاقتصادية ، وقد كانت الحروب في العصور القديمة تنتهي بابادة الجماعة المهزومة ، ورأى الناس في عصور لاحقة انه من الافضل لهم ان يستعبدوا المهزومين ويستغلونهم اقتصاديا ولذلك ظهرت الدولة من خلال تسلط جماعة على اخرى بهذه الطريقة (٤١) .

وهنالك العالم هربرت سبنسر (من اصحاب المدرسة التطورية) الذي قال «ان المجتمع يتطور من البسيط الى المركب، والمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط وظهر المجتمع المركب المركب عن المركب وظهر المركب المركب المركب عن المجتمع المركب المركب وهكذا. أي ان المجتمع البسيط يتكون من الاسرة والمجتمع المركب يتكون من مجموعة اسر متحدة على شكل عشائر، ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد على شكل قبائل بينما يتكون مركب المركب من قبائل تتحد من امم أو دول، وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء والتطور وتطورت معه الفروق في القوة والتخصصات المهنية، ويصاحب ذلك تباين وتفاضل في الوظائف .

اخيراً استخدم المفكر العربي ابن خلدون المنهج التاريخي حينما ربط الاحداث التاريخية الاجتماعية ببعض وربط العلة بالمعلول، أي ان الوقائع المتشابهة لا بد ان تتأرخ عن ظروف متشابهة لان الظروف المتشابهة تحدث في وقائع متشابهة ، ويقول ابن خلدون بهذه الصدد: « اذ اردنا اشتقاق أمر من أمور المستقبل يجب علينا دائما ان لا نقيس ما يصل الينا من أخبار الماضي بمقياس الحاضر » (٤٣) . بعد أن قدمت دراسات اجتماعية استخدمت المنهج التأريخي أجد من الضروري والمفيد لطالب علم الاجتماع أن اطلعه على الآلية التحليلية في هذا المنهج وسوف اعرض التحليل المادي التأريخي الذي ينظر الى المجتمع الانساني نظرة شاملة وليست جزئية باعتباره مجموعة ظواهر متصلة بعضها ببعض ، او اي تغير يحصل في أي ظاهرة يؤدي الى

تغير في بقية الظواهر الاخرى ، وهذا المجتمع الكلي يكون مرتبطا ارتباطاً عضوياً بالطبيعة ولا وجود له خارج هذه الطبيعة ، اي أنه جزء منها فأي تغير يحصل بالطبيعة ينعكس على تغيير الظواهر ، لذلك نجد هذا النوع من التحاليل يستخدم « عامل السببية » لدراسة وتحليل علاقة الظواهر الاجتماعية فيما بينها وعلاقة المجتمع بالطبيعة ، فالظاهرة الاجتماعية يستدعي نشوؤها ظاهرة اخرى أو سببا معينا يبرز بالنسبة لها كسب وحصيلة اثر هذا السبب تظهر النتيجة (ظاهرة اخرى). وبما ان الظواهر الاجتماعية متفاعلة جدلياً ديالكتيكياً» فإن هذا التحليل يرى وجود أكثر من سبب لاحداث ظاهرة واحدة، وفي بعض الحالات يجد سبباً واحدا لاحداث ظواهر متباينة

لا يكتفي هذا التحليل بمعرفة اسباب الظاهرة بل يهتم بالظواهر المحيطة بالاسباب والنتائج المتفاعلة، وهذا يستدعي معرفة الشروط التي ساعدت على ولادة نتائج قد تعمل بعضها على تعطيل عمل الاسباب، ومعرفة الاسباب وشروط عملها التي تمكن الباحث من التنبؤ بالظواهر الاجتماعية واتجاهاتها .

اضافة الى ما تقدم يميز هذا التحليل بين العلاقة السببية والتوالي الزمني للظاهرة، ويميز أيضاً بين السبب والذريعة ، فالاخيرة (الذريعة) تعني الحادث الذي يستبق استباقاً مباشرا حادثاً آخر ويسبب إحداثه لكنه لا يولده . فالعلاقة بين المسبب والذريعة تكون ظاهرية وليست حقيقية ، فمثلا : تقديم لحم متفسخ لبحارة مدمرة (باتومكين) ذريعة لانتفاضتهم في حزيران عام ١٩٠٥م وكان سبب الانتفاضة تفاقم التنقاضات بين الناس وبين النظام القيصري، وتعاظم الروح الثورية بين الناس وبين النظام القيصري وتعاظم الروح الثورية في الجيش والاسطول الروسي ، اما تقديم اللحم المتفسّخ فكان ذريعة [٤٥].

اضافة إلى ما تقدم ، يستخدم هذا التحليل موضوع « الحاجات البشرية» من خلال دراسته للفرد لان النظرية المادية التاريخية ترى الفرد بأنه كائن حاجات ومصالح متنوعة ، فهناك حاجات فردية واجتماعية وسياسية واقتصادية ، وهناك حاجات مباشرة وغير مباشرة ، وطبيعية وغير طبيعية ، وواقعية وغير واقعية وما شابه،

ويرتبط هذا التحليل بين الحاجات والشعور الانساني ،فالشعور الإنساني والاجتماعي لا يمكن ان يصبح ظاهرة اجتماعية ما لم يصبح حاجة من حاجات شعور الانسان من نظر هذا التحليل . ولما كان الفرد صاحب هذه الحاجات ويبحث عن اشباعها فإن ذلك يدفعه الى التنافس والتصارع والكفاح من أجل حماية حاجاته واتباعها وزيادة نوعها وكمها .

فالانسان يخلق لنفسه حاجات جديدة بسبب حاجاته الاساسية وانتاجه لوسائل تقنية ، اي ان الانسان يشبع حاجاته الاجتماعية بوساطة العمل ، وهذا يتطلب نظاماً لتقسيم العمل اذ إن إشباع الحاجات لا يتم بسهولة ومن فئة اجتماعية واحدة بل من عدة فئات مختلفة التخصصات .

من هذا نجد تحليل هذا المنهج (التأريخي) يستخدم هذه الاداة (الحاجات البشرية) لتفسير الظواهر الاجتماعية التي تلتصق بكيفية تحرك الناس نحو الدفاع عن حاجاتهم ومصالحهم كالصراعات الطبقية والثورة الاجتماعية والحركات الاجتماعية.

ويذهب هذا التحليل فيقول إن الانسان صنع الآلة لسد حاجاته وتزويده بها فهي – الحاجة– تربط الانسان بالمجتمع عن طريق العمل المنتج للأشياء والأدوات وعمل وحاجات مستحدثة في الانتاج من أجل الانتاج وهذه الحاجة الجديدة تقوم كماً وكيفياً على الحاجة التي سببتها وعملت على ولادتها وهكذا ترجع جذور الحاجة الى الرغبة في توكيد الذات وسلطات الرغبة . نلاحظ هنا ارتباط الحاجة بالرغبة الذاتية للانسان ، الحاجة اذاً ما هي سوى انعكاس كامل للرغبة الانسانية من منظور هذا التحليل .

الاداة الاخرى التي يستخدمها هذا التحليل هو موضوع « العمل» الذي ما هو الا نتيجة تقسيمات تفرضها المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع والمتفاعلة مع التوزيع السكاني ومصادر الانتاج الذي يؤدي الى فصل الوظائف الاجتماعية في المدينة عن الوظائف الاجتماعية في الريف .

وهذا بدوره يؤدي الى فصل العمل الذهني عن العمل المادي اذ تستأثر المدينة بوظائف القيادة ووضع السياسات العامة للمجتمع العام واتخاذ القرارات المهمة لتخطيط المجتمع وتحديد علاقة المجتمع الداخلية والخارجية بينما يصبح الريف قائماً على الوظائف الزراعية فقط وبعيداً عن النشاطات التي تقوم بها المدينة في رسم الخطط والسياسات للمجتمع .

وهناك اداة تحليلية ثالثة يستخدمها التحليل المادي التأريخي وهي « اللغة » التي يعتبرها وعياً اجتماعياً وأداة سليمة لمعرفة ثقافة المجتمع، فبواسطتها يستطيع الفرد التعرف على شعوره وبها يتحرر من الواقع ليبرز المفاهيم المجردة والنظريات الصرفة.

أما مكانة الفرد في هذا التحليل فيعتبرها كائناً تاريخياً وماهيته تولد وتنمو في التاريخ ويتكون ويبدع ذاته وينتجها من خلال الممارسات الحية والتفاعلات المتبادلة مع الجماعات والطبقات الاجتماعية المحيطة به .

لذلك استخدم هذا التحليل التاريخ كوثيقة مهمة لمعرفة حياة المجتمع الماضية، وللتعرف على خلفيات الظواهر الاجتماعية وبنفس الوقت تعطي للباحث فكرة عامة عن كيفية تفاعل الفرد مع الجماعات والطبقات الاجتماعية ويتعرف على ممارساته وماهيته . فالتأريخ في نظر هذا التحليل يساعد الباحث على معرفة كيفية تكوين الانسان اجتماعيا الذي هو الموضوع الرئيسي في علم الاجتماع .

ان المادية التاريخية هي احدى المناهج التي استخدمها كارل ماركس لدراسة تطور التاريخ الانساني وبنائه التحتي والفوقي والمادة والآيدولوجيا ، واستخدم في وهذا التحليل أيضاً انتاج وسائل الحياة المادية الاولية والمعقدة واثرها على حياة المجتمع والناس وتطورهم وتقدمهم. وتكون الايدولوجيا في القسم العلوي في بناء المجتمع ، والانتاج المادي في اسفله .

ثمة نقطة اخرى يجب طرحها في هذا المقام و هي ان التحليل المادي التاريخي يفسر الاحداث والوقائع الاجتماعية في زاويتين : احدهما كمية والاخرى كيفية ، تنظر الاولى الى التقنيات والمعرفة والانتاج المادي وقوى الانتاج بانها تزداد بالتدريج مع شيء من التتابع والاستمرار ، اما الزاوية الكيفية فتأخذ مسلكاً مضطرباً ومتعثراً اذ

تعتريه فترات من الركود والتقهقر وتنبع في كيان المجتمع طائفة من الافكار والصور تبدو كأنها معين الانقاذ له ومن خلال هذه الزاوية تنبثق فجأة تحولات جذرية وخطوات تأريخية .

يعتبر هذا التحليل الوعي بأنه إنتاج اجتماعي ، فالافراد ينتجون افكارهم المختلفة كما ينتجون وسائل وجودهم وعلاقاتهم الاجتماعية لذلك نرى هناك وعياً خاصاً بالطبقة الحاكمة والعمالية والغنية والوسطى والفقيرة ويستخدم هذا التحليل ايضا الايدولوجيا كوسيلة نقدية للحياة الاجتماعية .

اخيراً يستخدم هذا التحليل ثلاثة قوانين من ديالكتيك الظواهر الاجتماعية وهي :

١- قانون تحوّل التبدلات الكمية للظواهر الى النوعية اي كيف تتعرض الظواهر للتبددلات الكمية وما هي اسباب تبدلها ومسيرة تطورها وتحديد العوامل الفعالة في التغير الاجتماعي .

٢- قانون وحدة التناقضات وصراعاتها ، أي كشف المصادر والأسباب التي خلقت تناقض الظواهر ومعرفة اتجاه هذا التناقض .

٣- قانون نفي النفي : اي العلاقة التبدلية لمراحل تطور الظاهرة واتجاه مسيرتها.

ان سياق الحديث يلزمني ألا أغفل حقيقة مفادها أن المنهج التأريخي يناسب الدراسات الاجتماعية العربية أكثر من المناهج الاجتماعية الأخرى وذلك لارتفاع معدل الأمية في المجتمع العربي الذي لا يسمح باستخدام المنهج الإحصائي وإن العديد من الظواهر والأحداث والمشكلات الاجتماعية العربية مازالت بكراً غير مدروسة ولها جذور تاريخية مثل الظواهر والأحداث الملتصقة بالقيم الاجتماعية الموروثة ونمط العيش والنسق السياسي والاقتصادي (في الاستهلاك والانتاج) والديني والحركات السياسية والزعامات والقيادة وحب السلطة والمواقع الإدارية العليا والبناء الاجتماعي والصراعات الاجتماعية والتخلف الاجتماعي وعدم احترام الجدول الزمني وعدم الوعي بالآخرين والحراك الاجتماعي العمودي والمؤسسات الرسمية ونمط التفكير والقدرية وعدم التخطيط الاجتماعي والانتخابات والمجالس البلدية والقروية ، والثورات والحركات الاجتماعية - السياسية والتطرف الديني

واختلاف اللغة العربية الفصحى عن اللهجات المحكية المحلية والاستهلاك المظهري والتفاخر المبالغ فيه والتناشز الاجتماعي (إختلاف السلوك الظاهري عن المستتر) والتمايز الجنسي بين الذكر والانثى في التربية الأسرية والواسطة في تعيين الموظفين والرشوة والمحسوبية والعائلة البيطريكية واثرياء الحروب والسوق السوداء وما شابه ذلك. فضلاً عن ذلك فإن التاريخ الاجتماعي العربي ما زال مهملاً من قبل الباحثين والمؤرخين .

هـ / ٤ - دراسة الحالة

تهتم هذه الطريقة بدراسة عينة صغيرة جداً من أفراد مجتمع الدراسة التي يصعب على الباحث استخدام المناهج الاخرى كالمنهج التأريخي او المسح الاجتماعي او المنهج الاحصائي او المقارن ، مثل دراسة حالات الانحراف السلوكي او الخلقي او الجنسي او الاظطراب السلوكي واصلاحيات الاحداث ودور الرعاية الاجتماعية ومستشفيات الأمراض العقلية والعصبية .

من آليات هذه الطريقة الوثائق والسجلات الرسمية والمذكرات الشخصية وتقارير الأطباء وملاحظات الجهاز الاصلاحي داخل المؤسسة وهوايات المبحوثين ، ويمكن استخدام الملاحظة بالمعايشة مع مجموعة المبحوثين من اجل زيادة المعلومات والتحقق من بعض محتويات السجلات والوثائق الرسمية والمذكرات الشخصية .

مثل هذه الدراسات تركز على نفسية وذاتية المبحوث اضافة الى سلوكه الاجتماعي وخلفيته الاجتماعية .

لا تقتصر هذه الطريقة على ملاحظة سلوك ونشاط المبحوث داخل المؤسسة الاصلاحية ومؤثرات نظام المؤسسة على سلوك المنحرف وكيفية اصلاحه وادماجه في الحياة الاجتماعية السوية بل تهتم بمسيرة حياته الشخصية وتأريخها خارج المؤسسة وجميع المحيطين به وطريقة تنشئته اجتماعياً ونفسياً وخلقياً ، وهذه الاحاطة بكل جوانب حياة المبحوث تتطلب جهدا كبيراً ووقتاً طويلاً من الباحث لذلك يصعب عليه ان يكون حجم عينة دراسته كبيرا اي متضمناً عدداً كبيراً من الافراد .

واستناداً الى هذه الحقيقة فاننا نجد ان بعض وليس جميع تخصصات علم الاجتماع تأخذ بهذه الطريقة ، فعلم الاجرام وعلم النفس الاجتماعي ياخذان بها ، بينما علم السكان وعلم الاجتماع الحضري لا يأخذان بها لانهما لا يهتمان بالحالات الفريدة الحدوث او الجماعات الاجتماعية الصغيرة جداً ، فطبيعة دراسة تخصصات علم الاجتماع تحدد نوع المنهج الذي تستخدمه في الدراسة والبحث فالمجرم الذي يقوم بعمليات اجرامية رهيبة وبشعة يصعب دراسته عن طريق المقبلة او الاستبيان بل تسهل دراسة حالته عن طريق الملاحظة بالمعايشة مع الاعتماد على الوثائق والسجلات الرسمية الصادرة من دوائر الشرطة او السجن او المستشفى او الاصلاحية ، وفي هذه الحالة يركز الباحث على الجانب الاجتماعي والنفسي وأسباب انحراف أو احتراف المبحوث لهذا السلوك الجرمي .

لذلك لا تشجع مثل هذه الدراسات الباحث على تعميم نتائج بحثه على جميع المجرمين أو المنحرفين لأن لكل حالة خصوصيتها وحيثياتها وظروفها التي أثرت على أنحراف او احتراف المبحوث .

كذلك علم النفس الاجتماعي عندما يدرس التنشئة الاجتماعية لبعض الأفراد المتفوقين مدرسيا داخل المدارس الابتدائية او دراسة الصفات الفريدة التي يتمتع بها القائد الفذ المؤثر على اتباعه بشكل فاعل وقوى ، ان مثل هذه المواضيع تتطلب متابعة المبحوث من ميلاده الى وقت قيام دراسة حالته المرضية ،لذلك يبدأ الباحث بجمع المعلومات الشخصية والمؤسسة الاجتماعية والنفسية والتربوية والاقتصادية خلال تلك الفترة الزمنية لهذ السبب سميت هذه الطريقة - احيانا - بتأريخ الحالة التي من خلالها يبحث الباحث عن تأريخ حياة المبحوث الشخصية كعلاقته الاجتماعية بافراد اسرته واصدقائه في المدرسة والحي ومتابعة هواياته ونوع تأسيسه ونوع العقوبات والمكافآت التي حصل عليها من أفراد اسرته ومعلميه في المدرسة ومعرفة ميوله واتجاهاته من خلال مواقفه الاجتماعية ، وعن هذه السبل تظهر للباحث وقائع واحداث سلوكية متكررة في اكثر من وضعية وعلاقة وموقف اجتماعي واحد ، ومن هذه التكرارات يستخرج الباحث ملاحظات تكون بمثابة متغيرات يختبر درجة

علاقتها بسلوك المبحوث المنحرف وما هي المؤثرات المباشرة وغير المباشرة على انحراف الفرد والعوامل التي تؤثر على استمرارية انحرافه .

نفهم من ذلك ان هذه الطريقة تقتصر على حالات فريدة وليست شائعة ولا تشمل عدداً كبيراً من المبحوثين ، فهي إذاً احدى مناهج نظريات قريبة المدى التي تهتم بابعاد نظرية محدودة وغير قابلة للتعميم على جميع المجتمعات الانسانية وعلى كافة الازمنة ، لان مؤثرات الحالات الفريدة سواء كانت شاذة ام نادرة الحدوث – فإنها مختلفة ومتنوعة ومتغيرة من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية الى أخرى .

معنى ذلك ان اهمية وفائدة هذه الطريقة محدودة ومقتصرة على افراد معدودين معينين الا انها مفيدة جداً في دراسة الحالات الفريدة والمشاكل الاجتماعية والنفسية المستعصية التي تعالج داخل المؤسسات الاصلاحية وتساعد الباحث العملي على التوغل في حالات اجتماعية – نفسية محدودة الانتشار داخل المجتمع وتساعد المصلحين الاجتماعيين بتشخيص اسباب الأمراض الاجتماعية والنفسية .

تستخدم هذه الطريقة تحليل المضمون كآلية منهجية لتحليل الظواهر الاجتماعية والانماط السلوكية التي لا يستطيع الباحث الوصول الى مصادرها البشرية بسبب وفاتها او بعدها الجغرافي او علو موقعها الوظيفي – المهني كالقائد او الزعيم او الرئيس – كذلك يذهب الباحث الى استخدام الوثائق والمستندات والمذكرات والمحاضرات ومحاضر الجلسات والخطب والمقالات والارشيف والصحف والرسائل الخطية من أجل الوصول الى معلومات أكيدة واصلية تمكنه من الوصول الى كتابة بحث علمي موضوعي .

في الواقع لا يدرس هذا التحليل السلوك الانساني بشكل مباشر بل بشكل غير مباشر، اي عن طريق مصادر غير بشرية ، والفرق بين هذا التحليل والمنهج التاريخي هو انهما يستخدمان نفس المصادر لكن الفرق الجوهري بينهما هو ان هذا التحليل يدرس معطيات وانتاجات السلوك البشري للافراد المعاصرين الذين هم على قيد الحياة او الذين توفوا حديثا وفي بعض الحالات لا يستخدم العناصر البشرية كأساس

بل يدرس اتجهات وسائل الاتصال بالجماهير التي يخطط لها القادة او الرؤساء ، فمثلاً تحليل سلسلة مقالات في صحيفة يوميه معينة او تحليل برنامج يذاع من المذياع او يقدم على الشاشة الصغيرة (تلفزيون) او سلسلة افلام سينمائية .

اما كيفية تحليل نصوص وعروض هذه الافلام والمقالات فإنه يتم من خلال استخدام العبارات والرموز والتعليقات المتضمنة والمتكررة وربطها بعنوان الموضوع او بصفات شخصية القائل وبالمحيط الاجتماعي الذي يعيشه والفترة الزمنية التي حدثت بها ، فخطب القائد مثلا في مناسبة وطنية ، من الممكن تحليلها من خلال تكرار العبادات والاشارات والتلميحات الى جوانب هذه المناسبة وعلاقتها بالاحداث الاخرى وشخصيته الوطنية والقيادية وملاحظة الاتجاه الفكري والسياسي الذي يتضمنه خطابه وربط كل هذا بالاحداث والمؤثرات التي حصلت مع موضوع خطابه.

مثال آخر : لنفترض أن أحد لمصلحين الاجتماعيين القى كلمة في اجتماع عام حول الحرية والمساواة في المجتمع واراد الباحث معرفة مدى إيمان هذا المصلح بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع ودرجة صدق هذا المصلح بالمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع وحقيقة قوله بتحرر المرأة في المجتمع . فيستطيع هذا الباحث ان يلاحظ كم مرة تكررت عبارة الرجل والمرأة او الزوج والزوجة ما هو الدور الاجتماعي الذي نسب اليها هذا المصلح وما هي طموحاته لهذه الادوار في البناء الاجتماعي وعلاقة كلامه بمركزه المهني واتخاذ القرارات المهمة وربطها بثقافته العامة .

على سبيل المثال لا الحصر ، قام كل من روبرت ستاين وباربرابولك ببحث عن طلبة جامعة وين الرسمية في ولاية ميتشيغن – امريكا حول التمايز الجنسي بين الذكور والاناث في المجتمع الامريكي ، فاخذا عينة من الطلبة (ذكور واناث) بشكل متساو ووزعا عليهم استمارة استبيان تتعلق بتحديد آرائهم حول محاسن دور الرجل والمرأة في المجتمع الامريكي وطلبا ايضاً من الإناث تسجيل الميزات الحسنة والسيئة للذكور والاناث، وبعد جمع المعلومات وتصنيفها وتبويبها حللا عبارات المبحوثين وما تتضمن من معانٍ اجتماعية رابطين ذلك بدور المبحوث الجنسي فوجدا ما يلي :

الميزات الحسنة لدور الرجل من منظور المرأة :

١- يأخذ راتبا اعلى من الاناث .

٢- يتمتع بفرص عالية من التعليم .

٣- لا يقوم بالمهام المنزلية .

٤- صاحب الكلمة داخل المنزل .

٥- يتمتع بمسؤولية أقل من المرأة في تربية الابناء .

٦- اكثر استقلالاً من المرأة .

٧- اكثر تحركاً على التدرج الاجتماعي .

٨- سريع في إتخاذ المبادرات .

٩- ذو اهتمام قليل بمظهره الخارجي .

الميزات الحسنة لدور المرأة من منظور الرجل :

١- غير مطلوبة لخدمة العلم (الخدمة العسكرية)

٢- غير مجبرة على العمل .

٣- لا توجد لديها مسؤولية مالية أمام الاسرة .

٤- ضغوط العمل عليها أقل من الرجل

٥- لها حرية اكثر من الرجل بالافصاح عن عاطفتها .

٦- أقل مبادرة من الرجل في اتخذ القرارات .

٧- لا تمارس استخدام القوة مع الآخرين .

٨- يقوم الرجل بحمايتها .

٩- ذات تأثير كبير في تربية الاطفال .

الميزات السيئة لدور الرجل من منظور المرأة :

١- مطلوب للخدمة العسكرية .

اخيرا إن هذا التحليل لا يواجه المبحوثين وجها لوجه ، انما يستخدم معطياتهم الفكرية والسلوكية والمنطقية ويستقصي الحقائق ويحللها ويبني عليها احكاما علمية مترابطة مع البيئة الاجتماعية واحداثها وشخصياتها رابطا كل ذلك بالفترة الزمنية لدراسته .

هوامش الوحدة

1- Blalock , Hubert . 1960 " Social Statistics" Mc Graw - Hill Book & New York ., P.4 .

2- Ibid., P. 7 .

٣- فرجاني ، نادر ١٩٧٤ « إستخدام الاساليب الرياضية والاحصائية في العلوم الانسانية » مجلة عالم الفكر ، المجلد لرابع ، العدد الرابع ، الكويت ، ص ٢٢.

٤- السيد فؤاد البهي ١٩٧٩ « علم النفس الاحصائي » دار الفكر العربي ، مصر ، ص١٠٥ .

٥- المرجع السابق ، ص ١٠٨ .

٦- هيكل ، عبد العزيز ، ١٩٧٤ ، « مبادىء الاساليب الاحصائية » دار النهضة المصرية – القاهرة – ص ٣٨٧ – ٣٨٨ .

7- Rosenberg , Mores , 1978 , " Extraneous Variables " Social Research ieds. , John Bynner etal , England , Open University Press , P. 266 .

8- Ibid , P. 267 .

9- Ibid., P. 267

10- Rosenberg , Morris , 1968 " The logic of survey Analysis " Basic Books Inc., Publishers New York P.P. 3 - 21 , 23 - 31 , 40 - 49 .

11- Blalock , tlubert Jr. 1970 " An Introduction to social Research " Prentic - Hall , Inc. Englewood P. 77 .

١٢- السيد ، فؤاد البهي ١٩٧٩ « مبادىء الاساليب الاحصائية» ص ٣٨٧ – ٣٨٨ .

١٣- المرجع السابق ، ص ٣٩٩ .

14- Babbie , Earl. 1973 " Survey Research Method" Wedsworth Publishing Co. Inc. PP. 41 - 50 .

15- Moser , C.A. and Kalton , G. 1975 : Survey Methoods in Social Investigation Heinewon Educational Bools . London , PP. 1 - 9 .

16- BAbbie , Earl , 1973 , P.43 .

17- Ibid ., P. 44 .

18- Ibid., P. 58 .

١٩- عمر، معنى خليل ، ١٩٩٠ « انشطار المصطلح الاجتماعي » مطابع التعليم العالي - الموصل ص ١١٨ - ١٢٤ .

٢٠- الخشاب، مصطفى ١٩٧٧ ، « علم الاجتماع ومدارسه » مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ص ٣١٧ - ٣١٨ .

21- Coser , Lewis A. 1971 " Mosters of Sociological thought " Harcourt Brace Jojarouich inc. New York P. 95 .

22- Smelser , Neil J. 1971 " Alexi de Toqueville Comparative Methods in Sociology " ied., Van Vallier , University of California , Berkeley P.P. 20 - 23 .

23- Cooley , charles Horton 1971 " Primary Growps" Marcelle Truzzi (ed.) Sociology , Random House , Naw York , P. 278 .

24- Tonnies , Ferdinand , 1971 " Gemeins chaft and Gesellschaft" Marcello Truzzi (ed.) Sociology , Random House , New York P.P. 150 - 152 .

٢٥- الزلباني ، محمد ١٩٧٢ « المدخل للنظم الاجتماعية » الجزء الاول المطبعة العالمية - القاهرة - ص ١١١ - ١١٥ .

٢٦- المرجع السابق ص١٥ .

٢٧- المرجع السابق ، ص ١٦ .

28- Sorokin , Pitirim , 1967 " Causal - Fanctional and logico- Meaningful integration Denerath M.F. (eds.) system . change and conflict Free press New York , P. 110 .

29- Bendix , Reinhard , 1970 " Preconditions of Development : Comparative perspeetive " Etzioni , Emitai and et (eds.) little Brown and Co. Boston , P.P. 311 - 316 .

30- Roth , Guenther 1971 " Max Weber's Comparative Approaeh and Historical Typdogy " Free , New York P. 23 .

31- Abrahmson , Mark. 1969 : Correlation of political Complexity " American Sociological Review 35 October P.P. 690 - 701 .

32- Olsen , Marvin , 1968" Maltivariate Analysis of National Political Development : American Sociological Review 33 October P.P. 699 - 711 .

33- Poter , John , 1970 " Some observations on Comparative Studies " Dannis P. Focess and Stephen Richer (ed.) Stratiges of Socral Rescarch , Prentice - Hall Inc. Englewcod P. 150 - 154 .

٣٤- عثمان حسن ، ١٩٦٧ ، « منهج البحث التأريخي » دار المعارف بمصر ص. ١٦٥ - ١٦٧ .

٣٥- بوبر ، كارل « عقم المذهب التأريخي » ترجمة عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف الاسكندرية ، ص ١٦ - ١٩ .

٣٦- فان دلين ، ديوبولد ١٩٦٩ ، « مناهج البحث » ترجمة محمد نبيل نوفل واخرون ص ٢٩٣ .

٣٧ - قاسم، محمود ، ١٩٦٩ ، « المنطق الحديث ومناهج البحث » مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة - ص ٤١٧ .

٣٨- النكلاوي ، أحمد ١٩٧٦ « مختارات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا» دار النهضة العربية - مصر ص ١٢٧ .

٤٠- عمر ، معن خليل ١٩٧٨ « نقد الفكر الاجتماعي المعاصر » مطبعة دار النجاح الجديدة - الدار البيضاء ، ص ٤٦ - ٤٧ ، دار الافاق الجديد بيروت ، ط ٢ .

٤١- تيماشيف ، نيقولا ١٩٧٧ « نظرية علم الاجتماع» ترجمة محمود عوده واخرون ، دار المعارف ، مصر ، ص ١٠٤ .

٤٢- المصدر السابق ، ص ٧٤ .

٤٣- دي بور ١٩٣٨ « تاريخ الفلسفة في الاسلام » ترجمة محمد عبد الهادي ابو ريدة ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

٤٤- كوستاتينوف وآخرون « المادية الديلكتيكية » ترجمة فؤاد مرعي وآخرون ، دار الجماهير ، بيروت ، ص ١٨٨ .

45- Polk and Stain - 1972 " Is the Grass on the other side Green costantina Safilies Rothschild (ed.) Toward a Sociology of women. press college publishing Leyington , P.P. 16 - 19 .

مراجع اضافية

١- صفوت ، محمود محمد ١٩٦٢ ، « مراحل البحث الاحصائي » مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ص ٤٨٩ - ٥٠١ .

٢- سرحان ، أحمد عبادة ١٩٦٦ « مقدمة في طرق التحليل الاحصائي » دار الكتب الجامعية - القاهرة ص ١٣٣ - ١٣٩ .

٣- الراوي ، خاشع ١٩٧٢ ، « المدخل الى الاحصاء » مطابع جامعة الموصل ، ص١٧٥ - ١٧٨ .

٤- المشهداني ، محمود ١٩٧٥ « من مراحل الطريقة الاحصائية » مطابع جامعة بغداد ص ٧٤ .

(كا^٢)

توزيع (كا^٢)

قيم المتغير (كا٢) مبوبة تبعا لدرجات الحرية (د) ، واحتمال تخطيها بطريق الصدفة ٠,٠٥ ، ٠,٠١

$$ص = \frac{(كا^{٢})^{\frac{د}{٢}-١} \; هـ^{-\frac{كا^{٢}}{٢}}}{١^{\frac{د}{٢}} \left[\frac{د}{٢}-١\right] ١}$$ معادلة توزيع (كا^٢)

م = المساحة المهشرة (مساحة الذيل اليمين) = مستوى الاحتمال = $١ - \int_{صفر}^{كا^{٢}} ص.\, د\, كا^{٢}$

الاحتمال (م) / درجات الحرية (د)	٠,٠١	٠,٠١	الاحتمال (م) / درجات الحرية (د)	٠,٠١	٠,٠١
١	٣,٨٤١	٦,٦٣٥	١٦	٢٦,٢٩٦	٣٢,٠٠٠
٢	٥,٩٩١	٩,٢١٠	١٧	٢٧,٥٨٧	٣٣,٤٠٩
٣	٧,٨١٥	١١,٣٤٥	١٨	٢٨,٨٦٩	٣٤,٨٠٥
٤	٩,٤٨٨	١٣,٢٧٧	١٩	٣٠,١٤٤	٣٦,١٩١
٥	١١,٠٧٠	١٥,٠٨٦	٢٠	٣١,٤١٠	٣٧,٥٦٦
٦	١٢,٥٩٢	١٦,٨١٢	٢١	٣٢,٦٧١	٣٨,٩٣٢
٧	١٤,٠٦٧	١٨,٤٧٥	٢٢	٣٣,٩٢٤	٤٠,٢٨٩
٨	١٥,٥٠٧	٢٠,٠٩٠	٢٣	٣٥,١٧٢	٤١,٦٣٨
٩	١٦,٩١٩	٢١,٦٦٦	٢٤	٣٦,٤١٥	٤٢,٩٨٠
١٠	١٨,٣٠٧	٢٣,٢٠٩	٢٥	٣٧,٦٥٢	٤٤,٣١٤
١١	١٩,٦٧٥	٢٤,٧٢٥	٢٦	٣٨,٨٨٥	٤٥,٦٤٢
١٢	٢١,٠٢٦	٢٦,٢١٧	٢٧	٤٠,١١٣	٤٦,٩٦٣
١٣	٢٢,٣٦٢	٢٧,٦٨٨	٢٨	٤١,٣٣٧	٤٨,٢٧٨
١٤	٢٣,٦٨٥	٢٩,١٤١	٢٩	٤٢,٥٥٧	٤٩,٥٨٨
١٥	٢٤,٩٩٦	٣٠,٥٧٨	٣٠	٤٣,٧٧٣	٥٠,٨٩٢

المصدر : Practical Business Statistics by Frderick E. Croxton and Dudley J. Cowden (1960)

الوحدة الخامسة

العيّنات

أ/ ٥ طبيعة العينات

ان موضوع العينة ليس جديداً في البحث العلمي ، فقد استخدمت في العلوم الزراعية لمعرفة كمية الانتاج الزراعي للمساحات الزراعية الكبيرة قبل حصد الغلة المزروعة فيه ، واستخدمت أيضاً في معرفة كمية الصوف عند الأغنام قبل جزها ، واستخدمت كذلك في الدراسات الغابوية لمعرفة عدد أوراق الاشجار على اغصانها قبل سقوطها ، ويتم ذلك عن طريق أخذ مجموعة صغيرة (نسبة معينة) من الكل لمعرفة صفات الأصل ومعطياته العامة والخاصة ، وهذا لا يرجع الى كسل او تقاعس الباحثين ، بل يرجع الى صعوبة دراسة الكل ، أو الأصل، خلال فترة زمنية محدودة ، ومن قبل عدد قليل من الباحثين إضافة إلى الكلفة المالية الكبيرة التي تحتاجها ، لذلك اتجه البحث العلمي إلى استخدام العينة في البحوث الميدانية الحقلية من أجل التوصل إلى معرفة صفات الأصل ومعطياته العامة والخاصة.

أما في علم الاجتماع فالوضعية متشابهة مع بعض حالات العلوم .. وبعضها الآخر أكثر تعقيداً من الظواهر التي تدرسها هذه العلوم لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة باستمرار والعوامل الخارجية المؤثرة عليها مختلفة من مكان إلى آخر، ومن

زمان إلى آخر، إضافة إلى العوامل الداخلية للظاهرة حيث أنها تختلف باختلاف خلفياتها وتفاعلاتها المتداخلة ومكوناتها المتعددة كل ذلك، يتطلب من دارس الظاهرة الاجتماعية أن يحيط بكل جوانبها ومكوناتها ومؤثراتها الداخلية والخارجية.

فدراسة ظاهرة اجتماعية يعيشها عدد كبير من الأفراد وتتفاعل مع ظواهر اجتماعية أخرى محيطة بها ليس بالأمر الهين لأنه لا يمكن دراستها بشكل مجرد ولا يمكن فهمها بكامل ارتباطاتها وجزيئاتها وشموليتها بواسطة عدد قليل من الباحثين لديهم إمكانية مالية متواضعة ووقت محدد ، لذلك يضطر الباحث الاجتماعي إلى أن يأخذ عينة ممثلة أصدق تمثل لجميع ، أو لمعظم صفات مجتمع الأصل ، أي إن هذه العينة تكون بمثابة النموذج الصحيح والصادق للمجتمع الأصل، بيد أن استخراج هذا النموذج الصحيح والصادق (العينة) من مجتمع الأصل ليس بالأمر السهل بل يخضع إلى إجراءات وطرق علمية لا يمكن تجاهلها او اهمالها او تركها. إن طريقة سحب العينة لا تخضع لرغبات ، أو لأهواء الباحث إذ يوجد فرق كبير بين (سحب) العينة و(أخذ) العينة ، فالاولى تعني إعطاء فرص متكافئة ومتساوية لكل وحدة اجتماعية (قد تكون فرداً ، أو أسرة ، أو جماعة ، أو حزباً سياسياً أو مساحة جغرافية محددة في مجتمع الأصل حتى تكون ممثلة للعينة. ويتم ذلك عن طريق القرعة ، أو عن طريق استخدام الجدول العشوائي ، وبهذه الطريقة يستطيع الباحث أن يحصل على نموذج مصغر وصادق لجميع صفات مجتمع الأصل ، الا أن هذه الطريقة تتطلب معرفة صفات مجتمع الأصل قبل سحب العينة وتحديد نسبتها منه ، ودرجة تكرارها ، ومن ثم يتم سحب عينة ممثلة لوحدات مجتمع الأصل ، بينما أخذ العينة لا يسمح الباحث للوحدة الاجتماعية أن تتمثل بشكل متساو ومتكافىء بأن يقع الاختيار عليهم لكي يمثلوا في عينة البحث ، أقول يكون اختيار الوحدات الاجتماعية خاضعاً للاعتبارات الكيفية والاعتباطية التي يمارسها الباحث نفسه ، أي أن الباحث لا يأخذ وحدات عينة الدراسة حسب الطريقة العشوائية بواسطة الجدول العشوائي او القرعة وهذا غير وارد في البحث العلمي، الا إننا نوضح للطالب الفرق بين عملية «سحب» العينة و «أخذها» لكي لا يقع في خطأ علمي جسيم .

نفهم من ذلك ان موضوع العينة يعني انعكاساً شاملاً لصفات مجتمع الأصل انما بشكل مصغر، ويعني ايضا نسبة ثابتة مأخوذة من مجتمع الاصل ، وهذه النسبة

تساعد الباحث بالوصول الى مجتمع الدراسة وبالوقت ذاته تقدم له قواعد للتنبؤ عن مستقبل الظاهرة او المشكلة المدروسة ، فهي (العينة) جزء محدد كماً ونوعاً يمثل عدداً من الافراد يحملون نفس الصفات الموجودة في مجتمع البحث (على شرط أن تتاح الفرص لكل فرد أو وحدة اجتماعية من مجتمع الأصل لأن يقع عليه الاختيار فيكون ضمن العينة دون تدخل أو تحيز او تعصب الباحث). أقول إعطاء فرص متكافئة لجميع افراد (أو وحدات اجتماعية) مجتمع البحث الذين يقع عليهم الاختيار ، وسبيل الباحث في هذه العملية هو المحافظة على موضوعية سحب العينة بطريقة سليمة وعلمية .

على سبيل المثال لا الحصر ، اذا اراد احد الباحثين دراسة رأي الافراد في منطقة (أ) من مدينة (س) حول البرامج التلفزيونية من احدى قنوات التلفزيون ، فإنه سوف لا يدرس جميع الافراد الذين يسكنون في منطقة (أ) لان ذلك يأخذ وقتاً طويلاً ويحتاج إلى كمية كبيرة من المال ، وعدد كبير من الباحثين والمساعدين وعدم قدرته على توجيه اسئلة دقيقة ، وإمكانية الوصول إلى جميع أفراد مجتمع البحث ، واختصاراً للوقت والجهد والمال فإنه يأخذ عينة صغيرة ممثلة تمثيلا صحيحا لأفراد مجتمع منطقة (أ) ويأخذ رأيهم في البرامج التلفزيونية المقدمة ومعرفة أي منها يتصف بالتشويق وأي منها ذي فائدة ثقافية وأي منها يساعد الناس على قضاء وقت فراغهم والاستفادة منه وأي منها يتصف بالسطحية الثقافية او الفنية وما شابه ذلك .

وفي ضوء هذا الفهم يتوجب على الباحث معرفة حجم سكان منطقة (أ) أجمع والحصول على خارطة المنطقة ، بعدها يحدد نسبة معينة تمثل حجم عينة بحثه تسحب من مجتمع دراسته على شرط ان تتناسب مع قدرته العملية وامكانياته الحقلية والزمنية لكي تعكس جميع صفات فئات مجتمع البحث بشكل صادق ومتناسب ، هذه هي الخطوة الاولى لتحديد مفهوم العينة وطبيعتها ، ومن أجل التعمق في طبيعة العينة اوضح صفات العينة الجيدة لتمييزها عن العينة غير الجيدة .

تتصف العينة الجيدة بانها تتيح الفرص لكل وحدة اجتماعية من مجتمع البحث بأن تكون ضمنها ، اقول اعطاء فرص متكافئة لجميع وحدات (فرد او اسرة او حزب سياسي او جماعة او منطقة سكنية) مجتمع البحث بان تشمل في عينة البحث ويتم هذا عن طريق استخدام الطريقة العشوائية (القرعة او استخدام الجدول العشوائي الخاص والموجود في نهاية هذا الفصل) بحيث تعكس العينة نفس صفات مجتمع البحث وبنفس نسبة تمثيلها في ذلك المجتمع. وتعرّف الباحث على حاجات وحداتها بسهولة واذا تم ذلك فإنه يستطيع الوصول الى درجة غالية من الثقة في نتائج بحثه ، لانها (العينة الجيدة) سوف تقدم له معلومات غنية بالأفكار والأراء يستطيع استخدامها لبرهنة فرضيات بحثه وهذا بدوره يؤدي الى اعطاء ثقة عالية لنتائج بحثه.

أخيراً ، إذا كانت العينة سهلة الوصف وسهلة السحب من مجتمع الاصل فسوف تساعد الباحث على تقدير التوقعات السلبية للبحث .

هذه النقاط توضح العينة الجيدة وخلاف ذلك تكون من النوع غير الجيد، اقول لا تمثل مجتمع الأصل .

وما دمنا بصدد طبيعة العينة أرى ضرورة توضيح مصطلحين اساسيين هما «وحدة العينة» التي تكون على شكل ربات منازل ، أو عمال أو طلبة أو أطباء أو جماعات أو مناطق سكنية، والشيء الذي يستوجب على الباحث الاجتماعي أن يحدده قبل سحب عينة بحثه. ما هي وحدة العينة في هذا المثال (الطلاب والطالبات)، وهنا عليه أن يحدد ماذا يعني بالطالب الجامعي، أو لطالبه الجامعية، فمثلا يعني الطالب الجامعي الفرد المسجل فعلا في سجلات الجامعة ومستمرا في دراسته ويحضر امتحانات دروسه ومشترك في انشطة الجامعة اللاعلمية كالانشطة الرياضية او الفنية او السياسية او الفكرية او الادبية ولا تشمل تحديد هذه الوحدة (الطالب والطالبة) الطلبة المنقطعين عن الدوام او المفصولين او المؤجلين، ويخضع لهذه الوحدة الطلبة الاجانب وابناء البلد على السواء (ارجو ان يميز الطالب بين تحديد

الوحدة والتحديد الاجرائي للمفاهيم، اذ ان التحديد الاول لا يعني تحديد مفهوم دراسي بل توضيحاً لوحدات عينية البحث، والفرق كبير بين المفهوم الاجرائي والوحدة الدراسية .

اما المصطلح الثاني فهو « اطار العينة» الذي يعتمد قائمة اسماء المبحوثين او السجلات الرسمية الخاصة بجميع وحدات مجتمع البحث على أن تكون هذه القوائم خالية من الشطب والحذف وجديدة (حديثة) في تسجيلها وغير فاقدة لبعض الاسماء او مكرره لبعضها الآخر، وعادة تكون منظمة حسب نسق معين، إما حسب تسلسل الحروف الابجدية او حسب مراكزهم المهنية الوظيفية (اذا كانوا في مؤسسات رسمية) أو حسب مناطق سكناهم وما شابه .

ب/ ٥ حجم العينة والمؤثرات العامة عليها

ذكرت في المبحث السابق صعوبة دراسة مجتمع الاصل باكمله الذي يؤدي ذلك الى أخذ عينة محدودة وممثلة لطبيعة وحدات مجتمع البحث، لكن السؤال الذي قدم نفسه أمام الباحث هو: ما هو حجم العينة المراد سحبها؟ هل يجب أن يسحب ٥٪ أو ١٠٪ أو ٣٠٪؟ اقول ما هي النسبة المئوية التي يسحبها من حجم مجتمع الاصل ؟ في هذه المرحلة الميدانية يكون الباحث قد عرف حجم مجتمع الاصل لكنه لا يعرف وحدات دراسته وكم عددها. وهنا يبرر سؤال آخر مفاده كم وحدة من وحدات مجتمع البحث يحتاجها لان تكون في عينة بحثه ؟ يمكن الاجابة على هذا السؤال من خلال معرفة ماذا سوف يعمل بنتائج عينة بحثه ، يقول الاستاذ بلالوك (أحد أعلام الإحصاء الاجتماعي في أمريكا في الوقت الراهن) في هذا الخصوص: «ان الخطوات الاولى التي يجب أن يقوم بها الباحث من أجل تحديد حجم عينة بحثه هي ما يلي :

١- تحديد مستوى اهمية الاختيار او تشخيص طموح الباحث في تقنين مستوى الثقة لكي يوضح متى يستطيع رفض فرضية العدم .

٢- تحديد درجة الدقة [١]

ويضيف الاستاذ سلونم الى ما تقدم فيقول في هذا الخصوص « ان الخطوات الاساسية لتمديد حجم العينة تتطلب مَا يلي :

١- تحديد درجة الدقة المنتقاة من قبل الباحث.

٢- تحديد متغيرات البحث التي يريد الباحث شمولها في عينة بحثه .

٣- نوع العينة التي سوف يستخدمها في بحثه (٣) ويضرب سلونم مثال على ذلك فيقول انه يمكن تقدير وسط العينة ضمن درجة من الدقة بمستوى ١ر٠ مع استخدام ثقة ذات درجة ٩٥ر٠ لكن المشكلة التي تظهر هنا هي كيف يعرف الباحث وسط العينة والانحراف المعياري للمجتمع العام والخطأ المعياري وهو لم يحصل بعد على معلومات ولم يجمعها وليس لديه تفاصيل عن مكونات مجتمع الاصل » يقترح الاستاذ بلالوك ثلاث حالات تعالج مثل هذه المشكلة وهي ما يلي :

١- الاستعانة بخبير احصائي يساعد الباحث في تقدير الانحراف المعياري لمجتمع الاصل .

٢- او الاستفادة من خبرات الدراسات السابقة حول حجم العينة وعلاقته بحجم مجتمع الاصل .

٣- او اقامة دراسات استطلاعية اولية قبل القيام بالدراسة الميدانية (٣) اما المعادلة المختصة بتحديد حجم العينة من مجتمع الأصل فهي ما يأتي

وسط العينة + ١,٩٦ الخطأ المعياري

$$\text{معادلة الخطأ المعياري} - \frac{\text{الانحراف المعياري لمجتمع الاصل}}{\text{الجذر التربيعي لعدد افراد العينة}}$$

افترض بلالوك قدرة قيمة الخطأ المعياري ٣٥,٠ وطالما قدرنا درجة الدقة مسبقا وهي + ١,٠ علما بان قيمة وسط العينة ما زال مجهولا او =

$$\frac{\text{الجذر التربيعي لعدد افراد العينة}}{}$$

$$\text{الجذر التربيعي لعدد أفراد العينة} = \frac{\text{٩٦ر (٥ر٢)}}{\text{١ر٠}} = \text{٤٩}$$

عدد افراد العينة هو ٢,٤٠١

أخيراً يقول بلالوك أن هذه النتيجة ليست لها قيمة لأنها اعتمدت على التقدير الشخصي في تحديد الخطأ المعياري. هذه العملية سماها بلالوك «بالخطأ المعياري للتقدير».

بعد هذا التوضيح انتقل إلى ذكر أهم العوامل التي تؤثر على تحديد حجم العينة (ليس إحصائياً) وهي ما يلي:

١- تجانس وحدات مجتمع البحث في صفاتها وعناصر مكوناتها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، إذا أراد أحد الباحثين دراسة نوع وطبيعة التنشئة الاجتماعية في مجتمع عمالي قيمي فعليه أن يختار منطقة يسكنها العمال والكسبة الذين يمتهنون مهنة العمل في المصانع والمعامل ويكونوا ذوي انحدار طبقي واجتماعي واحد. فإذا كانت هذه الصفات العامة المتوفرة في تلك المنطقة العمالية فلا بأس أن تكون عينة البحث صغيرة لأن هناك انسجاماً في صفات الوحدات الاجتماعية لمجتمع البحث وهذا مما لا شك فيه يساعد الباحث على تحليلها وتقلل من الجهد المبذول في عملية جمع المعلومات وتقلل أيضاً من صرف المال المخصص للدراسة وتقلص من عدد الباحثين. وسوف يحدث عكس ذلك عندما تكون صفات مجتمع البحث غير متجانسة، أي عندما يكون هناك عمال وفلاحين وموظفين وأطباء، وفي هذه الحالة يتحتم عليه أن يأخذ عينة كبيرة الحجم أو يتحدد حجم العينة بمدى اختلاف أو تجانس وحداتها. فكلما قل الاختلاف وضؤل التفاوت بين وحداتها جاز أن ينقص حجم العينة. وإذا اشتد التفاوت لزم زيادة حجمها، وتبعاً لذلك يقل خطر عامل الصدفة كلما كبر حجم العينة ويزداد احتمال الوقوع في مجال الصُدفة كلما صغر حجمها.

٢- عدد البحوث السابقة التي تناولت نفس موضوع البحث، حيث تساعد الباحث التعّرف على حجم العينات التي استخدمت ومدى تجانس أو عدم تجانس مجتمعات دراساتهم والنتائج التي توصلوا إليها خلال تلك العينات التي استخدموها. أي أن البحوث السابقة تساعد الباحث على تسليط الضوء

على المشاكل التي واجهوها في تحديد عيناتهم.

٣- نوع العينة المستخدمة بالدراسة، فإذا كانت من النوع العشوائي فسوف تعمل على تسهيل عملية تحديد حجم العينة أكثر من الطبقية أو المركبة، لأن العينة التي تكون طرق تطبيقها بسيطة وذات متطلبات عملية وواضحة فإنها تسهل على الباحث تحديد عينة بحثه والعكس صحيح.

٤- كمية المال المخصص للبحث، فإذا كانت كمية المال كبيرة فإن ذلك يساعد الباحث على سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.

٥- الوقت المخصص للبحث، فإذا كانت الفترة الزمنية المخصصة للبحث طويلة فإن ذلك يساعد الباحث على سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.

٦- يؤثر عدد الباحثين المساهمين بالبحث على تحديد حجم عينة البحث. إذا كان عددهم كبيراً فسوف يساعد الباحث على سحب عينة كبيرة الحجم والعكس صحيح.

قبل أن انتقل إلى المبحث الثالث أود أن أوضح نقطة مهمة جديرة بالتناول وهي قائمة أسماء وحدات العينة أو خريطة المنطقة السكنية لوحدات مجتمع البحث أو سجلات ووثائق الوحدات التي تكون المهمة الرئيسية في بدء عملية سحب العينة، إذ قد تكون بعض الوحدات مفقودة من القائمة والتي يجب أن تتضمنها قائمة الأسماء وهذا يؤثر على موضوعية سحب العينة. أو أن تكون قائمة الأسماء غير كاملة. على سبيل المثال لا الحصر، إذا استخدم الباحث قائمة دفع الرواتب الشهرية لوزارة أو شركة أو معمل معين، فقد يكون هناك احتمال عدم تضمين هذه القائمة أسماء الموظفين الجدد. أو قد تتضمن تكرار بعض الأسماء فيما إذا تضمنت القائمة اسماء الموظفين والعمال الذين يقومون بعمل إضافي حيث يتكرر اسم الوحدة الاجتماعية أكثر من مرة واحدة، وإذا استخدم الباحث قائمة عنوانين الوحدات الاجتماعية التي قد يحتمل وجود أثر من وحدة اجتماعية واحدة في عنوان واحد، فإن ذلك يؤثر أيضاً على تحديد حجم العينة. أو قد يكون هناك فراغ في القائمة، أي يكون هناك رقم تسلسل لا يوجد أمامه اسم الوحدات الاجتماعية، أو قد تكون هناك

قائمة إسماء قديمة أو أنها تضمنت وحدات اجتماعية ماتت أو انتقلت إلى مكان آخر، أو أن القائمة متضمنة وحدات أجنبية لا تمثل وحدات مجتمع البحث.

جميع هذه الاحتمالات المتعلقة بقائمة الوحدات الاجتماعية الخاضعة للبحث تؤثر على درجة موضوعية سحب عينة البحث، لذا يتطلب من الباحث الانتباه إليها وعدم الوقوع فيها. وإذا حصل وأن سحب عينة ذات حجم كبير لا يوصله إلى نتائج دقيقة ولا يساعده على تعميم نتائج بحثه، وهذا يوضح مدى أهمية صدق ودقة وحدات قائمة إسماء الوحدات الاجتماعية.

أخيراً إن أخطاء العينة تعتمد على عددها(حجم العينة) وليس على حجم مجتمع البحث.

أنواع العينات

لكي يتوضح الأمر لدى القارىء عندما يتطرق لموضوع العينة وأنواعها، أرى ضرورة توضيح الحقيقة الآتية: إن الباحث الاجتماعي غير مخير في انتقاء نوع عينة بحثه، إنما العامل الفعّال في ذلك هو طبيعة مجتمع الأصل وليس رغبته في اختيار عينة معينة أو سهولة تطبيق نوع معين من العينات، فوجود قائمة أسماء جميع أفراد مجتمع الأصل أو وجود خريطة منطقة البحث يسهل استخدام أحد أنواع العينات الاحتمالية، وغياب قائمة الأسماء أو خريطة منطقة البحث يعسر الأمر عليه فيذهب إلى استخدام إحدى العينات غير الاحتمالية.

نأتي الآن إلى تصنيف العينات بشكل رئيسي إلى نوعين هما ما يلي:

١- العينات الاحتمالية.

٢- العغينات غير الاحتمالية.

تعني الأولى(العينات الاحتمالية) ما يلي:

أ- عدم معرفة أو تحكم الباحث في طريقة اختيار أفراد عينة بحثه.

ب- تمثل أصدق تمثيل للأفراد المسحوبين من مجتمع الأصل لأنها تعطي المجال لكل فرد لأن تكون له فرصة الدخول في عينة البحث.

جـ- تعطي للباحث تقديراً دقيقاً لاحتمال فشله أو نجاحه في البحث.

د- تساعد الباحث على تحديد حجم عينة بحثه.

هـ تساعد الباحث على تحديد وحدات البحث الاحتمالية.

أما العينات غير الاحتمالية فإنها تتصف بعكس صفات العينات الاحتمالية.

أ- العينة العشوائية

تعني اختيار الوحدات الاجتماعية بغير عمد لأنها تسمح لكل وحدة بأن تكون ضمن عينة البحث على أساس تكافؤ الفرص لجميع وحدات مجتمع البحث، ويتم ذلك بواسطة استخدام الجدول العشوائي أو القرعة.

ويستوجب على الباحث الذي يستخدم هذا النوع من العينات أن يهيء قائمة اسماء تضم جميع الوحدات الاجتماعية الخاصة بمجتمع الأصل، على أن يضع رقماً مستقلاً وخاصاً أمام كل وحدة في القائمة. بعد ذلك يذهب إلى الجدول العشوائي(الموجود في نهاية كل كتاب يتعلق في المنهج الإحصائي) ويضع اصبعه عشوائياعلى إحدى خانات الجدول فإذا وقع اصبعه على رقم من الأرقام عليه عندئذ أخذ الرقم من قائمة اسماء الوحدات الاجتماعية على شرط أن لا يزيد عدد أرقام العدد على الأسماء الموجودة في القائمة. أقول إذا كان عدد أفراد مجتمع الأصل ١٠٠ وحدة فإن هذه الرقم يتكون من ثلاثة أعداد، ويريد الباحث أن يسحب عينة تمثل ١٠٪ من مجتمع الأصل، فسوف تكون عينة بحثه تتألف من عشر وحدات فقط، وفي هذه الحالة يستعمل الجدول العشوائي عشر مرات لسحب أرقام تمثل عينة بحثه، وقد يستطيع أن يذهب إلى الأرقام الموجودة على شمال أو جنوب أو شرق أو غرب الرقم الأول الذي اختاره عشوائياً على أن لا ينسى في هذه الحالة عند استخدامه الجدول العشوائي أن يسحب رقماً لا يتعدى ثلاثة أعداد ولا يتعدى.الرقم ١٠٠ أي من الممكن أن يأخذ الرقم ١، ٢، ٣، ١٩، ٩٩، ١٠٠ وبهذه الطريقة

يضمن الباحث موضوعية بحثه في اختيار وحدات عينته ويضمن أيضاً عدم تمييزه أو تعصبه لأي وحدة اجتماعية معينة.

وهناك طريقة أخرى لسحب وحدات العينة بالطريقة العشوائية دون استعمال الجدول العشوائي، وهي كتابة جميع أسماء وحدات مجتمع الأصل على قصاصات من الورق وتطبيق كل قصاصة لكي تخص اسم الوحدة الاجتماعية المكتوبة عليها، ثم نخلط بعضها مع البعض وتوضع في كيس ومن ثم يسحب الباحث -لا على التعيين- عدد الأسماء التي تمثل حجم عينة بحثه دون معرفة أو مشاهدة أسماء الوحدات الاجتماعية أو التقصد في سحب احداها دون الأخرى.

وهناك طريقة ثالثة لسحب وحدات العينة بالطريقة العشوائية، وهي أن يعطي رقماً خاصاً لكل وحدة اجتماعية من مجتمع الأصل وتوضع هذه الأرقام على كرات صغيرة ثم توضع في إناء كروي ذي ثقب صغير في أسفله ثم يحرك الباحث هذا الاناء بشكل دائري إلى أن يقف فتسقط كرة واحدة تحمل رقماً واحداً من ثقب الإناء الكروي يمثل اسم واحد لوحدة اجتماعية واحدة، يكرر الباحث هذه العملية عدة مرات إلى أن يحصل على عدد وحدات العينة المطلوبة.

هذه الطرق الثلاث تساعد الباحث على سحب عينة بحثه بطريقة عشوائية بشكل موضوعي على أن يكون في ذهن الطالب أن الطريقة العشوائية لا تعني اختيار الوحدات بشكل اعتباطي كيفي كما يظن البعض بل بشكل غير متعمد وبإسلوب يضمن موضوعية سجب وحدات العينة.

ب- العينة المنظمة

تشترط هذه العينة تهيئة قائمة أسماء جميع وحدات مجتمع الأصل كاملة وحديثة لكي يضع الباحث رقماً مستقلاً وخاصاً أمام كل اسم في هذه القائمة، بعدها يشرع بسحب الوحدات المطلوبة على أن يكون سحب الوحدة الأولى حسب الطريقة العشوائية من الجدول العشوائي ولا يأخذ رقماً يزيد على عدد الوحدات الموجودة في القائمة. أي إذا كان عدد وحدات مجتمع الأصل يبلغ(٤٠٠٠) وحدة ويريد أن يأخذ ١٠٪ منها كعينة. في هذه الحالة يكون عدد وحدات عينته (٤٠٠)

بعدها عليه أن يسحب رقماً يتألف من أربعة أعداد أو أقل ومن الممكن أن يأخذ رقماً يتكون من عدد واحد مثل ٩ أو أي ر قم يتكون من عددين يبدأ من الرقم ١٠ وينتهي بالرقم ٩٩ أو رقماً يتكون من ثلاثة أعداد يبدأ بالرقم ١٠٠ وينتهي بالرقم ٩٩٩ أو رقماً من أربعة أعداد على أن لا يزيد العدد عن (٤٠٠٠) (وهذه العملية تشبه العملية التي يقوم بها الباحث في سحب العينة العشوائية) بيد إن هناك فرقاً جوهرياً يميز هذا النوع من العينات(المنظمة) عن العشوائية وباقي العينات وهي ما يلي:

١- **البعد العيني المحدد**: أي المسافة الثابتة بين الوحدات المسحوبة من مجتمع البحث لكي تكون في العينة المختارة ويستخرج هذا البعد بالطريقة الآتية: تحديد نسبة ثابتة ولنقل وقع الاختيار على أخذ ٢٪ واستناداً إلى المثال المطروح في هذه العينة فإن البعد العيني المحدد يكون كما يلي:

١٠٠	٢
٤٠٠	س
	٨=

$$\frac{٤٠٠ \times ٢}{١٠٠}$$

البعد العيني المحدد يكون ٨ في هده المثال.

٢- **الرقم المبتدىء**: أي يقوم الباحث باختيار رقماً واحداً بصورة عشوائية من الأرقام الواقعة بين ١و٨ وفي هذه الحالة يستطيع الباحث أن يهيء ثماني قصاصات من الورق ويضع على كل قصاصة رقماً واحداً غير متكرر في قصاصة أخرى، وتبدأ هذه الأرقام من ١ وتنتهي بالرقم ٨ ثم يطبقها أو يضعها في أغلفة ثم يسحب واحدة منها لتمثل الرقم المبتدىء، ولنقل على سبيل المثال أن القصاصة المسحوبة كانت تحمل الرقم ٥ بعدها يذهب إلى قائمة أسماء وحدات مجتمع الأصل ويأخذ اسماً يحمل تسلل رقم ٥ ليكون ضمن عينة بحثه بعدها يضيف الرقم ٨ إلى الرقم السابق فيصبح لديه الرقم ١٣ أي ٥+٨=١٣ ويذهب إلى قائمة الأسماء ويأخذ اسماً يحمل تسلسل

رقم ١٣ ليتمثل في عينة بحثه وبعدها يضيف الرقم ٨(الذي يمثل البعد العيني المحدد الثابت في عينة بحثه) فيكون المجموع ٢١ أي ١٣+٨=٢١ وبعدها يذهب إلى قائمة أسماء مجتمع الأصل ويبحث عن الاسم الذي يحمل تسلسل رقم ٢١ ليتمثل في عينة بحثه وهكذا إلى أن يتم سحب ٤٠٠ وحدة اجتماعية ويستمر على هذه العملية على أن لا يزيد الرقم المسحوب على الرقم ٤٠٠٠ الذي يمثل حجم مجتمع الأصل.

في الحقيقة أن هذه العملية أكثر انتظاماً وأكثر دقة وموضوعية وتفيد الباحث عندما يكون مجتمع بحثه كبيراً لأنه سوف يستغني عن استخدام الجدول العشوائي كل مرة يذهب لسحب وحدات عينة بحثه وبهذه الطريقة يقل جهد الباحث ويختصر وقته.

أما مساوىء هذه العينة فإنها توقع الباحث في أخطاء متكررة ومستمرة عندها يستخدم قائمة الوحدات الاجتماعية. فعلى سبيل المثال لا الحصر تكون الوحدات الاجتماعية التي تبدأ أسماؤها بالحرف ألف مثل إسماعيل أحمد أكرم أمل أمينة إبتسام إلهام أيمن. أو التي تبدأ بالحرف ميم مثل محمد محمود ماجد منى مها مضر موسى مي تكون لديهم فرصاً أكثر من الأفراد الذين يحملون أسماءاً تبدأ بالحرف ياء مثل ياسين ياسمين يسرى يزن كذلك الأسماء التي تبدأ بالحرف واو مثل وليد وهبي وجدي، الأمر الذي يوثر على موضوعية سحب عينة بحثه.

جـ- **العينة التدرجية:** لا يوجد مجتمع متجانس في فئاته الاجتماعية أو جماعاته العرقية أو الطائفية أو طبقاته الاقتصادية بل متباينة في حجومها ومواقعها داخله، بل حتى سكان المدن والتقسيمات الادارية للأقاليم داخل البلد الواحد لا تكون منسجمة، لكن على الرغم من عدم التجانس الذي يتضمنه المجتمع فإن كل جماعة أو فئة أو طبقة تكون مرتبة بشكل متناسق ومتراتب مثل جماعة الاساتذة في المجتمع الجامعي إذ هناك تراتب تسلسلي متناسق لمواقعهم الاكاديمية، وهي كالآتي: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد، مساعد أستاذ.

التراتب أو العسكري في الجيش أو التراتب الطبي عند الأطباء، هذا التراتب الهيكلي يكون متجانساً لكنه بنفس الوقت لا تكون جماعات هذه التراتبات الهيكلية متجانسة بعضها مع البعض الآخر لا في حجومها ولا مواقعها، وهنا يواجه الباحث الذي يريد أن يدرس إحدى الظواهر أو المشكلات الاجتماعية في المجتمع اشكالية سحب عينة تمثل عدم التجانس والتجانس في خواص وصفات المجتمع، وإزاء هذه الحالة يذهب الباحث إلى تطبيق نوع جديد من العينات يتناسب مع هذه الخصوصية الاجتماعية وهو نوع العينة التدرجية.

بدءاً بذلك يعمد الباحث إلى تصنيف صفات مجتمع البحث إلى جماعات أو فئات أو طبقات لكل جماعة تمثل صفة اجتماعية تختلف عن الجماعة الأخرى في صفاتها أو خواصها، أي تكون كل جماعة مستقلة عن الثانية بشرط أن لا يتكرر أحد أفراد جماعة معينة عند جماعة ثانية لأن ذلك يسيء إلى موضوعية البحث ودقة النتائج.

وبناءً على ما تقدم فإن سحب العينة التدرجية يخضع إلى نوع الجماعات أو الفئات الاجتماعية التي يتضمنها مجتمع الأصل، إذ هناك نوعان من أوضاع الجماعات فيه الأول يكون وضعها تراتبي منظم حسب نسق خاص بها يسمى Stratified Sampling Frame والنوع الثاني يكون فيه وضع الجماعات في مجتمع الأصل غير متراتب بشكل منظم ومنسقNonstratfied Sampling Frame.

لا يتطلب النوع الأول سحب عينة تدرجية كبيرة الحجم لكي تكون ممثلة لخواص أو صفات مجتمع الأصل لأنها مرتبة ومنسقة بشكل مناسب (مثل مواقع الاساتذة أو العسكر أو الأطباء أو الموظفين) لذا فإن الباحث يكون موفقاً كثيراً إذا استخدم السحب المنظم(أي سحب عينة منظمة) من كل جماعة أو فئة أو طبقة، ولا ضير إذا استخدم السحب العشوائي(أي سحب عينة عشوائية) من كل جماعة أو فئة أو طبقة.

بينما يتطلب النوع الثاني سحب عينة تدرجية كبيرة الحجم لكي تكون ممثلة لخواص أو صفات مجتمع الأصل لأنها غير متناسبة في حجومها أو أوضاعها، الأمر

الذي يتطلب سحب عينة عشوائية من كل جماعة أو فئة أو طبقة اجتماعية، وهذا يعني مزيد من الجهد والمال والدفوع في احتمالات التمييز.

بعد هذا الاستطراد عن العينة التدرجية أعرج إلى طرح كيفية استخدامها وهي كما يلي:

١- تقسيم مجتمع الأصل إلى فئات اجتماعية تمثل صفاته الرئيسية والفرعية.

٢- سحب عينة عشوائية أو منظمة من كل فئة أو جماعة أو طبقة اجتماعية تمثل صفات أو خواص مجتمع الأصل بشرط أن لا يتكرر تمثيل نفس الفرد في أكثر من فئة اجتماعية. مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين أن يسحب عينة من المدن التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠ر٠٠٠ ولا يزيد عن ١٠٠٠و٠٠٠ فإنه يعمد إلى تقسيم المدن حسب حجومها السكانية ولنفترض إنها كانت كالآتي:

رقم المدينة	حجم سكانها
١	٢٥٠و٠٠٠
٢	٣٠٠ر٠٠٠
٣	٣٥٠ر٠٠٠
٤	٤٠٠ر٠٠٠
٥	٤٥٠ر٠٠٠
٦	٥٠٠ر٠٠٠
٧	٥٥٠ر٠٠٠
٨	٦٠٠ر٠٠٠
٩	٦٥٠ر٠٠٠
١٠	٧٠٠ر٠٠٠
١١	٧٥٠ر٠٠٠
١٢	٨٠٠ر٠٠٠
١٣	٨٥٠ر٠٠٠
١٤	٩٠٠ر٠٠٠
١٥	٩٥٠ر٠٠٠
المجموع	١٠٠٠ر٠٠٠

بعد ذلك يقوم الباحث بسحب عينة (عشوائية أو منظمة) من كل مدينة من هذه المدن على أن لا يتكرر سحب فرد واحد من مدينتين في وقت واحد. وفي ضوء ذلك يتطلب استخدام قائمة أسماء الوحدات الاجتماعية الخاصة بكل مدينة مستقلة عن قائمة أسماء المدن الأخرى ولا يمكن استخدام قائمة أسماء واحدة لجميع الوحدات الاجتماعية لكافة المدن الموجودة في هذا المثال ولا يمكن بالوقت ذاته سحب عينة(عشوائية أو منظمة) واحدة لكافة المدن.

وهناك طريقة أخرى لسحب العينة التدرجية وهي حسب نسبة مئوية ثابتة يحددها الباحث نفسه. مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة أثر التخصص العلمي على أنشطة طلبة الآداب وكان مجموع عدد الطلبة(٣٠٠٠) ويريد الباحث أن يأخذ ١٠٪ من كل قسم علمي من أقسام الكلية وكان عدد طلبة كل قسم كالاتي:

التخصص الجامعي	المجموع العام لكل تخصص	النسبة المئوية	حجم عينة البحث
اللغة العربية	٦٠٠	١٠	٦٠
اللغة الانجليزية	٤٦٠	١٠	٤٦
علم الاجتماع	٣٥٠	١٠	٣٥
التاريخ	٣٩٠	١٠	٩
الجغرافيا	٣٢٠	١٠	٣٢
الفلسفة	٤١٠	١٠	٤١
علم الاثار	٢٤٠	١٠	٢٤
الاعلام	٢٣٠	١٠	٢٣
المجموع	٣٠٠٠		٣٠٠

زبدة القول: نستخدم هذه العينة عندما يكون مجتمع الأصل غير متجانس في صفاته الاجتماعية ولا في حجومه العددية. يعمد الباحث هنا إلى تقسيم مجتمع البحث إلى صفاته الاساسية وحجومه العددية ثم يسحب عينة من كل جماعة أو فئة تحمل صفة واحدة أو يحدد نسبة ثابتة يسحبها من جميع الفئات الاجتماعية التي تمثل مجتمع الأصل، إنها عينة تحقق مزيداً من الدقة والتمثيل والمعرفة لخواص

وجماعات مجتمع البحث.

وهناك طريقة أخرى لتحديد حجم العينة التدرجية دون تخصيص نسبة مئوية ثابتة تسحب من كل فئة اجتماعية أو جماعة اجتماعية وإنما استناداً إلى حجم كل جماعة في مجتمع البحث مستخدماً نسبتها في مجتمعها وهي كما يلي:

إذا أراد أحد الباحثين سحب عينة تدرجية في طلبة كلية الآداب البالغ عددهم ١٤٩٠ موزعين على أقسامها العلمية كالآتي:

التخصص العلمي	عدد الطلبة	نسبتهم المئوية	حجم العينة
اللغة العربية	٢٤٠	١٦ر١٠	٣٨
اللغة الانجليزية	٣٥٠	٢٣ر٤٨	١١٢
علم الاجتماع	٤١٠	٢٧ر٥١	١١٠
التاريخ	٤٩٠	٣٢ر٨٨	١٥٦
المجموع	١٤٩٠	٩٩ر٩٧	٤١٦

أما كيفية استخراج النسب المئوية لكل جماعة أو فئة اجتماعية فهي كالآتي:

١- النسبة المئوية لطلبة اللغة العربية بالنسبة لطلبة الآداب:

١٠٠×٢٤٠/١٤٩٠= ١٦ر١٠

٢- النسبة المئوية لطلبة اللغة الانجليزية بالنسبة لطلبة الآداب:

١٠٠×٣٥٠/١٤٩٠= ٢٣ر٤٨

٣- النسبة المئوية لطلبة علم الاجتماع بالنسبة لطلبة الآداب:

١٠٠×٤١٠/١٤٩٠= ٢٧ر٥١

٤- النسبة المئوية لطلبة التاريخ بالنسبة لطلبة الآداب:

١٠٠×٤٩٠/١٤٩٠= ٣٢ر٨٨

ثم نستخرج عينة كل فئة لكي نصل إلى حجم العينة التدرجية الكلي ويتم كالآتي:

٢٤٠×١٦/١٠٠= ٣٨ حجم عينة طلبة اللغة العربية

٣٥٠×٢٣/١٠٠= ١١٢ حجم عينة طلبة اللغة الانجليزية

٤١٠×٢٧/١٠٠= ١١٠حجم عينة طلبة علم الاجتماع

٤٩٠×٣٢/١٠٠= ١٥٦ حجم عينة طلبة التاريخ

إذن حجم العينة التدرجية هو ٤١٦ طالب وطالبة

د- العينة المركبة (العنقودية) أو المتعددة المراحل

يستخدم هذا النوع من العينات عندما يكون مجتمع البحث غير متجانس اجتماعياً أو عندما تتوزع عناصر المجتمع على مساحات جغرافية متباعدة المسافات وبشكل غير متكافيء (عدداً أو حجماً) ويستخدم أيضاً في دراسة المواضيع الاجتماعية التي لا يمكن دراستها بشكل عملي أو دراسة الحالات الاجتماعية العسيرة التطبيق، وهذا يعني أن العينة المتعنقدة تعتمد على التجمعات السكانية غير المرتبة والمنظمة في توزيعها الجغرافي مثل دراسة العضوية الكنسية في المجتمع الأمريكي التي لا تتوفر قائمة أسماء المبحوثين في مثل هذا الموضوع(عقبة أولى) وتوزيعهم السكاني والجغرافي منتشر ومبعثر على مساحات جغرافية شاسعة(عقبة ثانية) والتنقل بينهم من أجل جمع المعلومات يستغرق وقتاً طويلاً(عقبة ثالثة) ويتطلب مالاً وفيراً(عقبة رابعة) وعدد كبير من الباحثين أو جامعي المعلومات(عقبة خامسة).

وإذا قارنا هذا النوع من العينات مع العينة التدرجية نجدها لا يتشابهان إذ يتطلب في العينة الثانية سحب عينة(عشوائية أو منظمة) من كل جماعة أو فئة اجتماعية يتضمنها مجتمع البحث. بينما يتطلب في العينة المركبة(المتعنقدة) سحب عينة من بين الجماعات المنعقدة، لكن هذا النوع من العينات يشبه العينة المساحية(الذي سوف نتناولها بعد هذه العينة) من حيث الشكل العام.

إجراءات سحب العينة المركبة: يتم سحب عينة لجماعة واحدة من بين الجماعات التي تم سحبها(خطوة ثانية) بعدها تسحب عينة من ذات العينة الثانية التي تم سحبها في المرة الثانية(خطوة ثالثة) ثم سحب عينة من العينة التي تُسحب في الخطوة الثالثة وهكذا...

مثال على ذلك: إذا أراد باحث أن يسحب عينة من الفتيات من مدينة(س) لدراسة كيفية استغلال أوقات فراغهن. ففي الخطوة الأولى وحسب تقسيم المدينة الأقليمي يتم سحب عينة لحي واحد من جملة أحيائها(خطوة أولى) ثم تسحب عينة حسب الطريقة العشوائية لشوارع الحي الذي تم سحبه في الخطوة الأولى(خطوة ثانية) ثم سحب عينة عشوائية لبلوكات الشارع الذي تم سحبه في الخطوة الثانية(خطوة ثالثة) بعدها يتم جمع المعلومات من الفتيات اللواتي يسكن في البلوك الذي ظهر في الشارع المسحوب من الحي الذي ظهر في السحب الأول.

بتعبير آخر: سحب مجموعة واحدة من المجاميع المتعنقدة ثم سحب عينات متفرعة من الجماعة المسحوبة وترك باقي الجماعات التي يجمعها أو يتضمنها العنقود(مجتمع البحث).

هذه الطريقة توضح أن الباحث لم يدرس الفتيات اللواتي يسكن في جميع أحياء أو شوارع المدينة بل حسب خطوات مرحلية.

في الواقع أن هذا النوع من العينات لا يمثل عينة منفردة بل عدة عينات الأمر الذي يزيد من احتمال وقوع الباحث في عدة أخطاء عند سحبه المتكرر للعينات وهذا بدوره يضعف من تمثيل العينة لكافة صفات وخواص مجتمع البحث لأنه إذا كانت العينة الأولى التي سحبت في الخطوة الأولى ممثلة، لصفات مجتمع البحث فإنه من المحتمل أن تكون العينة الثانية غير ممثلة وهذه الحالة تتطلب من الباحث أن ينتبه إلى حجم العينة في كل مرحلة وأن يكون دقيقاً في سحبها (وهذه سلبيات في العينة المركبة).

إن هدف العينة المركبة هو اختيار عينات ذات وحدات اجتماعية غير متجانسة وذات حجم ضغير، في نفس الوقت لا تسحب الوحدات الاجتماعية في هذا النوع

من العينات بصورة مباشرة بل بشكل غير مباشر. ومع اعطائنا الصورة العامة لسحب العينة المركبة فإن الأستاذ بلالوك(أستاذ أمريكي متخصص في الإحصاء الاجتماعي) قسم العينة المركبة إلى نوعين:

النوع الأول يتصف بمرحلة واحدة الأمر الذي يعني تقسيم مجتمع البحث إلى عدة أقسام وكل قسم يقسم إلى أقسام أصغر فأصغر ثم يسحب قسماً واحداً(حسب الطريقة العشوائية أو المنظمة) ثم تجمع المعلومات من جميع أفراد القسم الذي سحب عشوائياً.

أما النوع الثاني فسماه العينة المركبة ذات المراحل المتعددة الأمر الذي يعني تقسيم مجتمع البحث إلى أقسام كبيرة، ثم يسحب(حسب الطريقة العشوائية) قسماً واحداً من الأقسام المسحوبة بعدها يقسم القسم المسحوب إل أجزاء أصغر ثم سحب عينة من الجزء المطلوب دراسته.

هـ- العينة المساحية:

تعتبر العينة المساحية من النوع الاحتمالي لأنها تسحب وحداتها ولا تأخذها والصفة المميزة لهذا النوع من العينات هو أن وحداتها الاجتماعية تكون على شكل مساحات جغرافية وليس أفراداً أو جماعات اجتماعية.

في الواقع تُستخدم هذه العينة عندما تكون المنطقة الجغرافية لمجتمع البحث واسعة جداً أولاً وعندما يتعذر على الباحث أن يحصل على قائمة أسماء المبحوثين ثانياً، أي يكون اختيار المبحوثين استناداً إلى مناطق سكناهم وليس استناداً إلى قائمة خاصة بهم لذلك يطلب من الباحث–منذ البداية– وصفي الوحدات السكنية للمنطقة بشكل عام ومن الذي يجب أن تجمع منه المعلومات؟ هل الفرد الذي يفتح الباب عندما يأتي الباحث لجمع المعلومات أو رب الأسرة أو أكبر فرد من الذكور في الأسرة وتستثنى النساء. كذلك على الباحث أن يقرر من أين يبدأ بجمع المعلومات من كل مساحة جغرافية(أي هل يبدأ من اليسار إلى اليمين أو بالعكس ويستثني المنازل الواقعة في الزوايا) وماذا يفعل عندما لا يجد الفرد الذي يجب أن يأخذ منه المعلومات هل يرجع إليه ثانية أو يستعيض عنه بفرد آخر ومن نفس المنزل؟

نستدل من هذه الاجراءات أن هذا النوع من العينات يأخذ وقتاً طويلاً في جمع المعلومات ويتطلب مالاً وفيراً لأنه يحتاج إلى وسائط نقل من منطقة إلى أخرى ويحتاج أيضاً إلى عدد كبير من الباحثين لتغطية المنطقة الجغرافية المشمولة بالدراسة. إلا أن هذه العينة مفيدة عندما يريد الباحث دراسة النمو السريع الذي يحصل لإحدى المناطق السكنية والشيء المميز لهذا النوع من العينات هو عدم احتياجها إلى قائمة أسماء المبحوثين بل يحتاج إلى خريطة جغرافية لمجنع البحث ثم تسحب عينة البحث(حسب الطريقة العشوائية) من المناطق أو المساحات التابعة للمنطقة الجغرافية لمجتمع البحث، أما طريقة سحب العينة حسب شروط العينة المساحية فتكون كالاتي: تقسم المنطقة الجغرافية المشمولة بالدراسة العامة إلى أقسامها الادارية الكبيرة ثم تقسم هذه الاقسام إلى وحدات ادارية أصغر ثم أصغر وتسحب منطقة ادارية واحدة(مثلاً) حسب الطريقة العشوائية ثم تجمع المعلومات من جميع أفراد تلك المنطقة الجغرافية المسحوبة بواسطة الطريقة العشوائية. نلاحظ على هذه الاجراءات أنها تشبه إجراء سحب العينة المركبة ذات المراحل المتعددة إلا أن الفرق الوحيد بينهما هو أن الوحدة الاجتماعية في العينة المساحية تكون المنطقة الجغرافية، بينما تكون الوحدة الاجتماعية في العينة المركبة أفراداً أو جماعات.

مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة كمية استهلاك البن في الأسرة لمدينة(س) فإنه من الصعب على الباحث أن يحصل على قوائم أسماء جميع العوائل لمدينة(س) لكن بإمكانه أن يقسّم المدينة حسب أقسامها الإدارية ومن ثم يقسم هذه الأقسام إلى مساحات أصغر ثم إلى بلوكات وبعدها يقوم بتقسيم هذه البلوكات إلى أقسام جزئية ثم يضع أرقاماً لأقسام كل جزء وبعدها يسحب العينة حسب الطريقة العشوائية من الأقسام المطلوبة من المدينة ويقوم بمسح عام لجميع العائلات الموجودة داخل هذا القسم.

من محاسن هذه العينة أنها تغطي مساحة جغرافة واسعة من منطقة الدراسة كذلك تختصر وقت الدراسة وتقلل من حركة وتنقل الباحث أو الباحثين داخل ميدان دراستهم وتغني الباحث عن متاعب الحصول على قائمة الاسماء وحتى مشاكل القائمة نفسها إذا توفرت.

٢- العينات غير الاحتمالية

أ- العينة القصدية

تعني هذه العينة اختيار كيفي من قبل الباحث للمسحوبين(أو للمستجيبين) استناداً إلي أهداف بحثه ولا يتم اختيار المبحوثين من خلال الجدول العشوائي أو القرعة، وهذا يعني أن هذه العينة لا تعطي الفرص المتكافئة لكل وحدة اجتماعية لأن تكون ضمنها. مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة المواقف السياسية لجمهور في حالة تظاهرة فإنه يتعذر عليه الحصول على قائمة أسمائهم وسحب عينة منه بل يمكن أن يستعيض عن ذلك بالذهاب إلى منظمي أو قادة التظاهرة لكي يتصل بهم ويجمع المعلومات منهم باعتبار أن الجمهور خاضع لتوجيهاتهم في قيادة تظاهرتهم، وهنا في هذا النوع من العينات لا يعرف حجم العينة الأمر الذي يضع تعميم نتائج البحث ويجعلها بعيدة عن الموضوعية.

ب- العينة الغرضية

يكون أفراد هذه العينة من المتطوعين في إعطاء المعلومات المتعلقة بالبحث ولم يسحبوا في مجتمع البحث حسب الطريقة العشوائية، ولا توجد هناك قائمة بأسماء المبحوثين أو توفر خريطة جغرافية لمجتمع البحث ولا يعرف حجم مجتمع البحث. مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة أراء المصوتين في عملية الانتخابات لصالح مرشح معين فإنه يذهب إلى المصوتين الذين جاءوا طواعية للانتخاب فيجمع المعلومات منهم حول موضوع البحث. فهي إذن -العينة الغرضية- تشبه القصدية من حيث كونهما يمثلان العينات غير الاحتمالية لكنهما تختلفان من حيث العضوية في العينة إذ أن أعضاء العينة الفرضية يكونوا من المتطوعين لأن يتمثلوا في عينة دراسة الباحث دون تدخل رغبة الباحث أو تدخل الطرق الاحتمالية في اختيارهم، أقول أنهم يمثلون العينة الجاهزة بكاملها دون استخدام أية عمليات رياضية في اختبيارهم، بيد إنها لا تمثل درجة عالية من الثقة في تعميم نتائج بحثها لأن أعضائها لم يمثلوا فيها حسب الطرق الاحتمالية(العشوائية أو القرعة) الأمر الذي تكون فيه اجاباتهم غير محايدة بل متحيزة أو متعصبة.

جـ- العينة الحصية

يتطلب هذا النوع من العينات معرفة صفات مجتمع البحث قبل كل شيء لكي يستطيع الباحث تصنيفه إلى جماعات أو وحدات اجتماعية متعددة(على أن يكون هذا التصنيف خاضعاً لأهداف البحث) كأن يقوم بتصنيف مجتمع البحث حسب الجنس(ذكوراً وإناثاً) وحسب العمر(١٠-١٢، ١٣-١٥، ١٦-١٧) وحسب التحصيل الدراسي(أمي، أكمل الدراسة الابتدائية، أكمل الدراسة الثانوية، أكمل الدراسة الجامعية) المنطقة السكنية(وسط المدينة، الضاحية، منطقة صناعية، منطقة تجارية) وهكذا.

بعد ذلك يأخذ الباحث حصة ثابتة من كل فئة اجتماعية ومن ثم يجمع المعلومات المطلوبة من أفراد كل حصة بشكل كيفي(وليس عشوائي) أقول لا يستخدم الجدول العشوائي أو القرعة في اختيار عينة بحثه. لذلك لا تستطيع هذه العينة تمثيل مجتمع البحث بصدق وموضوعية علمية لأنها لم تسمح لكل فرد من أفراد مجتمع البحث بشكل متكافىء أو متساو أن يكون ضمن العينة إلا إنها سهلة التطبيق وذات كلفة مالية بسيطة ولا تحتاج إلى قائمة أسماء المبحوثين لكي يتم سحبهم لأنها لا تستخدم الطريقة العشوائية في اختيار افرادها بل يذهب الباحث بشكل كيفي ويجمع المعلومات من الأفراد الذين يمثلون حصة كل فئة اجتماعية دون الرجوع إلى قائمة أسمائهم. وبناءً على ذلك لا توجد أسئلة متروكة أو مهملة من قبل المبحوثين ولا توجد أهداف لا يستجيبون معها أو لا يستجيبون مع أهداف الباحث نفسه بل تكون جميع الأسئلة المطروحة من قبل الباحث مستجابة من قبل المبحوثين وغير متروكة.

نلاحظ على هذه العينة(الحصية) أنها تشبه العينة التدرجية من حيث تصنيف مجتمع البحث حسب صفاته على شكل فئات اجتماعية إلا أن الفرق الجوهري بينها هو أن العينة الأولى(الحصية) لا تستعمل السحب العشوائي في اختيار مبحوثيها بينما الثانية(التدرجية) تستعمل ذلك. مثال على ذلك: إذا أراد أحد الباحثين دراسة نوع التنشئة الاجتماعية التي تمارسها الأم الموظفة في الوزارات التالية: أخذاً ١٠٪ من مجموع الامهات الموظفات من كل وزارة.

اسم الوزارة	عدد الامهات الموظفات	النسبة المئوية	حجم العينة
الزراعة	١٤٠	١٠	١٤
الصحة	١٦٠	١٠	١٦
التربية	٤٠٠	١٠	٤٠
التعليم العالي	٣٥٠	١٠	٣٥
الصناعة	١٨٠	١٠	١٨
التجارة	٢٨٠	١٠	٢٨
الخارجية	١٠٠	١٠	١٠
المجموع	١٦١٠		١٦١

الباحث في هذه الحالة يجمع المعلومات من(١٦١) مبحوثة بشكل كيفي أي دون استخدام قائمة أسماء الامهات الموظفات في كل وزارة أو استخدام الجدول العشوائي أو طريقة القرعة.

د- **عينة الكرة الثلجية المتدحرجة:** أخذ عنوان هذه العينة من حالة الكتلة الثلجية التي تتدحرج من أعالي التلال أو الجبال إلى السطوح فتجمع(الكتلة الثلجية) حولها أو تلف حولها المزيد من الثلج فيزداد حجمها عبر تدحرجها من الأعلى إلى الأسفل].

صاحب هذه التسمية وابتكار هذا النوع من العينات هو تينهوتن الذي قدمه إلى المناهج في علم الاجتماع عام ١٩٧١ في أمريكا وتم تطبيقه في الدراسات التي تهتم بمشكلات وظواهر المجتمعات المحلية(Communities) وبالذات التي تعتمد في جمع معلوماتها بواسطة آلية الملاحظة.

إن طبيعة هذه العينة مراحلية: تطبق على شكل مراحل يتم في المرحلة الأولى جمع معلومات من مبحوثين قليلي العدد يمثلون موضوع البحث أو لهم علاقة به. يستخدم الباحث هؤلاء كأدلاء أو مخبرين أو مصادر للمعلومات حول موضوع البحث وبالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أشخاص آخرين لهم علاقة بذات الموضوع أو لهم إلمام فيه أو عندهم معلومات إضافية يمكن الاستفادة منها في بحثه.

في المرحلة الثانية: يذهب الباحث إلى هؤلاء المبحوثين الذين تم الاستدلال عليهم من الادلاء الأوائل ويجمع المعلومات منهم، بذات الوقت يسألهم عن أفراد آخرين لهم علاقة بالموضوع المدروس أو عندهم معلومات أخرى تضيف إلى الدراسة معلومات مفيدة وجوهرية.

ثم وفي المرحلة الثالثة: يذهب إلى الأفراد الذين حصل على أسمائهم من الأدلاء الذين قابلهم في المرحلة الثانية ويجمع المعلومات منهم وبالوقت ذاته يسألهم عن أسماء أخرى لها صلة بموضوع البحث أو لديهم معلومات أخرى تفيد البحث، وهكذا.

فالأدلاء هنا يمثلون المبحوثين وجميعهم يكونون عينة تتزايد عبر مبحوثيها(أدلائها) فلا توجد قائمة بأسماء المبحوثين ولا يسحبون حسب الطريقة العشوائية، فهي إذن عينة غير احتمالية.

مصطلحات الوحدة

عينة عرضية	Accidental Sample
عينة مساحية	Area Sample
العينة المركبة أو المتعددة المراحل	Cluster Sample
عينة مركبة ذات المراحل المتعددة	Multiple Stage Cluster
عينة غير احتمالية	Non - Probability Sample
عينة قصدية	Purposive Sample
عينة احتمالية	Probability Sample
عينة حصية	Quota Sample
عينة	Sampling
عينة الكرة الثلجية المتدحرجة	Snowball Sampling
الخطأ المعياري للتقدير	Standard Error of Estimate
العينة المنظمة	Systematic Sample
عينة تدرجية	Stratified Sample
عينة مركبة ذات مرحلة واحدة	Single - Stage Cluster
قائمة أسماء أفراد العينة	Sampling Frame
البعد الثابت	Sampling Interval
العينة العشوائية	Random Sample

هوامش الوحدة

1- Blalock, Hubert M, 1972 "Social Statistics" McGraw - Hill Book Co. New York p.412.

2- Smith, H.W. 1975 "Strategies of Social Research" the Open University Press, England. p.125.

3- Blalock, Hubert. 1972, p214.

4- Ibid, p.215.

5- Ibid, p523.

6- Babbie, Eart. 875 "Survey Research Methods" Wadswoeth Publishing Co. Inc. Calif. p.106.

7- Moser, C.A. and Katton, G. 1975 "Survey Methods in Social Investigation" Heinemann Educationl Books, London. p.128.

8- Bailey, Kenneth 1982 "Methods of Social Research" The Free Press, New York. p.99.

الجدول العشوائي

٠٤ ١١ ١٠ ٨٤ ٠٨	٢٣ ٧٦ ٨٠ ٦١ ٥٦	٨٨ ٨٣ ٥٥ ٤٤ ٨٦	٧٥ ٥٦ ٩٧ ٨٨ ٠٠	٥٩ ٥٨ ٠٠ ٦٤ ٧٨
٩٥ ٩٥ ٤٤ ٩٩ ٥٣	١٧ ٧١ ٩٠ ٤٢ ٠٧	٩٠ ٨٢ ٢٩ ٧٠ ٢٢	٢٣ ٧٩ ٣٤ ٨٧ ٦٣	٣٨ ٥٠ ٨٠ ٧٣ ٤١
٠٥ ٤٦ ٢٦ ٩٢ ٠٠	٨٢ ٠٦ ٧٦ ٣٤ ٠٠	٥٦ ١٩ ٦٨ ٠٠ ٩١	٩٤ ٦٨ ٨١ ٦١ ٢٧	٣٠ ٦٩ ٢٧ ٠٦ ٦٨
٩٦ ٢٩ ٩٩ ٠٨ ٣٦	٠٨ ٣٣ ٧٦ ٥٦ ٧٦	٤٩ ٦٣ ٢٢ ٤٠ ٤١	١٨ ٢٨ ٨٢ ٧٤ ٣٧	٦٥ ٤٤ ٣٩ ٥٦ ٥٩
٩٧ ٣٤ ١٣ ٠٣ ٥٨	١٧ ٩٨ ٥٤ ٨٩ ١١	٠٧ ٤٧ ٧٤ ٤٦ ٠٦	١٣ ١٩ ٢٧ ٢٢ ٩٤	٢٧ ٢٦ ٧٥ ٠٢ ٦٤
٢٨ ٩٧ ٦٦ ٦٢ ٥٢	٢٨ ٢ ٥٣ ٥٧ ٩٣	٣٦ ٦٩ ٩٥ ٣٧ ٢٨	١٩ ٠٧ ٢٢ ٤٢ ١٠	٩١ ٣٠ ٧٠ ٦٩ ٩١
٠٩ ٨١ ٥٩ ٣١ ٤٦	١٢ ٨٤ ٣٨ ٢٥ ٩٠	٦٢ ١٢ ٦٩ ٨٤ ٠٨	٨٤ ٤٧ ٣١ ٣٦ ٢٢	٦٨ ٤٣ ٤٩ ٤٦ ٨٨
٥٤ ١٣ ٠٥ ٥١ ٦٠	٨٣ ٨٢ ٤٥ ٢٦ ٩٢	٣٥ ٧٠ ٠٠ ٤٧ ٥٤	٥٤ ٧٤ ٥٢ ٤٥ ٩١	٤٨ ٩٠ ٨١ ٥٨ ٧٧
١٤ ٩٧ ٤٤ ٠٣ ٤٤	٦٣ ٠١ ١٩ ٨٩ ٠١	١١ ٨٨ ٣٩ ٩٥ ٢٨	٤٢ ٦٧ ٢٧ ٨٦ ٠١	٠٦ ٩١ ٣٤ ٥١ ٩٧
٤٣ ٦٦ ٧٧ ٠٨ ٨٣	٨٨ ٣٢ ٥٨ ٠٨ ٥١	٩١ ٣٤ ٢٣ ٧٨ ٢١	١٤ ٢١ ٠٣ ٣٧ ١٢	١٠ ٤٥ ٥١ ٦٠ ١٩
٩٠ ٧١ ٢٢ ٦٧ ٦٩	١٧ ٩٧ ٤١ ٥٠ ٧٧	٠٤ ٢٨ ٥٠ ١٣ ٩٢	٦٥ ٠٢ ٧٦ ١١ ٨٤	١٢ ٨٨ ٣٩ ٧٣ ٤٣
٠٨ ٨١ ٦٤ ٧٤ ٤٩	٦٣ ٢٨ ١٠ ٢٠ ٢٣	٣١ ٦٤ ٩٤ ٢٠ ٩٦	٣٨ ٨٠ ٧٣ ٦٩ ٦١	٢١ ٧٧ ٨٣ ٠٩ ٧٦
١٦ ٤٣ ٥٩ ١٥ ٢٩	٦٩ ٥٨ ٢١ ٣٧ ٩٨	٨٦ ٢٨ ٣٦ ٨٢ ٥٨	٦٥ ١٢ ٢٥ ٩٦ ٥٩	١٩ ٥٢ ٣٥ ٩٥ ١٥
٤١ ٣٢ ٦٤ ٤٣ ٤٤	٢٦ ٧٦ ٠٨ ٣٦ ٣٧	٤٥ ١٣ ٤٢ ٦٥ ٢٩	٣٥ ٥٨ ٣١ ٦٥ ٦٣	٦٧ ٢٤ ٥٥ ٢٦ ٧٠
٩٦ ٢٤ ٠٤ ٣٦ ٤٢	٤٩ ٣٦ ٤٧ ٣٣ ٣١	٥٨ ٨٣ ٨٧ ٣٨ ٥٩	٣٦ ٠٦ ٦٩ ٤٨ ٥٠	٥٣ ٨٥ ٣٤ ١٣ ٧٧
٠٣ ٧٤ ٢٨ ٣٨ ٧٣	١٢ ٣٦ ٩١ ٨٦ ٠١	٥٢ ٦٢ ٣٠ ٧٩ ٩٢	٧٤ ٣٨ ٤٨ ٩٣ ٤٢	٢٤ ٦٣ ٧٣ ٨٧ ٣٦
٥١ ٩٧ ٢٣ ٧٨ ٦٧	٩٧ ٣٧ ٧٢ ٧٥ ٨٥	٠٧ ٧٥ ٩٥ ١٧ ٧٧	٣٨ ٩٩ ٢٢ ٢٨ ١٥	٨٣ ٠٨ ٠١ ٢٤ ٥١
٥٤ ٨٤ ٦٥ ٤٧ ٥٩	٨٥ ١٣ ٠٣ ٢٥ ٥٢	٢٧ ٤٩ ٣٧ ٠٩ ٣٩	٣٦ ١٥ ١٩ ٩٠ ٧٣	١٦ ٤٤ ٤٢ ٤٣ ٣٤
٦٥ ١٣ ٠٠ ٤٨ ٦٠	٤٥ ٨١ ٩٥ ٢٩ ٧٩	١١ ١٦ ١٧ ٨٥ ٧٦	٥٧ ١٧ ٨٦ ٥٧ ٦٢	٦٠ ٧٩ ٠١ ٨١ ٥٧
٨٨ ٦١ ٨١ ٩١ ٦١	٨٤ ٦٠ ٩٥ ٨٢ ٣٢	٦٦ ٠٨ ٣٢ ٤٦ ٥٣	٩٣ ٧١ ٦١ ٦٨ ٩٤	٠٣ ٩٩ ١١ ٠٤ ٦١
٧١ ٢٩ ٩٢ ٣٨ ٥٣	٢٩ ٧٣ ٥٤ ٧٧ ٦٢	٠٨ ٣٥ ٥٦ ٠٨ ٦٠	٣٢ ٨٨ ٦٥ ٩٧ ٨٠	٣٨ ٥٥ ٥٩ ٥٥ ٥٤
٢٧ ٩٥ ٤٥ ٨٩ ٠٩	٥٩ ٠٧ ٦٠ ٧٩ ٣٦	٥٥ ١٢ ١٢ ٩٢ ٨١	٩٢ ٠٥ ٢٤ ٦٢ ١٥	١٧ ٥٤ ٦٧ ٣٧ ٠٤
٨٠ ٨٦ ٣٠ ٠٥ ١٤	٧٦ ٣٥ ٥٩ ٣٧ ٧٩	٠٠ ٩١ ١٩ ٨٩ ٣١	٩٥ ٨١ ٩٠ ٦٨ ٣١	٣٢ ٦٤ ٣٥ ٢٨ ٦١
٣٣ ٥٦ ٤٦ ٠٧ ٨٠	٢٩ ٥٤ ٩٦ ٩٦ ١٦	١٤ ٠٦ ٠٤ ٠٦ ١٩	٣٩ ٥١ ٠٣ ٥٩ ٠٥	٦٩ ٥٧ ٢٦ ٨٧ ٧٧
٩٠ ٨٩ ٩٧ ٥٧ ٥٤	٦١ ٩٥ ٨٧ ٧١ ٠٠	١٤ ٨٤ ٥٤ ٦٦ ٧٢	٢٧ ٦٩ ٩٠ ٦٤ ٩٤	٢٤ ١٢ ٢٦ ٦٥ ٩١
٧٨ ٠٣ ٨٧ ٠٢ ٦٧	١٧ ٢٦ ٧٧ ٠٩ ٤٣	٤١ ٨٣ ٩٥ ٥٣ ٨٢	٩٢ ٩٦ ٢٦ ١٧ ٧٣	٦١ ١٩ ٦٣ ٠٢ ٣١
٥٥ ٩٨ ٦٦ ٦٤ ٨٥	١٠ ٠٦ ١٦ ٨٨ ٢٩	٣٩ ٦٨ ٥٢ ٣٣ ٠٩	١٠ ٢٧ ٤١ ٢٢ ٠٢	٣٠ ٥٣ ٢٢ ١٧ ٠٤
٨٧ ٥٣ ٩٠ ٨٨ ٢٣	٣٥ ٢٠ ٨٣ ٣٣ ٧٤	٧٤ ٤١ ٦٥ ٣١ ٦٦	٧٥ ٨٦ ٧٢ ٠٧ ١٧	٠٣ ٧٨ ٨٩ ٧٥ ٩٩
١٦ ٨١ ٨٦ ٠٣ ١١	٣٥ ٦٦ ٣٥ ٢٩ ٧٢	٥٣ ١٥ ٢٦ ٧٤ ٣٣	٨٥ ٧٨ ٣٤ ٧٦ ١٩	٤٨ ٢٢ ٨٦ ٣٣ ٧٩
٩٨ ٩٥ ٣٧ ٣٢ ٣١	٠١ ٩١ ٨٢ ٨٢ ١٦	٤٢ ٦١ ٤٢ ٩٢ ٩٧	٣٥ ٠٧ ٥٣ ٣٩ ٤٩	٦٠ ٣٦ ٥٩ ٤٦ ٥٣
٠٩ ٩٥ ٨١ ٨٠ ٦٥	٧٠ ٠٧ ١١ ٤٧ ٣٦	٣٤ ٩٩ ٤٤ ١٣ ٧٤	٥٦ ٦٢ ٣٣ ٤٤ ٤٢	٨٣ ٧٩ ٩٤ ٢٤ ٠٢
١٥ ٩١ ٧٠ ٦٢ ٥٣	١١ ١٣ ٣٠ ٧٥ ٨٦	٩٩ ٣٨ ٥٤ ١٦ ٠٠	٣٦ ٤٠ ٩٨ ٣٢ ٣٢	٣٢ ٩٦ ٠٠ ٧٤ ٠٥
١٩ ٦٤ ٠٩ ٩٤ ١٣	٧٨ ١٣ ٨٦ ٦٥ ٩	٦٦ ٤٩ ٧٦ ٨٦ ٤٦	٥٧ ٦٢ ٠٥ ٢٦ ٠٦	١٩ ٣٢ ٢٥ ٣٨ ٤٥
٨٥ ٢٤ ٤٣ ٥١ ٥٩	٢٧ ٤٨ ٢٤ ٥٤ ٧٦	٤٨ ٥٠ ٩٢ ٣٩ ٢٩	٠٧ ٣٩ ٩٣ ٧٤ ٠٨	١١ ٢٢ ٠٩ ٤٧ ٤٧
٠٣ ١٥ ٢١ ٩٢ ٢١	٨٨ ٦٥ ١٢ ٢٥ ٩٦	١٥ ٤٧ ٠٤ ٨٣ ٥٥	٦٨ ٩٨ ٠٠ ٥٣ ٣٩	٣١ ٧٥ ١٥ ٧٢ ٦٠
٢٢ ١٠ ٩٧ ٨٥ ٠٨	٧٤ ٨٤ ٣٩ ٣٤ ١٣	٢٠ ٠٩ ٤٩ ٨٩ ٧٧	١٤ ٤٥ ٤٠ ٤٥ ٠٤	٨٨ ٤٩ ٢٩ ٩٣ ٨٢
٩٤ ٢٠ ٥٢ ٠٣ ٨٠	٢٨ ٥٩ ٧٢ ٠٤ ٠٥	٧٣ ٧٨ ٨٠ ٦٥ ٣٣	٠٧ ٤٨ ١٨ ٣٨ ٢٨	٣٠ ٩٣ ٤٤ ٧٧ ٤٤
٨٢ ٠٣ ٧١ ٠٢ ٦٨	٧٤ ٠٢ ٢٨ ٤٦ ١٧	٦٠ ٥٣ ٠٤ ٥١ ٢٨	٢٧ ٤٩ ٩٩ ٨٧ ٤٨	٢٢ ٨٨ ٨٤ ٨٨ ٩٣
٨٧ ٤٨ ١٣ ٧٢ ٢٠	٦٥ ٧٤ ١١ ٤٠ ١٤	٤٤ ٣٧ ٢١ ٥٤ ٨٦	٣٥ ٩٠ ٢٩ ١٣ ٨٦	٧٨ ٢١ ٢١ ٦٩ ٩٣

الوحدة السادسة

وسائل جمع المعلومات

الماعة عاجلة

من المعروف ان الباحث الاجتماعي يتأثر بمؤثرات إيقاعات الحياة الاجتماعية التي يواجهها ويعيش فيها أفراد مجتمعه بسبب عدم عزلته عن تفاعلاته معها ، لكن وعيه بمسؤوليته يوجبه تحييدها ولو مرحلياً لكي لا يتعصب لجهة معينة أو لمؤثر خاص فيتحيز – لا شعورياً – لها وبخاصة عندما يبحث أية مشكلة يقوم بدراستها ، إذ أن ارتباط الباحث بالمجتمع عن طريق القيم والعقائد والافكار القائمة في النظام الاجتماعي الذي يخضع له يجعل تحرره منها امراً عسيراً يصعب عليه التحرر منها بشكل كامل وتام بحيث قد تؤثر على نتائج بحثه وطريقة دراسته .

بيد أن ما يقرب الباحث نحو الموضوعية وتوسيع آفاق تفكيره يكون من خلال دراسته للبحوث والنظريات الاجتماعية وبقية المعارف الانسانية ونظرته للظاهرة او للمشكلة الاجتماعية من مختلف الزوايا الفكرية وبمنظار اوسع وذلك عن طريق إرجاع المشكلة أو الظاهرة إلى جذور منشئها عند التحليل، ويكون أيضا من خلال إبعاد قيمه الاجتماعية عند دراسته لها (المشكلة او الظاهرة)، جميع هذه العوامل تمكن الباحث الاجتماعي الاقتراب من الموضوعية .

العقبة الثانية التي تواجه الباحث في دراسته للواقع الاجتماعي هي كيف تجمع المعلومات المتعلقة بدراسته من المبحوثين، وهناك عدة مؤثرات ميدانية تلعب دورها في ذلك وهي ما يلي :

نوع المبحوثين الخاضعين للدراسة : أي هل هم أميّون أم متعلمون ؟ فإذا كانوا متعلمين تجمع إذن المعلومات منهم عن طريق الاستبيان ، واذا كانوا اميين فتفضل طريقة المقابلة او الملاحظة ، والسؤال الاخر الذي يتعلق بنوع المبحوثين هو هل هم منفتحون لتقبل شخص غريب عنهم لكي يدرس احوالهم ومشاكلهم أم يرفضون ذلك بحيث يضطر الباحث الاعتماد على المخبرين ووجهاء مجتمع الدراسة ، واذا كانت المعلومات تتطلب اخذها من الاناث فقط وتتعلق بحياتهن الخاصة ويعرفن القراءة والكتابة من الافضل – في هذه الحالة – جمع المعلومات منهن عن طريق الاستبيان البريدي او عن طريق المقابلة الشخصية من قبل باحثات إناث .

نلاحظ على ما تقدم ، ان عملية جمع المعلومات تخضع لعدة عوامل متفاعلة بعضها مع البعض الاخر ومؤثرة على طريقة الباحث في جمع المعلومات .

نأتي الان الى شرح ثلاثة أنواع لطرق جمع المعلومات من ميدان الدراسة وهي طريقة أو وسيلة الملاحظة والمقابلة والاستبيان .

أ/٦ طريقة الملاحظة

قبل أن ندخل في توضيح هذه الطريقة عند الباحثين الغربيين نرى من الضروري تعريف القارىء على رأي المفكرين العرب القدماء (جابر بن حيان والحسن بن الهيثم واخوان الصفا وابن خلدون) في ملاحظة الظواهر كطريقة اساسية استخدموها في الوصول الى الحقائق ، وفي هذا الخصوص قدم لنا الاستاذ توفيق الطويل في مقالته (خصائص التفكير العلمي) مجموعة مفكرين من العرب الذين استخدموا هذه الطريقة ، نبدؤها بـجابر بن حيان الذي قال « ويجب ان نعلم ان نذكر في هذه الكتب خواص ما رأيناه فقط دون ما سمعناه أو قيل لنا وقرأناه ، بعدما امتحناه وجربناه فيما صح عندنا – بالملاحظة الحسية – اوأردناه وما بطل

رفضناه وما استخرجناه نحن أيضاً وقاسيناه على أقوال هؤلاء القوم » ومعنى هذا أن الملاحظة الحسية وحدها هي وسيلة كسب الحقائق ومصدر المعرفة الصحيحة وإن شهادة الغير مرفوضة ما لم تؤيدها مشاهدات الباحث .

أما الحسن بن الهيثم ، فقد قال « ونبتدىء في البحث باستقراء الموجودات ، ما يخص البصر في حال الابصار ، وما هو مفرد لا يتغير وظاهرة لا يشتبه من كيفية الاحساس ثم نرتقي في البحث والمقاييس على التدريج والتدريب مع انتقاء المقدمات والتحفظ من الغلط في النتائج ... ونصل بالتدريج واللطف الى الغاية التي عندها يقع اليقين وتظهر مع النقد والتحفظ بالحقيقة التي يزول معها الخلاف وتنسجم به مواد الشبهات» وهكذا يبدأ ابن الهيثم بملاحظة الظواهر الجزئية الحسية وتحديد صفاتها وخصائصها ، ثم يتدرج في بحثه مع التمحيص والحذر من الوقوع في الخطأ حتى يبلغ اليقين .

أما أخوان الصفا فيقولون « إن الحقائق تحصل في نفوس العقلاء باستقراء الامور المحسوسة شيئا بعد شيء وتصفحها جزءاً بعد جزء ، وتأملها شخصاً بعد شخص ، فإذا وجدوا منها اشخاصاً كثيرة تشملها صفة واحدة حصلت في نفوسهم بهذا الاعتبار ان كل ما كان من جنس ذلك الشخص ومن جنس ذلك الجزء، هذا حكمه وإن لم يكن يكونوا يشاهدون جميع أفراد ذلك الجنس وأشخاص ذلك النوع، مثال ذلك الصبي إذا ترعرع واستوى وأخذ يتأمل أشخاص الحيوانات واحداً بعد واحد فيجدها كلها تحس وتتحرك فيعلم ان كل ما كان من جنسها هذا احكمه. وكذلك إذا تزمل كل جزء المادة، أي جزء كان وحده رطباً سيالاً ، وكل جزء من النار فوجدَه حاراً محرقاً وكل جزء من الاحجار فوجده صلباً يابساً ، علم عند ذلك إن كل ما كان من جنس ذلك فهذا حكمه فبمثل هذا الاعتبار (الاستقراء) تحصل المعلومات في اوائل العقول بالحواس .

أما ابن خلدون ، فقد كان يرى أن الاقيسة المنطقية لا تتفق مع طبيعة الأشياء المحسوسة ذلك لأن معرفة هذا لا تتسنى الا بالمشاهدة ويدعو العالم ان يفكر فيما

تؤدي اليه التجربة الحسية وان لا يكتفي بتجاربه الفردية بل عليه أن يأخذ مجموع التجارب التي انتهت اليها الانسانية (١) .

هذه النصوص – في الواقع – تعرض مفهوم واهمية طريقة الملاحظة عند المفكرين العرب القدامى ، نأتي الآن لتوضيح هذه الطريقة من منظور علم الاجتماع وكيف يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات من حقل الدراسة .

مما لا شك فيه ان بعض انماط سلوك الافراد وظواهر المجتمع الانساني لا يمكن دراستها الا من خلال طريقة الملاحظة كسلوك الاطفال وانشطة العصابات الاجرامية والعلاقات العاطفية بين الجنسين واصحاب الجرائم الذين لا يقترفون القتل (كالمدمنين على المسكرات والمخدرات واللواطين والسحاقيات) وجرائم ذوي الياقات البيض ودراسة التنشئة الاجتماعية والمجتمع البدائي والتقليدي والمجتمع الذي تزداد الطبقات الاجتماعية والقيم والمعتقدات والافكار وتأثرها بدرجة التضامن والتماسك الاجتماعي والجماعات الاجتماعية من خلال ملاحظة بعض المؤثرات او الإرهاصات التي ترمز الى تضامنهم اجتماعياً . ويمكن استخدام هذه الطريقة ايضا في دراسة السلوك الشفوي عند الافراد.

نستنتج من ذلك ان هذه الطريقة لها القدرة على مراقبة السلوك عند الفرد الواحد وتفاعلاته الاجتماعية والجماعة الاجتماعية والطبقة والمجتمع العام ، اي أنها وسيلة صالحة لجمع المعلومات في الدراسات القريبة المدى وبعيدة المدى .

اما تعريف هذه الطريقة فانها تعني رصد السلوك الذاتي والاجتماعي الذي يمارسه الافراد بشكل فعلي في الحياة اليومية العملية ، ويتم ذلك بطريقتين هما الملاحظة العامة التي تسمح للباحث ملاحظة سلوك عدد من الافراد دون التقيد بنظام معين في نوع المواقف والسلوك والقيم الاجتماعية وعدد الافراد الذين يتم ملاحظتهم، ويكون هذا النوع من الملاحظة اشبه بملاحظة السائح الذي يلاحظ بعض الظواهر السلوكية لمجتمع غريب عليه دون أن يسبر غور كنه هذه الظواهر السلوكية

للمجتمع الذي يزوره ودون ربطه بالنظام الاجتماعي والثقافي مما تؤدي ملاحظته هذه الى اساءة تفسير الظواهر التي يلاحظها واطلاق احكام متسرعة ومجحفة . لذلك لا يعول علماء الاجتماع على هذا النوع من الملاحظة لعدم موضوعيتها وعلميتها وعمقها الادراكي .

اما النوع الثاني فهو الملاحظة المنظمة التي تعني ملاحظة سلوك الافراد في وضعية اجتماعية ذات علاقة متينة بالنظام الاجتماعي والثقافي . أي ملاحظة جزئيات المجتمع بوساطة حواس الباحث الذي تمده بشكل مباشر بكل ما يسلكه افراد المجتمع مستخدماً جهده العقلي في رصدها ووصفها بدقة دون تحويرها او تبديلها وبشكل منظم ومرتب استناداً الى تسلسل وقوعها بشكل موضوعي.

ولعلنا نستطيع ان نضيف الى ذلك حقيقة مفادها ان الملاحظة تتضمن قدرا كبيرا من التفسير وهذا يحتاج الى عنصر عقلي وحسي والا اضحت الملاحظة خاطئة وخاصة فيما يتعلق بالمواضيع المركبة والمعقدة التي تتطلب ملاحظة مركزة ومنظمة من قبل حواس الباحث . وكلما زاد تعقيد موضوع الدراسة وارتباطاته بالمحيط الاجتماعي تطلب ذلك ملاحظة منظمة ، وكلما كان سلوك الفرد رسميا سهلت ملاحظته بشكل منظم.

اضافة الى ذلك فإن الملاحظة العامة لا تعتمد على الفكر العميق في تخطي المتطلبات النفعية مهملة سبرغور أسباب الظاهرة وعللها وعدم ربطها بالظواهر الاخرى. بينما تعتمد الملاحظة المنظمة على الفكر العميق المتخطي للمصالح النفعية والشخصية والمؤثرات الاجتماعية المحيطة العاملة على ربط الاحداث بعضها ببعض باحثة عن اسباب وعلل الظواهر الاجتماعية وكشف علاقتها الخفية الموجودة بين عناصرها او فيما بينها .

نقطة ارتكاز طريقة الملاحظة المنظمة اذاً هي قيامها على ملاحظة سلوك الافراد دون الاشارة الى حالات الباحث الشعورية ودون اسقاط حالات شعوره على ما يشاهده، انما فقط ملاحظة السلوك الظاهري ، كحركات الجسم والوجه واليد والحركات التعبيرية واللغة والفنون والطبائع والعادات والمعارف المشتركة والعقائد وقواعد العمل المشتركة وتسجيل الظروف التي حدث فيها السلوك وربطه بانساق

البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة . يضيف الاستاذ هاورد بيكر فيقول « ان الملاحظة المنظمة تدرس الظواهر الجوهرية التي تغطي مقطعاً كبيراً من المجتمع ولا تهتم بدراسة علاقة متغيرات الظاهرة كما تفعل الدراسات التجريبية » (٢).

وهناك طريقة أخرى للملاحظة يستخدمها علماء النفس الاجتماعي لا تختلف عما يستخدمه علماء الاجتماع انما الاختلاف يكمن في موضوع الملاحظة حيث يلاحظون السلوك الشفوي وعلاقته بالمجتمع وتسمى هذه الملاحظة بـ « الملاحظة المركبة » التي تقيس شكل ودوام وتكرار وخلفيات وتبعيات السلوك اليومي .

فملاحظة شكل السلوك الشفوي تختلف عن ملاحظة انماط السلوك اليومي حيث يلاحظ في هذا النوع من الملاحظة معدل حركة العين عند الفرد التي تشير الى انفعاله وقلقه النفسي . اما دوام الملاحظة فتشير الى طول حدة الملاحظة مثل مراقبة طول حدة التفاعل الاجتماعي الذي يحصل بين فردين ، بينما تعني التكرارات عدد ممارسة السلوك من قبل الفرد خلال فترة زمنية محددة .

اما خلفيات السلوك فتعني ملاحظة سلوك معين بني على انماط من السلوك السابقة مرتبطة بالسلوك الحاضر، بينما تعني تبعيات السلوك ما يترتب مستقبلاً على قيام الفرد بسلوك معين في الوقت الحاضر .

وقد ميّز الاستاذ وليم فوت وايتبين اربعة انواع من الملاحظات المركبة هي ما يلي:

١- الملاحظة اللسنية : أي مراقبة السلوك اللفظي عند الافراد المتفاعلين ومن الدراسين لهذا النوع من الملاحظة روبرت بيلز و ي . ف . بوركاتا .

٢- الملاحظة ما فوق اللسنية : وقد حدد أبعادها الاستاذ ربط بوساطة البعد اللسني ، مثل مقام الصوت وارتفاعه والبعد الزمني للصوت ، اي معدل الكلام والمدة الزمنية للنطق القافية والتلكؤ في الحديث والاخطاء اللغوية والبعد التفاعلي ، اي التاثير والتاثر بين المتفاعلين. اخيرا البعد الألسني الذي يعني ملاحظة مفردات اللغة والجمل واساليب التعبير عن الفكرة والحشو

اللغوي والتعسر التعبيري، ومن انصار هذا النوع من الملاحظة ستاركوندر، فيلدستاين لابوف اوسكود .

٣- ملاحظة حركات الجسم : التي تهتم بملاحظة حركات الوجه لتفسير تعابير الفرد السلوكية ذات الصفات اللفظية ، يوضح ذلك الاستاذ وايت فيقول « بان حركات القسم العلوي من الوجه تشير الى التعابير عن العواطف السلبية ، بينما حركات القسم السفلي من الوجه الى العواطف الايجابية »(٣) .

ويقول الاستاذ ايكمان « ان حركات الوجه تشير الى الخبرات المؤثرة بينما تعطي حركات الجسم معلومات حول مستوى درجة التأثر »(٤) .

اما الاستاذ هال فقد استخدم النقاط التالية لمعرفة السلوك اللفظي عند الافراد وهي ما يلي :

أ- كيف يقف الافراد اثناء التفاعل .

ب- وضعية مقابلة وجوه الافراد المتفاعلين اثناء عملية التفاعل .

ج- طول المسافة المكانية بين الافراد المتفاعلين .

د- نظرات العين اثناء عملية التفاعل .

هـ- علو وانخفاض صوت المتفاعلين .

و- حركات اليد اثناء التعبير .

٤- الملاحظة المجالية : اي قياس المسافة المكانية بشكل مباشر أثناء تفاعل الافراد. يستفاد من هذا النوع من الملاحظة لدراسة علاقة الاقليات في المجتمع الحضري والعلاقات الطبقية داخل المجتمع .

من أنصار الملاحظة المجالية سومر وجالي ومكفيرسون .

نلاحظ على الملاحظة المركبة أنها تركز على السلوك اللفظي وحركات العين واليد والفم كمؤثرات لمعرفة تعابير الفرد أثناء تفاعله مع الاخرين وهذا يعني انه لا

يمكن دراسة مثل هذه المؤثرات عن طريق الاستبيان بل بوساطة الملاحظة المباشرة والمنتظمة ، الا ان هذه الوسيلة قليلة الاستخدام في علم الاجتماع لكنها كثيرة الاستعمال في ميدان علم النفس الاجتماعي ووسائل الاتصال الجماهيري .

اما كيفية تحقيق الموضوعية في هذا الخصوص فإنه يتم من خلال تسجيلها دون التأثر برأي شخص او رغبة معينة وهذا يقتضي من الباحث حصر انتباهه وتركيز فكره واستخدام مهارته الميدانية في تسجيل ملاحظاته ، متحرراً من رواسب العادات والتقاليد والعرف الاجتماعي على الا ننسى ضرورة استخدامه لاساليب التحليل المترابط والنقد البناء وعدم التعجل في الاستنتاج والاستخلاص والابتعاد عن التعاميم المطلقة أو التمسك برأى معين ، ناهيك عن ان تشرب الباحث بالروح النقدية بقيه شر الوقوع في الاخطاء ويصونه من مغبة الانزلاق نحو الاوهام (٦) .

ولكي ادلك على ما دلفت اليه آنفا اسجل ما يجب ان يقوم به الباحث من اجراءات اثناء ملاحظاته :

١- ايصاله الى اهداف بحثه .

٢- برمجة وتنظيم جمع المعلومات والبيانات من خلال تحديد المجتمع المراد مسحه على ان يكون افراده ممثلين حقيقيين بصفاتهم وخصائصهم وانه يمثل حقا مجتمع الدراسة .

٣- ربط المعلومات المجمعة ونتائجها بفرضيات البحث .

٤- إخضاع المعلومات المجمعة للسيطرة العلمية .

٥- فضلاً عن ذلك عليه ان يحدد اهداف بحثه والحالات الاجتماعية التي يهدف الى ملاحظتها ودراستها .

٦- كذلك يجب ان يقرر كيفية تسجيل وتدوين المعلومات المستخلصة من ملاحظاته ، اي متي يتم ذلك ، هل اثناء عملية الملاحظة او بعد الانتهاء منها مباشرة ؟ او بعد كل زيارة ميدانية ؟ وهل يتم تسجيلها على شريط صوتي او

تلفزيوني (شريط ڤيديو) او يكتبها على الورق ؟ او يصور أنماط سلوك الافراد فقط؟ او يستخدم الادوات الثلاث او اثنين فقط منها ؟

٧- ثم ما هي المواضيع التي يجب ان يلاحظها ويسجلها ؟ هل التي لها علاقة مباشرة بهدف الدراسة فقط ؟ ام يسجل المواضيع المادية الموجودة في الميدان بالاضافة الى السلوكيات الاجتماعية ؟

٨- ان يوضح مدى ثبات واستمرار حدوث الاحداث الخاضعة للدراسة .

٩- وان يحدد مدى قيمتها الاجتماعية في الميدان العلمي فضلا عن تسجيله لقيمتها الاجتماعية وهي في واقعها الاجتماعي .

١٠- تحديد الاجراءات التي سوف يستخدمها لاختبار دقة المعلومات ، التي حصل عليها والتأكد من صحتها .

١١- كذلك عليه ان يحدد سلفاً نوع العلاقة التي يجب ان يقيمها مع المبحوثين في الميدان وهل عليه ان يشرح لهم هدف زياراته الميدانية ام يخفيها عليهم ؟ أو أن تكون علاقته بهم سطحية وعابرة أو أن تكون متينة و حميقة ؟

١٢- ان يحترم ما يلاحظ دون اسقاط انطباعاته القيمية والشخصية على ما يلاحظ وان يكتفي بوصفها كما هي مع تحليلها بشكل محايد .

إذا التزمْ الباحث بهذه اللزوميات البحثية فإن بحثه يكون عالٍ في موضوعيته ونتائج دراسته تكون أكثر رصانة .

مزايا طريقة الملاحظة

تتصف هذه الطريقة بنزول الباحث الى الواقع الاجتماعي ودراسة ظواهره المعقدة فالظواهر النفسية والداخلية والشخصية والمواقف المعقدة والمحرجة تعتبر من المواضيع الحساسة والدقيقة بالنسبة للمبحوثين – وليس بالنسبة للباحث – لانها تتعلق بحياتهم ونمطها الاجتماعي التي غالبا لا يسمح اولا تعطي للاخرين الغرباء عنهم الا للاشخاص الاقرباء منهم نفسياً .

وحتى اذا كان المبحوثين على درجة عالية من الثقافة والمعرفة فإنهم لا يرغبون باعطاء معلومات حول علاقاتهم العاطفية او الوجدانية او الزواجية الاسرية او بامراضهم النفسية والعصبية لانها تمثل جزءاً من حياتهم الخاصة، معتقدين بانه اذا تم اعطاء مثل هذه المعلومات يعني الاقلال من مكانتهم الاجتماعية والمهنية على الرغم من سرية المعلومات وعدم الافصاح عنها لاي فرد لا سيما وان اسمائهم سوف لا تذكر في سياق البحث .

جميع هذه الصعوبات الاجتماعية والثقافية لا تقف حجر عثرة او عائقاً امام الباحث المتمرس بأساليب البحث الاجتماعي والملتزم بلزومياته وبالذات طريقة الملاحظة التي تكتسب من خلال الممارسة اكثر من الدراسة النظرية .

فضلاً عما تقدم فإن الباحث يستخدم طريقة الملاحظة ليستطيع جمع معلومات اضافية اذا اراد ان يزيد من أو يطعم معلومات بحثه ، بينما لا يستطيع ان يقوم بهذه المحاولة في حالة استخدامه طريقة المقابلة او الاستبيان ، واذا حاول ذلك فإنه سوف يتكلف مبالغ مالية كبيرة وجود فكري كبير ووقت طويل ويسبب نفوراً من قبل المبحوثين من جراء تكرار إعطاء المعلومات الاضافية له .

اضافة الى ذلك ، يستطيع الملاحظ ان يصل الى قناعة كافية للحصول على مفاهيم ذات مضامين موزونة تتضمن معاني سليمة ومتسقة لان طريقة الملاحظة تسمح للباحث باستخدام ذكائه وتصوراته الناضجة لاعطاء معاني قيمة للمفاهيم الاجتماعية اكثر من سماح باقي مناهج جمع المعلومات الاخري كالمقابلة والاستبيان

ولعلنا نستطيع ان نضيف ملاحظة اخرى الى الملاحظات السابقة توضح قوة طريقة الملاحظة وهي ان الملاحظ يستطيع مشاهدة السلوك الاجتماعي كما يقع ويحدث في الواقع او على أرض الواقع وليس كما يجب ان يكون عليه وهذا يساعده على ملاحظة اية تغيرات يطرأ على السلوك الاجتماعي اثناء دراسته ، كذلك يمكنه ان يشاهد السلوك اللفظي كالاصوات وحركات الجسم التي ترمز الى الاشارات والايماءات الاجتماعية الامر الذي يساعده على معرفة وسائل اتصال الناس بواسطتها .

اخيرا فإن هذه الطريقة لا تمارس اية تأثيرات شخصية أو قيمية من قبل الباحث علي المبحوثين من أجل الحصول على معلومات تتعلق ببحثه .

انواع الملاحظة المنظمة

هناك نوعان رئيسيان من الملاحظة المنظمة هما ما يلي :

١- الملاحظة دون معايشة

تستخدم هذه الطريقة لدراسة سلوك معين او ظاهرة خاصة في حقل الدراسة او داخل المختبر العلمي الاجتماعي عند استخدام الطرق التجريبية التي تسمح للباحث باستخدام نظره وسمعه لملاحظة السلوك الاجتماعي دون المشاركة الفعلية فيه .

يقوم الباحث عند استخدامه لهذه الطريقة بتهيئة وصياغة اجتماعية خاصة ، اي ترتيب جو معين للمبحوثين (وضعية مصطنعة) بحيث تخدم اهداف بحثه، بمعنى آخر ، يطلب الباحث من المبحوثين ان يقوموا بسلوك او تصرف معين او ان يجلسوا بصورة معينة تتناسب مع متطلبات بحثه او تجربته وهذا يؤدي الى زيادة سيطرته على ظروف التجربة او البحث وتقليل اخطاء بحثه .

لكن الملاحظ على هذه الطريقة أنها تدخل الباحث في ظروف البحث الذي يؤدي بدوره الى تقليل درجة موضوعية بحثه لانه قد يقحم - لا شعورياً - آراءه أو أفكاره او مشاعره او غاياته الخاصة على المبحوثين وبهذا يوصله الى برهنة او اثبات ما

يريد برهنته وتثبيته او بالعكس ، وفي هذه الحالة لا يدرس الباحث الواقع الاجتماعي كما هو بل يدرسه كما يريد أن يكون عليه وهذا مخالف للمبادىء الاساسية للبحث الاجتماعي وللموضوعية العلمية ، لذلك لا تستخدم هذه الطريقة كثيراً في مجالات علم الاجتماع .

٢- الملاحظة بالمعايشة (او بالمشاركة)

تعني هذه الطريقة معايشة الباحث الفعلية في حياة المبحوثين اي المشاركة الحقيقية في مناشطهم الاجتماعية عن طريق استخدام وممارسة دور او ادوار اجتماعية في محيطهم الاجتماعي من اجل الحصول على معلومات كافية وسليمة تتعلق بموضوع دراسته .

ومن هنا يتوجب على الباحث الذي يستخدم هذه الطريقة ان يحصل على القبول الاجتماعي نفسياً او اجتماعياً من قبل المبحوثين اما اذا لم يحصل على ذلك فعليه ان يستخدم أو يمارس احد الادوار الاجتماعية في مجتمع الدراسة بشرط ان يكون هذا الدور منسجماً مع صفات شخصيته بشكل جلي ، أقول يجب ان تكون مستلزمات وشروط الدور الاجتماعي الذي يريد الباحث ممارسته متناسباً مع شخصيته وخبراته الميدانية والاجتماعية وطريقة العيش في مجتمع دراسته ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، اذا كان الباحث ذا مزاج انفعالي وسريع الغضب وصعب التفاهم مع الاخرين وحديث العهد بالبحوث الميدانية ، فإنه يصعب عليه ممارسة دور اجتماعي لدراسة نزلاء مستشفى الامراض العقلية والعصبية .

وما يعنينا من ابراز وتأكيد ممارسة الدور الاجتماعي عند استخدام الملاحظة بالمعايشة عرض الاستاذ وليم فوت وايت للمجتمع السوقي (مجتمع الناحية) عام ١٩٣٧ للمهاجرين الايطاليين في امريكا من اجل معرفة نوع الجرائم التي يرتكبونها وطريقة عيشهم وتعاملهم مع الاخرين .

كان وايت وقتها طالبا في جامعة هارفرد (في امريكا) يبحث عن موضوع اطروحته للدكتوراه ، اذ وجد في منطقة مونفيل في مدينة بوسطن مهاجرون من ابناء الطبقة الفقيرة من الايطاليين يعيشون بشكل مخالف الحياة المجتمع الامريكي الامر الذي جذبه لدراسة هذه المجموعة من الناس وجعلهم موضوعا لدراسته .

لم يكن وايت مستقرا في رأيه حول كيفية جمع المعلومات من هؤلاء الافراد فاستخدام طريقة المقابلة في بادىء الامر وقابل ساكني ابناء الحي فوجد عدم جدوى هذه الطريقة في جمع المعلومات لعدم تعاونهم معه ولم تساعده أيضاً على التعرف على احد ابناء الحي لاستخدامه كمخبر رئيس في الحصول على المعلومات، فذهب الى زيارة حانة الحي فوجد رجلاً وآخر جالسين في صالة تلك الحانة فأستأذنهما بالجلوس معها والتحدث اليهما لكنه فوجىء بضربة قوية على وجهه من قبل احدهما التي تعني الرفض وعدم قبولهما بمجالستهما .

وحاول مرة أخرى انما في تجمع اجتماعي آخر غيرالبار بل الكنيسة لكي يتعرف على أحد ابناء الحي الذي بوساطته يستطيع الدخول الى هذا المجتمع المنغلق على نفسه، وفي الكنيسة تعرف على فتاة واخذ موعداً معها للذهاب الى المرقص والرقص معها في المساء وتم ذلك فعلاً ، وبعد الانتهاء من الموعد اوصلها الى منزلها وكان ذلك امام ابناء الجيران في الحي ، وفي اليوم الثاني سأله أحد ابناء الحي كيف كانت ليلته مع تلك الفتاة ؟ واستفسر عن مغزى سؤاله ؟ فعلم وايت - بعد ذلك - انه لا يجوز له الذهاب الى منزل الفتاة الا اذا اراد الزواج منها وهذه قاعدة اجتماعية موجودة عند هؤلاء المهاجرين .

وهذه المرة الثانية التي يفشل فيها وايت في محاولاته للدخول الى مجتمع دراسته ، وفي محاولة ثالثة عرفته احدى زميلاته في جامعة هارفرد على موظفة في دائرة الخدمة الاجتماعية تعمل في ذلك الحي ، التي بدورها عرفته على احد الفتيان البارزين اجتماعياً ورياضياً في الحي ، بذات الوقت استكرى غرفة للسكن في الحي نفسه وسجل ايضا في نادي رياضي ، وكانت هذه بدايته في التوغل الى حياة

مجتمع دراسته ، وبهذه الطريقة استطاع وايت ان يمارس دور ابن الحي ودور الرياضي في نادي الحي لكي يكون على اتصال دائم مع حياتهم الاجتماعية اليومية .

من هذه التجربة يقدم وايت نصائحه الميدانية للباحثين الاجتماعيين ابرزها : ان يحصل على ثقة المبحوثين اولاً وهذا يعتمد على شخصية الباحث نفسه اكثر من بقية الصفات والعوامل الاخرى .

يقول وايت في هذا الخصوص « كنت اعتقد بانه يجب معرفة ماضي وخلفية مجتمع الدراسة لكي أصل الى حاضره ، لكن بعد انتهائي من البحث توضحت لي حقيقة مفادها اني درست حاضر مجتمع الدراسة وبوساطته توصلت الى ماضيه »[٧].

ثم اضاف وايت الى ما تقدم فقال « في بداية دخولي الى ميدان الدراسة لم أعرف نفسي على كافة افراد مجتمع الدراسية انما فقط للمخبرين وبعد فترة وجيزة كون افراد مجتمع الدراسية انما فقط للميزين وبعد فترة وجيزة كون أفراد مجتمع الدراسة تصورات وافكار حولي مفادها اني اتيت لكي اكتب كتاباً حول مجتمع كورنفيل » ثم ينصح وايت الباحث الاجتماعي بعدم طرح اسئلة تحمل عبارة «لماذا» ومن هو واين هو ومتي في اول لقاء مع اي فرد من مجتمع الدراسة بل دع ذلك للعلاقات الشخصية بينك وبينهم لحين افصاحهم لك عن كل شيء دون طرح هذه الاسئلة عليهم[٨].

وفي مقالة أخرى ينصح وايت الباحث الاجتماعي بعدم المبالغة بالمشاركة في انشطة مجتمع الدراسة لكي لا يفقد موضوعية تسجيل الاحداث ودقة ملاحظته[٩] .

اضافة الى ذلك يقول وايت : « على الباحث الاجتماعي الذي يستخدم طريقة الملاحظة بالمعايشة ان لا يخالف القواعد والقيم الاجتماعية السائدة في مجتمع دراستة»[١٠]. ويعتبر وايت هذا شرطا اساسيا لكل باحث يدرس مجتمعا يختلف ثقافيا واجتماعيا عن مجتمعه .

انتقل الان الي مثال ميداني اخر يوضح اهمية ممارسة الدور الاجتماعي عند استخدام طريقة الملاحظة بالمشاركة لدراسة المجتمع الانساني وهي دراسة الاستاذة

فلورنس كلكهون التي قامت بدراسة احدى قرى نيومكسيكو التي يتكلم اهلها اللغة الاسبانية ، اذ وجدت الباحثة عدم قبول ذلك المجتمع لسيدة بيضاء اللون لا تتكلم اللغة الاسبانية الامر الذي دفعها الى ممارسة الادوار الاجتماعية المقبولة عندهم ، فعمدت الى استكراء منزل في احد احياء تلك القرية ، وممارسة دور ربة المنزل وبعدها سجلت في مدرسة اعدادية مسائية لدراسة اللغة الاسبانية من اجل التعرف على نمط عيش الطالبات المكسيكيات خارج منازلهن ، اخيرا فتحت لها متجرا في سوق القرية تبيع فيه سلعاً منزلية ، كان تصرف هذه الباحثة بهذا الاسلوب هادفاً وليس اعتباطياً لأنها مارست دور ربة المنزل في مجتمع قروي لكي تتعرف على طريقة معيشة المؤسسة الاسرية المكسيكية، ولعبت دور الطالبة لتتعرف على نمط الشابات في مؤسسة تربوية ، ومارست دور البائعة في سوق القرية (مؤسسة تجارية) لتتعرف على عمليات البيع والشراء والقيم التي تتحكم فيها بذات الوقت لتتعرف على احتياجات الناس الاستهلاكية فيما يخص حياتهم المنزلية [١١].

هناك دراسة ميدانية ثالثة توضح نفس الغرض في هذه الطريقة المنهجية (طريقة الملاحظة بالمعايشة) وهي دراسة هربرت كانز (باحث امريكي) لاحد زحياء مدينة بوسطن عام ١٩٥٠ التي يقطنها ابناء الطبقة الدنيا (الفقيرة) من المهاجرين ويحيون حياة معدمة وبعيدة عن شروط الصحة والنظافة العامة ، لذلك اراد احدالمسؤولين هدم بنايات الحي وتحويله الى قرية حضرية جديدة تتسم بشروط النظافة والصحة العامة .

في بداية الامر وصف كانز الحي بانه يشبه قرية عتيقة ذات شوارع واسوار قديمة فاقدة للشروط الصحية ، لكن بعد عدة اسابيع من مكوثه فيها لم يعد ينظر الى هذه النواحي بنفس الرؤية بل وجد ان الاقليات الاجتماعية المهاجرة الى هذه القرية قد نقلت معها انماط حياتها الاجتماعية وتمارسها بكل حرية بل انها تمثل جزداً من انشطتها الاجتماعية والثقافية ، اذ نقلوا معهم طريقة الاكل واساليب بيع الحاجات ووضعية الجلوس في الطرقات والازقه ولعب الاطفال في الحي ورمي القمامة في الشارع وما شابه ، ووجد ايضا ان هدم هذه القرية العتيقة وبناء قرية عصرية مكانها يعني بالنسبة لهذه الاقليات المهاجرة هدم ابنيتها الاجتماعية والثقافية وتفكيكها

اجتماعيا ولا تؤدي الى اعيشها باساليب عيش عصرية ، فقدم تقريرا الى المسؤولين يطلب فيه منهم عدم ازالتها وهدمها بل تركها كما هي حفاظا على ابنيتهم الاجتماعية وان كل ما موجود من طرز العيش في هذه القرية البالية يمثل حياة المهاجرين الاصلية وان هدم المنازل لا يعني اولا يؤدي الى تغير حياة المهاجرين التي جبلوا عليها وباتت عماد حياتهم اليومية(١٢).

هذه الدراسة توضح لنا ان طريقة الملاحظة بالمعايشة بوساطتها يستطيع الباحث الاجتماعي الدخول بعمق الى صميم الحياة الاجتماعية ومعرفة كوامنها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

بعد أن انتهينا من عرض أهمية طريقة الملاحظة بالمعايشة يهمنا ان نعرض ما قدمه الاستاذ برنارد فلبس (الذي أخذه عن الاستاذ كولد) عن انواع هذه الطريقة وهي ما يلي :

١- المعايش التام : اي ان الباحث يخفي دوره كباحث ويشترك في الحياة العامة اليومية لكي يكون حرا في ممارسة دوره او ادواره التي تخدم اهداف البحث في جمع المعلومات من المبحوثين .

٢- الملاحظ المعايش : اي يعمد الباحث الى كشف دوره ومهمته البحثية لمجتمع البحث ، بيد ان الصعوبة الحقيقية هنا تكمن في الجهد الكبير الذي يقوم به عندما يمارس أدواره الاجتماعية التي لا تتعلق بجوانب بحثه الامر الذي يشغله عن تحقيق اهداف بحثه الرئيسية ، اذ ان الباحث الذي يخفي دوره البحثي عن افراد ومجتمع الدراسة تكون مهمته مقتصرة على ممارسة الادوار التي تحقق وتخدم اهداف بحثه فقط .

٣- المعايش الملاحظ : اي قيام الباحث بزيارة واحدة فقط من أجل اجراء مقابلات مع المبحوثين لكنه يكون بعيدا عن نشاطات وفعاليات مجتمع الدراسة ويكون اتصاله وتفاعله معهم ضعيفاً انما تكون نتائج بحثه غير موضوعية وليست بذات فائدة علمية وعميقة بل تكون أقرب الى الدراسات الاستطلاعية السطحية تفيد الباحثين الاخرين لاستخدام ملاحظته كمعلومات عامة والتأكد من صحتها او عدم ذلك .

٤- ملاحظ عام : هذا النوع من الباحثين يكون بعيدا كليا عن التفاعل الاجتماعي مع المبحوثين لانه يقوم بملاحظتهم دون علمهم ومعرفتهم اي يقوم بملاحظة المبحوثين من وراء الستار او من خلال نوافذ زجاجية خاصة تسمح للباحث مشاهدة المبحوثين، إنما لا تساعد المبحوثين رؤية الباحث بسبب طلائها بمادة معينة تحجب ذلك (١٣).

هناك موضوع ينبغي علينا ان نتصدى لمناقشته وهو كيف يحقق الباحث الاجتماعي شروط ومستلزمات الموضوعية عندما يستخدم طريقة الملاحظة بالمشاركة ؟ لكي يحقق شروط الموضوعية في هذا الباب على الباحث ان يحقق الامور التالية :

١- ان يحصل على ثقة المبحوثين من أجل الحصول على معلومات صحيحة وسليمة .

٢- الابتعاد عن وضع افكار واحكام مسبقة تتعلق بالمبحوثين ، اي عدم اللجوء الى استخدام تصورات مسبقة تخص مجتمع البحث تتعلق بالمبحوثين قبل بدء او اثناء البحث لان ذلك يؤثر على تسجيل الاحداث وربطها بالبناء الاجتماعي ومعرفة اسبابها .

٣- تصنيف الظواهر الاجتماعية حسب اهميتها في البحث فيبدأ مر ظاهرة مهمة واخري قريبة من الاهمية تم الظاهرة الا بعد عن الاهمية من ثم البعيدة عن فرضية البحث ، هذه العملية تساعد الباحث على تركيز اهتمامه على الأكثر أهمية ثم المهم ثم القريب من المهم .

نقد طريقة الملاحظة :

ان طريقة جمع المعلومات لا تخلو من نقائض وعيوب ، نستطيع ان تصنفها الى صنفين رئيسيين هما ما يلي :

أ- اخطاء تتعلق بالملاحظ .

ب- اخطاء تتعلق بعملية الملاحظة .

بالنسبة للصنف الاول اخطاء الملاحظ (الباحث)

١- انه لمن المستحيل ملاحظة كل ما يقوم به افراد مجتمع البحث بوقت واحد او فترة زمنية محدودة ، لذلك يجب على الباحث تحديد وحدات الملاحظة قبل الدخول الى الميدان (١٤).

٢- ان الباحث يلاحظ ما يريد ملاحظته في الاعم الاغلب وليس كل ما يحدث داخل مجتمع البحث وهذا جوهر التمييز لان ذلك يخضع لافكار وتصورات مسبقة تتعلق باهداف بحثه (١٥).

٣- انه من النادر جداً ان لم يكن من المستحيل ان يلاحظ الباحث الحياة العامة الاجتماعية كما هي لأنه انسان قبل كل شيء وليس آلة تصوير فوتوغرافية ، ولانه يمتلك الخبرات السابقة والافكار المسبقة (١٦).

٤- عدم انتظام الملاحظة بشكل مستمر ومنسق يؤدي الى إفساد نتائج بحثه ويجعلها بعيدة عن الانسجام المنطقي (١٧).

٥- عدم وجود الباحث بشكل مستمر داخل مجتمع البحث يؤدي به الى عدم مواكبة الاحداث الاجتماعية الهامة التي تحدث داخل المجتمع (١٨).

٦- يواجه الباحث الذي يستخدم طريقة الملاحظة مشكلة موضوعية وهي اقامته لعلاقات صداقة مع المبحوثين عند دراستهم وجمع المعلومات منهم وقد تؤثر مثل هذه العلاقة على تفسيره وتحليله للظواهر الخاضعة للبحث(١٩).

٧- قد يكون الباحث مالكاً لبعض المشاكل الشخصية كأن يكون عصبي المزاج او حاد الانفعال أو يقوم ببعض التصرفات التي لا تنسجم مع طبيعة المبحوثين . وهذا يؤثر على عملية جمع المعلومات (حيث لا يستطيع ان يحصل على ثقة واحترام المبحوثين وبالتالي لا يأخذ ما يريده من المعلومات منهم (٢٠).

٨- قد يتعاطف الباحث مع المجموعة التي يدرسها من خلال الأدوار الاجتماعية التي يمارسها بدراسة مجتمع بحثه [٢١].

٩- وعندما يتعاطف الباحث مع المبحوثين فسوف يجد صعوبة بالغة في التخلص من هذا التعاطف في تفسيره وتحليله للظاهرة الاجتماعية المدروسة [٢٢].

١٠- هناك تحيز آخر قد يقع به الباحث فيه عندما يحصل على ثقة المبحوثين الذين ينحدرون من الطبقة الوسطى (مثلا) والتي تمثل نفس انحداره الطبقي ويرفض من قبل ابناء الطبقة الدنيا او العليا لعدم انحداره منها لذا تكون نتائج بحثه منحازة لصالح ابناء الطبقة الوسطى وضد ابناء الطبقة العليا او الدنيا .

ويقدم لنا الاستاذ علي عبد المعطي محمد بعض الانتقادات لاداة الملاحظة موضحاً ضعف حواس الملاحظ في ملاحظة الظاهرة الاجتماعية وهي ما يلي :-

١١- لما كان الباحث انسانا وليس مادة ، فإنه لا يستطيع أن يقف من ملاحظاته موقفاً سلبياً كأن يكون آلة التصوير التي لا تتدخل اطلاقا فيما تصوره ، فالباحث يختار ما يلاحظه وما يهمه ويتفق مع آرائه واهوائه .

١٢- ان دقة الحواس تختلف من فرد الى آخر ومن الجائز ان تخون الباحث دقة حواسه لقصورها .

١٣- ليس الفكر اختياريا او انتخابيا وحسب فهو ايضا تركيب مؤلف من ذكريات الباحث وخياله وتصويره.ما لا يوجد في الواقع وهذا يقود الباحث الى الخطأ في ملاحظاته [٢٣] .

اما الاخطاء التي تتعلق بعملية الملاحظة نفسها فهي ما يأتي :

١- لا يمكن استخدام هذه الطريقة لدراسة جميع الظواهر والمشكلات الاجتماعية .

٢- العجز عن الوصول الى قاعدة قياسية لجمع المعلومات ، فإذا ذهب باحث

ثان الى دراسة نفس المشكلة عن نفس الجماعة الخاصة بالدراسة فسوف يحصل على معلومات تختلف عن المعلومات التي حصل عليها الباحث الاول وقد يرجع ذلك الى طبيعة المجتمع المتغيرة(٢٤).

٣- انها مفيدة في مرحلة معينة من مراحل البحث الاجتماعي اكثر من استخدامها كطريقة اساسية لدراسة المشكلة الاقتصادية (٢٥).

٤- صعوبة دراسة مجتمع يختلف عن مجتمع وثقافة الباحث بسبب وجود الاختلاف الثقافي الاخر الذين يؤثر على تحليل الظاهرة الخاضعة للبحث(٢٦).

٥- هناك فترة زمنية تقع بين وقت وقوع الحدث وبين وقت تسجيلها الامر الذي يؤدي الى عدم تسجيلها كما وقعت بالضبط بل اعتماد الباحث في تسجيلها على ذاكرته وفطنته (٢٧).

٦- هناك فرق بين ممارسة السلوك امام الناس والسلوك الخاص الذين يحدث داخل البنايات ، فالآباء لا يضربون ابناءهم امام الناس وسائق السيارة يقف عندما يعبر المارة في الشارع من مكان العبور وخاصة عندما يكون رجل المرور واقفا في الشارع ، الفرق في هذه الامثلة هو ان وجود الباحث امام المبحوثين يؤثر على ممارسة السلوك الاعتيادي للمبحوثين فبعض المبحوثين يبالغون او يتحمسون او يحرجون او يخجلون من ممارسة انماط سلوك معينة عندما يدركون بان هناك شخصا يراقبهم او يلاحظ سلوكهم(٢٨).

٧- صعوبة اقامة علاقة ودية بين الباحثين او اعضاء مجتمع البحث خاصة اذا كان غريبا عنه ثقافيا أو رسيّاً (عرفياً) هذا ما وجده الاستاذ ايفاس برجرد في دراسته لمجتمع النويرة والأنداندي في المجتمع السوداني عام ١٩٦٢ اذ لم يسمح له مجتمع الازاندي بالعيش معهم بينما عامله هذا المجتمع بكل احترام وتقدير ، كذلك لم يسمح مجتمع النويرة بالعيش معهم بل سمح له بالعيش خارج المجتمع لكنه عومل وكأنه (ايفاس) أحد أفراد مجتمعهم(٢٩).

هذه هي اهم الانتقادات التي نستطيع توجيهها الى طريقة الملاحظة بالمشاركة والتي يمكن للباحث تقليل درجة خطورة الاخطاء فيما اذا حصل تقسيم

عمل بين الملاحظين للظاهرة الواحدة على أن يكون كل باحث ملتزم بملاحظة وجه واحد من اوجه الظاهرة ، كذلك يمكن تقليل اخطاء الملاحظة بواسطة تدريب الباحثين على الملاحظة وتنظيم جدول زمني لرصد ملاحظة الانماط الاجتماعية والفردية بشكل منظم ومستمر .

ب/٦ طريقة المقابلة

تعني هذه الطريقة عملية سبرغور حياة فرد غير معروف للباحث بواسطة تحفيز وتذكير ذاكرة المبحوث حول المعلومات التي ترجع الى الماضي او فيما يتعلق بحياته الشخصية او محيطه الاجتماعي عن طريق طرح اسئلة تمهيدية للاسئلة الرئيسية المتعلقة بشكل مباشر بحياة واراء ومواقف وقيم المبحوث ، وتحدث هذه العملية وجهاً لوجه وتكون إجاباتهم بشكل شفوي دون الزام رسمي او غير ذلك .

لذا يتطلب الامر من الباحث ان يشرح باديء بدء عنوان وموضوع البحث وطبيعة العمل فيها وكيف تم اختيار عينة البحث وكيف وقع اسم المبحوث ضمن العينة واعلام المبحوث بسرية المعلومات وعدم الافصاح عن اسم وهوية المبحوث لأي فرد مهما كان .

اما لغة التفاعل والتخاطب التي يجب استخدامها من قبل الباحث فيجب ان تكون بسيطة ومفهومة وذات جمل وعبارات مستخدمة في الحياة العملية اليومية وليست في البحوث العلمية والاكاديمية .

والمهمة الاولى التي تقع على عاتق الباحث هي ان لا يفاجيء المبحوث بالاسئلة انما يجب ان يأخذ موعداً من المبحوث ويحدد فيه زمن استغراق المقابلة لكي يتفرغ المبحوث له .

أما أسئلة المقابلة فيجب أن تكون مستقاة من فرضيات البحث على أن لا يتوقع الباحث ان يحصل على جميع اجابات الاسئلة المطروحة او أن تكون الاسئلة المجمعة موحدة بشكل منظم ، وان يترك الاسئلة المتعلقة بالعمر والجنس والحالة الزواجية والدخل والمستوى التعليمي في نهاية المقابلة لان المبحوث لا يعتبر مثل هذه الاسئلة

ذات اهمية كبيرة بل الدخول في صلب الموضوع افضل من البدء باءدلاء معلومات شخصية وذاتية [٣٠].

هناك اسئلة مساعدة على استخلاص واستنتاج الاجوبة من المبحوثين منها :

- لماذا ؟

- هل هناك سبب آخر ؟

- هل تستطيع ان تقول شيئا اخر يتعلق بالامر ؟

- هل هناك شيء نسيت أن تذكره ؟

والان نأتي الى تصنيف كوهن وكانيل لاجابات المبحوثين وهي كما يلي :

١- استجابات جزئية : أي عندما تكون اجابات المبحوثين ذات علاقة بالاسئلة المطروحة لكنها لا تكون وافية وشافية انما ناقصة ومبتورة .

٢- انعدام الاستجابة : اي عندما يسكت او يرفض المبحوث الإجابة عن الأسئلة .

٣- استجابة منحرفة : اي لا توجد علاقة بين الاجابة والاسئلة او لا تكون اجابات المبحوثين عاكسة اسئلة الباحث .

٤- استجابات اندفاعية : أي عندما تكون استجابات المبحوث متحيزة بالاندفاع الايجابي او الصد السلبي في ادلاء معلوماته .

٥- استجابات معتذرة (رافضة) اي عندما يرفض المبحوث الاستجابة للاسئلة المطروحة بسبب ظروف معينة تمنعه من الاجابة عن ذلك او عندما تكون الاسئلة غامضة أو صعبة الاجابة عليها[٣١] .

ان مثل هذه الاستجابات تسبب مشاكل في تصنيف وتبويب الاستجابات وتحليلها وبالتالي تؤثر على دقة وانتظام نتائج البحث لذلك يتطلب من الباحث ان يصوغ ويطرح الاسئلة بشكل مبسط دون تكلف ، والخطأ الكبير الذي قد يقع به الباحث اذا عالج هذه المشاكل باعادة هذه المقابلة مع بعض التسهيلات والتحويرات

في الاسئلة التي تقود الباحث بالتالي الى الحصول على معلومات متميزة وغير موضوعية .

ولتحقيق الموضوعية في جمع المعلومات المأخوذة عن طريق المقابلة يجب على الباحث ان يحافظ على تدوين المعلومات المجمعة بكل امانة وصدق دون تحريف او تغيير ودون الالتفات الى المصالح الخاصة، وعدم ترك تدوين المعلومات الى وقت لاحق بل تسجيلها في وقتها خوفاً من تأثير عامل الذاكرة على تحريفها وتغيرها ومزجها مع انطباعات الباحث .

انواع المقابلة

هناك نوعان رئيسيان من المقابلات هما : المقابلة الرسمية التي تتضمن صياغة اسئلة مسبقة مثل البدء بعملية المقابلة المتصفة بترابط عضوي في مواضيعها وذات هدف موضوعي ، وهي تنقسم الى عدة أقسام هي ما يلي :

أ– المقابلة القياسية : أي طرح زسئلة محدودة تقيد مقابلة الباحث بحيث لا تمكنه من الخروج عنها ، أو طرح أسئلة خارجة عن نطاق موضوع البحث.

ب– المقابلة غير القياسية : أي طرح اسئلة غير مقيدة – حرة – بمعني اخر تسمح للباحث بالخروج عن صياغة الاسئلة الموضوعة في البحث او التي يتناولها بشرط الا تكون خارجة عن نطاق موضوع البحث والسبب في هذا الخروج هو توضيح معاني العبارات والجمل وتفسير هدف السؤال لا غير .

جـ– المقابلة شبه القياسية : أي تحديد عدد معين من الاسئلة المطروحة بذات الوقت تعطي الحرية للباحث ان يطرح اسئلة اخرى بالطريقة التي يرتئيها ويرغب بها على ان تكون ذات صلة ساسية بموضوع البحث .

د– المقابلة المركزة : في هذا النوع من المقابلة يكون الباحث مزوداً بقائمة من المواضيع والظواهر المتعلقة بموضوع البحث، وتكون الحرية التامة للباحث بطرح الاسئلة المتعلقة بموضوع البحث ، وغير مقيدة باسلوب طرح الاسئلة على المبحوثين ، وفي الواقع فإن هذا النوع من المقابلة بسمح للباحث ان

يستخرج ويستنتج اسئلة من اجابات المبحوثين وطرحها عليهم من اجل الحصول علي معلومات تتعلق بموضوع بحثة .

أما النوع الثاني من المقابلة ، فهي غير الرسمية التي تتضمن عناوين المواضيع دون طرح اسئلة من قبل الباحث بل بطرح مواضيع المقابلة على شكل نقاش وديّ يترك للمبحوث الحديث حولها ويقوم الباحث بتدوين المعلومات التي يذكرها المبحوث. لكن الشيء الذي يؤخذ على هذا النوع من المقابلة هو انه اولي – ابتدائي في جمع المعلومات، لذا فإن البحوث الاستطلاعية اكثر فائدة فيها من المبحوث الكشفية لانها – اي هذا النوع من المقابلات – لا تكون منتظمة في جمع المعلومات اذ قد يذهب الى تناول مواضيع جانبية وذاتية – شخصية بعيدة عن الواقع الاجتماعي المدروس، وفي ضوء ذلك يمكن استخدام النتائج المستخلصة من المعلومات المجمعة بوساطة هذا النوع من المقابلات كفروض – افتراضات للاختبار وليس كنتائج نهائية.

فالمقابلة التي تقوم بها المكاتب الرسمية [الشركات والمعامل والمصانع ودوائر الدولة] من اجل تعيين الموظفين فيها تكون من نوع المقابلة غير الرسمية لذلك لا تطلب من المقابل ان يتحلى او يتصف بمهارة فائقة على استخدام طريقة المقابلة على عكس المقابلة الرسمية .

مقارنة بين المقابلة الرسمية وغير الرسمية

المقابلة الرسمية	المقابلة غير الرسمية
١- ذات اسئلة مركبة .	١- ذات اسئلة غير مركبة .
٢- ذات اسئلة منتظمة .	٢- ذات اسئلة غير منتظمة .
٣- ذات اسئلة مركزية-محورية .	٣- ذات اسئلة متشعبة ومتعددة الجوانب.
٤- متخصصة بنوع معين من الموضوعات في المقابلة الواحدة .	٤- غير متخصصة بنوع معين من الموضوعات بل تتناول عدة مواضيع في مقابلة واحدة .
٥- اسئلتها مقننة ، يتقيد الباحث بطرحها ولا يستطيع الخروج عنها .	٥- اسئلتها حرة تسمح للباحث بالخروج عنها وتناول مواضيع خارج موضوع المقابلة .

فوائد المقابلة

للمقابلة فوائد بحثية عديدة اهمها ما يلي :

١- يستطيع الباحث استخدامها مع معظم شرائح المجتمع .

٢- تتصف بالمرونة عند طرح الاسئلة على المبحوثين .

٣- طريقة مناسبة للحصول على المعلومات الدقيقة والشائكة والدوافع الداخلية عند الافراد وبسلوك الناس وبالذات التي تتعلق بالعواطف والأمزجة. والآراء الذاتية والمواقف الحرجة في مواقعهم الوظيفية .

٤- ذات نجاح اكثر في خلق مناخ حواري يساعد المبحوثين على التعبير عن مكونات ذواتهم ومشاعرهم .

٥- تكون نسبة الاجابات عالية من قبل المبحوثين .

٦- من الممكن الحصول - بوساطتها - على اجابات لاحقة متصلة بالبحث والمحيط الاجتماعي للواقع الاجتماعي المدروس .

٧- من الممكن ملاحظة الادوات المادية المحيطة بالمبحوثين اثناء عملية المقابلة .

٨- يستطيع الباحث - بوساطتها - الحصول على معلومات تتعلق بالمبحوثين مثل الخبرات السابقة .

٩- تستطيع دراسة السلوك الشعوري للمبحوثين .

١٠- يمكن استخدامها مع مبحوثين لا يعرفون القراءة والكتابة .

١١- إرتياح المبحوثين عند اعطائهم المعلومات بشكل شعوري اكثر من الاسلوب الكتابي [٣٢].

١٢- تمكن الباحث من الحصول على معلومات اكثر دقة من المبحوثين بصورة مباشرة دون لجوء المبحوث الى استشارة او مناقشة الافراد لكي يجيب على الأسئلة المطروحة في البحث .

مساوىء المقابلة

كما للمقابلة فوائد فإن لها مساوىء ابرزها ما يأتي :

١- ذات كلفة مالية غير قليلة .

٢- تأخذ وقتاً طويلاً في جميع المعلومات من المبحوثين .

٣- يحتاج الباحث الى وسائط نقل من أجل جمع المعلومات من المبحوثين.

٤- تكلف الباحث جهداً في الوصف اللفظي لوقائع السلوك الاجتماعي .

٥- قد يخضع المبحوث لتأثيرات او تلميحات او توجيهات من قبل الباحث توجه اجاباته بالطريقة او الفكرة التي يريدها الباحث قبل اعطائه الاجابة .

٦- اذا طلب من المبحوث تذكر موقف او حدث كان مندمجاً فيه اندماجاً انفعالياً شديداً أو عن مواقف مرت فيها وقائع التفاعل بشكل متلاحق فإنه سوف يتعذر ، على ذاكرة المبحوث ان تسترجع كافة تفاصيل الحدث إذ إن

هناك عوامل ذاتية وموضوعية من شأنها تحريف او تشويه ما يسترجعه المبحوث من ذاكرته .

مثال على العوامل الذاتية : الحالة الجسمية والمزاجية اثناء استرجاع الذاكرة وما لدى المبحوث من ميول واتجاهات وتحيزات وتهيؤ ذهني اثناء الاسترجاع ، أما العوامل الموضوعية كعامل الزمن وما يجري من أحداث تتدخل في الذكريات وتناولها بالتعديل والتغيير والتحريف وهذا ما يشوه صورة استرجاع الذاكرة(٣٣) .

٧- إن حالة أخذ المعلومات وجهاً لوجه قد لا تعطي المبحوث معلومات عاكسة لواقع الموضوع يعتبرها ضرباً من ضروب المبالغة او التحريف .

٨- ذكر هايمن « إن نوع جنس الباحث يؤثر على أخذ المعلومات من نوع جنس المبحوث » (٣٤) ، أي اذا كان الباحث رجلاً ويريد أخذ معلومات من امرأة في موضوع ميزانية الاسرة او العلاقة الزوجية فسوف تكون غير المعلومات المعطاة اذا قامت بها باحثة - امرأة - مع مبحوثة - امرأة - او اذا كان جنس الباحث من الذكر ويريد مقابلة مبحوث حول موضوع المساواة الاجتماعية بين الرجل والمرأة في المجتمع فتكون المعلومات المجمعة غير تلك المعلومات فيما لو جمعت من قبل باحثة اجتماعية - امرأة - من المبحوثين - رجال - وهكذا .

٩- ذكر كاتز حول إحتمال تأثير الانحدار الطبقي للمقابل على عملية جمع المعلومات من مبحوثين ينحدرون من طبقة مغايرة له (٣٥) . أي إذا كان انحدار الباحث من الطبقة الرأسمالية فقد يسخر من المعلومات التي يجمعها من ابناء الطبقة العمالية التي تتعلق بالتباين الاجتماعي والاقتصادي بينها او حول الصراع الطبقي او حول الثقافة او الانحدار الطبقي او قد يتعاطف مع ابناء الطبقة العمالية ضد ابناء الطبقة الرسمالية او بالعكس ، كل ذلك يؤثر على موضوعية جمع المعلومات ودقتها .

ج/٦ طريقة الاستبيان

هي احدى طرق جمع المعلومات من المبحوثين بواسطة اسئلة مكتوبة على استمارة يقدمها الباحث بنفسه او بواسطة البريد ، حيث تكون الاسئلة منصبة حول معرفة الرأي العام والخاص ومواقفه واحكام قيمية او حول الحقائق والظواهر الاجتماعية او الدوافع والمحفزات ، على ان تكتب الاسئلة بلغة مبسطة ومفهومة وخالية من المصطلحات العلمية وبعيدة عن الاسهاب والاطناب مستخدمة غرض الدراسة ومتضمنة جملاً قصيرة وواضحة غير حاملة افكاراً متعددة في آن واحد وخالية من التكرارات والاعادة من الافكار او تداخلها ، ابتداءا من الاسئلة الرئيسية وانتهاءً بالعموميات .

صنف الاستاذ سير كلاوس موسر ستة اصناف من الاسئلة الاستبيانية وهي ما يلي :

١- اسئلة موجهة : اي توجه اجابات المبحوثين بنفس اتجاه السؤال ، مثال على ذلك : -

- هل تتفق بأن التكافؤ الاجتماعي بين الرجل والمرأة داخل المجتمع يؤدي الى تغييره ؟
- هل تؤيد مشاركة الطالب في اجتماع مجلس القسم ؟
- هل ترى وجود الامتحانات الشهرية في الجامعة لصالح الطالب من الناحية العلمية ؟

٢- اسئلة تخمينية : اي صياغة اسئلة تكون اجابتها مبنية على التقدير غير الدقيق مثل :

أ- كيف تختار شريكة حياتك ان كنت غير متزوج ؟

ب- كم ساعة تخصصها للاستذكار المدرسي في الاسبوع ؟

٣- اسئلة احتمالية : أي صياغة اسئلة تدور حول السلوك المرتقب في المستقبل ولها علاقة اساسية بفرضيات البحث التي تربط بين العامل المستقل والمعتمد ، مثال على ذلك :

أ- هل تفضل استخدام المواصلات العمومية ام الخاصة في انتقالك من مكان سكنك إلى مكان عملك؟

ب- هل تفضل اختيار شريك حياتك عن طريق الاهل ام حسب اختيارك الشخصي ؟

٤- اسئلة شخصية : أي صياغة اسئلة تدور حول ذاتية وصفات المبحوث الشخصية ، مثال على ذلك :

أ- هل تفضل السكن في الحي الجامعة ام في شقة مستقلة ؟

- الحالة الاجتماعية : اعزب ، متزوج ، مطلق ، ارمل ، منفصل .

ج- هل تفضل ان يكون صديق عملك من الاقارب ام من الغرباء ؟

٥- اسئلة محرجة : اي صياغة اسئلة تدور حول حياة المبحوث الخاصة كالعاطفية والجنسية والانماط السلوكية غير المقبولة اجتماعيا في مجتمع البحث ، مثل :

أ- هل تتقبل الهدية المادية مقابل قيامك بعمل يخالف النظام أو القانون ؟

ب- اذا كانت وسائل الضبط القانوني غائبة فهل تغش في عملك ؟

ج- ما هي الوسائل التي تشتريها لمنع الحمل.

د- هل تمارس العادة السرية ؟

٦- اسئلة تذكيرية : اي صياغة اسئلة تعتمد كلياً على ذاكرة المبحوث ونشاطها، مثل :

أ- كم كان دخلك السنوي قبل عشرة سنوات ؟

ب- ما هي اكثر البرامج التلفزيونية التي اعجبتك في الاسبوع الماضي ؟

جـ- ما هو رأيك في المقال الذي نشر في الجرائد حول تلوث البيئة في الشهر الماضي ؟

فوائد طريقة الاستبيان :

لهذه الطريقة فوائد عديدة في البحث الاجتماعي أهمها ما يأتي :

١- ذات كلفة مالية قليلة .

٢- لا يحتاج الباحث الى مهارة في توزيع الاستمارة .

٣- من الممكن توزيع الاستمارة على جميع اقسام المجتمع (اذا كان يعرف القراءة والكتابة) .

٤- يستطيع الباحث ارسال الاستمارة بالبريد الى المبحوثين .

٥- بامكان هذه الطريقة تغطية حقول معرفية وتحصل على معلومات كثيرة من المبحوثين .

٦- تتصف بالمجهولية : اي ان المبحوث يستطيع الاجابة عن الاسئلة دون احراج لعدم وجود شخص معه اثناء كتابة الاجوبة .

٧- لا تطلب من الباحث شرح الاسئلة الموجودة في الاستمارة ، او توضيحها للمبحوث .

٨- يشعر المبحوث بحرية تامة عند الاجابة عن الاسئلة لانه بمفرده .

٩- تكون اجابات المبحوثين منسقة ومنظمة حسب وجودها داخل الاستمارة

١٠- غياب الباحث أثناء كتابة الاجابات يؤدي الى ازالة عامل تاثيره على المبحوث .

١١- مناسبة اكثر للمبحوث لانه يجيب عنها اثناء وقت فراغه .

١٢- تقلل من الوقت المخصص للبحث .

مساوىء طريقة الاستبيان :

١- قد يسأل المبحوث اصدقاءه او احد افراد عائلته عند الاجابة عن الاسئلة وهذا يفسد نتائج البحث .

٢- تكون نسبة المردود في الاستمارات الموزعة قليلة .

٣- لا تستطيع دراسة المواضيع المعقدة التركيب .

٤- لا تستطيع دراسة الدوافع الداخلية للانسان كالمشاعر والاحاسيس .

٥- لا يمكن استخدامها مع الافراد الذين لا يعرفون القراءة والكتابة .

٦- يتعذر العودة الى المبحوثين عندما تكون هناك حاجة الى اخذ معلومات اضافية .

٧- لا يميل الناس الى الكتابة بقدر الحديث والمناقشة عند الاستجواب .

٨- اذا كانت استمارة الاستبيان ذات تنظيم مركب او متشابك فإنه من الممكن ان يؤثر ذلك على فهمها واجابتها من قبل المبحوث .

٩- اذا كانت الاسئلة كثيرة ومتنوعة فإنه من المحتمل ان تسبب ملل المبحوثين وضجرهم عند الاجابة عليها ، الامر الذي يؤثر على نوعية اجابتهم .

١٠- اذا كان السؤال غامضاً فاحتمال كبير أن يتركه المبحوث دون جواب.

أنواع الاستبيان :

هناك ثلاثة انواع من الاستبيان هي ما يلي :

١- اسئلة استبيانية مفتوحة تسمح للمبحوثين الاجابة بحرية عن الاسئلة المطروحة في الاستمارة لانها تطرح دون تقديم اقتراح اية جوانب او اجوبة ، انما تعطي الحرية والفرصة المفتوحة للمبحوث بالاجابة عليها ، وهي بهذه الصورة مهمة وضرورية لمعرفة الجوانب الوجدانية والداخلية ودراسة الظواهر الاجتماعية المعقدة التركيب وذات أبعاد اجتماعية غير معروفة الحدود . لكن المشكلة التي تواجهها هذه الاسئلة هي ان اجابات المبحوثين تصبح متنوعة ومتباينة مما يؤثر على قدرة الباحث التحليلية اذ يجد صعوبة في تصنيفها وتبويبها وتحليلها . ويضيف الاستاذ سمث الى ما تقدم فيقول « تتطلب الاسئلة المفتوحة اندفاعاً من قبل المبحوث لكي يجيب على اسئلة الاستمارة ، خاصة عندما تكون الاسئلة متعلقة بتعبيره عن نفسه ومشاعره ومواقفه .

علاوة على ذلك ، يجب ان تكون الاسئلة المفتوحة موجهة بشكل مباشر وان يحصل الباحث على عدة اجابات لكل سؤال من المبحوثين ، كذلك يستطيع الباحث ان يحصل على اجابات ملحقة اضافة الى الاسئلة المخصصة او المتعلقة بموضوع البحث . اي بإمكان الباحث ان يسأل هل هناك اشياء اخرى تريد اضافتها الى اجاباتك السابقة » (٣٦) .

٢- اسئلة استبيانية مغلقة : اي عدم فتح المجال امام المبحوثين بان يجيبوا على السؤال بكل حرية حسب تعابيرهم اللفظية والفكرية بل يفرض عليهم الباحث اجابات تلزمهم بالاجابة عليها مثل الاجابات المغلقة التالية : نعم / لا / لا أعلم .

وعلى الرغم من مساوىء هذا النوع من الاجابات فإنها مفيدة في بعض الحالات الخاصة عندما يكون السؤال غامضاً او معقداً، وتبرز هنا فائدة هذا النوع من الاجابات ، فتحدد رأي المبحوث بسهولة ولها فائدة اخرى وهي

للباحث وليس للمبحوث ، خاصة عندما يبدأ في تبويب . وتصنيف وتحليل اجابات المبحوثين اذ يقلل من جهده الفكري واستهلاكه الزمني .

٣- اسئلة استبيانية مذيلة بالاجوبة المتوقعة : اي طرح السؤال ووضع عدة اجابات متسلسلة ومنتظمة ومترابطة ولها صلة بالسؤال وذات اوزان مترابطة وتتضمن اجابات قسماً منها مع فكرة السؤال والقسم الآخر ضدها ويترك للمبحوث اختيار الجواب او الاجوبة التي يعتقد انها قريبة للصحة ، تتصف هذه الاسئلة بانها تسهل عملية اجابات المبحوث وبالوقت ذاته تسهل عملية تبويب وتصنيف وتحليل المعلومات والبيانات للباحث وتقلل من الكلفة المالية وتختصر من الفترة الزمنية المقررة للبحث .

مصطلحات الوحدة

Antecedent	مسبق
Consequence	تبعيات
Complete Participant	معايش تام
Complete Observer	ملاحظ عام
Closed - Ended Questionnaire	اسئلة مغلقة
Duration	دوام
Extralinguistic	ما فوق اللسنيه
Frequeney	تكرار
Interview	مقابلة
Linguistic	لسني (لغوي)
Multiple choice Questionnaire	اسئلة مذيلة بالاجابات المتعددة
Nonverbal	حركات الجسم
Observer as Participant	المعايش الملاحظ
Open - Ended Questionnaire	اسئلة مفتوحة
Participant as Observer	ملاحظ معايش
Participant Observation	ملاحظ بالمعايشة
Spatial	مجالي
Sturctured Observation	ملاحظة مركبة
Street Corner Society	مجتمع الناصية
Questionnaire	استبيان

هوامش الوحدة

١- الطويل ، توفيق ١٩٧٣ « خصائص التفكير العلمي » مجلة عالم الفكر ، المجلد الثالث ، العد الرابع – الكويت ص ١٥٣ – ١٨٠ .

2- Becker Howard S. 1978 " Problems of Inference Bynner and Keith M. Stribley (eds.) Social Research , England , Open University Press P. 317 .

3- Smith , H.W. 1975 " Strategies of Social Research " Open University Press , England P. 2 / 0 .

4- Ibid., P. 2 / 0 .

5- Ibid ., 2 / 0 .

٦- الشنيطي ، محمد فتحي ١٩٧٠ « المنطق والمنهج العلمي » دار النهضة العربية – بيروت ، ص. ١٣٥ – ١٣٦ .

7- Whyte , William f. 1975 Worsley Peter (ed.) Modern Sociology , England Penguin , Education , P. 103 .

8- Ibid , P. 106 .

9- Cole , Stephen , 1976 " The Sociological Method " Rand Mc Mally college Publishing Co. Chicago , P.P. 170 - 171 .

10- Ibid , P. 175 .

11- Ibid ., P. 176 .

12- Ibid ., P.P. 177 - 180 .

13- Philips , Bernards S. 1971 " Social Research " The Macmillan Co. New Yourk P.P. 159 - 160 .

14- Gardner , Goidery 1976 , Social Survey For Social Planner "the Open University Press" , England P.28 .

15- Ibid., P. 28 .

16- Ibid., P. 29 .

17- Ibid., P. 29 .

18- Ibid., P.30 .

19- Schwartz , Schwartz , 1955 " Problems in Participant Observation: American Jowrnal of Sociology , 60 . P.P. 342 - 349 .

20- Ibid , P. 350 .

21- Backer , howards , 1958 : Problems of Inference and proof in participant Observation American Sociological Review , 23 , PP. 650 - 651 .

22- Ibid ., P. 652 .

٢٣- محمد علي ، عبد المعطي ١٩٧٧ « المنطق ومناهج البحث العلمي » دار الجامعات المصرية – القاهرة ، ص. ٣٧٤ – ٣٨٠ .

24- Blalock , Hubert, 1970 " Social Resaarch" Prentice - Hall Englewood Calif P.P. 41 - 42 .

25- Ibid., P. 43 .

26- Evans Pritchard , Edward E. 1965 " The Naer " Oxford Claredon P. 15 .

27- Schwartz , Schwartz , 1955 P.P. 349 - 351 .

28- Gardner Godfrey , 1978 , P. 28 .

29- Evans Pritchard E. 1965 , P. 11 .

30- Mayntz R. K. etal. 1976 " Introduction to Empirical Sociology " Penguin Education , England P. 112 .

31- Moser C. A. and kalton 1975 " Survey Method in Social Investigation " Heinemann Educational Books P. 276 .

32- Gardner, Godfrey 1978 " Social Survey" The open University Press , England , P. 79 .

٣٣- راجح ، أحمد عزت ١٩٧٠ « اصول علم النفس » المكتب المصري الحديث – القاهرة – ص. ٣٠٨ – ٣٠٩ .

34- Mayntz R.K. etal. 1976 " Introduction to empirical Sociology " Penguin Education , England " P. 115 .

35- Ibid., P. 115 .

36- Smith . H.W. 1975 " Strategies of Social Research " Open University press England P. 173 .

الوحدة السابعة

مقاييس الاتجاهات

الماعة عاجلة :

لا يكتفي الباحث بصياغة الاسئلة المستوحاة من فرضيات البحث او اهدافه بل يهتم ايضا بوضع اجابات لكل سؤال ، لكن السؤال الذي يواجهه في هذه الحالة هو كيف يصوغ الاجابات ؟ وعلى اي اساس وطريقة يوجهها الى المبحوثين ؟

إن احدى الطرق المستخدمة في البحث الاجتماعي هي تقديم عدة اجابات متنوعة تتعلق بهدف او اهداف دراسة البحث لكي يختار المبحوث منها جواباً واحداً فقط ، ولكي يكون الباحث موضوعياِ في دراسته عليه ان يضع اجابات مبتدئة من التأييد المطلق الى الرفض المطلق وتكون هناك اجابات تقل وتزداد تتموقع بين المطلقين

مثال على ذلك : اذا اراد احد الباحثين قياس رأي الطلبة حول طريقة امتحان مادة النظريات الاجتماعية عليه ان يسأل هذا السؤال استناداً الى السياق المنطقي الذي اشرت اليه انفاً .

ان الاسئلة المبنية على المناقشة والحوار لافكار وآراءالنظرية الاجتماعية افضل من الاسئلة المقننة والمقتضبة في الاعم الاغلب .

١- أؤيد ذلك كليا .

٢ - أؤيد ذلك .

٣- لا بأس .

٤- لا أؤيد ذلك .

٥- لا أؤيد ذلك كلياً .

نلاحظ على اجابات هذا السؤال انها تضمنت المعيار المتدرج المتسلسل وتضمنت ايضا معيار البعد الثابت ولم تتضمن المعيار الاسمي ، وفي حالات اخرى يمكن للباحث ان يستخدم المعيار الاسمي عوضاً عن المعيار المتدرج او البعد الثابت ، مثال على ذلك :

١- ان نظام الامتحان الشفوي افضل من الكتابي .

٢- ان نظام الامتحان التحريري افضل من الشفوي .

٣- ان نظام الامتحان البيتي (المنزلي) افضل من المدرسي .

نلاحظ على هذا المثال عدم وجود تأييد او رفض مطلق وانما اعطى الباحث للمبحوثين عدة اجابات لاختيار جواب واحد يرتئيه .

هذه المحاولة التي يقدمها الباحث للمبحوثين ذات فائدة لهما على السواء بالنسبة للمبحوثين فانها تساعده على الاجابة المباشرة وعدم الوقوع في حيرة او عدم معرفة الاجابات على السؤال : اما بالنسبة للباحث فإنها تسهل عليه عملية جمع المعلومات وتحليلها ولا تربكه في تصنيفها او معرفة مكنونها .

ثمة نقطتان على الباحث الانتباه اليهما وهما : ان الاسئلة التي يضعها الباحث

يجب ان تقيس فعلا الموضوع الذي وضعت من أجله بشكل عميق لا بشكل سطحي، وهذا يسمى بـ (القياس الصادق) اما النقطة الثانية فهي « الثبات » اي إعطاء نفس الدرجة لنفس الافراد عند تكرار تطبيق الاستبيان او المقابلة على المبحوثين ، فالاسئلة الواضحة العميقة تعطي نفس النتائج فيما اذا استخدمت عدة مرات لقياس نفس الشيء، اي ان تكون الاسئلة واضحة وعميقة لدى جميع المبحوثين على الرغم من اختلافهم (اي بالنسبة للذكور والاناث والاميين والمتعلمين والحضريين والريفيين والعمال والموظفين وهكذا) اي تكون النتيجة واحدة او متقاربة مع جميع الوحدات الاجتماعية التي تشتمل عليها عينة البحث ، لذلك فإنه من صالح الباحث ان يقوم بدراسة استطلاعية سريعة لعينة صغيرة جدا – لا تمثل عينة البحث – من اجل معرفة الثغرات الموجودة في الاسئلة وموازينها .

بعد ان اعطيت فكرة سريعة عن وضع قياسات الاسئلة التي يستخدمها الباحث في التوصل الى اهداف بحثه فإني سوف اتوسع بتوضيح هذا الموضوع المنهجي بشكل تفصيلي وهو كما يلي :

١– مقياس كتمان .

٢– مقياس ليكرت .

٣– مقياس ثورستون .

٤– مقياس بوجاردوس .

٥– تباين الدلالة .

أ/ ٧ مقياس كتمان

ينبى هذا المقياس على اساس المعيار المتدرج ذي الفقرات المرتبة تسلسليا ، وينبى ايضا على المعيار الاسمي . و يستخدم هذا المقياس اسئلة مصاغة بشكل متدرج ومتسلسل ، اي يتضمن اسئلة مطردة النسق تعكس أبعاد فرضية البحث التي تمثل اطار موقف معين ذي مسار معياري واحد وتكون اجابات الاسئلة متضمنة الايجاب (نعم) والسلب (لا) فقط ولا توجد بينهما درجات معيارية تقيس اجابات المبحوثين الامر الذي تلزم المبحوث بالالتزام باحدهما .

وبناء على ذلك فإن هذا المقياس يقيس اتجاها واحدا فقط ولا يستطيع ان يقيس اتجاهين في آن واحد ، اضافة الى ما تقدم فانه يساعد الباحث على الاستنتاج أي أنه يستنتج اجابات المبحوثين الذين لم يجيبوا على بقية اسئلة الاتجاه من خلال اجابته على السؤال الذي تضمنته الدراسة .

ففرضية البحث تعكس اتجاها واحداً وكل اتجاه يشير الى عدة اسئلة متدرجة ومتسلسلة في صياغتها وفكرتها ، مثال على ذلك : اذا اراد احد الباحثين معرفة اتجاه آراء مدرس التعليم الثانوي حول نظام التعليم المختلط في المدارس الثانوية (المتوسطة والاعدادية) فيضع هذه الاسئة لمعرفة هذا الاتجاه وهي ما يلي :

١- أفضّل تطبيق نظام التعليم الثانوي المختلط في مدينة (س) فقط .

٢- أؤيد تطبيق نظام التعليم المختلط في مراكز المحافظات فقط .

٣- أحبذ تطبيق نظام التعليم الثانوي المختلط في أقضية المحافظات فقط .

٤- أفضّل تطبيق نظام التعليم الثانوي المختلط في نواحي المحافظات فقط .

٥- أؤيد تطبيق نظام التعليم الثانوي المختلط في كافة مناطق القطر مرة واحدة .

فإذا كانت اجابة المبحوث عن السؤال الذي يحمل رقم (٥) بالايجاب فإن ذلك يعني انه يؤيد تطبيق نظام التعليم في النواحي والاقضية والمدينة المدروسة وهذا استنتاج يستخرجه الباحث في ترتيب صيغة الاسئلة التي تعكس اتجاها واحدا. يقدم

لنا الأستاذ موسر مثالا اخر الا انه رياضي وليس اجتماعي يعكس مقياس كتمان وهو ما يلي :

١- ٣ + ٤ =

٢- ٢٩ + ٣٧ =

٣- ٤٧ + ٥٩ - ١٧ =

٤- ٣٣ × ١٧ - ٥١ =

٥- ٤٦ × ١٥ - ٢٦ - ١٩ - ٣ =

فالمبحوث الذي يستطيع حل المسالة رقم (٥) يستطيع الاجابة عن المسالة رقم ٤ و ٣ و ٢ و ١ ، والمبحوث الذي يحل المسالة رقم (٤) لا يستطيع ان يحل مسألة رقم (٥) لكنه يستطيع ان يحل المسائل رقم ٣ و ٢ و ١[١] .

بيد إن هناك ملاحظة يجب ان يعرفها القارىء وهي ان الاسئلة او المسائل الرياضية لا تقدم للمبحوثين بهذا الترتيب بل تقدم له (من قبل الباحث) بشكل غير منتظم او منسق ومرتب انما تنظم وترتب بعد ان تجمع اجابات المبحوثين ، واستنادا الى نتائج الاجابات ترتب حسب نسق مطرد وهدف كتمان في ذلك هو اختبار الاسئلة التي تستخدم في هذا المقياس ولكي يحدد مكان السؤال على درجات سلم المقياس المعيارية .

والملاحظ ايضا على هذا المقياس هو ان المبحوث الذي اجاب على الاسئلة بالايجاب يكون مجموع درجاته أعلى من المبحوث الذي اجاب على الاسئلة بالسلب، وفي ضوء ذلك يكون عدد الفقرات و الحالات التي صادق عليها المبحوث او التي ايدها تعطي صورة متكاملة للفقرات التي اتفق عليها او التي لم يتفق معها وتكون هذه الصورة بمثابة نتيجة اجابته[٢].

وهناك ملاحظة ثالثة على هذا المقياس وهي انه قد يحصل خطأ في اجابات المبحوثين بحيث لا تعطي الصورة المثالية لمقياس كتمان كأن تكون حالات شاذة كالتي اوردها الاستاذ موسر مفادها : قد تشير اجابة مبحوث الى الحالة الاتية (+ +

− ++] التي تعني من غير المعقول ان يجيب المبحوث عن السؤال الخامس بالايجاب وبذات الوقت يجيب على السؤال الثالث بالسلب وهنا يتوجب على الباحث ان يعدّل من اجابة المبحوث لكي تكون كالآتي [+ + + + +] .

وهناك حالات اخرى مثل [+ + − + −] على الباحث في هذه الحالة ان يعدلها الى ما يلي [+ + − − −] او حالة اخرى مثل [+ + + + −] [2]، يقترح الاستاذ ذوتورجيرسون لمعالجة مثل هذه الحالات الشاذة المقترحات الاتية :

١− على الباحث ان يحسب عدد اخطاء المبحوثين في كل سؤال اجاب عنه.

٢− تقييم درجة المعلومات المجمعة .

٣− ابتكار قواعد لتحديد مواقع المقياس لكي يوزع عليه المبحوثين الذين لا يمثلون النموذج المثالي للمقياس ، اي يجب وضع قاعدة اساسية لكيفية توحيد اجابات المبحوثين التي تنسجم مع درجات المقياس .

٤− ابتكار طرق لتحسين قدرة فقرات المقياس [4].

اما المعادلة التي استخدمها كتمان في مقياسه هذا فهي ما يلي :

$$\text{معامل القدرة على الاسترجاع} : \frac{\text{١ − عدد الاخطاء}}{\text{عدد الاسئلة} \times \text{عدد المجيبين}}$$

على ان يكون في ذهن القارىء ان العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد تكون ذات دلالة عالية فيما اذا كانت اعلى من درجة ٨٥٪ .

وقبل ان انتقل الى شرح مقياس آخر أقدم بعض الامثلة التوضيحية على مقياس كتمان :

١− مقياس كتمان حسب المقياس الاسمي: مثال حول الانتخابات الطلابية في الجامعة :

- المرشح الناشط اجتماعيا افضل من الناشط رياضيا .

ب- المرشح الناشط رياضيا اكثر حيوية من الناشط اجتماعيا .

ج- المرشح ممن هو ابن قبيلتي افضل من المرشح ممن هو ابن مدينتي .

د- المرشح ممن هو ابن مدينتي افضل من المرشح ممن هو ابن قبيلتي .

٢- مثال حول نوع الاسئلة الامتحانية :

أ- اسئلة الامتحان الشاملة اكفأ من الاسئلة الدقيقة .

ب- اسئلة الامتحان الدقيقة اكفأ من الاسئلة الشاملة .

ج- اسئلة الامتحان المتنوعة اكفأ من الاسئلة المركزة .

اسئلة حسب المقياس المتدرج :

لمعرفة اتجاه الطلبة نحو عدد الاسئلة الامتحانية :

١- سؤالين في الامتحان افضل من غير ذلك .

٢- ثلاثة اسئلة في الامتحان افضل من غير ذلك .

٣- اربعة اسئلة في الامتحان افضل من غير ذلك .

٤- خمسة اسئلة في الامتحان افضل من غير ذلك .

اسئلة حول الزواج فيما يخص اختيار شريك الحياة

١- افضل الزواج من ابنة العم (او ابن العم) .

٢- افضل الزواج من احد الاقارب .

٣- افضل الزواج من احد الاصدقاء (احدى الصديقات) .

٤- افضل الزواج من احد الزملاء (احدى الزميلات) .

٥- افضل الزواج من الغرباء .

ب / ٧ مقياس ليكرت

يبنى هذا المقياس على اساس المعيار المتدرج ذي البعد الثابت ، اي وجود درجات معيارية ذات أبعاد مكانية او زمانية او مادية ثابتة ومتسلسلة بشكل منتظم لذلك لا يستخدم هذا المقياس المعيار الاسمي. والهدف الاساسي لهذا المقياس هو تحديد اتجاه آراء الافراد المراد قياسها ، او كشف ابعاد حقيقة اجتماعية معينة ، مثال على ذلك : اذا اراد أحد الباحثين دراسة ميزان القوى بين الزوج والزوجة في الاسرة ، اي ايهما اكثر نفوذاً او سلطة داخل الاسرة ولاجل تحقيق هذا الهدف البحثي يضع الباحث اسئلة متعلقة بهذا الموضوع مثل :

١- للزوج الحق والافضلية في تحديد وتقدير ميزانية الاسرة المتعلقة بحاجات المنزل والعائلة اكثر من الزوجة .

٢- لا يحق للزوجة معارضة الزوج في اتخاذ قراراته المتعلقة بشؤون الاسرة امام الاخرين .

٣- لا يحق للزوجة معارضة الزوج في اختيار اصدقاء الاسرة .

٤- لا يحق للزوجة التدخل في اختيار نمط تنشئة اطفالهما لانهما من حق الزوج .

٥- الزوج وحده يقرر تحديد النسل وليس من حق الزوجة .

٦- عمل الزوج اهم من عمل المرأة خارج المنزل .

هذه الاسئلة التي يستطيع الباحث وضعها لمعرفة ميزان القوى بين الزوج والزوجة داخل الاسرة .

بعدها تقدم هذه الاسئلة الى افراد عينة البحث لكي يجيبوا عنها على النحو التالي :

١- اتفق كلياً

٢- اتفق .

٣- لا أعلم .

٤- لا اتفق .

٥- لا أتفق كليا .

ثم يعطي الباحث لاستجابات المبحوثين الدرجات الاتية : اذا كانت اجاباتهم مؤيدة للاتجاه فإن درجاتها تكون كالاتي ٤ ، ٣ ، ٢ ، ١ ، ٠ ، وتعطي عكس هذه الدرجات اذا كانت معناها معارضة وتكون كالاتي ٠ ، ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ .

نلاحظ على هذا المقياس انه يعطي قيمة عددية خاصة لكل فقرة وبشكل متدرج، بمعنى اخر انه يجب ان تكون القيمة العددية تسير في نفس اتجاه المقياس وهذا يعني انه من الجائز ان تكون تصاعدية اي تبدأ من لا اتفق كليا (ذات قيمة عددية) وتنتهي باتفق كليا (ذات قيمة عددية) [٥] .

الملاحظة الاخرى على مقياس ليكرت انه وضع درجات معيارية متدرجة بين السلب والايجاب وهذا اول اختلاف يختلف به عن مقياس كتمان لأن الاخير يأخذ اتجاهاً واحداً [اما السلب فقط او الايجاب فقط] ولا توجد بينهما درجات معيارية يستطيع المبحوث ان يجيب بلا أو بنعم ، اي لا توجد درجات ما بين قطبي المقياس . بينما في مقياس ليكرت تكون هناك درجات معيارية بين القطبين المختلفين يستطيع المبحوث الاجابة على السؤال الذي لا يتفق معه لكن بدرجة اقل ، بنفس الوقت هذا المقياس يساعد الباحث على تصنيف المبحوثين الى درجات معيارية متدرجة ومتسلسلة.

وقبل ان نتوغل اكثر في توضيح هذا المقياس يجب ان نشير الى ما يلي . وجوب استخدام الباحث دراسة استطلاعية سريعة وصغيرة تفضي بتوزيع استمارات او اقامة مقابلات مع عينة صغيرة الحجم (من غير المبحوثين) لمعرفة مدى انسجام او تناقض الاسئلة المطروحة وعلاقتها بعنوان البحث لكي يعدل او يصحح او يحذف او يضيف بعض الاسئلة التي تتطلبها دراسته في ضوء نتائج الدراسة الاستطلاعية السريعة ومن ثم يستطيع توزيع الاستمارة او اقامة مقابلة افراد عينة البحث .

اخيرا يوضح الاستاذ موسر فوائد هذا المقياس الذي قال فيها ان في هذا المقياس لا يوجد مبحوث مشمول في عينة البحث الا وان يستجيب (سلباً او ايجاباً) للاسئلة المطروحة من قبل الدراسة لا يستطيع التذبذب بين قطبين متنافرين بل هناك درجات فيما بين القطبين يستطيع المبحوث استخدامها اذ لا توجد فقرات محايدة دون انتهائها الى احد القطبين (الموجب او السالب) حيث انه لكل فقرة من فقرات مقياس ليكرت درجة معيارية فلا توجد فيه فقرة معيارية محايدة لا تحمل درجة معيارية . اضافة الى ذلك فإن هذا المقياس يحتاج تفكيراً من المبحوث بشكل معمق قبل الاجابة على أي سؤال لان اجاباته متدرجة بشكل دقيق لا يمكن الإجابة عنها بشكل احتياطي [٦].

ج / ٧ مقياس ثورستون

يبنى هذا المقياس على اساس المعيار المتدرج او البعد الثابت وليس الاسمي، مستخدماً المقارنات الزوجية من خلال انتخاب عبارات ملائمة لموضوع البحث حسب نظرة وتقييم المبحوث ويستخدم هذا المقياس ايضا حكام أوقضاة مهمتهم تقيم اجابات المبحوثين وتحديد درجاتهم مبتدئين بالمواقف السلبية مروراً بالمحايدة ومنتهياً بالايجابية ، وتكون هناك احدى عشر درجة في هذا المقياس ذات قيم عددية خاصة بكل فقرة ، ان هدف هذا المقياس هو قياس اتجاه واحد من اراء المبحوثين وقد وضع ثورستون ١٣٠ جملة تتعلق بموضوع دراسته عكست مضمونها ، يقول صاحب هذا المقياس في هذا الخصوص يجب ان تكون هذه الجمل :

١- مختصرة جهة الامكان واضحة وعاكسة فكرة موضوع البحث .

٢- يجب ان تكون الجملة قابلة للرفض والقبول في وقت واحد ، اي ان تتضمن موافقة المبحوث وعدم موافقته معا .

٣- الابتعاد عن صياغة جملة ذات مضامين ثنائية او ثلاثية لكي لا تكون غامضة.

٤- يجب ان تكون الجمل متسلسلة وعاكسة موضوع القياس من بدايته الى نهايته .

٥- ان تكون الجمل المضافة متضمنة عبارات واضحة وسهلة القراءة والقيم[٧].

بعد ان يجيب المبحوثون على اسئلة الموضوع ، تكلف مجموعة من الحكام وقد يزيد عددهم على ٥٠ حاكم او قاضي- بأن يصنفوا الاجابات الى احدى عشر مجموعة على ان يقيم هؤلاء الحكام هذه المجاميع بشكل مستقل عن الاخر ويصغوا في المجموعة الاولى جميع الاجابات التي يعتبرونها مؤيدة جدا للاتجاه، وفي المجموعة الثانية جميع القضايا التي تعتبر انها تلي المجموعة الاولى في التأييد، وفي المجموعة الاخيرة اي الحادية عشرة توضح الاجابات التي تعتبر معارضة جدا للاتجاه. اما في المجموعة السادسة اي المجموعة التي تقع في الوسط فتوضع فيها القضايا التي تعتبر محاية [٨].

أ	ب	ج	د	هـ	ش	و	ز	ر	ك ل	م
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١

الايجاب　　　المحايد　　　السلب

وتكون الفقرات ما بين (١) وستة (٦) متدرجة تنازليا للاجابات الايجابية ، اي الايجاب الكلي والنسبي والاقل ايجابا والايجاب الضعيف ونفس الشيء مع الجانب السلبي اذ تكون فقرات المقياس ممثلة للسلب الكلي والنسبي والاقل والضعيف .

في الواقع استخدم هذا المقياس لقياس اتجاهات الناس حول الحرب والكنيسة وعقوبة الاعدام واستخدام وسائل مانع الحمل [٩].

وبعد ان يعطى الحكام احد عشر حرفا من أ الى م بحيث يصنف الاجابات الى مجموعات تحمل كل مجموعة حرفاً معيناً ، بعدها تترجم هذه الحروف الى أرقام تبدأ من رقم (١) وتنتهي بالرقم (١١) .

ومن ثم يتم حساب الانحراف المعياري لكل سؤال قدمه الباحث للمبحوثين

فإذا ظهرت نتيجة احدى الاسئلة ممثلة انحرافا معياريا عاليا فانها تحذف من المقياس لانها ابتعدت كثيرا عن المعدل العام. من احد مساوىء هذا المقياس هي اعتبار المسافات بين فقراته متساوية لكنها في الاصل غير ذلك ، اضافة الى ان خلفيات الحكام متباينة وغير متشابهة بعملية تقييم مكررة بحيث تثير الملل عندهم وبالتالي يؤثر ذلك على موضوعية تقييمهم .

د / ٧ مقياس بوجاردوس

استخدم بوجاردوس هذا المقياس لتفسير وتحليل التفاعل الاجتماعي بين الافراد على اساس قياس العلاقات السكانية من حيث قربها وبعدها منطلقاً من فرضيات اساسية ثلاثة هي :

١- تؤدي العلاقات المكانية ذات المسافة القريبة الى تبادل اتجاهات ودية خاصة عندها تقوم هذه العقاة - المكانية على اشباع حاجات اجتماعية .

٢- تؤدي العلاقة المكانية المتقاربة الى اتجاهات عدوانية عندما ينشأ عن هذه العلاقة تنافس الرغبات الشخصية .

٣- تؤدي العلاقة المكانية المتقاربة المتنافرة الى خلق تنافر متبادل بين الجماعات القاطنة في بقعة جغرافية محدودة الابعاد (١٠).

وضع بوجاردوس هذا المقياس لقياس المسافة الاجتماعية بين القوميات المختلفة والمتنوعة في المجتمع الامريكي ووضع درجات خاصة له وكان هدفه الأساس معرفة التمييز العنصري والقومي بين الاقليات الامريكية والاغلبية البيضاء وكان مقياسه كالاتي:

بناءً على مشاعري المباشرة أسمح عن طيب خاطر بان ينضم أفراد من الجماعات الاتية (كل مجموعة كفؤة لا باعتبارها أحسن افرادها او اسوأ افرادها) الى الخانة التي اضع عليها علامة ، اما عناوين هذه الخانات فهي :

١– القرأبةعن طريق المصاهرة (القرابة)

٢–العضوية في نادٍ واحد معين يمثل اصدقائى (الصداقة) .

٣– الاقامة في شارع واحد معين يمثل جاري (الجوار) .

٤– الاشتغال معي في مهنة واحدة (زمالة عمل) .

٥– ان يكون مواطنا مثلي في بلدي (المواطنة)

٦– ان يكون مجرد زائر لبلدي ، (زائر)

٧– ان استبعده من بلدي [11].

مثال اخر لقياس علاقات الصداقة :

١– افضل مقابلته يوميا .

٢– افضل مقابلته اسبوعياً .

٣– افضل مقابلته شهرياً .

٤– افضل مقابلته حسب وقت فراغي .

٥– انفعل من مقابلته .

٦– أكتأب اثناء مقابلته

٧– لا أفضل مقابلته ابدا .

مثال ثالث لقياس علاقة الشابة بالشاب في الحرم الجامعي :

١– اقبله كزوج .

٢– اقبله كصديق .

٣– اقبله كزميل .

٤– اقبله كخريج من نفس الجامعة .

٥– لا استسيغ وجوده في نفس القاعة .

٦- لا اتقبل وجوده في نفس الجامعة .

٧- لا اتحمل وجوده في مدينتي .

اما القيمة العددية في هذا المقياس فهي : ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ .

أو ، ٧ ، ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، ٢ ، ٢ ، ١

كما اسلفت فإن بوجاردوس وضع هذا المعيار لقياس التعصب العنصري والقومي ضد الاقليات الرسية والقومية في المجتمع الامريكي ، فإذا كانت اجابة المبحوث بعدم الموافقة على الزواج من أحد ابناء قومية او رس معين فإن ذلك يعني انه متطرف بتعصبه تجاه تلك القومية او الرس ، واذا كانت اجابته بعدم الممانعة في ان يكون احد ابناء قومية أورس معين عضواً في النادي الذي ينتمي اليه فإن ذلك يشير الى عدم تعصبه تجاه تلك القومية او ذلك الرس ، واذا كانت اجابته بطرده من بلده فإن ذلك يشير الى درجة عالية من التعصب القومي او الرسي .

فضلا عما تقدم فبالامكان استخدام هذا المقياس ودراسة التمايز الطبقي والتدرج الاجتماعي بين الناس والتدرج الهرمي في المكاتب البيروقراطية (الديوانية) اما التدرج العددي من ١ - ٧ فإنه يشير الى التسلسل الصاعد بذات الوقت يشير الى الرفض وعدم القبول ، اما التدرج العددي من ٧ - ١ فإنه يشير الى التأييد والقبول .

هـ / ٧ مقياس الدلالة

وضع هذا المقياس الباحث اوزكود عام ١٩٥٧ لقياس مواقف واراء الافراد من خلال استخدام مقارنة زوجين من الدلالات مثل :

جيد ———— ردیء

اجتماعي ———— انعزالي

قوي ———— ضعيف

كبير ———— صغير

نشط ———— خامل

ذكي ——— غبي

صلب ——— لين

مقسماً هذه الدلالات الى ثلاثة اتجاهات رئيسية لقياس مواقف الافراد وهي :

١- اتجاه قائم على التقييم مثل جيد ——— ردىء .

٢- اتجاه قائم على الطاقة مثل قوي ——— ضعيف .

٣- اتجاه قائم على الفاعلية مثل نشط ——— خامل .

ثم وضع اوزكود سبع درجات ثابتة تقع بين طرفي المقياس وهي كالاتي :

جيد جدا	جيد نسبيا	قليل الجودة	لا اعلم	رديء جدا	ردىء نسبيا	ردىء جدا
٦	٥	٤	٣	٢	١	

يقوم هذا المقياس بقياس تباين المفاهيم ومعانيها وتحديد درجاتها وعلاقتها بمواقف المبحوثين ، فمثلا اذا اراد احد الباحثين دراسة تقييم الطلبة لاساتذتهم توضع الاسئلة من قبل الباحث ثم توضع اجابات مبينة على مقياس تباين الدلالة ، اي يسأل المبحوث اسئلة تعكس نشاط وطاقة وكفاءة الاستاذ العلمية والشخصية مثل :

هل يتعمق الاستاذ في مادته ؟

هل يتوسع الاستاذ في تدريس موضوع محاضرته ؟

هل يخرج الاستاذ عن موضوع محاضرته ؟

هل الاستاذ اجتماعي مع طلبته ؟

وهكذا ، ثم يضع هذا المقياس معياراً خاصا لكل سؤال ثم يسأل المبحوث بأن يضع اشارة على درجة واحدة فقط ، بعد ذلك تتم عملية جمع المعلومات وتفريغها في جداول ، بعد ذلك يمكن استخدام (التحليل العاملي) للتحقق من تباين دلالة الاتجاهات والانطباعات والمواقف لدى المبحوثين .

مثال آخر حول موضوع المسؤولية الزوجية داخل الاسرة

هل يساعدك زوجك في تنظيم شؤون المنزل ؟

قليل
جداً
نسبيا
قليل جدا
لا اعلم

كثير
جداً
دائماً
إنما حسب اوقات فراغه
لا اعلم

مثال آخر حول مشاهدة التلفاز

هل تشاهد افلام كارتون على شاشة التلفاز ؟

قليل
جداً
نسبياً
احياناً
حسب اوقات فراغي
لا اشاهدها

كثير
جداً
يومياً
دائماً
إنما حسب اوقات فراغه
لا اعلم

هذه هي المقاييس المستخدمة في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي لمعرفة اتجاهات الناس ومواقفهم الاجتماعية .

مصطلحات الوحدة

معامل القدرة على الاسترجاع	Coefficient of Reproducibility
اسئلة مطردة النسق	Monotonic Questions
تباين الدلالة	Semantic differential
مقياس	Scale
الثبات	Reliability
الصدق	Validity
موحد	Unidimension

هوامش الوحدة

1- Moser , C.A. and katton , G. 1975 : Survey Method in Social Investigation " Heinemaun Educational Books , london , P. 367.

2- Ibid., P. 368 .

3- Ibid., P. 369 .

4- Torgerson , Warren S. 1985 " theory and Methods of Scaling " John wiley and sons Inc., New York P. 3 1 8 .

5- Mayntz R. Etal 1976 " Introduetion to Empirical Sociology " Penguin Modern Sociology ,England P. 56 .

6- Moser and Katton 1975 , P. 362 .

7- Albig , William, 1939 " Public Opinion " Me Graw-hill Books Co. Inc. Yew York , P. 201 .

٨- عيسوي ، عبد الرحمن محمد ١٩٧٤ « دراسات في علم النفس الاجتماعي » دار النهضة العربية ، مصر ، ص ٢٢٧ .

9- Krech, David 1984 " Theory and Problems of Social Psychology " Me Grow - Hill Books Co. Inc. P. 214 .

١٠- دسوقي ، كمال ١٩٦٩ « دينامية الجماعة» الجزء الاول مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص ٣٤٦ -٣٤٧ .

١١- يوسف ، مصطفى ١٩٧٠ « مقدمة لعلم النفس الأجتماعي » مكتبة الانجلو المصرية ، ص ٣٣٩ .

الوحدة الثامنة

التصاميم التجريبية

أ/٨ طبيعة التصاميم التجريبية

تستخدم هذه الآلية المنهجية عندما يريد الباحث اختيار فرضيات سببية والتعرف على مدى صحتها في المجال الميداني– التجريبي، ولمعرفة مدى تاثير العامل المستقل (السبب) في احداث او تكوين موقف اجتماعي او اتجاه فكري في وقت معين لجماعة معينة والتعرف على العوامل المتداخلة واثارها على المبحوثين في التجربة – الميدانية .

بمعنى آخر ، إذا كانت هناك علاقة بين المتغير (أ) والمتغير (ب) ويريد الباحث معرفة ما هو السبب وما هي النتيجة ، فاول شيء يقوم به هو ابعاد المتغير (أ) عن المتغير (ب) ومراقبة ذلك ، فإذا بقى المتغير (ب) مستمرا في الحدوث ، فإن ذلك يعني لا توجد علاقة بين المتغيرين واذا غاب المتغير (ب) فإن ذلك يعني هناك علاقة سببية بين المتغيرين (أ و ب) وفي هذه الحالة يجب مراقبة وملاحظة فيما اذا كان المتغير (أ) سبباً للمتغير (ب) في حالة معينة وليس في جميع الحالات ، او في فترة زمنية معينة وليس في كافة الفترات الزمنية .

وهناك احتمال اخر لمعرفة علاقة المتغيرات مفاده ، قد تكون هناك عوامل متداخلة بين المتغيزين (أ) وب) ، اي تكون هناك عوامل اخرى مثل (جـ أو د أو هـ)

اي ان وجود المتغير (أ) غير كاف لوجود المتغير (ب) الا بوجود او حضور المتغير (أ) غير كاف لوجود المتغير (ب) الا بوجود أو حضور المتغير (جـ او د او هـ او) بحضور جميعها، اي ان وجود المتغير (ب) يعتمد على وجود العوامل الاربعة مجتمعة ، وقد سمى جون ستيورات مل الاحتمال الاول بـ (الاطراد المقترن) اي اطراد بين متغيرين يتواجدان في آن واحد. اما الاحتمال الثاني فسماه بـ (الاطراد التتابعي) اي اطراداً يحصل بين عدة متغيرات يتبع بعضها بعضا [1].

وقد يلجأ الباحث الذي يستخدم هذه الالية المنهجية الى اختيار عينة من الافراد تمثل الجماعة التجريبية يعمد الى تعريضها (أو سبق لها وان خضدت دون تدخل الباحث) لتاثير او تاثيرات معينة بغرض معرفة مدى تاثيرها على هذه الجماعة . [يسمى هذا المؤثر بالعامل المستقل] ولاجل التوصل الى درجة عالية من صدق المعلومات التي يجمعها من جماعة التجريب ، يذهب الباحث الى استخدام جماعة الافراد يحملون نفس الصفات الاجتماعية التي تحملها الجماعة التجريبية تسمى بـ (الجماعة المناظرة) وتسمى ايضاً بالجماعة الضابطة تستخدم للمضاهاة والمناظرة مع الجماعة التجريبية فيما يخص صفاتها الاجتماعية ولا تعرض للعامل المستقل (السبب) .

تقوم التصاميم التجريبية على فكرة (الضبط) اي سيطرة الباحث على متغيرات التجربة هناك أربعة وسائل تساعد الباحث على ضبط متغيرات التجربة ، هي ما يلي :

١- الطريقة العشوائية .

٢- المضاهاة .

٣- التحكم الدقيق .

٤- التوزيع التكراري .

الطريقة العشوائية : التي يتم بواسطتها اختيار افراد الجماعة التجريبية والضابطة من خلال الجدول العشوائي او طريقة القرعة التي تعطي الفرص المتكافئة

لكل فرد من افراد مجتمع الدراسة لان يقع عليه الاختيار ويكون ضمن عينة البحث.

ان هذه الطريقة تقيد الباحث في اكتشاف صفات جديدة عند الجماعة (التجريبية والضابطة على السواء) لم تكن في حسبانه قبل البدء في الدراسة وهذا بدوره يساعد على ضبط جميع صفات الجماعة وعلى عدم حذف او اخراج فرد من أفراد الجماعتين ، وقد تؤدي هذه الطريقة ايضا الوصول الى علاقة غير منظمة بين متغيرات الدراسة التي قد لا تخدم أهداف دراسة الباحث بشكل مباشر ، لذا فإن هذه الالية توضح تباين صفات الجماعتين اكثر من ابراز علاقات متسقة بين متغيرات البحث ، بيد انها غير عملية بنفس الدرجة عند الجماعتين ، فمثلا اذا اراد احد الباحثين دراسة تضارب ادوار الام الموظفة في مجتمع معين فإنه يسحب عينة تمثل الام الموظفة ويسحب عينة اخرى من الموظفات غير المتزوجات ، وتكون الوظيفة (عمل المرأة في الوظيفة) ممثلة العامل المستقل (السبب) ثم يقارن الجماعتين واستناداً الى الطريقة العشوائية في ضبط العوامل المتغيرة عند الجماعتين فقد يجد في الجماعة التجريبية عمر الام وتحصيلها الدراسي ودخلها المالي ومنطقة سكناها ودرجتها عند الجماعة الضابطة، لان اختيار المجموعتين كان حسب الطريقة العشوائية ، وبهذه الطريقة لا يستطيع الباحث ان يقيم مقارنة دقيقة وبالتالي لا يستطيع ان يصل الى اكتشاف علاقة منظمة بين المتغيرات تعكس اهداف دراسته وهذا بدوره يقلل من درجة تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بسبب عدم إتساق نتائج بحثه وبالتالي يضطر الباحث الى حذف او عزل بعض الصفات المتفرقة غير المتناظرة عند الجماعتين لعدم عكسها اهداف دراسته .

٢- **المضاهاة** : بعد اهتيار الجماعتين [التجريبية والضابطة] وتحديد الصفات المراد مقارنتها عند كل منهما ، يقوم الباحث بمقارنة صفة واحدة عند فرد واحد من جماعة التجريب مع نفس الصفة عند فرد واحد من الجماعة الضابطة ، فإذا وجد تشابه الصفة المقارنة عند الجماعتين فانه يستطيع ان يستنتج من ذلك بان تلك الصفة لا تفسر التزثير المتغير المستقل (السبب) مثال على ذلك: اذا اراد احد الباحثين دراسة تاثير احد البرامج التلفزيونية على المواقف التربوية للام تجاه اطفالها [يعرض البرنامج على الجماعة التجريبية ولا يعرض على الجماعة الضابطة] وكان عمر الام احد

متغيرات البحث . فإذا ظهر توزيع عمر الام عند الجماعتين متشابها فإن ذلك يعني ان (عمر الام) لم يفسر علاقة البرنامج التلفزيوني بالمواقف التربوية للام تجاه اطفالها ، تسمى هذه العملية بالمضاهاة من خلال العمر [٢]، ويمكن الاستمرار بعملية الضبط عن طريق مضاهاة الدخل والمنطقة السكنية والتحصيل الدراسي للام.

٣- **التحكم الدقيق** : بعد ان يتم اختيار الجماعتين [التجريبية والضابطة] وتحدد صفات الجماعتين ، يعمد الباحث الى اقامة مقارنة زوجية ، اي مقارنة صفتين في ان واحد عند فرد واحد من الجماعة التجريبية مع نفس الصفتين عند احد افراد الجماعة الضابطة . فإذا حصل وان وجدت هاتان الصفتان عند احد افراد الجماعة التجريبية ولم توجد عند احد افراد الجماعة الضابطة ، ففي هذه الحالة يضطر الباحث - واستنادا الى قاعدة التحكم الدقيق - الى ترك هاتين الصفتين ويذهب الى مجموعة اخرى في الصفات ليقارنها بين افراد الجماعتين ، إن فائدة هذه الآلية هي أنها تزيد من صدق التجربة الداخلي لكنها تقلل من صدقها الخارجي ، اي ان مقارنة الصفات عند الجماعتين تكون دقيقة لكنها لا تبرهن بشكل واسع النطاق على قوة تأثير المتغير المستقل (السبب) على المعتمد (النتيجة) وهذا بدوره يقلل من أبعاد تعميم نتائج البحث ، واذا نظرنا الى هذه الالية المنهجية من الناحية الاقتصادية نجدها قليلة الكلفة لانها تختصر مقارنة صفات الجماعتين الى النصف - على الاقل - اي انها تقوم بمقارنة صفتين لفرد واحد في آن واحد بدلاً من مقارنة صفة واحدة عند فرد واحد عند كل جماعة ، مثال على ذلك : اذا رجعنا الى مثالنا السابق حول البرامج التلفزيونية ، فقد نستطيع استخدام متغير التحصيل الدراسي وعمر الام التي شاهدت البرنامج التلفزيوني وربط ذلك بمواقفها تجاه تربية ابنائها ومقارنة ذلك الموقف مع مواقف الأم التي لم تشاهد البرنامج التلفزيوني وتتصف بنفس المستوى من التحصيل الدراسي ونفس المرحلة العمرية التي تحملها الام التي شاهدت البرنامج .

٤- **التوزيع التكراري** : بعد اختيار الجماعة التجريبية والضابطة يقوم الباحث بوصف الوحدات الاجتماعية عند الجماعتين حسب تكرارها دون عزل او ترك او

حذف اية وحدة اجتماعية عند الجماعتين ويبدأ بمقارنة كل وحدة اجتماعية عند الجماعة التجريبية مع كل وحدة اجتماعية عند الجماعة الضابطة دون دمج وحدتين او عدة وحدات ومقارنتها عند الجماعتين ، اي مقارنة وحدة اجتماعية (او صفة اجتماعية) تتصف بها الجماعة التجريبية مع نفس الوحدة . او الصفة الاجتماعية عند الجماعة الضابطة وهنا تظهر الصفات أو الوحدات الاجتماعية المستقلة عند كل جماعة . اقول قد تكون هناك وحدات عند الجماعة التجريبية وغير موجودة عند الجماعة الضابطة وقد تكون تكرارات الجماعة التجريبية غير تكرارات الجماعة الضابطة .

هذه هي وسائل الضبط في التصاميم التجريبية إلاّ إن فكرة الضبط في علم الاجتماع لم يتفق على استخدامها علماء الاجتماع فالاستاذ روبرت فريدكس يقول «انه كلما زادت سيطرة الباحث على الظروف التي تتحكم في تجربته ، برزت مشكلة اخلاقية في البحث الاجتماعي لان مهمة الباحث هي تسجيل وتحليل الاحداث الاجتماعية في بيئتها وزمنها دون عزل العوامل المتغيرة ، أو دون تعريض المبحوثين بشكل تجريبي مصطنع الى عوامل مستقلة يبتكرها الباحث من أجل خدمة اخداف بحثه » (٣)، بينما يقول كل من ارونون وكارلسمث ووجنر بانه نتيجة ضبط وسيطرة الباحث على ظروف التجربة تخلق عند التجربة قابلية عالية بتعميم نتائجها على مجتمع البحث » (٤). الا انه يجب ان نميز بين الطرق التجريبية التي يقام في مختبرات مخصصة لذلك والتي يقوم بها الباحثون المتخصصون في علم النفس الاجتماعي وبين العينات التي تسحب بشكل عشوائي او منظم لتمثيل الجماعة [التجريبية والضابطة] واعتبار احد الاحداث الاجتماعية او الطبيعية بمثابة المتغير المستقل (السبب) وتاثيره على المتغير المعتمد (النتيجة) عند الجماعة التجريبية ، ان هذه الحالة لا يمكن اعتبارها تجربة مختبرية كما هو متعارف عليه في المعامل المختبرية ، الا انها تستخدم الاجراءات التجريبية الطبيعية دون تحريف او تغيير في صفات الجماعة التجريبية او الضابطة دون احداث مشكلة اخلاقية في البحث الاجتماعي كما ذكر الاستاذ روبرت فريدكس ، فمثلا اذا اراد احد الباحثين دراسة علاقة السطو على المنازل في فصل الصيف ، فيمكن اعتبار الصيف (عامل مستقل – سبب)

واعتبار السطو على المنازل (عامل معتمد – نتيجة) وبامكان الباحث اختيار عينة من اللصوص الذين سطواً على المنازل في السجن المركزي ودراسة صفاتهم الاجتماعية (العم، ر التحصيل الدراسي ، المستوى الاقتصادي، والوضع الاسري) ومقارنة هذه الجماعة (التجريبية) مع مجموعة اخرى من غير اللصوص (جماعة ضابطة) هذا مثال اجتماعي بسيط غير خاضع لمختبر تجريبي بحيث يستطيع الباحث اصطناع بيئة مختلفة لصالح اهداف بحثه او تعريض اعضاء الجماعة التجريبية لاختبار مبتكرٌ من قبله او من قبل احد الباحثين ، ان كل ما يقال عن التصاميم التجريبية قد يصدق على التجارب التي تقام في بيئات مختلفة او مختبرات خاصة بالتجارب الاجتماغية ذات عدد قليل من الافراد ، لان تطبيق تجربة مختلفة في الحياة الاجتماعية صعب جدا ان لم يكن محال وان حدث فإن درجة تعميم نتائجها تكون ذات مدى قصير وتصدق على فترة زمنية محددة جدا ، اي تصدق على وقت اقامتها (اي اقامة التجربة) وليس على طول الزمن لان المجتمع متغير والزمن متغير ايضا والمؤثرات الاجتماعية الخارجية عديدة ومتشابكة ولا يمكن عزلها او فصلها لكن من الممكن استخدام الاجراءات التجريبية على دراسات اجتماعية ضمن بيئتها الاجتماعية الطبيعية دون اقحام ابتكارات الباحث لقياسات تجارب معملية ذات نتائج عميقة وواسعة الانتشار.

مثال آخر يختلف عما ذكرناه آنفا هو : اذا اراد احد الباحثين ان يختبر فرضية سببية مفادها ان تعدد الادوار الاجتماعية عند الام الموظفة في المجتمع الحضري يسبب لها ارباكا في ممارستها لادوارها الرئيسية (ام ، زوجة ، موظفة) بحيث لا تستطيع اداءَها بشكل منسجم او متكافىء .

الخطوة الاولى التي يقوم بها الباحث في هذا البحث هي سحب عينة تمثل الموظفات المتزوجات اللواتي لديهن اطفال لكي يمثلن (الجماعة التجريبية) بعدها يتم سحب عينة ثانية من ربات البيوت غير الموظفات ليمثلن (الجماعة المناظرة – الضابطة) نلاحظ هنا ان المتغير المستقل اصبح (متغير الوظيفة) والمتغير المعتمد اصبح (الام الموظفة) والجماعة المناظرة – الضابطة باتت من (ربات البيوت غير الموظفات ، بعد ذلك تاتي خطوة جمع المعلومات في كلتا الجماعتين بواسطة المقابلة او

الاستبيان او الملاحظة ومن ثم تحويل هذه المعلومات المجمعة الى ارقام احصائية في جداول تتناسب مع المنهج الاحصائي لكي يستطيع برهنة فرضيات البحث .

مثال آخر في استخدام الطريقة التجريبية يوضح استخدامه الاقيسة الاسمية والمنظمة ، اذا اراد احد الباحثين دراسة تأثير التفكك الاسري على جنوح الاحداث ، فسوف يكون عنده متغير (نوع العائلة) ممثلا للمتغير المستقل ويكون جنوح الاحداث المتغير المعتمد (النتيجة) وقد يهدف الباحث الى معرفة فيما ذا كانت هناك متغيرات مستقلة اخرى تساعده على اظهار او احداث الجنوح (غير نوع العائلة) كنوع الحي الذي يسكن فيه الجانح او المستوى الدراسي وتحصيله المدرسي .

يبدأ الباحث بسحب عينة بحثه من الجانحين المحكومين فعلا ومن الذين كانوا في الاصلاحية ومنهم تحت الافراج المشروط ليمثلوا الجماعة التجريبية ، ثم يسحب عينة اخرى من الاسوياء ليمثلوا الجماعة لمناظرة – الضابطة [على ان تكون حاملة نفس الصنفات التي تحملها الجماعة التجريبية في النوع والكم باستثناء المتغير المستقل الذي تحمله الجماعة التجريبية فقط ولا تحمله الجماعة الضابطة ، بعد ذلك يبدأ الباحث بتحديد وتصنيف المتغيرات المستقلة حسب المقياس الرسمي او الترتيب الذي تستخدمه التصاميم التجريبية ، فمثلا يصبح عندنا المتغير

المستقل الاول كما يلي	المتغير المعتمد
نوع العائلة	الجنوح .
١– فاقدة احد الابوين	
أ– بسبب الموت	
ب– بسبب الطلاق	
ج– بسبب الانفصال	
د– بسبب كثرة الشجار	
المتغير المستقل الثاني	المتغير المعتمد

نوع السكن | الجنوح
أ- غرفة
ب- شقة
ج- منزل

المتغير المستقل الثالث | المتغير المعتمد
نوع الحي | الجنوح
أ- شعبي
ب- في الضاحية
ج- في وسط المدينة
د- ارستقراطي

المتغير المستقل الرابع | المتغير المعتمد
التحصيل المدرسي | الجنوح
أ- امي
ب- لم يكمل الدراسة الابتدائية
ج- اكمل الدراسة الابتدائية
د- لم يكمل الدراسة الثانوية
هـ- اكمل الدراسة الثانوية .
و- لم يكمل الدراسة الجامعية
ز- اكمل الدراسة الجامعية

نلاحظ على وحدات المتغير المستقل الثالث انه لا يمثل المقياس الاسمي بل المقياس الترتيبي – المتدرج الذي يستخدمه التصميم التجريبي .

بعد ذلك يمكن وصف وحدات العينة من خلال تحديد واستخراج المتوسط والانحراف المعياري او التوزيع التكراري لكل وحدة من وحدات المتغيرات المعتمدة من الجماعة التجريبية ، ثم يبدأ الباحث بعمليات احصائية متقدمة لمعرفة درجة العلاقة بين المتغير المستقل والمعتمد على ان يقوم الباحث بنفس الخطوات التي قام بها مع الجماعة التجريبية مع المناظرة ومن ثم يقوم بمقارنة نتائج الجماعتين وعلى ضوء نتائج المقارنة يستطيع ان يبرهن او يرفض فرضيات البحث .

نأتي الى الان الى عرض أنواع التصاميم التجريبية المستخدمة في البحوث الاجتماعية ، لكن قبل ذلك أود أن أوضح بعض الاشارات والرموز التي استخدمها في توضيح وتبيان هذه التصاميم ، فالحرف (س) يشير الى المتغير المستقل ، والحرف (ص) يشير الى المتغير المعتمد ، بهذه المناسبة اجد ضرورة توضيح مفهوم « الصدق الداخلي للتجربة» الذي يستخدم باستمرار مع كافة التصاميم لانه يشكل نقطة اساسية في موضوعية التجربة لذا يتوجب الانتباه اليه عند الشروع بالتجربة الامر الذي يتطلب ملاحظة الفترة الزمنية الواقعة بين تسجيل صفات الجماعة التجريبية والمناظرة قبل تعريض التجريبية للمتغير المستقل وبعد تعريضها ايضا ، فإذا تم تسجيل صفات الجماعة التجريبية في أيام مختلفة فانه من الجائز ان يدخل عامل الزمن في تغيرها ، اي احتمال حصول تفاعل بين الفترة الزمنية التي تمت فيها التجربة والمتغير المستقل ، اذ كلما طالت الفترة الزمنية بين القياس الاول والثاني زاد احتمال وقوع أحداث تسببَ تغيرا في صفات الجماعة التجريبية التي لا ترجع الى تأثيرات المتغير المستقل .

وفي هذه الحالة تصبح التجربة بعيدة عن الموضوعية وتقل درجة صدقها الداخلي ، كذلك اذا تغير الباحث القائم بالتجربة أو تغيرت طريقة الاختيار ، فإن ذلك يؤثر على طريقة اجابات المبحوثون ، اما اذا عرف المبحوثين هدف أو أهداف البحث او ادوات البحث ، فإن ذلك يؤثر على اجاباتهم ، كذلك اذا تغيب المبحوثين

اثناء القياس البعدي او طالت فترة اختبار المبحوثون ، فإن ذلك يؤثر على وضعهم النفسي والجسمي الامر الذي يؤدي إلى إضعاف صدق التجربة الداخلي أيضا .

ب / ٨ انواع التصاميم التجريبية

يمكن تصنيف التصاميم الى نوعين رئيسين هما ما يلي :

أ- تصاميم تجريبية اولية ، وتنقسم الى عدة انواع اهمها :

١- تصميم ذو جماعة واحدة

(س) المتغير المستقل

(ص) المتغير المعتمد

يتضمن هذا التصميم جماعة واحدة فقط تخضع للدراسة او للتجربة ولمرة واحدة فقط ولا تتعرض الجماعة للمتغير لمستقل الا مرّة واحدة ، هذا التصميم يساعد على معرفة تأثيرات المتغير المستقل على الجماعة وتسجيل جميع المعلومات والبيانات حول الجماعة الخاضعة للبحث من قبل الباحث ، كذلك يحاول هذا التصميم البرهنة على وجود علاقة بين المتغير المستقل والمعتمد في فترة زمنية معينة وفي مجتمع معين وفي وضعية اجتماعية خاصة فمثلا يمكن استخدام هذا التصميم في دراسة حالات كدراسة مجموعة من نزلاء مستشفى الامراض العصبية او العقلية او دراسة حالة الطلاق لمجموعة من المطلقين والمطلقات ويمكن استخدامه ايضا لدراسة جماعة محددة في وقت معين لمعرفة مدى ثبات او دوام بعض الصفات التي تتصف بها، كما يمكن استخدامه لدراسة الفرد وحده - كحالة اجتماعية خاصة - اي ليس من الضروري استخدام هذا التصميم مع جماعة من الافراد دائما .

نلاحظ ايضاً على هذا التصميم عدم وجود جماعة مناظرة لقياس او لضبط التجربة الامر الذي لا يعطي قيمة علمية عالية للتصميم ذاته إنما يعطي بعض المؤشرات للباحث فيما يخص الجماعة المدروسة فقط دون مقارنتها مع جماعة ثانية .

إضافة الى ذلك فان هذا التصميم لا يساعد الباحث على تعميم نتائج تجربته بل تكون مقتصرة على الجماعة الخاضعة للبحث .

اجد من المفيد أن أقدم بعض الامثلة على هذا النوع من التصاميم قبل مغادرته والذهاب الى نوع اخر وهي ما يأتي :

١- دراسة مدى تفوق اعضاء فريق كرة القدم الجامعي في دراستهم الجامعية.

المتغير المستقل (س) عضوية الفريق .

المتغير المعتمد (ص) الانجاز الدراسي لاعضاء الفريق في دراستهم

جماعة التصميم اعضاء فريق كرة القدم .

٢- التنشئة الراجعة عند الامهات

المتغير المستقل (س) عدم التعلم عند الامهات

المتغير المعتمد (ض) التنشئة الراجعة .

٣- الانعزال الاجتماعي لطلبة السنة الاولى في الجامعة عن نشاطات الجامعة الاردنية

المتغير المستقل (س) السنة الجامعية الاولى .

المتغير المعتمد (ص) الانعزال لاجتماعي .

٤- ازدواجية دور الام الارملة

المتغير المستقل (س) الترمل

المتغير المعتمد (ص) الازدواجية الدورية

٥- التماثل الضبطي عند أبناء الاسر المحافظة اجتماعيا .

المتغير المستقل (س) المحافظة الاجتماعية

المتغير المعتمد (ص) التماثل الضبطي .

٦- تسول ابناء الاسر الفقيرة

المتغير المستقل (س) الفقر

المتغير المعتمد (ص) التسول

الجماعة المدروسة : ابناء الاسر الفقيرة .

٢- تصميم ذو اختبار قبلي وبعدي (جماعة واحدة)

نقصد بالقبلي قبل الشروع بالاختبار ونقصد بالبعدي بعد الشروع بالاختبار ، يقوم الباحث في هذا التصميم بقياس وتسجيل صفات الجماعة الخاضعة للبحث قبل عرضها للمتغير المستقل (اختبار قبلي) بعد ذلك يتم عرض هذه الجماعة على المتغير المستقل (عامل الاختبار) ومن ثم يسجل الباحث ما طرأ على صفاتها بعد التعريض (بعد الاختبار البعدي) ومن ثم يقوم بعقد مقارنة لصفات هذه الجماعة قبل التعريض وبعده من أجل الوصول الى برهنة أو عدم برهنة الفرضية السببية التي تناولها الباحث في البحوث .

ان هذا التصميم اكثر شيوعاً واستعمالاً في البحوث التجريبية من التصميم الاول واكثر علمية منه لانه يقدم للباحث اوجه الشبه والاختلاف لصفات الجماعة المدروسة ويوضح تأثير المتغير المستقر في ذلك ليكشف ان اي تغير يحصل على الجماعة الخاضعة للبحث يرجع الى تدخل المتغير المستقل في التغير لكنه لا يوضح تأثير المتغيرات الاخرى الداخلة في التغيير .

انظر الى الشكل الاتي الذي يوضح هذا التصميم

ص١ س ص٢

٣- التصميم التجريبي المقارن

يقوم الباحث الذي يستخدم هذا النوع من التصاميم بقياس جماعة تجريبية بعد تعريضها للمتغير المستقل ثم مقارنة هذه الجماعة (بعد التعريض) مع جماعة ثانية لم

تعرض للمتغير المستقل ، فمثلا دراسة كفاءة مجموعة من المعلمين الحاصلين على شهادة البكالوريوس ومقارنتهم مع مجموعة من المعلمين غير الحاصلين على شهادة البكالوريوس من أجل معرفة اثر التحصيل الدراسي على طريق تدريسهم ونجاحهم في إيصال ثقافتهم التربوية للطلبة .

وللمزيد من التوضيحات اطرح الامثلة الآتية :

+ دراسة نوع المشكلات الزواجية عند الزوجين الحاصلين على تعليم جامعي مع مشاكلهم الزواجية عند الزواجين غير الحاصلين على شهادة جامعية .

المتغير المستقل (س) الشهادة الجامعية

المتغير المعتمد (ص) نوع المشكلات الزواجية

الجماعة التجريبية : ازواج حاصلين على شهادة جامعية

الجماعة الضابطة . ازواج حاصلين على شهادة جامعية .

+ دراسة الزواج المبكر في المجتمع المديني وآثاره الزواجية .

المتغير المستقل (س) الزواج المبكر .

المتغير المعتمد (ص) آثار الزواج المبكر على العلاقات الزواجية .

الجماعة التجريبية : المتزوجون مبكراً .

الجماعة الضابطة : المتزوجون بوقت غير مبكر .

+ دراسة : فقدان احد الوالدين وعلاقته بجنوح الاحداث.

المتغير المستقل (س) فقدان احد الوالدين .

المتغير المعتمد (ص) جنوح الاحداث .

الجماعة التجريبية : الاحداث الجانحين من الذين فقدوا احد والديهم .

الجماعة الضابطة : الاحداث الجانحين من الذين لم يفقدوا احد والديهم .

انظر شكل التصميم الآتي

س ص

ص٢

نلاحظ على هذا التصميم عدم وجود جماعة مناظرة ، كذلك عدم وجود اختبارِ قبلي الذي يساعد الباحث على عقد مقارنة بين الاختبارين او بين الجماعتين لذلك سمي هذا التصميم والتصميمان السابقان بالتصاميم الاولية ويسميها الاستاذان دونالد كامبل وجوليان ستانلي بتصاميم قبل التجريب .

والآن نعرض جدولاً يتضمن الصدق الداخلي للتصاميم التجريبية الثلاثة .

نوع التصميم	مصادر الصدق الداخلي				
	الفترة الزمنية	طريقة الاختبار	ادوات البحث	تغيب المبحوثين	الوضع النفسي والجسمي للمبحوثين
تصميم ذو جماعة واحدة	−			−	−
تصميم ذو اختبار قبلي او بعدي ص١ س ص٢	−	−	−	+	
التصميم المقارن س ص١ / ص٢	+	+	+	−	−

تعني الاشارة (−) ضعف التصميم التجريبي في ضبط المصدر

تعني الاشارة (+) تمكن التصميم التجريبي في ضبط المصدر .

يعني الفراغ ( ) عدم تناسب المصدر مع التصميم .

ب- التصاميم التجريبية الأساسية

تقام هذه التصاميم على التصاميم التجريبية الاولية وتبني عليها تصاميم إضافية متقدمة تفيد الباحث في المقارنة وتزيد من قوة تعميم نتائج البحث وهي على عدة انواع ابرزها ما يلي :

١- التصميم التجريبي ذو الاختبار القبلي والبعدي مع جماعة مناظرة .

انظر الشكل الآتي

ع	ص١	س	ص٢
	ص٣		ص٤

تعني اشارة (ع) ان الجماعة التجريبية والمقارنة قد تم اختيارهما حسب الطرق العشوائية (حسب الجدول العشوائي او القرعة) .

يقوم الباحث هنا بسحب عينة تمثل الجماعة التجريبية وسحب عينة أخرى تمثل الجماعة المناظرة (الجماعة الضابطة) ثم يبدأ بقياس وتسجيل المتغيرات عند الجماعتين قبل تعريض الجماعة التجريبية للمتغير المستقل (اختيار قبلي) ومن ثم يقوم بقياس وتسجيل المتغيرات بعد تعريض الجماعة التجريبية للمتغير المستقل لمعرفة مدى تأثيره عليها (اختبار بعدي) بعد ذلك يعقد الباحث مقارنة بين متغيرات الجماعة التجريبية والضابطة من اجل ضبط التجربة بشكل ادق ، في الواقع بني هذا التصميم على التصميم الأول الذي شرحناه في بداية هذا الفصل .

اضافة الى ذلك فان هذا التصميم يعتبر مثاليا في برهنة الفرضيات او عدم برهنتها،فضلاً عن قياسه الدائم للاحداث التي تطرأ على الجماعة التجريبية . فالجماعة رقم (٢) والجماعة رقم (٤) تقاسان قبل التعريض بينما تقاس الجماعة رقم (١) والجماعة رقم (٣) بعد التعريض ، ومن خلال مقارنة نتائجها يستطيع الباحث برهنة فرضياته او عدم ذلك فإذا تساوت نتائج الجماعة رقم (١) والجماعة رقم (٣) فإن ذلك يعني ان المتغير المستقل (س) لم يؤثر على الجماعة التجريبية وهذا بدوره يعني رفض فرضية البحث وقبول فرضية العدم .

واذا كانت نتائج الجماعة رقم (١) والجماعة رقم (٣) غير متساوية فإن ذلك يعني ان الفرق يرجع الى المتغير المستقل الامر الذي يؤدي الى قبول فرضية البحث ورفض فرضية العدم ، اما اذا تغيرت نتائج الجماعتين بشكل متساوٍ فإن ذلك يعني ان المتغير المستقل لا علاقة له بذلك .

انظر جدول رقم -٢- يوضح هذا التصميم

نوع الجماعة	نوع التكافؤ	القياس القبلي ق ق	المتغير المستقل س	القياس البعدي ق ب	فرق القياسين لكل حالة بعد التاثير
الجماعة التجريبية	عشوائي	يستخدم	تعرض	يستخدم	ق ق + ق ب + س + ظروف التجربة
الجماعة الضابطة (المناظرة)	عشوائي	يستخدم	لا تعرض	يستدل عليه	ق ق + ظروف التجربة

٢- التصميم التجريبي ذو الجماعات الأربع [تصميم سلمان] .

شكل التصميم حسب الرموز

ع ص١ س ص٢
ص٣ س ص٤
ص٥
ص٦

يتمتع هذا التصميم بدقة وثبات اكثر من بقية التصاميم السابقة ذات القابلية العلمية على تعميم نتائج البحث لصدقها وموضوعيتها وذلك راجع الى زيادة حالات

المقارنة بين جماعات هذا التصميم اذ يقارن الجماعات التالية :

١- جماعة رقم (١) مع جماعة رقم (٣) .

٢- جماعة رقم (٢) مع جماعة رقم (٤) .

٣- جماعة رقم (٥) مع جماعة رقم (٦) .

٤- جماعة رقم (٢) مع جماعة رقم (٥) .

يقوم الباحث بسحب عينة تمثل الجماعة التجريبية وسحب عينة أخرى لتمثل الجماعة الضابطة (المناظرة) ومن ثم يتم قياس وتسجيل المتغيرات عند كلا الجماعتين ، ثم تعرض الجماعة التجريبية للمتغير المستقل بعد ذلك يقيس ويسجل التغيرات التي طرأت على الجماعة التجريبية بعد التعريض ، فإذا كان هناك فرقا بين صفاتها قبل التعريض مع بعد التعريض فإن ذلك راجع لتأثيرات المتغير المستقل .

ولأجل ضبط التجربة بدقة اكثر يعمد الباحث الى مقارنة نتائج الجماعة الضابطة (المناظرة) بعد ذلك يقوم بسحب عينة ثالثة لتمثل الجماعة التجريبية الثانية ، بنفس الوقت يسحب عينه رابعة لتمثل الجماعة الضابطة (المناظرة) وفي هذه الحالة لا يعمد الباحث الى قياس وتسجيل الجماعتين قبل التعريض للمتغير المستقل انما تعرض جماعة التجريب لنفس المتغير المستقل الذي استخدمه مع الجماعة التجريبية الاولى ومن ثم يكون قياس وتسجيل نتائج الجماعة التجريبية مع الجماعة الضابطة (المناظرة) الثانية مستخدماً نفس المتغيرات التي استخدمت في العملية الاولى .

بعد ذلك يقوم الباحث بمعرفة مدى تطابق او عدم تطابق هذه المقارنات الاربعة التي قام بها من اجل برهنة او عدم برهنة الفرضية السببية التي تناولها في بحثه .

٣- التصميم التجريبي ذو الاختبار البعدي فقط مع جماعة مناظرة

هذا التصميم يشبه القسم الاخير من تصميم سلمان لعدم وجود القياس القبلي . اذ يقوم الباحث بسحب عينة تمثل جماعة التجريب دون قياس وتسجيل متغيرات الجماعة التجريبية قبل تعريضها للمتغير لمستقل ، بعد ذلك يتم تعريض الجماعة التجريبية على المتغير المستقل وتسجيل ما يطرأ على ذلك ، ومن ثم مقارنتها

متغيرات الجماعة التجريبية قبل تعريضها للمتغير لمستقل ، بعد ذلك يتم تعريض الجماعة التجريبية غلى المتغير المستقل وتسجيل ما يطرأ على ذلك ، ومن ثم مقارنتها بمتغيرات الجماعة المناظرة ، من صفات هذا التصميم انه لا يستطيع تسجيل التفاعل الذي يحصل بين المتغير المستقل وظرو صدق التجربة الداخلي لكنه يستطيع السيطرة على المتغير المستقل

ع ص١ س

ص٢

لمزيد من التوضيح انظر جدول رقم -٣-

نوع الجماعة	نوع التكافؤ	ق ق	س	ق ب	فرق القياسي لكل حالة
التجريبية	عشوائي	لا يستخدم	تعرض	يستخدم	س + ظروف صدق التجربة
المناظرة	عشوائي	لا يستخدم	لا تعرض	لا يستخدم	ظروف صدق التجربة

والآن اقدم جدولا اخر يوضح صدق التجربة الداخلي للتصاميم الثلاثة الاخيرة.

انظر جدول رقم –٤–

نوع التصميم	مصادر الصدق الداخلي				
	الفترة الزمنية	طريقة الاختبار	ادوات البحث	تغيب المبحوثين+	الوضع النفسي والجسمي للمبحوثين
تصميم ذو اختبار قبلي وبعدي	+	+	+	+	+
تصميم ذو اختبار الجماعات الاربعة	+	+	+	+	+
تصميم ذو الاختبار البعدي فقط	+	+	+		+

تعني اشارة (+) تمكن التصميم من ضبط المصدر .

اخيراً ، ان الطرق التجريبية صممت اساسياً لدراسة المشاكل والظواهر الاجتماعية الصغيرة الحجم والقريبة المدى ، أي أنها تستطيع دراسة تفاعلات وتصارعات وبناء الجماعات الصغيرة وهذا يعني انها لا تستطيع دراسة وحدات اجتماعية كبيرة الحجم أو بعيدة المدى. أقول انها لا تستطيع دراسة الطبقة الاجتماعية والثقافة الاجتماعية والقانون الاجتماعي والتقدم الاجتماعي ، الا انه تمشيا مع تطورات مناهج البحث العلمي وتقريب الدراسات الانسانية في الدراسات العلمية الصرفة.

استخدم علماء الاجتماع هذه التصاميم التجريبية مستهدفين اختبار هذا المنهج في دراسة الظواهر الاجتماعية واعطاء صفة علمية (تجريبية) للدراسات الانسانية او

نجاح او فشل استعمال التصاميم التجريبية لا يتوقف فقط على نوع التصاميم نفسها، بل يتوقف ايضا على نوع الدراسة وحجمها العددي وخبرة الباحث باستخدام التصاميم التجريبية . فالمتخصص في الدراسات الاجتماعية المسحية لا يستطيع استخدام التصاميم التجريبية كما يستخدمها المتخصص بها . ان ما عرض في هذا الفصل حول التصاميم التجريبية ليس الا ملخصاً سريعاً لانواع وطبيعة التصاميم التجريبية اذ حاولت استبعاد التفاصيل المعقدة التركيب والتفاسير الدقيقة لكل تصميم لكي تفيد المبتدىء في البحوث الاجتماعية .

تمارين عن التصاميم التجريبية

١- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع تطبيقه في دراسة ميزانية الاسرة في مدينة (س) اذا علمت انها تضم اسر مهاجرة من الريف اليها ؟

٢- ما نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع تطبيقه في دراسة الروح المعنوية لفريق كرة القدم في الجامعة بعد فشله في المباراة النهائية له ؟

٣- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع تطبيقه في دراسة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية ، على مجتمع مدينة (س) بعد تأسيس الجامعة فيها ؟

٤- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع تطبيقه في دراسة هروب التلاميذ من المدرسة اذا اردت اختبار المتغيرات المستقلة الاتية :

أ- المناطق السكنية التي يقطنوا فيها .

ب- مستوى دخولهم الشهري .

٥- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع تطبيقه في دراسة مدى تكييف المهاجرين من الريف الى المدينة ؟

٦- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع استخدامه في دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعاطلين عن العمل ؟

٧- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تستطيع استخدامه في دراسة مصاريف الاسرة المالية في شهر رمضان المبارك ؟

٨- ما هو نوع التصميم التجريبي الذي تقترحه على باحث يريد أن يدرس أثر الفلسفة الرومانسية على الفن التشكيلي باعتباره احد نتاجات الثقافة الاجتماعية في المجتمع العربي ؟

مصطلحات الوحدة

الجماعة الضابطة (المناظرة)	Control Group
تصاميم تجريبية	Experimental Designs
الجماعة التجريبية	Experimental Group
التوزيع التكراري	Frequency Distribution
الصدق الداخلي	Internal Validity
المضاهاة	Matching
التهكم الدقيق	Precision Control
عشوائية	Randomization
تصميم ذو جماعة واحدة	The one - Shot case study design
تصميم ذو اختبار قبلي	The one - group pre-test post-test design
تصميم تجريبي مقارن	The static - group comporison
تصميم تجريبي ذو اختبار قبلي وبعدي	The pretst - Posttest control group design
تصميم تجريبي ذو الجماعات الاربعة (تصميم سلمان)	The solomon four - group desigh
تصميم تجريبي ذو الاختبار البعدي فقط مع جماعة مناظرة .	The posttest - only control group design

هوامش الوحدة

١- قاسم ، محمود ١٩٦٦ « المنطق الحديث ومناهج البحث » مكتبة الانجلو المصرية - القاهرة ، ص٢٠٧ .

2- Moser, C. A. and Kalton G. 1975 : survey Methods in Social Investigation " Heineman education books , london , P. 220 .

3- Smith , H. W., 1975 : Strategies of Social Research " Prentice - Hall International Inc. London , P.4 .

4- Ibid, P.87.

5- Compbell , Donald. and Julian Stanaley 1972 " Esperimental and Quasi - Experimen designs for Research : Rand me Nally Co. chicogo , P. 6 .

6- Ibid. P.P. 24 - 25 .

الوحدة التاسعة

كتابة البحث

خطوات كتابة اجراءات البحث

وصلنا الآن إلى أدق مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي وهي كيف نكتب اجراءات البحث بعد أن قمنا بجميع مراحله الميدانية والمكتبية ، ولمن سوف نكتبه؟ وهل يجب أن نذكر كل شيء شاهدناه ولاحظناه وسجلناه وحللناه في التقرير ؟ أم هناك تحفظات حول بعض الملاحظات والمشاهدات ؟ واذا تحفظنا فهل يؤثر ذلك على موضوعية كتابة البحث ؟

يقول هاورد بيكر (عالم اجتماع امريكي معاصر) لقد تعلم الباحثون الاجتماعيون ان الافصاح عن جميع ملاحظات ونتائج البحث الميداني بشكل علني امام الناس او نشره في مجلات واسعة الانتشار يؤدي الى جرح شعور افراد مجتمع البحث [1].

ويضيف كل من فيشر وكولب فيقولان بأن للباحث الاجتماعي ولاءات متعددة منها ما هو موجه الى :

١- الدراسة التي يقوم بها .

٢- الممول المالي للدراسة .

٣- جهة النشر التي ستقوم بنشر دراسته .

٤- العلوم الاجتماعية .

٥- المجتمع الانساني العام .

٦- مجتمع الدراسة .

٧- بعض افراد مجتمع الدراسة .

وغالباً ما تتضارب هذه الولاءات المتعددة عند الباحث فتؤثر على طريقة كتابة اجراءات بحثه [٢].

اما عند تحليل القيم التقليدية لمجتمع الدراسة التي يعتز بها فعلى الباحث ان يحرص كل الحرص على عدم التهكم او السخرية او الازدراء من أي قيمة اجتماعية يمارسها افراد مجتمع البحث ، فقد تكون متناقضة مع قيمه فلا داعي لذكر هذا التناقض ، ويحذر الاستاذان فيشر وكولب الباحث الذي يدرس القيم الدينية والجنسية وقيم الزواج والمصاهرة من نقدها او اتخاذ موقف سلبي منها [٣].

نستنتج من ذلك ان هناك مؤثرات ذاتية وموضوعية تؤثر على طريقة كتابة البحث ويمكن التخلص من المؤثرات الذاتية بواسطة تحديد اهداف كتابة البحث وتشخيص نوع القارىء وتثبيت جهة النشر فقد حدد الاستاذ بابي (باحث اجتماعي امريكي معاصر) ثلاثة اهداف رئيسية للبحث الاجتماعي وهي ما يلي :

١- اهداف اكتشافية : أي ان البحث الاجتماعي توصل الى نتائج جديدة غير معروفة سابقا في علم الاجتماع .

٢- اهداف وصفية : أي وصف حالات اجتماعية دون تشخيص مسبباتها .

٣- اهداف تفسيرية : اي تفسير علاقات سببية بين متغيرات الدراسة (٤).

إذن تختلف كتابة اجراءات البحوث باختلاف اهدافها واغراضها فالاسلوب الاكتشافي لا يمكن ان يكون وصفياً والعكس صحيح .

اما نوع القارىء فهناك أربع فئات رئيسية تهتم بقراءات البحث هي ما يلي :

١- المتخصصون في علم الاجتماع .

٢- الساسة والمخططون والاداريون .

٣- المثقفون

٤- عامة الناس .

ولاغرو من الإشارة في هذا المقام الى وجوب كتابة كل ملاحظة ومشاهدة ونتيجة تضمنتها دراسة البحث للفئة الاولى من القراء (المتخصصين) لكي يطلعوا عليها ويستفيدوا من ايجابياتها وسلبياتها ولا يحصل ضرر او تجريح للمتخصص في هذا الميدان وذلك لتقديرهم لخصوصيات وعموميات البحث الاجتماعي وان اخفاء اية ملاحظة او اية نتيجة عليهم يجلب على الباحث النقد والتساؤلات الاستفهامية حول بحثه . اقول على الباحث ان يذكر جميع تفاصيل بحثه لهذا النوع من القراء .

بينما الفئة الثانية من القراء (الساسة والمخططون والاداريون) فإنهم لا يعيرون أهمية لاجراءات البحث الدقيقة ولا الى ملابسات طريقة البحث بل يهتمون بشكل مركز على نتائج وخلاصات البحث وتوصياته فقط .

كذلك الفئة الثالثة من القراء (المثقفين) فانها لا تهتم بكيفية اجراء البحث ومشاكل الدراسة الميدانية بقدر اهتمامها بنتائج وخلاصة الدراسة على ان تكون مكتوبة باسلوب سهل وضبط خالي من المصطلحات العلمية والفنية الخاصة .

أما الفئة الرابعة (العامة) فهي تهتم ايضاً بنتائج وخلاصة البحث على ان يكون في ذهن الباحث عدم ذكر النتائج التي تجرح شعور أفراد مجتمع البحث لأن ذلك يعطي انطباعاً سيئاً للبحث الاجتماعي وللباحث (في نظر هذه الفئة من القراء) وقد يحجمون مستقبلاً عن اعطاء اية معلومات لأي دارس أو باحث يدرس واقعهم الاجتماعي .

انتقل بعد ذلك الى تصنيف جهة النشر ، حيث هناك عدة جهات تقوم بنشر البحوث منها ما يلي :

١- جهة نشر جامعية اكاديمية .

٢- جهة نشر ثقافية .

٣- جهة نشر تجارية .

في الواقع تكتب البحوث بشكل مفصّل ودقيق وتخضع لشروط علمية وموضوعية عندما تكون منشورة في اطروحات علمية او عندما تتبنى جامعة معينة او معهد علمي او مركز بحوث معين بنشر بحث معين على نفقته الخاصة لعلميته وهنا يتوجب على الباحث عدم اخفاء او حذف أية ملاحظة او مشاهدة او نتيجة من نتائج بحثه بل يتحتم عليه كتابة اجراءات البحث الميدانية بكل تفاصيلها ووقائعها لكي

يستفيد منها الباحثون مستقبلاً ، وتقرأ هذه البحوث المنشورة عند هذه الجهة من قبل المتخصصين في البحث الاجتماعي وعلم الاجتماع .

اما جهة النشر الثقافية فإنها تنشر نتائج الدراسات الوصفية او الاكتشافية او السببية دون الدخول في تفاصيل اجراءات البحث او طريقة دراسة المشكلة او الظاهرة بل تنشر البحث المصاغ باسلوب وصفي او تحليلي خال من المصطلحات العلمية الدقيقة وان يكون مكتوباً بشكل شيق وسهل القراءة لكي يكون مقروءاً من قبل عامة المثقفين وقد لا تنشر البحوث التي لا تنسجم مع رغائب قرائها او اهداف المجلة التي تصدرها .

اخيرا هناك جهات نشر تصدر مجلات لعامة الناس بقصد الربح المالي لقاء تقديم معلومات اجتماعية مختصرة بعيدة عن تعقيدات البحث الميداني واجراءاته ونظرياته العميقة فتطلب من الباحث ان يكتب لها خلاصات بسيطة عن نتائج البحث فقط لكي ينشر في صفحاتها ويكون على شكل اعلان موسع حول البحث لكي يقرأه عامة الناس ، وتحت هذا الظرف يضطر الباحث الى عدم ذكر سلبيات بحثه او الحقائق والنتائج التي تجرح مشاعر المبحوثين او مجتمع البحث .

نستدل من ذلك ان كتابة البحث تخضع لظروف عديدة تستلزم من الباحث ان يلم بها قبل ان يشرع بكتابته وان نشر كل شيء حول اية شيء من الدراسة سيء له ولدراسته والمبحوثين في ان معاً .

ننتقل بعد ذلك الى طرح خطوات كتابة البحث الاساسية التي تنشر في المجلات العلمية والموجهة الى المتخصصين في علم الاجتماع. قدم الاستاذ بوزارد (مدير المعهد الوطني لعلم النفس الصناعي في لندن) مقترحات حول هذا الموضوع وهي ما يلي :

١- اهداف البحث التي تشير الى ماذا يريد الباحث ان يدرس .

٢- طريقة البحث التي تعني كيف يريد الباحث دراسة موضوع البحث .

٣- النتائج التي تشير الى حصيلة ما وجده الباحث في موضوع بحثه .

٤- المناقشة التي توضح حوار الباحث لنتائج بحثه منطلقاً من ارضية الدراسة وما يحيط بها من اجواء ومحيطات .

٥- وصف كامل لعينة الدراسة على ان تتضمن حجمها واطارها ونوعها وعدد افرادها وعدد المقابلين (اذا كانت المقابلة أداة جمع المعلومات في تلك الدراسة) .

٦- ذكر طريقة جمع المعلومات (مقابلة ، استبيان ، ملاحظة وطريقة تسجيلها).

٧- الموظفون الذين سوف يستخدمون في البحث مع ذكر اعمالهم المناطة بهم.

٨- النتائج التي تم التوصل اليها ومن ضمنها النتائج التي تتناقض مع فرضيات البحث .

٩- صورة من الاسئلة الاستبيانية والجدول الزمني أو ذكر أسلوب المقابلة مع طرح جدول المقابلة .

١٠- الجداول الاحصائية والاشكال البيانية .

١١- علاقة متغيرات الدراسة بعضها ببعض .

١٢- علاقة معطيات الدراسة برؤى احدى نظريات علم الاجتماع [١].

انما يمكن ان نطرح طريقة ثالثة لكتابة البحث تجمع بين الطريقتين السالفتي الذكر يمكن استخدامها عند كتابة البحث ونشره في مجلة علمية يقرأها المتخصصون في علم الاجتماع وهي ما يلي :

أ- المقدمة

١- تحديد اهداف البحث وما هو المراد برهانه .

٢- تحديد عناصر الموضوع المدروس .

٣- توضيح اهمية موضوع البحث في الوقت الراهن .

٤- توضيح دوافع الباحث الذاتية والموضوعية في دراسة هذا الموضوع .

٥- تحديد مكان اجراء البحث .

٦- توضيح علاقة الموضوع المدروس بميادين علم الاجتماع .

ب- الاطار النظري

١- الدراسات والبحوث السابقة : التي يتم تسجيل خلاصات لنتائج البحوث التي تشبه او لها علاقة بعنوان البحث المراد دراسته وذلك للاستفادة من تجارب الباحثين الاخرين وبالوقت ذاته عدم تكرار الاخطاء التي وقعوا فيها وكيفية معالجة الاشكاليات المنهجية التي واجهوها ولتطوير اهداف البحث المرجوة ، على ان يكون في ذهن الباحث الا يستعمل الكتب المقررة او المؤلفة وتلخيص ما جاء به المؤلفون لان هذا لا يمثل الدراسات السابقة ، انما لا يوجد تحفظ سواء كانت البحوث تطبيقية نظرية او وصفية ، المهم انها دراسات وبحوث وليست مؤلفات مدرسية تدريسية .

٢- احدى نظريات علم الاجتماع : وهنا يتعين على الباحث الاطلاع على احدى نظريات علم الاجتماع التي تعكس أحد حقوله المعرفية وتحديد الطابع العلمي والهوية التخصصية للبحث لكي يساعد الباحث في تحليل نتائج بحثه سواء أكانت داعمة او رافضة ، بذات الوقت تصبح نتائج بحثه حقائق لتعزيز نصوص او قضايا تلك النظرية المعتمدة ، على الا ننسى ان الرؤى النظرية توجه الباحث نحو افاق اجتماعية بحثية لم يكن يعرفها قبل البدء باجراء بحثه على سبيل المثال لا الحصر : اذا اراد باحث ان يدرس صراع الاجيال (الجيل الصاعد مع الجيل السابق) في مجال الاستقلال الشخصي للشباب في الوقت الراهن فانه يستطيع الاعتماد على احدى نظريات الصراع الاجتماعي في دعم نتائج بحثه وبالوقت ذاته يستطيع نقض قضايا نظرية النسق الاجتماعي او النظرية الوظيفية لانها تعد مثل هذا الصراع حالة مرضية .

٣- مفاهيم البحث : لكل بحث سواء أكان ميدانياً او نظرياً مفاهيمه الخاصة به وغالباً ما تكون متواشجة مع المفاهيم النظرية المتداولة في نظريات علم الاجتماع وهنا يتعين على الباحث الذهاب الى ادبيات علم الاجتماع واقتباس مضامين وتحديدات المفاهيم التي تهم وتوضح وتفسر افكار ومصطلحات بحثه ، وتسمى هذه المفاهيم بالمفاهيم النظرية .

انما هناك بعض المفاهيم الخاصة بالدراسة تعكس حالات فريده في مؤثراتها ورموزها وافكارها ومعانيها تختلف عما هو متداول ومستخدم في المفاهيم النظرية وهنا يستوجب من الباحث تسجيلها وتحديد مضامينها الخاصة والفريدة دون الاعتماد على اية مفاهيم نظرية مجرده لانها تعكس معنى زمانياً ومكانياً محددين وتسمى هذه المفاهيم بـ (الاجرائية) وهنا اود ان الفت انتباه الباحث الطالب ان يتجنب تسجيل البديهيات التي تجاوزها علم الاجتماع ويسجلها على انها مفاهيم

اجرائية او نظرية مثل: المجتمع ، الجماعة ، الفرد ، الاسرة ، المدرسة ، الجامعة ، الذكر ، الانثى ، التحصيل المدرسي ، المنطقة السكنية .

ج - منهجية البحث

١- الفرضيات : التي تعنى تصوراً لغوياً للحدث الملاحظ يسجل فيه السبب والنتيجة ، اي ان تتضمن الفرضية الاحتمالية متغيراً مستقلاً (سبب) يفترض او يحتمل ان يكون هو الفاعل في اخراج النتيجة (المتغير المعتمد) وهنا اود ان الفت انتباه الباحث الى الاتصاغ الفرضية لغوياً على شكل سؤال أو بشكل حتمي وقطعي بحيث لا تختلف عن نتيجة البحث او الحقيقة الاجتماعية بل تصاغ بشكل مرن يقبل الشك واليقين معاً .

أما مصادر الفرضية فإما ان تكون من أحد نتائج البحوث السابقة او نصوص النظرية المعتمده في البحث او ملاحظة الباحث لوقائع اجتماعية حية .

٢- متغيرات البحث : اي العوامل المسببة للظاهرة او المشكلة (النتيجة) وتستخرج من الفرضيات المعتمدة في البحث على ان يتذكر الباحث ان لكل بحث نتيجة واحده فقط وعدة اساب وليس سبب واحد فقط .

٣- عينة البحث : التي تنطوي على تحديد حجم عينة بحث مسحوبة أو مأخوذة من مجتمع البحث بشكل كمي (رقمي) او مساحي لكي يحصر عينة بحثه من مجتمع دراسته شرط ان تكون مناسبة لقدراته المنهجية والزمنية والمالية .

فضلاً عن ذلك على الباحث في هذا المقام ان يحدد عناصر عينته ، اي هل هي الفرد ام الاسرة أم الجماعة أم الحي أم المدينة ام القطر ، ومن مستلزمات سحب العينة من مجتمع البحث : ان تكون محايده ، اي ان تعطي فرصاً متكافئة لجميع وحدات مجتمع دراسته ، بمعنى اخر الا يتدخل الباحث في انتقاء بعض العناصر ويبعد البعض الاخر وهذا لا يتم الا من خلال استخدام طريقة القرعة او استخدام الجدول الاحصائي العشوائي .

٤- الصدق والثبات .

٥- وسيلة جمع المعلومات والبيانات (استبيان او مقابلة او ملاحظة او جداول احصائية رسمية) .

٦- نوع التحليل المعتمد او الذي سوف يعتمد عليه في توضيح نتائج بحثه .

د- نتائج البحث وتحليلها .

١- تنظم المعلومات والبيانات المجمعة بجداول او تصور على شكل رسوم تعبر عن تطور النتائج التي ظهرت في البحث .

٢- تفسير وتحليل النتائج التي تظهر من الجداول البيانية باسلوب واضح وسلس ومفهوم ، تشرح كافة العلاقات والارتباطات وتوضح قيمة وجوهرية طبيعتها العلائقية وذلك بتفسير المتغير المستقل (السبب) اثره على اظهار المتغير المعتمد (النتيجة) .

٣- استخدام ملخصات ونتائج الاطار النظري في دعم او رفض معطيات الجداول البيانية ومناقشتها بشكل دقيق ، ثم الذهاب الى النظرية الاجتماعية المعتمدة في البحث واستخدامها لتعزيز نتائج البحث او لنقضها .

٤- برهنة الفرضيات او نقضها : التي يتم فيها الرجوع الى فرضيات البحث المصاغه وبرهنة وجود علاقة بين السبب والنتيجة في ضوء النتائج التي برزت في البحث وما تم دعمه من الاطار النظري .

هـ- الخلاصة : وهي اعطاء الصورة العامة الشاملة عن نتائج البحث وهل حققت اهداف البحث المرجوه واجابت على الأسئلة التي طرحها البحث في مقدمته ، وما هي الامكانية التي يمكن الاستفادة منها في دراسات مستقبلية والنقائض التي لم يستطع البحث تغطيتها وتحديد الاضافات الجديدة او المبتكرة التي استطاع البحث تحقيقها ، وبالتالي ما هي العقبات التي واجهت البحث والباحث اثناء بحثه .

و- كتابة مراجع البحث : هناك عدة طرق لكتابة مراجع البحث تخضع لشروط جهة النشر في كتابتها ، اذكر اهم الطرق المتبعة في كتابة مراجع البحث وهي ما يلي :

١- منها من يفضل كتابة المصدر من نفس الصحيفة التي تشير الى مرجع معين، اي كتابته في اسفل الصفحة وعادة لا تكتب دار النشر وموقعها الجغرافي ، إنما يذكر فقط اسم المؤلف الكامل وعنوان المؤلف ورقم الصفحة التي أخذ منها النص او القول المقتبس ثم عام النشر على ان يكون مثبتاً في قائمة مراجع البحث التي توضع في نهاية البحث وفي تلك الصفحة يكتب المرجع كالآتي:

اسم المؤلف / عنوان المؤلف / دار النشر / عنوانها الجغرافي / رقم الصفحة/ عام النشر .

على ان ترتب المراجع حسب الحروف الابجدية للمؤلفين وليس حسب استخدامها في البحث .

٢- وهناك من يفضل (دار النشر) ان يكتب رقماً عددياً في نهاية النص المقتبس او قول احد الإعلام او الفكرة المستعارة او الاشارة الى أحد الباحثين ثم في نهاية البحث (في الصفحة الخاصة بالمراجع) تكتب المراجع حسب تسلسل استعمالها في البحث وليست حسب الحروف الابجدية للكتاب أو المؤلفين أو الباحثين وهنا تختلف طريقة كتابة المراجع عن الطريقة الأولى التي ذكرناها آنفاً وتكون كالآتي :

اسم المؤلف / عام النشر / عنوان المؤلف / دار النشر / عنوانها الجغرافي / رقم الصفحة .

الهدف من وضع عام النشر بعد اسم المؤلف هو تنبيه القارىء الى أنه قد يكون ذلك المؤلف مطبوع عدة طبعات في فترات زمنية متعددة مع بعض التنقيحات لتساعد القارىء الرجوع الى الطبعة المستخدمة في البحث وليس الاخريات .

٣- وهناك طريقة اخرى وهي كتابة الاسم الاخير للمؤلف مع عام النشر ورقم الصفحة في نهاية النص المقتبس او الفكرة المنقولة ضمن السطر وتوضع بين قوسين ، مثال على ذلك : تقول: ماركريت ستاسي « جبر ذكر الممول المالي للبحث ولأي جهة يقام هذا البحث» (ستاسي ١٩٧٨ - ص ١٣٤) على ان يثبت هذا المصدر في نهاية البحث في الورقة المخصصة لمراجع البحث الابجدية للكاتب او الباحث وليس حسب تسلسل استعمالها في البحث وتكتب كالاتي :

اسم المؤلف / عام النشر / عنوان المؤلف / دار النشر . عنوانها الجغرافي / رقم الصفحة .

بقيت هناك ملاحظة مهمة جدا يجب تناولها في معرض حديثنا عن كتابة مراجع البحث وهي كيف تتم كتابة البحوث او النصوص النظرية المأخوذة من مجلات علمية تختلف طريقة كتابتها عن الكتب المؤلفة حيث تكتب كالاتي :

اسم الباحث / عام نشر البحث / عنوان البحث / عنوان المجلة الكامل / عدد صدور المجلة في تلك السنة / رقم الصفحة .

مثال على ذلك :

Willer , D. and Webster M., 1990 " Theoretical concepts and Observable Concepts " American Sociological Review , 35 , P.P. 748 - 750 .

وهناك مراجع لا تمثل التأليف بل التوليف الذي يعني كتاباً يتضمن عدة مقالات ودراسات وبحوث خاصة بكتاب او باحثين آخرين غير الشخص الذي قام بتجميعها وطبعها في كتاب تحت اسمه وتكون كتابة المراجع المأخوذة من هذا النوع من الكتب كالآتي :

اسم الجامع (المؤلف) عام النشر / عنوان البحث او الدراسة / اسم الجامع (المؤلف) المقالات او الدراسات مشار اليه بحرفين هما (.ed) للدلالة على أن الكتاب مؤلف وليس مؤلف / ثم عنوان الكتاب الذي تضمن المقالات والدراسات – عنوان دار النشر / دار النشر / رقم الصفحة التي أخذ منها النص أو كلام الكاتب مثال على ذلك :

Wigging J. A. 1990 " Hypothesis Validity and Experimental Laborotory Methods " H. M. Blalock Jr. and A. Blalock (eds.) Methodology in Social Research , New york M.. Graw - Hill P. P. 390 - 395 .

لاحظ هنا أن عنوان دار النشر تقدم على كتابة دار النشر اي اختلفت كتابة هذا المرجع عن بقية الطرق التي ذكرتها انفاً .

الى هنا ينتهي هذا الموضوع حول كيفية كتابة البحث ، اخيراً يلاحظ القارىء اشارة (.Ibid) في المراجع الانجليزية التي تعني المرجع السابق .

وهناك اشارة (etal) التي تعني المؤلفين الاخرين الذين اشتركوا مع المؤلف الرئيسي في تأليف الكتاب أو إقامة البحث فلا يذكر كاتب المراجع جميع اسماء المؤلفين او الباحثين بل يذكر اسم المؤلف الرئيسي مع اشارة (etal) للدلالة على المساهمين الاخرين .

هوامش الوحدة

1- Becker , Howards 1978 " Problems in the publication of Field Studies" John Bynner and Keith M. Stribley (eds.) Social research , the open University Press , England , P. 352 .

2- Ibid., P. 327 .

3- Ibid., P. 328 .

4- Babbie , Earl. R. 1973 " Survery Research Methods " Wadsworthing Co. Inc. California P.P. 337 - 338 .

5- Gardner , Godfrey 1978 " Social Survey" the open University Press , Englond , P. 136 .

6- Ibid. P. 141 .

الجدول العشوائي

٠٤ ١١ ١٠ ٨٤ ٠٨	٢٣ ٧٦ ٨٠ ٦١ ٥٦	٨٨ ٨٣ ٥٥ ٤٤ ٨٦	٧٥ ٥٦ ٩٧ ٨٨ ٠٠	٥٩ ٥٨ ٠٠ ٦٤ ٧٨
٩٥ ٩٥ ٤٤ ٩٩ ٥٣	١٧ ٧١ ٩٠ ٤٢ ٠٧	٩٠ ٨٢ ٢٩ ٧٠ ٢٢	٢٣ ٧٩ ٣٤ ٨٧ ٦٣	٣٨ ٥٠ ٨٠ ٧٣ ٤١
٠٥ ٤٦ ٢٦ ٩٢ ٠٠	٨٢ ٠٦ ٧٦ ٣٤ ٠٠	٥٦ ١٩ ٦٨ ٠٠ ٩١	٩٤ ٦٨ ٨١ ٦١ ٢٧	٣٠ ٦٩ ٢٧ ٠٦ ٦٨
٩٦ ٢٩ ٩٩ ٠٨ ٣٦	٠٨ ٣٣ ٧٦ ٥٦ ٧٦	٤٩ ٦٣ ٢٢ ٤٠ ٤١	١٨ ٢٨ ٨٢ ٧٤ ٣٧	٦٥ ٤٤ ٣٩ ٥٦ ٥٩
٩٧ ٣٤ ١٣ ٠٣ ٥٨	١٧ ٩٨ ٥٤ ٨٩ ١١	٠٧ ٤٧ ٧٤ ٤٦ ٠٦	١٣ ١~~٩~~ ٢٧ ٢٢ ٩٤	٢٧ ٢٦ ٧٥ ٠٢ ٦٤
٢٨ ٩٧ ٦٦ ٦٢ ٥٢	٢٨ ٢ ٥٣ ٥٧ ٩٣	٣٦ ٦٩ ٩٥ ٣٧ ٢٨	١٩ ٠٧ ٢٢ ٤٢ ١٠	٩١ ٣٠ ٧٠ ٦٩ ٩١
٠٩ ٨١ ٥٩ ٣١ ٤٦	١٢ ٨٤ ٣٨ ٢٥ ٩٠	٦٢ ١٢ ٦٩ ٨٤ ٠٨	٨٤ ٤٧ ٣١ ٣٦ ٢٢	٦٨ ٤٣ ٤٩ ٤٦ ٨٨
٥٤ ١٣ ٠٥ ٥١ ٦٠	٨٣ ٨٢ ٤٥ ٢٦ ٩٢	٣٥ ٧٠ ٠٠ ٤٧ ٥٤	٥٤ ٧٤ ٥٢ ٤٥ ٩١	٤٨ ٩٠ ٨١ ٥٨ ٧٧
١٤ ٩٧ ٤٤ ٠٣ ٤٤	٦٣ ٠١ ١٩ ٨٩ ٠١	١١ ٨٨ ٣٩ ٩٥ ٢٨	٤٢ ٦٧ ٢٧ ٨٦ ٠١	٠٦ ٩١ ٣٤ ٥١ ٩٧
٤٣ ٦٦ ٧٧ ٠٨ ٨٣	٨٨ ٣٢ ٥٨ ٠٨ ٥١	٩١ ٣٤ ٢٣ ٧٨ ٢١	١٤ ٢١ ٠٣ ٣٧ ١٢	١٠ ٤٥ ٥١ ٦٠ ١٩
٩٠ ٧١ ٢٢ ٦٧ ٦٩	١٧ ٩٧ ٤١ ٥٠ ٧٧	٠٤ ٢٨ ٥٠ ١٣ ٩٣	٦٥ ٠٢ ٧٦ ١١ ٨٤	١٢ ٨٨ ٣٩ ٧٣ ٤٣
٠٨ ٨١ ٦٤ ٧٤ ٤٩	٦٣ ٢٨ ١٠ ٢٠ ٢٣	٣١ ٦٤ ٩٤ ٢٠ ٩٦	٣٨ ٨٠ ٧٣ ٦٩ ٦١	٢١ ٧٧ ٨٣ ٠٩ ٧٦
١٦ ٤٣ ٥٩ ١٥ ٢٩	٦٩ ٥٨ ٢١ ٣٧ ٩٨	٨٦ ٢٨ ٣٦ ٨٢ ٥٨	٦٥ ١٢ ٢٥ ٩٦ ٥٩	١٩ ٥٢ ٣٥ ٩٥ ١٥
٤١ ٣٢ ٦٤ ٤٣ ٤٤	٢٦ ٧٦ ٠٨ ٣٦ ٣٧	٤٥ ١٣ ٤٢ ٦٥ ٢٩	٣٥ ٥٨ ٣١ ٦٥ ٦٣	٦٧ ٢٤ ٥٥ ٢٦ ٧٠
٩٦ ٢٤ ٠٤ ٣٦ ٤٢	٤٩ ٣٦ ٤٧ ٣٣ ٣١	٥٨ ٨٣ ٨٧ ٣٨ ٥٩	٣٦ ٠٦ ٦٩ ٤٨ ٥٠	٥٣ ٨٥ ٣٤ ١٣ ٧٧
٠٣ ٧٤ ٢٨ ٤٨ ٧٣	١٢ ٣٦ ٩١ ٨٦ ٠١	٥٢ ٦٢ ٣٠ ٧٩ ٩٣	٧٤ ٣٨ ٤٨ ٩٣ ٤٢	٢٤ ٦٣ ٧٣ ٨٧ ٣٦
٥١ ٩٧ ٢٣ ٧٨ ٦٧	٩٧ ٣٧ ٧٢ ٧٥ ٨٥	٠٧ ٧٥ ٩٥ ١٧ ٧٧	٣٨ ٩٩ ٢٢ ٢٨ ١٥	٨٣ ٠٨ ٠١ ٢٤ ٥١
٥٤ ٨٤ ٦٥ ٤٧ ٥٩	٨٥ ١٣ ٠٣ ٢٥ ٥٢	٢٧ ٤٩ ٣٧ ٠٩ ٣٩	٣٦ ١٥ ١٩ ٩٠ ٧٣	١٦ ٤٤ ٤٢ ٤٣ ٣٤
٦٥ ١٣ ٠٠ ٤٨ ٦٠	٤٥ ٨١ ٩٥ ٢٩ ٧٩	١١ ١٦ ١٧ ٨٥ ٧٦	٥٧ ١٧ ٨٦ ٥٧ ٦٢	٦٠ ٧٩ ٠١ ٨١ ٥٧
٨٨ ٦١ ٨١ ٩١ ٦١	٨٤ ٦٠ ٩٥ ٨٢ ٣٢	٦٦ ٠٨ ٣٢ ٤٦ ٥٣	٩٣ ٧١ ٦١ ٦٨ ٩٤	٠٣ ٩٩ ١١ ٠٤ ٦١
٧١ ٢٩ ٩٢ ٣٨ ٥٣	٢٩ ٧٣ ٥٤ ٧٧ ٦٢	٠٨ ٣٥ ٥٦ ٠٨ ٦٠	٣٢ ٨٨ ٦٥ ٩٧ ٨٠	٣٨ ٥٥ ٥٩ ٥٥ ٥٤
٢٧ ٩٥ ٤٥ ٨٩ ٠٩	٥٩ ٠٧ ٦٠ ٧٩ ٣٦	٥٥ ١٢ ١٢ ٩٢ ٨١	٩٢ ٠٥ ٢٤ ٦٢ ١٥	١٧ ٥٤ ٦٧ ٣٧ ٠٤
٨٠ ٨٦ ٣٠ ٠٥ ١٤	٧٦ ٣٥ ٥٩ ٣٧ ٧٩	٠٠ ٩١ ١٩ ٨٩ ٣١	٩٥ ٨١ ٩٠ ٦٨ ٣١	٣٢ ٦٤ ٣٥ ٢٨ ٦١
٣٣ ٥٦ ٤٦ ٠٧ ٨٠	٢٩ ٥٤ ٩٦ ٩٦ ١٦	١٤ ٠٦ ٠٤ ٠٦ ١٩	٣٩ ٥١ ٠٣ ٥٩ ٠٥	٦٩ ٥٧ ٢٦ ٨٧ ٧٧
٩٠ ٨٩ ٩٧ ٥٧ ٥٤	٦١ ٩٥ ٨٧ ٧١ ٠٠	١٤ ٨٤ ٥٤ ٦٦ ٧٢	٢٧ ٦٩ ٩٠ ٦٤ ٩٤	٢٤ ١٢ ٢٦ ٦٥ ٩١
٨٧ ٠٣ ٨٧ ٠٢ ٦٧	١٧ ٢٦ ٧٧ ٠٩ ٤٣	٤١ ٨٣ ٩٥ ٥٣ ٨٢	٩٢ ٩٦ ٢٦ ١٧ ٧٣	٦١ ١٩ ٦٣ ٠٢ ٣١
٥٥ ٩٨ ٦٦ ٦٤ ٨٥	١٠ ٠٦ ١٦ ٨٨ ٢٩	٣٩ ٦٨ ٥٢ ٣٣ ٠٩	١٠ ٢٧ ٤١ ٢٢ ٠٢	٣٠ ٥٣ ٢٢ ١٧ ٠٤
٨٧ ٥٣ ٩٠ ٨٨ ٢٣	٣٥ ٢٠ ٨٣ ٣٣ ٧٤	٧٤ ٤١ ٦٥ ٣١ ٦٦	٧٥ ٨٦ ٧٢ ٠٧ ١٧	٠٣ ٨٧ ٨٩ ٧٥ ٩٩
١٦ ٨١ ٨٦ ٠٣ ١١	٣٥ ٦٦ ٣٥ ٢٩ ٧٢	٥٣ ١٥ ٢٦ ٧٤ ٣٣	٨٥ ٧٨ ٣٤ ٧٦ ١٩	٤٨ ٢٢ ٨٦ ٣٣ ٧٩
٩٨ ٩٥ ٣٧ ٣٢ ٣١	٠١ ٩١ ٨٢ ٨٢ ١٦	٤٢ ٦١ ٤٢ ٩٢ ٩٧	٣٥ ٠٧ ٥٣ ٣٩ ٤٩	٦٠ ٣٦ ٥٩ ٤٦ ٥٣
٠٩ ٩٥ ٨١ ٨٠ ٦٥	٧٠ ٠٧ ١١ ٤٧ ٣٦	٣٤ ٩٩ ٤٤ ١٣ ٧٤	٥٦ ٦٢ ٣٣ ٤٤ ٤٢	٨٣ ٧٩ ٩٤ ٢٤ ٠٢
١٥ ٩١ ٧٠ ٦٢ ٥٣	١١ ١٣ ٣٠ ٧٥ ٨٦	٩٩ ٣٨ ٥٤ ١٦ ٠٠	٣٦ ٤٠ ٩٨ ٣٢ ٣٢	٣٢ ٩٦ ٠٠ ٧٤ ٠٩
١٩ ٦٤ ٠٩ ٩٤ ١٣	٨٧ ١٣ ٨٦ ٦٥ ٩	٦٦ ٤٩ ٧٦ ٨٦ ٤٦	٥٧ ٦٢ ٠٥ ٢٦ ٠٦	١٩ ٣٢ ٢٥ ٣٨ ٤٥
٨٥ ٢٤ ٤٣ ٥١ ٥٩	٢٧ ٤٨ ٢٤ ٥٤ ٧٦	٤٨ ٥٠ ٩٢ ٣٩ ٢٩	٠٧ ٣٩ ٩٣ ٧٤ ٠٨	١١ ٢٢ ٠٩ ٤٧ ٤٧
٠٣ ١٥ ٢١ ٩٢ ٢١	٨٨ ٦٥ ١٢ ٢٥ ٩٦	١٥ ٤٧ ٠٤ ٨٣ ٥٥	٦٨ ٩٨ ٠٠ ٥٣ ٣٩	٣١ ٧٥ ١٥ ٧٢ ٦٠
٢٢ ١٠ ٩٧ ٨٥ ٠٨	٧٤ ٨٤ ٣٩ ٣٤ ١٣	٢٠ ٠٩ ٤٩ ٨٩ ٧٧	١٤ ٤٥ ٤٠ ٤٥ ٠٤	٨٨ ٤٩ ٢٩ ٩٣ ٨٢
٩٤ ٢٠ ٥٢ ٠٣ ٨٠	٢٨ ٥٩ ٧٢ ٠٤ ٠٥	٧٣ ٧٨ ٨٠ ٦٥ ٣٣	٠٧ ٤٨ ١٨ ٣٨ ٢٨	٣٠ ٩٣ ٤٤ ٧٧ ٤٤
٨٢ ٠٣ ٧١ ٠٢ ٦٨	٧٤ ٠٢ ٢٨ ٤٦ ١٧	٦٠ ٥٣ ٠٤ ٥١ ٢٨	٢٧ ٤٩ ٩٩ ٨٧ ٤٨	٢٢ ٨٨ ٨٤ ٨٨ ٩٣
٨٧ ٤٨ ١٣ ٧٢ ٢٠	٦٥ ٧٤ ١١ ٤٠ ١٤	٤٤ ٣٧ ٢١ ٥٤ ٨٦	٣٥ ٩٠ ٢٩ ١٣ ٨٦	٧٨ ٢١ ٢١ ٦٩ ٩٣

جدول مربع كاي

توزيع ($كا^{٢}$)

قيم المتغير (كا٢) مبوبة تبعا لدرجات الحرية (د) ، واحتمال تخطيها بطريق الصدفة ٠,٠٥ ، ٠,٠١

$$ص = \frac{(كا^{٢})^{\frac{د}{٢}-١}\; هـ^{-\frac{كا^{٢}}{٢}}}{١ \left[\frac{د}{٢} - ١\right] ١^{\frac{د}{٢}}} \quad \text{معادلة توزيع } (كا^{٢})$$

$$م = \text{المساحة المهشرة (مساحة الذيل اليمين) = مستوى الاحتمال } ١ - \int_{صفر}^{كا^{٢}} ص.\, د\, كا^{٢}$$

الاحتمال (م) / درجات الحرية (د)	٠,٠١	٠,٠١	الاحتمال (م) / درجات الحرية (د)	٠,٠١	٠,٠١
١	٣,٨٤١	٦,٦٣٥	١٦	٢٦,٢٩٦	٣٢,٠٠٠
٢	٥,٩٩١	٩,٢١٠	١٧	٢٧,٥٨٧	٣٣,٤٠٩
٣	٧,٨١٥	١١,٣٤٥	١٨	٢٨,٨٦٩	٣٤,٨٠٥
٤	٩,٤٨٨	١٣,٢٧٧	١٩	٣٠,١٤٤	٣٦,١٩١
٥	١١,٠٧٠	١٥,٠٨٦	٢٠	٣١,٤١٠	٣٧,٥٦٦
٦	١٢,٥٩٢	١٦,٨١٢	٢١	٣٢,٦٧١	٣٨,٩٣٢
٧	١٤,٠٦٧	١٨,٤٧٥	٢٢	٣٣,٩٢٤	٤٠,٢٨٩
٨	١٥,٥٠٧	٢٠,٠٩٠	٢٣	٣٥,١٧٢	٤١,٦٣٨
٩	١٦,٩١٩	٢١,٦٦٦	٢٤	٣٦,٤١٥	٤٢,٩٨٠
١٠	١٨,٣٠٧	٢٣,٢٠٩	٢٥	٣٧,٦٥٢	٤٤,٣١٤
١١	١٩,٦٧٥	٢٤,٧٢٥	٢٦	٣٨,٨٨٥	٤٥,٦٤٢
١٢	٢١,٠٢٦	٢٦,٢١٧	٢٧	٤٠,١١٣	٤٦,٩٦٣
١٣	٢٢,٣٦٢	٢٧,٦٨٨	٢٨	٤١,٣٣٧	٤٨,٢٧٨
١٤	٢٣,٦٨٥	٢٩,١٤١	٢٩	٤٢,٥٥٧	٤٩,٥٨٨
١٥	٢٤,٩٩٦	٣٠,٥٧٨	٣٠	٤٣,٧٧٣	٥٠,٨٩٢

المصدر : Practical Business Statistics by Frderick E. Croxton and Dudley J. Cowden (1960)

في هذا المؤلف تسع وحدات توضح مناهج البحث في علم الاجتماع. ففي الوحدة الأولى نقاش لطبيعة البحث في علم الاجتماع وتأكيد على موقع وواقع البحث فيه، وكيف يخضع الباحث لمتغيرات المجتمع.

وفي الوحدة الثانية علاقة البحث الاجتماعي بالنظرية الاجتماعية، أما الوحدة الثالثة فقد انطوت على شرح آليات البحث الاجتماعي: المؤثرات، والمتغيرات، والمفاهيم والفرضيات، والمقاييس، والصدق، والثبات.

وكان من نصيب الوحدة الرابعة أنواع المناهج الأساسية في علم الاجتماع مثل: الإحصاء (بأنواعه)، والمسحي (بأنواعه)، والمقارن (بأنواعه)، والتأريخي، ودراسة الحالة.

وتخصصت الوحدة الخامسة بموضوع العينات حجماً ونوعاً، في حين تخصصت الوحدة السادسة بتوضيح وسائل جمع المعلومات في هذا الحقل، والتي ضمت الملاحظة (بأنواعها)، والمقابلة (بأنواعها)، والاستبيان (بأنواعه)، وفي الوحدة السابعة تم التعريج الى موضوع مقاييس الاتجاهات، وموضوع التصاميم التجريبية في الوحدة الباقية.

وفي النهاية ختم المؤلف كتابه بخطوات كتابة إجراءات البحث الميداني.

من مقدمة الكتاب

دار الشروق للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي - عمان / الأردن - تلفون ٤٦١٨١٩٠-٤٦١٨١٩١-٤٦٢٤٣٢١

فاكس ٤٦١٠٠٦٥ ص.ب ٩٢٦٤٦٣ عمان ١١١١٨ الأردن

www.shorok.com

و

دار الشروق للنشر والتوزيع -

دار الشروق للنشر والتوزيع -

وكلاؤنا في الإمارات العربية المتحدة دار الشروق - دبي